الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة01

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والآثار

قسم التاريخ وعلم الآثار

عنوان المذكرة

الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر(19 مارس 1962م –28سبتمبر 1962م)

مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

– شهرزاد حامي

إشراف الأستاذة الدكتورة:

– حسينة حماميد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الاختصاص	الجامعة	الصفة
د.جمعة بن زروال	أستاذ محاضر "أ"	باتنة	رئيسا
أ.د حسينة حماميد	أستاذ التعليم العالي	باتنة	مقررا ومشرفا
د.تيتة ليلى	أستاذ محاضر "أ"	باتنة	مناقشا
د.بلحاج ناصر	أستاذ محاضر "أ"	باتنة	مناقشا

السنة الجامعية:

2018/2017م–1439/1438هـ

كلمة شكر وعرفان

إن الاعتراف بالجميل من الأخلاق النبيلة، ولما مَنَّ الله علي بأن حضنتني بدعم واسناد لم أكن بدونها لأكمل هذا البحث بالشكل الذي انتهى إليه، ومن هنا نازعتني في نفسي على أن أُجهر بمشاعر جياشة بحثت طويلا عن المفردات للتعبير فيها عن امتناني وتقديري وشكري أن تدرس التاريخ ليس سردا للأحداث والملابسات التاريخية والشخصيات وغيرها، انما هو نسج علاقات إنسانية وتجسيد لكل المواقف النبيلة الراقية التي تخدم الإنسانية عامة والاجيال خاصة وهذا ما التمسته في شخص أستاذتي الكريمة حماميد حيث كانت السند رقم واحد بدون منازع بالرغم من الريب الذي انتابني في بعض الفترات وهذا السلوك القيم قلما وُجد في البعض الأساتذة، لذا أقول لها شكرا أستاذتي الكريمة، جزاك الله خيرا وأدامك دخرا وشرفا لقسم التاريخ في جامعة باتنة.

كما أخص بالشكر إلى عميد الكلية الأستاذ بن بعطوش، والسيدة هدى

الإهداء

إلى والدي رحمهما الله

والدي التاريخي رقم واحد، الذي علمني معنى الوطنية والتضحية

إلى والدتي التي ما زلت أشتاق وأحن إلى دعواتها إلى هذه اللحظة

إلى روح أختي الغالية التي دعمتني دائما وتمنيتها حضور هذه اللحظات صباح وأولادها

إلى عقيلي وأب فلذة كبدي عبد الرحمان ولتحمله كل تقصير مني طيلة هذه السنوات.

«إلى آلاء الرحمان فطيمة حبيبتي»

إلى أختي الوحيدة حنان أهدي هذا العمل وتوأمها نبيل أدامكما الله لي.

الى اختي التي لم تلدها امي حياة التي كانت معي دائما.

إلى قوافل الشهداء والعلماء الذين انتصبوا كأعمدة من نور ضياء على امتداد تاريخ الوطن العريق.

ج ت و	جبهة التحرير الوطني.
ج ت و	جيش التحرير الوطني.
ح م ج ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
هـ ت م	الهيئة التنفيذية المؤقتة.
O.A.S	منظمة العسكرية السرية.

المقدمة

إنّ البحث في تاريخ الثورة الجزائرية، وما تخللته من أحداث ومتغيرات، أثرت بشكل كبير على بناء الدولة الجزائرية الحديثة وما تعيشه من أزمات متتالية منذ الاستقلال، وعلى الرغم من الركام الكثير للكتابات التي تناولت تاريخ الثورة الجزائرية وخاصة الكتابات الفرنسية منها، هذا ما يفتح أفاقا جديدة أمام الباحثين الجزائريين، فالكثير من المواضيع لا تزال بكرا لم تخضع للدراسة المعمقة من ناحية ومثيرة للخلاف والجدل من ناحية أخرى.

وبالرغم من محاولة العديد من الباحثين الخوض في دراستها بطريقة تقترب شيئا فشيئاً من الموضوعية، فطبيعة مواضيع تاريخ الثورة الجزائرية عقدت من مهمة الباحثين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت الأسبقية في البحث في تاريخ الثورة الجزائرية للمهتمين بالتاريخ الاستعماري وفق منظورها مستغلة كل الأرشيف والوثائق لإضفاء الشرعية على هذا الاستعمار، وإفراغ التاريخ الجزائري من جوهره، ولما كان هذا الأخير سمته البارزة الطابع السياسي والسطحية في البحث جعل منه تاريخا رسمياً.

ولهذا فإن اعداد دراسة شاملة ومتكاملة في موضوع الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر بمختلف زواياه وجوانبه مسألة تتطلب الكثير من الجهد، كونه يتناول مرحلة مهمة من تاريخ الثورة الجزائرية وجانباً ظل مهمشاً، –أو أُريد له التهميش– حيث نلاحظ في مختلف الكتابات التاريخية وخاصة الجزائرية عند تناولها لهذه المرحلة التركيز على مختلف القضايا والنشاطات ومختلف هياكل الثورة، دون اهتمام بهذه الهيئة التي أشرفت على تسيير الجزائر في مرحلة هي أصعب المراحل وأعقدها خلال كفاح الشعب الجزائري في سبيل حريته.

أسباب اختيار الموضوع:

أ.الذاتية:

لقد وقع اختيار على الموضوع "**الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر، وأدوارها خلال المرحلة الانتقالية لاستقلال الجزائر 1962 م**"، لأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، خاصة بعد مشاورتي مع الأستاذة حماميد حسينة التي حفزتني على هذا الموضوع، بعد تناولنا له في مرحلة الماجستير النظرية كبحث من

طرف أحد الطلبة، وما أثير حوله من تساؤلات مما جعل هذا الموضوع مادة دسمة مازالت قيد البحث خاصة حول شخصية عبد الرحمان فارس بموضوعية.

ب.الموضوعية:

إن الأهداف من هذه الدراسة لا يعني بواقع الكتابات التاريخية في الجزائر أو بالتقديم للبيبلوغرافيا والاسترسال لكن الأسباب الموضوعية هي:

– الجدل حول المرحلة الانتقالية ومؤسساتها، فهناك من يتناول بأن فرنسا نجحت في طريق مناورتها ودسائسها في تحقيق ما عجزت عنه بالقوة ،وتعتبر الفترة الممتدة ما بين 19 مارس و05 جويلية 1962م التي أسندت فيها مهمة قيادة البلاد للهيئة التنفيذية المؤقتة والتي قادها الموثق عبد الرحمان فارس رفقة عناصر من الفرنسيين والجزائريين، واحدة من الفترات التي تبقى غامضة أو أُرِيد لها أن تكون كذلك.

– الرغبة في التعرف أكثر على هذه المرحلة المهمة تاريخ ثورتنا كجزائريين وكطلبة تاريخ بالخصوص.

– طبيعة الهيئة التنفيذية المؤقتة وتشكيلها في حد ذاتها تشكل موضوعا قابلا للنقاش.

– قلة الدراسات والكتابات التاريخية حول هاته المؤسسة الهامة.

– يعتقد الكثير من المشككين أن رجالات فرنسا من الجزائريين أو ما يعرف بحزب فرنسا تمكنوا من الولوج للإدارة الجزائرية وجيش التحرير الوطني في هذه الفترة.

– شخصية فارس عبد الرحمان،وما أُثِير حولها من الجدل على أساس اعتباره من القوة الثالثة.

إشكالية البحث:

تقوم هذه الدراسة على إشكالية رئيسية تتمثل في محاولة معرفة **مدى استقلالية وسيادة الهيئة التنفيذية المؤقتة في ممارسة أنشطتها إلى جانب بقية الهياكل الأخرى التي أسندت إليها قيادة المرحلة الانتقالية؟** وتتفرع هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

- كيف برزت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة؟ لماذا بهذه التشكيلة بالذات؟
- ما هي المشارب السياسية لهذه التشكيلة؟
- لماذا أسندت رئاستها لعبد الرحمان فارس؟ وهل جسد فعلاً ما يعرف بمجتمع الاتصال؟ وما مدى صحة اعتباره من القوة الثالثة؟
- ماهي المهام المنوطة بها وهل جسدتها فعلاً؟
- ما هي أهم التحديات التي واجهتها الهيئة التنفيذية المؤقتة؟
- كيف أدارت الهيئة المؤقتة عملية استفتاء تقرير المصير؟
- ما موقع الهيئة التنفيذية من فتنة صائفة 1962م؟
- كيف تم تسليم السلطات لحكومة الجزائر المستقلة؟ وهل نجحت فعلاً في تجسيد أدوارها؟

منهج البحث:

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا المنهج التاريخي من خلال محاولة سرد الأحداث ووصفها وفق تطورها الكرونولوجي مع استخدام بعض أدوات ومقاربات الوصف والتحليل والمقارنة من خلال تحليل بعض الخطابات سواء الطرف الفرنسي أو الجزائري. ومقارنة مدى التزام الطرفين بتطبيق بنود اتفاقيات إيفيان، والتزام الهيئة التنفيذية بتنفيذ أدوارها المنوطة إليها.

خطة البحث:

وللإجابة عن إشكالية الموضوع قسم العمل إلى ثلاث فصول أرفقتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالمضمون. حاولت التمهيد للعمل من خلال دراسة بشكل وجيز من الانطلاقة الثورية إلى غاية سنة 1958م.

فالفصل الأول تناولت فيه المفاوضات الجزائرية الفرنسية بين المناورة والجدية على أساس أنه بعد سنة 1958م، دخلت الجزائر مرحلة حرب بلا هوادة من قبل السلطات الفرنسية خاصة بعد فشل الحكومات الجمهورية الرابعة في اخماد الثورة وعجزها على حل مشكل الجزائر، مما أدى إلى سقوطها وقيام الجمهورية الخامسة التي راهن فيها ديغول على إيجاد حل مناسب لمعضلة الجزائرية والتخلص من صندوق الاحزان كما سماها في مذكراته. لتدخل قيادة الحكومة المؤقتة مسار تفاوضي تخللته العديد من المناورات الفرنسية التي تعمل على العديد من الجبهات غير أنها رضخت في الأخير واستسلمت لأمر الواقع من خلال اتفاقيات إيفيان 2.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين الممارسة والواقع، من خلال ميلاد هذه الهيئة بعد وقف إطلاق النار على أساس أنها كانت من بين النقاط التفاوضية الصعبة بين الطرفين، حيث ركزنا على الأساس القانوني المستوحى من اتفاقيات إيفيان والأدوار المنوطة لها وتشكيلتها ومشاربها السياسية واسنادها لعبد الرحمان فارس دون غيره باعتباره حلم بمجتمع الاتصال. وإدارتها للعديد من المهام المتنوعة ومدى سيادتها وعلاقتها بالمفوض السامي الذي قلص من صلاحيتها.

أما الفصل الأخير والذي تناولها إدارة الهيئة التنفيذية للاستفتاء تقرير المصير وتسليم السلطات خاصة ما عانته من تحدي معضلة للمنظمة العسكرية السرية الذي عرقلها من مهامها وحقيقة الاتفاق الذي جرى بينهما وموقع الهيئة من فتنة صائفة 1962م التي أطالت من عمرها لتسلم المهام لفرحات عباس كأول رئيس للمجلس التأسيسي للجزائر المستقلة.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للموضوع الذي نريد دراسته فلم يتناوله باحث من قبل (على حد علمي) كدراسة الأكاديمية منظمة ومفصلة، فقد تناوله بعض الباحثين في إطار البحث الخاص بالمرحلة الانتقالية وبعض المقالات هنا وهناك؛ ونذكر على سبيل المثال مقال يحي بوعزيز الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962م من

اصدار لجمعية أول نوفمبر، كما تناولها بعض المؤرخين بإسهاب في حديثهم عن المرحلة الانتقالية أو ضمن الحديث عن منظمة الجيش السري الفرنسي.

وفيما يتعلق بالمادة التاريخية التي اعتمدت عليها في انجاز هذا العمل، عندما شرعت في جمع المصادر والمراجع وكل ما يخص الكتب لم أجد كتاب يتناول هذا الموضوع بالذات، أما مصادر البحث فهي:

- **أولا:** "**الحقيقة المرة**"، وهي مذكرات شخصية سياسية لصاحبها عبد الرحمان فارس وهو شخصية محورية وأساسية في العمل، من خلال مذكراته استطعت مسايرة هذه الهيئة والوقوف على العديد من الجوانب التي تخصها، فضلا على توجهاته السياسية ومواقفه اتجاه العديد من القضايا، خاصة قضية الأم، قضية استقلال الجزائر.

- **ثانيا:** "**مذكرات الأمل**" لمؤلفها شارل ديغول، إن هذه المذكرات تعد مصدر أساسيا كدراسة مرحلة المفاوضات وكذلك الفترة الانتقالية أي منذ (1958-1962م) وهذه الفترة المتزاحمة بالأحداث والقرارات الديغولية والمشاريع الخيالية، خاصة أنها كانت تمثل الرمق الأخير لصاحب الرهانات على حل معضلة الجزائر من خلال كسب وتأييد الرأي العام الفرنسي بخرجاته الإعلامية وخطاباته الرنانة في كل قرار يصدره، كانت بحق أمالاً لديغول حاول تجسيدها واقتنع في الأخير بأنه جسد بداياتها على أمل اكمال مشروعه الديغولي من قبل من يؤمنون بأفكاره.

- **ثالثا:** "**نهاية حرب التحرير -اتفاقيات إيفيان-**" لابن خدة، وهو مصدر مهم كذلك لفترة اتفاقيات خاصة وأن بن خدة من أهم الفاعلين خاصة بعد توليه قيادة الحكومة المؤقتة خلال الفترة الثانية من مرحلة المفاوضات (المرحلة الحاسمة).

- **رابعا:** محمد حربي: "**جبهة التحرير الوطني (الأسطورة والواقع)**"، كان بحق مؤلفاً ثري بالمعلومات بمواقفه اتجاه العديد من القضايا، وكان من بين المشككين في شخصية عبد الرحمان فارس وعمل الهيئة وكذلك

وصفه للقوة العمومية بأنها تحاول خرق جيش التحريري الوطني من خلال ادخال عناصر دخيلة عن الجزائريين.

- "**مهمة منجزة من أجل الاستقلال الجزائر** " لسعد دحلب، وهو أحد أعضاء المفاوضات حيث اعتمد على أسلوب بسيط واستفدت كثيرا عنه من خلال فترة المفاوضات وكذلك الفترة الانتقالية.

- " **خيبة الانطلاق او فتنة صيف 1962** " لعلي هارون، خاصة أنه تناول الفترة الانتقالية بالتركيز على مؤتمر طرابلس وتداعياته وفتنة صائفة 1962 بالتفصيل.

- أما عمار قليل "**الجزائر الثائرة الجزء الثالث**"، فيعد مصدرا ثري بالمعلومات خاصة الفترة التي سبقت الاستعداد للاستفتاء.

- ضف إلى فرحات عباس من خلال مؤلفاته باللغة الفرنسية أو التي تُرجِمت إلى اللغة العربية مؤخراً.

أما باللغة الفرنسية:

- رضا مالك: " **L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes (1956-1962)**" مصدراً قيما باللغة الفرنسية حول موضوع الاتفاقيات والمرحلة الانتقالية.

- فكان لتحصلي على كتاب بلعيد عبد السلام التاريخ والمصادفة الجزء الأول "**Le hasard et l 'histoire** " مؤخرا فقط زيادة واثراء للبحث ومضامينه لشهادته الحية اتجاه الهيئة وأدوارها المنوطة لها فضلاً على حقيقة الاتفاق مع المنظمة السرية العسكرية.

- كتاب O.A.S parle على أساس انه من الأرشيف خاص بهذه المنظمة الإرهابية.

أما من بين المراجع:

- أما مؤلف عبد المجيد بلخروبي: "**ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**"، كتاب قيم من خلال دراسته القانونية البحتة لاتفاقيات وكذلك هيئة التنفيذية المؤقتة.

- أني راي غولد ريغر، نجد لأول مرة يذكر ما يعرف بمجتمع الاتصال على صفحات مؤلفها "**جذور حرب الجزائر**" 1940-1945 على أساس نسج علاقات بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري للوصول إلى التعاون من خلال مثال عبد الرحمان فارس.

- دارد أوليفي "**في قلب منظمة الجيش السري**"، هذا اليميني الذي ركز في دراسته على نشأة المنظمة ومراحلها وكذلك تناول التحليل وفق منظوره لقضية اتفاقيات هيئة تنفيذية ومنظمة الجيش السري وكذلك لما آلت إليه هذه المنظمة.

- عمار ملاح المرحلة الانتقالية مجموعة مقالات الصادرة عن جمعية أول نوفمبر.

أما الجرائد المستعملة في البحث: "**جريدة المجاهد**" لسان حال جبهة التحرير الوطني من خلال العديد من الاعداد لسنوات مختلفة (1959-1962م).

إلى جانب العديد من الدراسات الأكاديمية تمثلت في مذكرات دكتوراه وماجستير على سبيل المثال لا للحصر من مذكرات الدكتوراه:

- مذكرة الأستاذة حماميد من خلال دراستها "**للمنظمة العسكرية السرية (1960-1961م)**".

- وكذلك رمضان بورغدة من خلال دراسته "**للجنرال ديغول واستراتيجية الجمهورية الخامسة اتجاه الثورة الجزائرية**".

صعوبات البحث:

فهناك ما يتعلق بي شخصيا من خلال التعرض للعديد من الأزمات حالت دون إتمام بحثي في وقته مع بقية زملائي على أساس مرض الوالد وملازمتي له ثم وفاته، ومع مرض الوالدة رحمها الله ووفاتها، ثم الأخت الكبرى مما عقد من أموري وجعلني أبتعد كثيرا عن دراستي وعملي الخاص بالبحث العلمي بالنسبة إلي، غير أن

مكالمة أستاذتي لي وأخذها عهدا مني بإتمام العمل مهما كانت الظروف جعلت مني أنهض من جديد ولو برجل واحدة، فنعم الشكر أكنه لها خاصة على شحناتها المعنوية.

-قلة المصادر حول الموضوع، وحتى ان وجدت معلومات قليلة في طيات الكتب والمؤلفات فهناك تضارب للآراء حول الموضوع مما جعل مهمة الترجيح صعبة.

-صعوبة الحصول على المصادر الأرشيفية سواءاً أرشيف الحكومة المؤقتة وما فيه من صعوبة وبيروقراطية إدارية، أما الأرشيف الخاص بالجانب الفرنسي وقلة الإمكانيات المادية لم تتحلي الفرصة للإطلاع عليه.

لقد هيئت نفسي لنستقبل أي انتقاد موجه لأنني لا أزعم مطلقا أني نجحت في تحصين نفسي من سهام القارئين المختصين وهاوين على حد السواء لأنها في الأصل اجتهاد معرض للصواب في شطر منه وللخطأ في شطر آخر.

وفي الأخير الشكر لكل من سيقرأ أسطر هذا العمل ويناقشه كذلك.

تمهيد

تعد الثورة الجزائرية من بين أبرز حركات التحرر التي شهدها العالم خلال القرن العشرين، "حيث جعلت من السلام أمراً مستحيلاً إلا بقوة السلاح"[1]، وببداية العمل المسلح[2]بدأ التطبيق الفعلي لبنود بيان أول نوفمبر 1954م، والأهداف المسطرة سواء على المدى القريب أو المدى البعيد[*] ولقد تعددت المواقف اتجاه ثورة نوفمبر 1954م، بين مؤيد ومعارض مساند ومتخوف، من كلا الطرفين:

فالصحافة الفرنسية كتبت معلقة على ما حدث على أنه الزلزال حيث وصفت الحدث قائلة: "خلال ليلة الأحد إلى الاثنين انتقل إلى العمل الجهاز الذي أنشئ منذ ثلاثة أشهر من قبل الجناح المتطرف لحزب الشعب...، فساد جو من الرعب"[3][**].

حيث شهدت الثورة التحريرية تطورات على الصعيدين السياسي والعسكري، فعسكريا، منذ عمليات01 نوفمبر 1954م، لم يسد السلام، ومثلت هجومات الشمال القسنطيني، منعرجا مهما للثورة، فبعد انهيار حكومة منديس فرانس[***]M. France في فيفري 1955م جاءت حكومة ادغارفور سنة 1955، قام هذا الأخير

---

[1]سعد دحلب: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2008، ص 09.

[2]محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954–1962م، ط1، تر، كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص 109.

[*]بيان أول نوفمبر 1954م، شرح للأهداف والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة التحريرية، فهو اول وثيقة صدرت عن قيادة الثورة وهو بمثابة دستور الثورة، اذ يحمل بعد جزائري مغاربي عربي اسلامي افريقي عالمي. أنظر الملحق رقم:01.

[3]عبد الحميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، مطبعة القصبة، ص 127.

[**]للاستزادة أكثر عن مواقف الاتجاهات والأحزاب السياسية في الجزائر اتجاه الثورة التحريرية انظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص–ص 99–102.

وكذلك مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، دار الأمة، 2007، الجزائر.

[***]منديس فرانس: سياسي مثقف. (1932–1940) تقلد منصب الوزارة الأولى مع الخارجية منذ جوان 1954م إلى فيفري 1955م. كان له الاشراف على إنهاء مشكلة الهند الصينية، وقيادة المفاوضات مع تونس التي أدت للاستقلال التونسي. له عدة مؤلفات منها الجمهورية العصرية ...إلخ، انظر: شمس الدين بوفتيش: استراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة اتجاه الثورة الجزائرية مشروع روبير لاكوست –نموذجا– 1956–1958م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2015، ص 14.

بتعيين جاك سوستال [*]Soustelle. لحاكما عاما للجزائر، وقد عمل جاهدا للمناورة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية،وهذا بمحاولة استقطاب الأحزاب التقليدية بالبلاد والحركات المناوئة للثورة، وقد تمكن من عقد لقاء نهاية شهر مارس 1955م، ضم العديد من الشخصيات بمختلف توجهاتها السياسية، وهذا من أجل خلق قوة ثالثة لاختراق الثورة، وغيرها من سياسة قمعية (حالة الطوارئ وغيرها)[1].

غير أن هذه المحاولات لم تجد نفعا، للاصطدام هذه المناورات بهجومات الشمال القسنطيني، التي أُجْمِع على أن الشهيد زيغود يوسف صاحب فكرة الانتفاضة[2] ، ويمكن حصر أهدافها فيما يلي[3]:

1- تسليم مشعل الثورة للجماهير.

2- محاولة رفع الحصار على منطقة الأوراس التي شهدت تعزيزا أمنيا من قبل حكومة ادغارفور، وعمليات تمشيط مكثفة.

3- نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وهذا لتأكيد بأن الثورة في كل ربوع الجزائر.

4- محاولة استقطاب الرأي العام العالمي، والرأي العام الفرنسي بأن الشعب الجزائري يتبنى جبهة التحرير الوطني.

5- تدويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيلها في جدول أعمال دورة 1955.[4]

---

[*]جاك سوستال: من أصول يهودية ولد يوم 1912/02/13م، حاصل على إيجازه في الفلسفة، يعرف بانتمائه لليسار الفرسي، انضم إلى ديغول عام 1942. تولى وزارتي الاعلام والمستعمرات، انتخب غائبا في البرلمان عام 1951م، عينه منديس فرانس حاكما عاما للجزائر في فيفري 1955م. كان من الموالين لديغول، غير أن هذا لم يدم، إذ أصبح من بين أشهر المعارضين له بسبب سياسة تقرير المصير. انظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2006، ص 102.

[1] رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة الجزائرية (1954-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص ص 94،95.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 39.

[3] علي كافي: من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) مذكرات الرئيس، دار القصبة، الجزائر، 1990، ص 84.

[4]محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2،مرجع سابق، صص 39، 40.

ولقد قوبلت هذه الانتفاضة برد فعل وحشي من قبل السلطات الفرنسية، وهذا بالقمع الرهيب التي تعرضت له جماهير الشمال القسنطيني وعلى الخصوص سكيكدة [*][1]، لأن التخلص من جبهة التحرير كان يعني وجود إرادة سياسية فعلية لذلك، ولكنه كان يعني كذلك استعمال كل الوسائل الملائمة[2]، لقد خصصت لمدينة سكيكدة الجنيرال بول أوساريس جزءا لابأس به من مذكراته وهذا إن دل على شيء انما يدل على أهمية المنطقة ومنطقة الشمال القسنطيني بالنسبة للسلطات الفرنسية.

وبالرغم من القمع الوحشي من قبل السلطات الفرنسية اتجاه الجماهير في منطقة الشمال القسنطيني[**] إلا أن هذه الهجومات حققت أهدافها ومكاسب يمكن اجمالها بمايلي[3]:

1- ايقاض الحس الوطني لدى الجزائريين.

2- تخصيص المجلس الوطني الفرنسي 3 أيام في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية.

3- احداث القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال.[4]

4- أنهت الأحداث مهمة الحاكم العام جاك سوستال.

---

[1] رياض بودلاعة: مرجع سابق، ص 97.

[*] كما استهدفت مزارع المعمرين، الثكنات للجيش أو الدرك أو الشرطة، محلات الإدارات المختلفة، ضمت حوالي 4000 مهاجم واستمر الهجوم حتى الساعة الرابعة مساءا، ليتوجه المهاجمون من فرض سيطرتهم على المدينة أكثر من 4 ساعات، وقتل حاكم الميلية ولكن من الصعب اعطاء حصيلة دقيقة لمخلفات البشرية والمادية لهذا الهجوم، فالسلطات الفرنسية تعترف بمقتل 120 فرنسي بين عسكري ومدني وخائن للاستزادة أكثر أنظر زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962) ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 20-21.

[2] الجنرال بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 22.

[**] لقد تطرقت جريدة لومند الفرنسية وهذا على لسان مراسلها من سكيكدة إلى موضوع القمع بعنوان: حرب لا رحمة فيها، إذ أورد أن البلاغ الرسمي الذي صدر أعلن أن ست مداشر قد دمرت، وهي التي أوى اليها الثوار والنساء والأطفال قد أجلو قبل عملية التدمير، انظر عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة (الدولية)، ج 2،منشورات وزارة المجاهدين، ، ص ص 53-55.

[3] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 40.

[4] رياض بودلاعة: مرجع سابق ، ص 97.

كما حققت أيضا: تسجيل المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة 1955م، وهذا بصوت واحد، وأكتفى الوفد الفرنسي بالانسحاب لدى الامم المتحدة[1].وقد صرح سوستيل: إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني[2].

فهجومات الشمال القسنطيني كانت بمثابة الصخرة التي انكسرت عليها سياسة سوستال التي راهنت على استقطاب وافراغ الثورة من محتواها الشعبي، ولقد تعززت هذه الهجومات بمعركة الجرف الاولى والثانية، وهجومات القطاع الغربي لتزيد من التأكيد أن الثورة شاملة وعامة، ولقد كانت العمليات العسكرية بالناحية الغربية، لتمتد وتشمل شمال المغرب الأقصى، وتستمر لمدة أربعة أيام متتالية، لتدخل الارتباك في نفوس القوات الفرنسية[4]، وتمت بقيادة العربي بن مهيدي وبوصوف[*].

فالثورة انتشرت تقريبا في كامل ربوع الوطن، وفي هذه الأثناء جرت انتخابات عامة للبرلمان الفرنسي[3] ،إذ فاز بها اليسار الفرنسي والتي تؤمن بالجزائر فرنسية، وعلى اثرها تشكلت حكومة غي موليهGuy Mollet الاشتراكي، والذي بدا نشاطه بتعيين الجنرال كاترو Catrousc[**] واليا على الجزائر خلفا لسوستال، هذا ما أثار تخوف الفرنسيين وقرر زيارة مدينة الجزائر عند وصوله تجمعت الحشود من الفرنسيين تحت رقابة الجيش الفرنسي معبرين عن غضبهم، ولم يجد هذا الأخير غير إلغاء زيارته.

---

[1]أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، ص 27.

[2]محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 40.

[3]مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 82.

[*] تقريبا بعد هجومات الشمال القسنطيني، شهدت كامل المناطق العسكرية العديد من العمليات الفدائية وحالة اللاستقرار، وحسب المؤرخ محمد عباس فان انتفاضة وهران الثانية كانت في 1955/10/02 م ضربت العدو في الصميم بعد معركة الجرف فهي عمليات منسقة ومن بين نتائجها اعادة محمد الخامس الى العرش بالمغرب الاقصى ،محمد عباس :التاريخ يتحدث حصةتليفزيونية، قناة الشروق ،يوم :الاحد 2016/10/02 على الساعة 23:18.

[4] عبد الكامل جويبية: الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1956–1958) أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 224.

[**]جورج كاترو: من مواليد 1917/01/29، بليموج (هوت فيان) عين حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين في 1969/12/21: شمس الدين بوفنيش: مرجع سابق، ص 16.

وكذلك إلغاء تعينه لكاترو ليلتحق بباريس ليعين هناك روبير لاكوست "Robert Lacoste"[*] واليا على الجزائر، ليطلب من البرلمان الفرنسي أن يفوض الأمر في الجزائر إلى الجيش، فوقع ذلك بأغلبية ساحقة، إذ صوت الحزب الشيوعي لصالح هذا التفويض ويسمى "Les pouvoirs spécieuse"، ومن هنا دخلت الجزائر حرب لا هوادة فيها[1].ولقد أعلن لاكوست عن برنامجه السياسي لإنهاء الحرب في الجزائر، وهو في الحقيقة امتداد لمشاريع لحكومات سابقة، وقد ركز ببرنامجه السياسي على 03 نقاط أساسية[2]:

1- وقف القتال.

2- اجراء انتخابات في الجزائر.

3- اجراء مفاوضات مع النواب الذين يتم انتخابهم من طرف سكان الجزائر.

ضف إلى السياسة القمعية، خاصة بمنطقة القبائل وتطبيقه لحرب ابادة واسعة[**].

وامام هذا التصعيد من قبل الحكومات الفرنسية، واصلت الثورة التحريرية تحقيق انتشارها على جميع الأصعدة. فكان لقاء الصومام الذي يعتبر أرضية خصبة ولبنة أساسية في مسار العمل المسلح. وبالرغم من بداية الانشقاق والتصدع داخل القيادة الثورية إلا انه استطاع استقطاب معظم القوى السياسية الوطنية، باستثناء الحركة الوطنية الجزائرية[***].

---

[*] روبير لاكوست "Robert Lacoste": من مواليد 1898/07/05 في اقليم الدرد ونيه في جنوب غرب فرنسا، بعد نيله شهادة البكالوريا، التحق بكلية الحقوق، ثم دخل الوظيف العمومي وتقلد أمانة خزانة المستودعات وبعدها انخرط في الحياة النقابية، ليصبح فيما بعد من زعماء المدرسة الاشتراكية الفرنسية، عين من طرف ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي عام 1944 م. له خبرة في حل المسائل الاقتصادية والصناعية، و 02 جانفي 1956. عينه غي موليه كوزير مقيم في الجزائر واستمر إلى غاية 1958/04/15م، خولت له السلطات المطلقة من اجل اعادة النظام وتأمين الحماية للأشخاص توفي 09 مارس 1989 بمدينة Baigneuse، للاستزادة أكثر أنظر نفسه: ص ص 10-11.

[1] زهير احدادن: مرجع سابق، ص 28.

[2] احسن بومالي: استراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 332.

[**] للاستزادة أكثر حول سياسة لاكوست اتجاه الشعب الجزائري وتطبيق برنامجه القمعي، انظر: شمس الدين بوفنيش: مرجع سابق ، ص ص 18-28.

[***]الحركة الوطنية الجزائرية "MNA": هي ثوب سياسي أسسه مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة، وحل محل حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD، تحت اسم الحركة القومية الجزائرية، للاستزادة أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 99.

ونجحت أيضا القيادة الثورية بكسر الطوق الدبلوماسي الذي فرضت عليها السلطات الفرنسية من خلال اسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية[*]، وكذلك بعد الافراج عن العديد من مسؤولين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال عبان رمضان يوم 1955/01/19م، الذي عمل جاهدا إلى جانب قيادات الثورة على هيكلة المنضمين للثورة حديثا من خلال: تأسيس العديد من الاتحادات[**]،اتحاد العمال الجزائريين، اتحاد التجار الجزائريين...، اتحاد الطلبة الجزائريين، وهذا لاستقطاب جميع شرائح المجتمع.

وكان لزاما أمام هذا الأمر أن يعقد لقاء على أعلى مستوى، فقد عبر ابن طوبال بقوله "كان من الممكن أن يكون هناك ست سياسات مختلفة وكذلك ستة شعوب مختلفة مثلما كان يوجد ست ولايات مختلفة..."[1]، وهذا إن دل على شيء انما يدل على أنه هناك مركزية في العمل وأن الثورة شملت كامل ربوع الوطن، وفي صياغ الاعداد للمؤتمر اللقاء الوطني لوادي الصومام، عمل عبان رمضان جاهدا إلى جانب العربي بن مهيدي وعمران على محاولة استقطاب قادة الولايات الست، دون البعثة الخارجية[***].

ويمكن اجماع العوامل التي دفعت الى المؤتمر بما يلي:

1- ضعف التنسيق داخليا وخارجيا، بسبب التباعد الجغرافي.

2- ذهاب النواة النوفمبرية[****]، ذات الموقف الثابت اتجاه الاستقلال.

3- الاتفاق على تكوين نواة قيادية جديدة بقيادة عبان رمضان اعمران، العربي بن مهيدي[2].

---

[*]لقد كان دخول القضية الجزائري معترك الهيئات الدولية منذ 1955م بعد مؤتمر باندونغ وهذا من خلال السعي لكسب الدول الحليفة والصديقة والتعريف بالقضية الوطنية واحراج السلطات الفرنسية.

[**]إن القيادة الثورية خلال اجتماع أكتوبر 1954م، قررت أن يكون هناك لقاء بعد انطلاق الثورة ولم تحدد المدة الزمنية، أي عندما تحين الفرصة، كون انطلاقة الثورة كانت فيها صعوبات، وعليه كان من الضروري اعادة التنظيم انظر: مقال أحمد مهساس: جريدة الخبر، السبت 2 مارس 2013.

[1] محمد حربي: جبهة التحرير الواقع والأسطورة، مصدر سابق، ص 147.

[***] عمل عبان على تجاوز رغبة البعثة الخارجية ويسعى إلى ابعاد العناصر الديناميكية في المجموعة: بن بلا، محمد بوضياف، انظر يوسف قاسمي:مواثيق الثورة الجزائرية(1954-1962 م)دراسة تحليلية نقدية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر،باتنة 2008-2009، ص 145.

[****] استشهاد بن بولعيد، ديدوش مراد، وإعتقال بيطاط رابح.

[2] يوسف قاسمي: مرجع سابق، ص ص 146-147.

وقد عبر الأستاذ زغيدي قائلا عن اختيار المكان اعتباره مظهرا من مظهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير لأن الفرنسيين كانوا يزعمون أنهم يسيطرون على هذا المكان، وهذا ما يمثل تعديا للعدو، واظهار مدى قوة وسيطرة جيش التحرير في حربه ضد الاستعمار.وقد أستعين في اعداد **وثيقة الصومام** باللجنة التالية: عناصر من حزب الشعب، وعناصر من الحزب الشيوعي الجزائري.لقد خرج المؤتمرون بالصومام بقرارات عدة يمكن اجمالها فيما يلي[1]:

1- القيادة:

- تعيين مجلس وطني للثورة التحريرية.
- تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ، سياسيين، عسكريين.

2- المبادئ:

- أولوية السياسي على العسكري.[2]
- أولوية الداخل على الخارج.

3- تنظيم المناطق:

- قسمت البلاد إلى ستة مناطق واستبدال لفظ المنطقة بالولاية[*].

4- تنظيم الجيش:

من خلال توحيد النظام العسكري، يقسم هيكلي ووظيفي محكم للجيش.

5- السياسة العامة:إذ حدد الاجتماع شروط اجراء المفاوضات مع فرنسا. ومهما قيل عن مؤتمر الصومام فإن السياسي والعسكري، كان موحدا لأن الهدف السياسي للثورة التحريرية هو الاستقلال الوطني والوسيلة لبلوغ هذا الهدف هو الكفاح المسلح، وبالتالي فلا يمكن فصل الغاية عن الوسيلة.[3]

---

[1] زهير احدادن: مرجع سابق، ص ص 31-32.

[2] علي كافي: مصدر سابق، ص 103.، ويضيف قائلا : بان هدفهم هو القضاء على الثوريين الحقيقيين ويضيف قائلا :ان من وراء تفضيل السياسي على العسكري هو تكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدين

[*] اعتبرت العاصمة منطقة مستقلة ذاتيا " Zone Autonomie d'Alger" لها نظامها الخاص وبلدياتها، حسين داي، القبة، الأبيار، بوزريعة، بئر مراد رايس، بولوغين Saint Jean سابقا، انظر، أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006، ص 396.

[3] نفسه، ص 402.

ولقد تضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لقرارات الصومام ومن بين أهم المعارضين لقرارات الصومام، أحمد بن بلة، وهذا لما أخذه من أخذ عن هذه القرارات منها[1]:

– الطابع غير التمثيلي في المؤتمر فالأوراس والبعثة الخارجية، وولاية وهران والمناطق الشرقية لم تحضر.

– الطابع الاسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة، وبالتالي رفض علمانية الدولة، ومنها رفض اتاحة مكان للأقلية الأوربية[*]، واضافة إلى بن بلا، محساس من بين أشد المعارضين للمؤتمر وقراراته[2].لتفتح هذه المواقف باب الخلافات داخل الثورة، وهذا ما يتجلى[**] في العديد من الأزمات التي كادت تعصف بالعمل المسلح[3]، وستظهر جليا من خلال آثاره القريبة والبعيدة.

ولم يخصص ميثاق وادي الصومام فصلا مستقلا لمعالجة الواقع الاقتصادي والثقافي في الجزائر، إذ ركز على المجالين السياسي والعسكري[4].لقد كان المؤتمر ضرورة لتقييم المقطوعة لوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح، والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية[5].

استطاعت قيادة الصومام، فرض إرادة جبهة التحرير الوطني–لكنها فشلت في لم شمل الجزائريين (وفد الخارج)–، على السلطات الفرنسية، وهذا بتوسيع المعركة إلى المدن الكبرى، سواء في الداخل أو الخارج، فعملت هذه الاخيرة على قرصنة الطائرة التي كانت تقل ممثلين عن الثورة الجزائرية، الذين كانوا متجهين إلى تونس من أجل متابعة الاتصالات التي كانت جارية بينهم وبين ممثلي الحكومة اليسارية، إلا أن المخابرات الفرنسية قامت

---

[1] محمد حربي: جبهة التحرير الواقع والأسطورة، مصدر سابق، ص 159.

أنظر أيضا: أحمد بن بلا: أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، ط1، دار الحرم، بيروت، 2007.

[*] في هذا الصياغ يورد محمد حربي بأن برنامج الصومام يحمل بصمة محرره الرئيس عمار أوزقان، فالنزعة القومية والشعبوية ومن الاجتماعية المحافظة معبر عنها بلغة ذات توجه ماركسي.

[2] أحمد مهساس: جريدة الخبر، 2 مارس 2013.

[**] لقد وصف المؤتمر بالمزور، وأن من هندس المؤتمر من المركزيين الذين فاتهم قطار الثورة، وكانوا يقفون عكس اتجاه الثورة، لتنحية المفجرين الأوائل لها.

[3] فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، القاهرة، 1984، ص 218.

[4] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص ص 73–74.

[5] نفسه، ص 79.

بالقرصنة الجوية للطائرة وأرغمتها على النزول بمطار مدينة الجزائر[*][1]، سلسلة الاعتقالات التي قام بها لاكوست واعدام زبانا وعبد القادر فراج[2].

ويعد اضراب 8 أيام من بين أبرز الأحداث التي عرفتها الثورة التحريرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ولقد كان وراء هذا الاضراب لجنة التنسيق والتنفيذ، وخاصة العربي بن مهيدي الذي كلف بالعمليات الفدائية، وتعد هذه نقلة نوعية من طرف العربي بن مهيدي لزعزعة المستعمر داخل المدن الكبرى، إذ كان يردد دائما العربي بن مهيدي مقولته الشهيرة: سأحول مدينة الجزائر إلى ديان بيان فو ثانية[3].

ولقد نضم هذا الاضراب تزامنا مع انعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة، وحدد موعد 28 جانفي 1957 كبداية للإضراب، وقد أخبرت جميع الولايات بالإضراب والدعاية له عن طريق انشاء محطة إذاعية تابعة لجبهة التحرير الوطني شعارها "صوت الجزائر يخاطبكم من قلب الجزائر".واستجابت كل الشرائح الاجتماعية الجزائرية لتعليمات جبهة التحرير الوطني وشمل كل ربوع الوطن، إذ بلغت 90% من الاستجابة[4]. لقد كانت معركة الجزائر[**]، بحق بإيحاء من الطبقات الوسطى المدنية المتجمعة حول ياسف سعدي، علي لابوانت، حسيبة بن بوعلي[5].

---

[1] زهير احدادن: مرجع سابق، ص ص 33-34.

[*] لقد اعترف غي موليه ولاكوست بجهلهما بأمر الاختطاف، إلا أنه هناك من يرجح علم لاكوست بعملية القرصنة وأنها تمت بإيعاز منه، وبموافقته، أنظر: محمد الصالح الصديق: عملية العصفور الأزرق، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 33. ويوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1957-1962)، تر، مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 12.

[2] Yacef Saadi : Souvenirs de bataille d'Algérie, Décembre 1956, Septembre 1957, Ed, Rene, Julliard, Pris, 1962, p17.

[3] الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي 1957/3/3، 3 مارس 2004، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 24.

[4] زهير احدادن: مرجع سابق، ص38.

[**] للاستزادة اكثر حول معركة الجزائر انظر

Général Jacques de Bollardiére : Bataille d'Alger Bataille de l'homme, Nouvelle,Edition présentation de clandé, lianzn, I Editions, Bonchene, 2003,

[5] محمد حربي: الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 147.

فالعمليات الفدائية التي ألقت الرعب في صوف الأوربيين عاشتها الجزائر العاصمة ابتداءا من 20 سبتمبر 1956م إلى غاية سبتمبر 1957م، وجرى استخدام النساء في العمليات الفدائية على نطاق واسع[*][1]، غير ان جبهة التحرير أعطت تعليمات للفدائيين بأن لا يقتلوا المدنيين الأبرياء[**][2].

ولقد تسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي لتحطيم جبهة التحرير الوطني في العاصمة بأضرار كبيرة "تفكيك الجهاز البوليسي– العسكري.. احتلال المظليين القصبة، القمع بكل أشكاله الذي أصاب الشرائح الاجتماعية الميسورة مثلما أصاب الشرائح الفقيرة من السكان إذ انتقل أعضاء الشبكات إلى الجبال والى فرنسا وتونس ومراكش ودك البعض منهم في السجون والمحتشدات[***][3].

ولوضع حد لهذه العمليات الفدائية عززت القيادة السياسية في باريس بتفويض من روبير لاكوست كافة الصلاحيات جاك ماسو "Jacques Massu"[****] ومنح له صكا أبيض لإعادة الأمن للعاصمة، ليرفع عدد قوات الجيش إلى ما يزيد عن ألف جندي، كما كلف العقيد ايف غودار "Yves Godar" الخبير في استغلال المعلومات والتعذيب، وحوصرت القصبة.

---

[1] نفسه، ص 167.

[*]أمثال: جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي، سامية لخضاري.

[2] عمار عموره: ، المرجع السابق، ص 392.

[**]تمت العديد من التفجيرات بالقنابل في كل من ميلك بار "MILK BAR" شارع ازلي (بن مهيدي حاليا)، كافيتريا ميشلي، قاعة استقبال الخطوط الفرنسية في موريتانيا، أنظر: يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 45.

اضافة إلى محطة المسافرين مين دلي، ملعب الأبيار، كازينو لاكورنيش حي بوانت بسيكاد، (رايس حميدو حاليا)، 9جوان 1957، اغتيال الخونة وطغاة المعمرين أمثال أميدي فروجي رئيس فدرالية بلديات الجزائر، ورئيس بلدية بوفاريك على يد علي لابوانت، كذلك الباشاغا آيت علي رئيس المجلس العام للجزائر قبل يوم 1957/01/25 بالنادي الاسلامي بالقرب من مجلس الأمة حاليا أنظر: عمار عموره: الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص 393.

[3] محمد حربي: الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 167.

[***]ويوضح لنا الجنرال Jacques de Bollardiere، بالتفصيل عمليات التعذيب التي تمت في سجن بربروس انظر:

Général Jacques de Bollardiere :Op.cit ; p 123.

[****]جاك ماسو: من مواليد 1908/5/5، عضو الفيلق السادس عشر للقناصة السينيغاليين، شارك في حرب السويس 1956م، استلم قيادة الفرقة العاشرة للمظليين 1957، ارتبط اسمه بمعركة الجزائر، لعب دورا بارزا في انقلاب 13 ماي 1958، انظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954 . 1962)، تر:عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007،، ص 305.

بعد أن قام ماسو بتقسيم الجزائر العاصمة إلى أربعة قطاعات[*] إذ مارست كل أشكال التعذيب والاعتقالات والتفتيش والمحاكمات كما كتب بول أوساريس: في مؤلفه: يمكن القول أنه من النادر أن تجد المستنطقون في الليل أنفسهم أحياء في الصباح سواء اعترفوا أم لم يعترفوا[1].

وقد أثمرت هذه الأعمال القمعية بتفكيك شبكة الفداء وخلاياه بالعاصمة وحملة اعتقالات واسعة[**] من بينها اعتقال المجاهد العربي بن مهيدي[2]، وتنفيذ حكم الاعدام فيه، اذ اعتقل من طرف الوحدة الثالثة للمظليين التابعة لبيجار مارسيل[***] مما أجبر لجنة التنسيق والتنفيذ للمغادرة نحو تونس، غير أن التضييق وحملة القمع أدت إلى استشهاد، علي لابوانت، وحسيبة بن بوعلي[3].

وكان من نتائج هزيمة جبهة التحرير الوطني في هذه المعركة حسب تحليل محمد حربي: أنه امتد الاحباط إلى أوساط عديدة حتى أناسا انخرطوا حديثا في الحياة السياسية وكانوا مقاتلين تنكروا لماضيهم وتحولوا إلى مجموعات من المخبرين وأصبحوا مساعدين لقوى القمع[4].

---

[*] الفرقة الأولى: الكولونيل الأول: Jeaupierre فرقة المظليين الأجانب.

–الفرقة الأولى للمظليين القناصة تحت امرة الكولونيل الأول Mayer.

–الفرقة الثانية للمظليين تحت إمرة Fossey Francois.

–الفرقة الثالثة: تحت إمرة بيجار ،انظر يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 63.

[1] بول أوساريس: مصدر سابق، ص 115.

[**] لقد برر أعمالهم الارهابية من أجل مغالطة الرأي العام الفرنسي والدولي إذ أطلق الفرنسيون الموالون لهم من وسائل اعلام مرئية ومكتوبة على هذا القمع "الارهاب المضاد" انظر: عمار عموره: مرجع سابق، ص 394.

[2] الجنرال بول أوساريس: مصدر سابق، ص 127.

لقد شرح بالتفصيل كيفية التخطيط لاعتقال بن مهيدي وكيفية استنطاقه، وأقر بأن بن مهيدي لم يشي رفاقه، بل المعلومات التي تحصلوا عليها كانت في الوثائق التي كانت بحوزته وقد قتل بن مهيدي، وألصقت رواية بأنه انتحر.

[***] مارسيل بيجار: من مواليد 1916، شغل منصب مقدم في سلطة الهند الصينية وقع أسيرا في بيان بيان فو 1954، مارس التعذيب والاغتيال، بدون محاكمة انظر عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 102.

[3] عمار عموره: مرجع سابق، ص ص 395–396.

[4] محمد حربي: الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 167.

أمام هذا الوضع ونتيجة سياسة القمع وحرب الابادة، وسياسة التعذيب البشعة التي شنها لاكوست اتجاه الجماهير الشعبية، اضافة إلى ازدياد ضغط الثورة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا، ومن الناحية الدبلوماسية خاضت القيادة الثورية منذ اندلاع الثورة معركة أخرى سميت المعركة الدبلوماسية، من أجل تدويل القضية الوطنية[*].

وفي المقابل لم تبق فرنسا مكتوفة الأيدي، أما النشاط الدبلوماسي المكثف بل وضعت استراتيجية محكمة لمنع تدويل قضية الجزائر مهما كلفها وبلهجة شديدة، معتبرة أن التدخل في المشكلة الجزائرية هو التدخل في الشؤون الفرنسية، هذا ما كان في العدوان الثلاثي على مصر 1956، وقصف ساقية سيدي يوسف فيفري 1958. وقد أثمرت هذه المعركة بميلاد الحكومة المؤقتة[**].ونقلا عن الاستاذ بورغدة فان جريدة لبارتي وهي لسان حال السري للحزب الشيوعي الجزائري، كانت لها قراءة أخرى لنتائج معركة الجزائر، إذ كتب "أن جيش التحرير الوطني لم يزعم قط أنه يحول معركة الجزائر إلى دبيان بيان فو جديدة، فقد التزم دائما بتكتيكات حرب العصابات"[1].

أما صحافة العدو لم تستطع التعتيم على الحدث، بل كان لها أثر بالغ أيضا لدى الرأي العام الدولي، وهنا يعتقد أن مظاهرات 8 أيام كانت بداية مرحلة احتضار الجمهورية الرابعة[2]. فمعركة الجزائر تعد منعرجا حاسما في مسار الثورة إذ نقلت العمليات الفدائية من الجبال والأرياف إلى المدن وبالذات العاصمة[3].

واعترضت التقارير الفرنسية بالحقيقة من خلال الدور البارز الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، وهذا ما ورد في وثيقة سرية، داخل أروقة صناع القرار الفرنسي "أن مسؤولي جبهة التحرير بدوا نشطين للغاية، فقد

---

[*] وهذا المعركة كانت منذ مؤتمر باندونغ: أنظر لتيم عيسى: الكتلة الآفروآسيوية وقضايا التحرر الجزائر انموذجيا، ص 117.

[**]الحكومة المؤقتة الجزائرية: GRRA: انبثقت عن لجنة التنسيق والتنفيذ 1958/09/19م، لتكون أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد تعاقبت 3 حكومات مؤقتة إلى غاية الاستقلال. للاستزادة حول الحكومة المؤقتة وأهم نشاطاتها انظر: عمار = بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 484 وايضا عبد النور خثير : تطور الهيئات القيادية للثورة 1954–1962 م،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ن جامعة الجزائر،2005–2006 م، ص،189.

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 467.

[2] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005، ص 99.

[3] بوفنيش شمس الدين: مرجع سابق، ص 29.

تقاسموا الأعمال على النحو التالي، كان السيد أحمد فرنسيس يحضر الجلسات في حين تكفل السيد عبد القادر شندرلي بعمل الكواليس، في الوقت الذي اضطلع فيه السيد محمد يزيد بحضور اجتماعات المجموعة الأفروآسيوية[1].

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 75.

الفصل الأول:

﴿المفاوضات الجزائرية الفرنسية بين المناورة والجدية (1955-1962)﴾

المبحث الأول: جذور المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية.

المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية.

المبحث الثالث: المرحلة الأخيرة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

نتناول في هذا الفصل الأول المعنون بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية بين المناورة والجدية، مرحلة حاسمة من مراحل الكفاح السياسي إلى جانب الكفاح المسلح، وقُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تناولنا فيه جذور المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية على أساس أن التفاوض وسيلة من وسائل العمل الاستقلالي وتناولنا كذلك الاتصالات بين الطرفين في عهد الجمهورية الرابعة، أما المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية من خلال العديد من اللقاءات، لندخل مرحلة أخيرة من المفاوضات انتهت بمفاوضات إيفيان الثانية، فكيف تم كل ذلك؟ وما هي أهم النقاط الأساسية التي تم تناولها في كل مرحلة وكانت محل سجال بينهما؟

المبحث الأول: جذورالمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية

1- أهمية المفاوضات في مسار العمل المسلح:

بعدما قطعت الثورة الجزائرية شوطا مهما، من الكفاح المسلح، خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956م، فالكفاح المسلح الذي تخوضه الجزائر ما هو إلا وسيلة لتحقيق الاستقلال، وهذا تطبيقا لما جاء في بيان 1 نوفمبر 1954م، فقيادة الثورة لا تريد القيام بالحرب من أجل الحرب، بل تفضل التفاهم والحوار، وهذا كان بدعوة صريحة من جبهة التحرير الوطني «ومن أجل تجنب التفسيرات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية واراقة الدماء، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت السلطات تحدوها نية طيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها بفتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ»[1]. وبهذا تكون جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر 1954م، قد حددت وسائل الكفاح التي من بينها وسيلة التفاوض.

إن المعركة حول بساط المفاوضات لا تقل أهمية عن الحرب المسلحة، فهي لها قواعدها وأهدافها واستراتيجيتها وتكتيكها[2]، وبهذا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية[3]، غير أن الحكومات

---

[1] بيان اول نوفمبر، ينظر الملحق رقم01.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جيايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 13.

[3] أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 70.

المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954[*] ،لم تحاول أبدا الوصول إلى حل بالتفاوض، متجاهلة قرارات وتوصيات المنظمات الدولية (هيئة الأمم، المؤتمرات الإسلامية)[1]، وهذا بسبب الأقلية الأوربية الذين كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في البرلمان الفرنسي والأحزاب اليسارية التي كانت تتنافس على السلطة، ولا يمكن لها الاستغناء عن أصوات الجالية الأوربية في الجزائر[2].

كان موقف الحكومات الفرنسية اتجاه وسيلة التفاوض لحل المشكلة الجزائرية، لا يعبر بالضرورة عن الرأي العام الفرنسي اتجاه القضية الجزائرية، فهناك من كان يرفض الحرب في الجزائر، وهذا ما يعبر عنه صبر أراء في أوساط بعض الفرنسيين حول التفاوض مع ج ت و "هل يجب التفاوض مع ج ت و؟" من خلال استبيان، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المؤيدين للتفاوض إلا أن هذا لم يؤثر بشكل كبير على السياسيين.

وقد عملت حكومات الجمهورية الرابعة على سحق الثورة، وهذا باعتبارها من صنع قطاع الطرق وخارجين عن القانون تارة، ومرتزقة ينهلون من الشيوعية العالمية[3]، أو ناصرين تابعين للقاهرة تارة أخرى[4]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، محاولة فرض حلولها التي فشلت كلها ومنها فكرة الادماج التي اقترحها جاك سوستال[5]، في حين كان رد وزير الخارجية فرانسوا ميتران "التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب"، وهذه إجابة بعنهجية وغطرسة على نداء السلام "بيان أول نوفمبر، بل أن الحل الوحيد عند هؤلاء هو القمع والوحشية، والتعذيب[6]. ونتيجة لتهرب الطرف الفرنسي من الرضوخ للتفاوض وايجاد حل سلمي، هذا إن دل إنما يدل على عدم صدق نية السلطات الفرنسية التي مازالت تناور من أجل إتمام المشروع الاستعماري، والابقاء على أسطورة

---

[*] الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ 1954-1958م: حكومة منداس فرانس جانفي 1956، حكومة غي موليه 1957 م، حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957، حكومة فليكس غايار مهامها معلقة أفريل1958.

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 14.

[2] عمار بوحوش: مرجع السابق، ص 510.

[3] Peillard jean : La parcification de l'Algérie et la conscience française, Editions, Baconnier Alger, p 48.

[4] أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيما (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 107.

[5] بن يوسف بن خدة: نهاية الحرب في الجزائر اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 14.

[6] يوسف قاسمي: مرجع سابق، ص 125.

الجزائر فرنسية[*] ،ولكن ونتيجة لضغوطات الثورة ونجاحاتها على المستوى الداخلي والخارجي بدأت السلطات الفرنسية تختلق الحجج بعدم وجود طرف محاور حقيقي تتحاور معه، لأن القبول بالمفاوضات مع الخصم، يفسر سياسيا على أنه الاعتراف به، وهذا ما لم ترد الحكومات الفرنسية الوصول إليه، لأنها بقيت تعتبر الثوار، خارجي عن القانون.

2/ الاتصالات بين الطرفين في عهد الجمهورية الرابعة:

بتتبع اتصالات السلطة الفرنسية منذ 1954م بالطرف الجزائري ، يمكن ان نعتبر أن أول اتصال سمي بينها وبين أحد قادة الثورة، وهو اتصال الرائد فيسان موتيلي[**] مع بن بولعيد، إذ نجح هذا الأخير في اجراء تحقيق مع بن بولعيد بعد القبض عليه في تونس في فيفري 1955م[1]، وقد جرت المقابلة بينهما خارج السجن في مكان أعد لهما من طرف الشرطة وحسب ما قيل، فإن اللقاء كان في فيلا بمونفلوري بضواحي تونس، وقد نشرت بعض الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية آنذاك مقتطفات من التقرير حول المقابلة قدمه مونتالي للوالي العام 1955/02/22 م وقد ذكر فيه بأن الحوار الذي أجراه مع بن بولعيد كان صعبا[2].

وإلى جانب الحوار مع بن بولعيد حاول أيضا مع علي زعموم من الولاية الثالثة من جهة والشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهة أخرى، والحاج شرشالي من المركزيين وذلك يوم 1955/03/28م، وأحمد فرانسيس من أحباب البيان[3]،غير أنه فشل في ذلك، والواضح من هذه المناورة أن سوستال يريد اجراء اتصالات مع العديد من قادة الأحزاب والتيارات والجمعيات السياسية، وهناك هدف واحد وهو كسب رضا الجالية الأوربية، والتخلص من الأفكار التي كانوا يحملونها اتجاهه على أنه يهودي، وجاء للجزائر من أجل التفاوض مع الثوار الجزائريين[4]. ونجد بأن سوستال أراد اللعب على حبلين فمن جهة اتمام مشروعه

---

[*] أسطورة الجزائر فرنسية: والتي عملت على تجسيدها كل الحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس، والتي دافع عنها مجموعة الاقدام السوداء وبعض قيادة الجيش والرافضين للحل التفاوضي لإنهاء المعضلة الجزائرية.

[**] في عهد جاك سوستال هناك تضارب في الآراء حول هذه الاتصالات هناك من يقول بأنها غير رسمية، الرائد فيسان موتيلي رئيس الديوان العسكري والمدير السابق لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى، يجيد الحديث باللغة العربية، استقال من منصبه يوم 1955/06/24.

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 511.

[2] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 11 مارس إلى سبتمبر 1962م، جمعية أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2005، ص 115.

[3] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre l'aurore ,Editions Garnier France 1980, p 212.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 511.

الادماجي، ومن جهة ثانية كسب ود الجالية الأوربية في الجزائر لما لها من نفوذ سياسي وعسكري خاصة في البرلمان الفرنسي[*]. فجاك سوستال أراد أن يكون قوة ثالثة على هيئة مطالب المؤتمر الاسلامي، وقانون الجزائر 1947 م، معتمدا على الزعماء السياسيين المعتدلين[1].

في حين يرجع بن يوسف بن خدة أولى الاتصالات بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل 1956م التقى السيدان عبان رمضان ويوسف بن خدة الممثلان عن جبهة التحرير بالأستاذ منذور[**]، المبعوث من طرف منديس فرانس[2]، وهو لقاء سري[3]، وقد كان مصحوبا بالمحامي فيلي "Villey" (في فيلة بتليمي) بالعاصمة لصاحبها ايبعزيزن الذي كان نائبا بالمجلس الجزائري[4]، وخلال هذا اللقاء أكد وفد جبهة التحرير الوطني على شروط الدخول في المفاوضات المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954 م، الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنها وحدة لا تتجزأ[5]، ولم تصل هذه الاتصالات إلى نتيجة ايجابية ملموسة[6].

ولقد كانت هناك محاولات من بعض الصحافيين لإجراء اتصالات ببعض رجال قيادة الثورة، فكان ذلك للصحافي "روبيرابار" إذ كان له اتصال بالمناضل عبان رمضان، اذ قضى معه يوما كاملا حيث تحاورا في قضايا متعددة، واعترف هذا الصحافي أنه سمع من عبان أفكارا كثيرة منها الشروط التي تقدمها ج ت و لإيقاف

---

[*] كان مدركا بأنه لو لم يقم بذلك سوف يلق نفس مصير مندیس فرانس الذي تلقى هجمة عنيفة من قبل قادة الجالية الأوربية بالبرلمان الفرنسي، والتي كان يتزعمها "روني ماييز" ممثل ولاية قسنطينة في البرلمان الفرنسي، إذ أتهموا منديس بأنه يتفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع المعارضة التونسيين، وهذا ما أدى إلى انهزامها في 6 فيفري 1955 بـ 319 صوت ضد 273 صوتا وانتصرت الجالية الأوربية بالبرلمان الفرنسي، التي دشنت عهدا جديدا باختيار القمع بدلا من التفاوض، معرضة عن أي تغيير أو اصلاح سياسي يمس مصالحهم مما يؤدي إلى المساواة بينهم وبين أبناء الأصليين، انظر نفسه، ص ص 510-511.

[1] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Op.cit, p 212.

[**] هذا اللقاء نظم بفضل الأستاذ أندري مندوز "André Mandonze" كان مناضلا منذ زمن طويل للقضية الجزائرية، وكان أستاذا بجامعة الجزائر، قد أجبره المستوطنون على ترك منصبه من الجامعة، واللجوء مع أسرته إلى فرنسا عقب الكلمة التي ألقاها في خطاب جماهيري يوم 28 جانفي 1956 م التي ورد فيها قوله تحية إلى المقاومة الجزائرية، أنظر: بن يوسف بن خدة، وأيضا رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص ص 460-461.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15.

[3] أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 107.

[4] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 116.

[5] انظر بيان أول نوفمبر الملحق رقم 01.

[6] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 513.

القتال، وهذا لا يتم إلا إذا اعترفت بها الحكومة الفرنسية كمفاوض شرعي ورسمي[1]. كما كانت له مقابلة أخرى مع المجاهد عمر أو عمران، إذ شرح له هذا الأخير أسباب اندلاع الثورة وهدفها الرئيسي وهو الاستقلال التام.

وبعد اجراء المقابلتين طلب هذا الأخير مقابلة الوالي العام جاك سوستال، لكن هذا الأخير رفض ذلك، وبعد ذلك اتصل بالرائد مونتاي، وقدم له تقريرا في الموضوع غير أنه بعد عدة أيام قامت الشرطة بإيقاف الصحفي، وقدم لقاضي التحقيق العسكري بدعوى أنه لم يعلم السلطات بهذه الاتصالات، ومنع من مغادرة التراب الفرنسي[2].

لقد أقدم الصحفي على الاتصال بصديقه المحامي روني أستيب "René Stibbes"، شارل فروني، الذي كان يدافع عن رابح بيطاط أمام محكمة الجزائر، من أجل القيام بهذه المهمة، فألتقى سرا مع عبان رمضان وبن يوسف بن خدة عدة مرات، وتم الاتفاق على عقد لقاء استكشافي بين ج ت و والحكومة الفرنسية، ووافق غي موليه على هذا المسعى بشروط، بعد أن أطلعه عليه وزير الدولة في حكومته السيد منداس فرانس، وقد قدم عبان عدة مطالب للفرنسي هي[3]:

1- وفد ج ت و يشكل من عبان- زيغود- كريم- بن بولعيد وأعضاء الوفد الخارجي.

2- تمنح الحكومة الفرنسية جوازات عبور للقادة في الداخل وتتكفل بنقلهم إلى الخارج، وأن يكون بار و روني في نفس الطائرة.

3- أن يحاط هذا اللقاء بشخصيات معنوية مثل فرنسوا مورياك ولويس ما سيسنون.

4- أن يتوقف تنفيذ أحكام الاعدام بدأ من اللحظة التي يتحدد فيها تاريخ اللقاء.

5- أن يتم اللقاء في روما أو يوغسلافيا.

6- معرفة تشكيلة الوفد الفرنسي.

---

(1) عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص ص 115-116.

وقد نشر هذا المقال في صحيفة فرانس أوبسارفور الفرنسية "France-Observateur"، انظر عبد الله الشريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية (1955)، مرجع سابق، ص ص 519-531.

(2) نفسه: ص 116.

(3) نفسه: ص 117.

والاستزادة أكثر أنظر: رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 462.

وكما نقلت هذه المطالب من طرف روبير إلى منديس، رد قائلا: "إن غي موليه لا يريد ارسال طائرة، أو منح جوازات مرور، هل تتصور رد قادة الجيش ان علموا بذلك؟ وسيكون اللقاء في كورسيكا إن الرئيس يعرض لقاءا بين موظف فرنسي وممثلي من جبهة ت وعلى مستوى منخفض"[1].

لقد قوبل هذا الرد من طرف بن يوسف بن خدة وعبان رمضان بالرفض متمسكين بموقفهما مؤكدان أن قادة الثورة الرئيسيين وحدهم مؤهلين لوقف اطلاق النار، وهذا ما رفضه غي موليه بعد أن اطلعه عليه منديس، وبهذا فشلت هذه المساعي. ويبرر هذا الفشل بكون أن أغلبية رجال السياسة في فرنسا لم يدركوا طبيعة الثورة الجزائرية، إذ كانوا يعتقدون أن مجرد منح اصلاحات ينتج عنها خلق قوة ثالثة، كافيا لأن يحيد جبهة التحرير الوطني ويمكن من احتواء الثورة.

لقد كانت تعتقد السلطة الفرنسية، بأن المحادثات لحل الأزمة لا بد أن تتم مع السياسيين المتواجدين في القاهرة، وعلى رأسهم بن بلا الذي كان يعتبر بالنسبة إليهم زعيم الثورة الأول أو على الأقل الشخصية الأكثر تأثيرا فيها، متأثرين في هذا الموقف بالتجربة التونسية، بحيث أن اتفاقهم مع بورقيبة كان كافيا لوقف المقاومة المسلحة في تونس، ولكن لم يضعوا في الحسبان أن معطيات المشكلة الجزائرية تختلف كثيرا عن ذلك.

لما عين روبير لاكوست في بداية سنة 1956م، وتباهى بأنه سيقمع التمرد في القريب العاجل، أما في الدوائر العليا الباريسية للفرع الفرنسي للأهمية العمالية[2] ، فكانوا لا يترددون وهم يتأزرون السياسة الأسوأ على الأرض عن المزايدة على ضرورات إجراء تسوية عن طريق المفاوضة، فكانت مبادرة من السيد كرستيان، بينو "Cristian Pinceu" وزير خارجية فرنسا في حكومة غي موليه الاشتراكية[*] الذي كان عائدا من رحلة له إلى نيودلهي وكراتشي، هذا الأخير الذي التقى جمال عبد الناصر يوم 1956/03/5 م وكانت فرنسا تعتبره مفتاحا للمسألة الجزائرية، واقترح عليه محادثات سرية مع جبهة ت و، وطلب عبد الناصر توضيحات حول العناصر التي يتضمنها العرض الفرنسي[3].

---

[1] رمضان بورغدة :المرجع السابق ، ص 462.

[2] نفسه: ص 462.

[*] الحزب الاشتراكي الفرنسي: تأسس رسميا سنة 1905م، شارك في حكم فرنسا قبيل وبعد ح ع 2، دخل إلى المعارضة سنة 1950م، عاد للحكم سنة 1956م، ينقسم إلى تيارين 1- إتحاد اليسار الاشتراكي ، 2- الحزب الاشتراكي المستقل، وعاد إلى المعارضة واستمر فيها إلى نهاية 1962 حيث قرر تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي انظر: أحمد منغور: مرجع سابق، ص 35.

[3] Redah Malek : L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes (1956-1962), Editions Dahlab, Alger, 1995, p 22.

فكلف غي موليه جورج كورس "Gorce"[*] بعرض المقترحات الفرنسية وأهم ما ورد فيها[1]:

- إدارة ذاتية واسعة للجزائر.
- تحرير المعتقلين السياسيين وضمانة لعناصر جيش التحرير الوطني.
- انتخابات حرة ومفاوضات مع الممثلين المنتخبين.

وعلما عرضت هذه المقترحات على الوفد الخارجي[**] لـ ج ت و، رفضها، غير أنه لأسباب تكتيكية تم القبول بمبدأ اللقاء. لقد جرى الاتصال بالقاهرة يوم: 1956/04/10م، إذ أوفد غي موليه نورس وبيقارا Begarra [***] [2] وهذا بخطة محكمة حملها مبعوثيه بالقاهرة[3]. استمرت حوالي شهر تقريبا، واستعاد جوزيف بيغارا الاقتراحات وطورها وتتضمن مايلي[4]:

1- انتخاب هيئة ناخبة واحدة تكون لها صلاحيات على الشؤون الجزائرية عدا المتعلقة منها بوضع الفرنسيين الشخصي الذي يبقى من صلاحية برلمان العاصمة.

2- يقوم السفير المقيم في الجزائر مهمة رئيس حكومة لا يتمتع أعضائها برتبة وزير.

3- تجري الانتخابات بعد توقف المعارك.

وباختصار فإن خطة غي موليه كانت عبارة عن محاولة لإنشاء مجلس تشريعي محلي يقوم بإصدار قوانين لا يطبقها على الأوربيين، وإنشاء نظام سياسي يتمتع بالاستقلال الذاتي فقط[5].

---

[*] المعاون السابق للجنرال ديغول من (1941-1944م)، والسفير اللاحق في تونس والجزائر والمغرب من الاشتراكيين، انظر Ibid. : P 22.

[1] Ibid. : P 22.

[**] كان الوفد الخارجي لجبهة ت و: يتألف من بن بلة- أيت احمد والتحق بهم الدكتور لمين دباغين أنظر: Ibid. : p 22.

[***] جوزيف بيقارا: مستشار في جمعية الاتحاد الفرنسي وعضو لجنة ادارية في الفرع الفرنسي للأممية العمالية وهو مستوطن من وهران معروف بموقفه الليبرالي، دافع عن حل تفاوضي في الجزائر خلال إحدى اللقاءات التي نظمتها الجمعيات الفرنسية- المغاربية التي اسسها أصدقاء شمال افريقيا ومن بينهم المؤرخ المعروف شارل أندري جوليان انظر ; Redah Malek : Op.cit p 23.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15، وينظر : Redah Malek Op.cit p23.

[3] عمار بوحوش: ، مرجع سابق، ص 512.

[4] Redah Malek : Op.cit ; p 23.

[5] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 513.

غير أن محمد خيضر ذكر من جهة بأن المفاوضين الجزائريين يجب أن لا يكونوا من غير الذين تعينهم جبهة ت و التي لن توافق على أن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا أقرت بمبدأ دولة جزائرية تتمتع بكل مواصفات السيادة[1]: وقف اطلاق النار مقابل اعلان نية الاعتراف باستقلال الجزائر، وبعد ذلك يمكن انتخاب مجلس جزائري ينبثق عنه حكومة يناط بها التفاوض على المعاهدات المستقبلية بين فرنسا والجزائر.

كما اشترط خيضر موافقة قادة ج.ت.و، من الداخل، كما طلب من محدثه إن كانت الحكومة الفرنسية تضمن عند الاقتضاء سلامة وفد الخارج لكي يذهب ويحصل على رأي قادة المقاومة في الداخل، غير أنه رد بيغارا بعد استشارة جورج كورس كان سلبيا، ومقترحا في المقابل أن يضمن بنفسه الوساطة بين القاهرة والمقاومة شواء بشكل معتمد أولا[2].

وأمام تسريب الصحافة لبعض الأخبار عن هذه المفاوضات سارع خيضر إلى تكذيبها بشكل قاطع، وفي تعليمة داخلية قدم أسبابه[3]:

1- لكي لا يتراخى جيش التحرير الوطني.

2- لا تضعف المعارضة الداخلية في فرنسا ضد الحرب.

3- لا تفتح ثغرة في جبهة الشعوب والدول التي تؤيد الجزائر.

وتمت لقاءات أخرى يومي 20 و 21 أفريل و 12 ماي 1956 شارك فيها أحمد بن بلا والدكتور لمين دباغين[4].

وبعد عبد الناصر، وافق الماريشال تيتو على رعاية اتصالات جديدة مقدما بلاده لاستضافتها، بعد محادثات بين رئيس الحكومة الفرنسية السيد غي موليه وبيلر Belalea[*]، جرت بينهما المحادثات في ناحية

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p 23.

(2) Ibid.: p 23.

(3) Ibid. 23.

(4) رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 465.

(*) سفير يوغسلافيا في باريس.

بلغراد يوم 26 جويلية 1956م[1]، بين محمد يزيد وأحمد فرانسيس من جهة وبيار كومين (Pierre Commin)[2] [*] من جهة غي موليه[**].

بعد 48 ساعة من المحادثات بين الطرفين حول مختلف القضايا اتفق الطرفان حول عقد محادثات سرية ورسمية، ومباشرة بين ممثلين للحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني وتناولت هذه النقاشات مجمل المسائل المتعلقة بالتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية من دون جدول أعمال معد سلفا، كما حدد اجتماع آخر بين 15 و 20 أوت، سأل محمد يزيد بيار كومين، إن كانت الصيغة تلزم حكومته، أجاب بيار أنه عليه استشارة غي موليه، مقترحا عليه البقاء في روما، حيث سيرد اليه اتصال حو هذا الموضوع، وبالفعل وصله اتصال في 31 جويلية 1956، تضمن الأفكار التالية[3]:

1- النقاشات حول وقف اطلاق النار لا يمكن أن تكون إلا شبه رسمية وسرية.

2- رسمية وغير سرية.

ونتيجة للمرجع أعلاه:

* يستحيل على الأسس الحالية إعطاء طابع رسمي للنقاشات المتوقعة خلال محادثاتنا.

* على العكس من أننا متخوفون على أن يبقى اجتماع 20-22 أوت بإيطاليا و أن تكون النقاشات أولية وسرية وشبه رسمية.

* من أجل التعجيل بساعة المناقشات المباشرة والرسمية والعلنية حول وقف اطلاق النار، نحن ملزمون بتكثيف الاجتماعات السرية وشبه رسمية.

هذه الاقتراحات لم ترضي ج ت و، إلا ان هذا الاقتراح قد قبل وتبعا لذلك التقى يوم 1956/08/17، محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيار كومان في احدى مقاهي روما، حيث أكد ممثلا ج ت و أنهما قبلا هذا اللقاء لإثبات النوايا وأنه يستحيل عليهم متابعة الاتصالات شبه الرسمية، لأنها قد تتخذ طابع نقاش بين ج ت و والفرع

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p-p 23-24.

(2) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15.

(*)نائب الأمين العام للشعبة الفرنسية الأممية العالمية (SFIO)، والصديق الشخصي لغي موليه، انظر : Redah Malek : Op.cit ;p 24.

(**) لقد تم اللقاء على الساعة العاشرة، بعد أن أدخل تودوروفيتش ميالكو، وهو من أصل صربي ومسؤول ذو مكانة مرموقة في التحالف الاشتراكي ضيوفه إلى احدى الفيلات ذات النمساوي- المجري المطلة على دردنيه انظر. Redah Malek : Op.cit ; p 24

(3) Redah Malek : Op.cit ; pp 24-25.

الفرنسي للأممية العمالية، فكان رد بيار بأنه في بلغراد كما في روما، وأنه لم يكلف من طرف حزبه بل من رئيس الحكومة الفرنسية، واقترح التعريف التالي لهذه اللقاءات "نقاشات تمهيدية سرية بين ممثلين رسميين لرئيس الحكومة وممثلي جبهة التحرير الوطني". كما رد فرنسيس ويزيد أنهما أمام وضع جديد يتطلب عليهما استشارة زملائهم[1].

وتم الاتفاق على عقد لقاء جديد خلال الفترة الممتدة من 31 أوت إلى 5 سبتمبر 1956[2] جرت محادثات جديدة كان الهدف منها معالجة المسائل الجوهرية، حيث جمع لمين عبد الرحمن كيوان، محمد يزيد، محمد خيضر من الجانب الجزائري، ومن الجانب الفرنسي بيار كومان يرافقه كازيل "Cazelles" وبيار هيربو "Herbault Pierre" بروما الايطالية[3]. استمرت هذه المحادثات مدة يومين لخص الوفد الفرنسي موقفه بما يلي[4]:

* طبقا للمبادئ الواردة في ديباجة الدستور ستمنح الجزائر استقلالا اداريا واسعا محصورا بصلاحية محددة وتشمل سلطة تنفيذية وتشريعية جزائرية مختصة في كل المجالات التي لم يتم اعتبارها اختصاصات مشتركة.

* تكون ميادين الصلاحيات المشتركة موضع دراسات ونقاشات مشتركة لهيئة أو لهيئات بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية حسب مقاييس يتم تحديدها.

وسيتم اعتبار المجالات التالية من الاختصاصات المشتركة:

- الحريات العامة والحقوق الفردية.
- المسائل العسكرية.
- الشؤون الخارجية.
- التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية.

وفي حالة قبول هذه الترسيمة يمكن أن تفتح مفاوضات رسمية وعلنية وسوف تفصل بين التفاوض والانتخابات مرحلة انتقالية، وتتم دراسة طبيعة السلطة الانتقالية التي ستقوم بتسيير الشؤون اليومية.

---

(1) Ibid., p 25.

(2) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15.

(3) نقلا عن م و وأرشيف ج ت و 1960–1961 علبة رقم 161 ملف 3 انظر أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 107.

(4) Redah Malek : Op.cit ; p 25.

واتفق الوفدان على أن «خطوة ما قد انجزت وأن أفاقا جديدة للسلام تتفتح بين البلدين... »[1].

تقرر عقد اجتماع آخر يوم 1956/09/15م، وتم اللقاء ببلغراد يوم: 1956/09/22 في هذا الاجتماع تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري حيث أصبح يقوده الدكتور لمين دباغين ومحمد خيضر أما من الجانب الفرنسي فقد كان يرأسه بير هيربو نائب رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي[2] الذي لخص الموقف الفرنسي فيما يلي[3]:

* استقلال اداري واسع للشعب الجزائري مع سلطتين تنفيذية وتشريعية للمسائل ذات الاختصاص الجزائري المحض.

* صلات مؤسساتية ودستورية للمسائل ذات الاختصاص المشترك.

وقد كان رد الوفد الجزائري قاطعا "قبل أي نقاش بالأساس"، على الطرف الفرنسي أن يقبل بمبدأ استقلال الشعب الجزائري المحارب، فكان رد هيربو "بأنه لا يمكن لأي حكومة فرنسية أن تتلفظ بكلمة استقلال يتعلق بالجزائر، دون أن يتم الاطاحة بها فورا"، مقترحا صيغة "حق الشعب الجزائري بتسيير أموره بنفسه" مؤكدا بأن هذا الموقف هو موقف شخصي، وأنه ينبغي الرجوع إلى السلطات العليا في القريب العاجل[4].

حيث اتفق الطرفان على عقد لقاء آخر نهاية شهر أكتوبر 1956 م على أمل الوصول إلى تحرير بروتوكول ثنائي، يتم التوقيع عليه من قبل رئيس الحكومة الفرنسية" غي موليه"، ولجنة التنسيق والتنفيذ التي تعتبر بمثابة حكومة جبهة التحرير الوطني[5]. فعام 1956م اعتبر عام الآمال الكبرى في المغرب[6]، وخلال هذه الفترة برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية[*] شارك فيها حكومتي تونس والمغرب وجبهة ت و وذلك بقصد خلق كتلة مغاربية موحدة مقاومة مع فرنسا في المستقبل، وهذا بعد حصول الجزائر على الاستقلال[7].

---

(1) Ibid:p 26.

(2) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 514.

(3) Redah Malek : Op.cit ; p 26.

(4) Ibid: p 26.

(5) رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 468.

(6) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 176.

(*) قمة بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والعاهل المغربي محمد الخامس، وقيادة ج ت و، وأكد محمد خيضر أنه سعيد من مقترحا في هذه القمة ينص على انشاء فيدرالية شمال افريقيا والتي تتكون من الجزائر، تونس، المغرب، انظر رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 468. وللاستزادة أكثر أنظر عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

(7) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 515.

ومن جهته وافق الوزير المقيم روبير لاكوست على القيام ليسيان باي "Lucie Paye"، على عقد لقاء مع عبان رمضان بوساطة الباشاغا بوطالب[*]، وكانت مجريات المحادثات، بينهما إذ بعد التحاور بين الباشاغا وعبان رمضان والعربي بن مهيدي أوضحا مطالب ج ت و. وجه الباشاغا تقريرا للوزير المقيم أهم ما جاء فيه أن ج ت و، تأمر وقف شامل لإطلاق النار قبل الدخول في أية محادثات علنية مع السلطات الفرنسية[1].

ويشير رضا مالك بأن في هذه المرحلة توقفت الاتصالات السرية مع حكومة غي موليه، ويرجع ذلك لعملية القرصنة[**] الجوية التي قامت بها الحكومة الفرنسية وبهذا الاجراء قضت على نجاح الاتصالات السرية. وأثبتت أن الحرب الفرنسية– الجزائرية طويلة المدى[2].

وقد علمت لجنة التنسيق والتنفيذ بهذه الحادثة بواسطة الاذاعة، وحررت منشورات تثبت فيه عملية القرصنة الجوية، وقررت قطع كل الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع المبعوثين الفرنسيين، وأبلغت السلطات الفرنسية عن طريق الباشاغا بوطالب بأن "الجريمة المقترفة يوم: 1956/10/22م، من طرف المسؤولين الفرنسيين، وقد تسببت في ازعاج ج ت و. وبهذا أصبحت الظروف غير مواتية لإجراء أية محادثات"[3].

فهذه المفاوضات لم تدم طويلا لأن الجزائريين تأكدوا بأن غي موليه كان يسعى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية وهذا بعد انضمامه إلى المجموعة الوزارية المحبذة لمواصلة الحرب وابتعد عن المجموعة المحبذة للتفاوض، وفشل هذه المفاوضات يدل على أن غي موليه حاول الحفاظ على حكومته عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان الفرنسي[4].

---

[*] نائب المجلس الجزائري للاتصال بعبان رمضان والعربي بن مهيدي غير أنه أتهم بتحويل مشتلة إلى مستودع للأسلحة والقنابل ومركز للفدائيين، وهذا تبرير لأنه لم ينجح في مهمته كما أراد المقيم العام.

[1] رمضان بورغدة: ديغول والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 469.

[**] كانت هذه الغطرسة الجوية يوم 1956/10/22م، وهذا بتحويل الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري من المغرب– الطائرة الملكية المراكشية باتجاه تونس للمشاركة في اجتماع قادة المغرب العربي وارغامها على النزول بمطار الجزائر وإلقاء القبض على الوفد المكون من مكتب الوفد الخارجي لج ت و وهم: أحمد بن بلة– خيضر محمد– آيت أحمد حسين– بوضياف محمد– مصطفى الاشرف. إذ تم مصادرة الوثائق التي كانت بحوزت محمد خيضر ومن بينها ملف محادثات بلغراد وروما يوم 08/20– 091956/5–2 واطلع عليها عدد من زعماء المستوطنين مما وضع حكومة غي موليه في وضع حرج، انظر: عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 119.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، مصدر سابق، ص 176.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 469.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 515.

ولقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي ج ت و عبارة عن حبس النبض أو مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اجتياز المرحلة الصعبة[1]، ففشلها كان متوقع نظرا لعدم إدراك السلطات الفرنسية حجم المعضلة الجزائرية وكان حلها لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الرضوخ للتفاوض بل أكثر من هذا لا تفاوض مع قادة ج ت و وإلا بعد الاعتراف المسبق بالاستقلال.

لقد حاولت السلطات الفرنسية من خلال هذه اللقاءات الاستثنائية –إن صح القول– على أن تخرج ج ت و وتعطي حولها انطباعا بأنها جبهة متشددة غير مستعدة لإيجاد حل للمشكل الجزائري بطرق سلمية، وبالتالي ستحملها عواقب الأمور من خلال مواصلة الحرب، وسقوط ضحايا، ومحاولة عزل الجبهة عن تونس والمغرب، وهذا في حال عدم الخضوع للضغوط التونسية والمغربية بانتهاج سياسة معتدلة[2].

وهذه اللقاءات أيضا لم تعبر عن نية الادارة الفرنسية الدخول في مفاوضات جدية مع ج ت و بل سعت لتبييض صورتها في الخارج[3]. غير أن فشلها أيضا يعود لتباعد وجهات النظر بين المناضلين باسم ج ت و والفرنسيين الذين لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري[4].

وبهذا تكون المفاوضات خلال عهد الجمهورية الرابعة باءت بالفشل، فهي عجزت عن ايجاد حل للمعضلة الجزائرية، وهذا نتيجة فشل قادة الأحزاب اليسارية الفرنسية لإيجاد حل، وعدم مقدرتهم على مواجهة نفوذ الأوربيين الذين يرفضون فكرة التفاوض مع جبهة ت و[5]. فطريق المفاوضات كان شاقا وطويلا محاطا بالمخاطر والعقبات، وكانت هذه الاتصالات غير رسمية، بل من أجل دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف.

المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية:

لقد توقفت لعبة المفاوضات الأولى، أو ما يعرف بمرحلة جس النبض، منذ أكتوبر 1956م، وأمام العديد من التطورات سواء على الصعيد العسكري أو الصعيد السياسي، بالنسبة للطرفين الفرنسي وقيادة ج ت و.

وللحديث عن الظروف العامة التي سبقت العودة للتفاوض، كان لزاما أن نتتبع هذه التطورات لتكون الأساس الذي دفع بعجلة التفاوض مرة أخرى للدوران، فمن الجانب الجزائري وقيادة الثورة الوطنية، يعتبر تأسيس

---

(1) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15.

(2) أحمد منغور: مرجع سابق، ص ص 71–72.

(3) أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 108.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 15.

(5) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 523.

الحكومة المؤقتة يوم 1958/09/19م[*]، أحد أبرز الأحداث الهامة حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف داخلية وخارجية عاشتها الثورة الجزائرية وما لسنة 1958م من أهمية في مسار الكفاح المسلح[**].

ومن الناحية الأخرى، نجد بأنه بعد الاطاحة بالجمهورية الرابعة التي فشلت حكوماتها في ايجاد حل للمعضلة الجزائرية[1] بالرغم من محاولتها القمعية، وعدم قدرتها على مواجهة الأوربيين المتواجدين بالجزائر الرافضين رفضا قاطعا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وبمجيء شارل ديغول للحكم، شهدت الثورة الجزائرية فصلا جديدا كان أكثر عنفا وشراسة ومكرا ومراوغة، عهد جديد تميز بطغيان شخصية ديغول. فهذا الأخير كان متحمسا لتسلم سدة الحكم وانهاء المسألة الجزائرية وايجاد حل لها في أقرب الآجال.

لقد حمل انقلاب 13 ماي 1958[***] ديغول إلى سدة الحكم بباريس مدشنا بذلك ميلاد الجمهورية الخامسة بفرنسا[2] بمقاييسها ومشاريعها للقضاء على المعضلة الجزائرية. فهم يعتبرون ديغول المنقذ الوحيد لفرنسا بأحسن ثمن[3]، جاء هذا الاخير ليعمل على ايجاد وسيلة وليتخلص من المعضلة الجزائرية وللحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في الجزائر [4]، وبالتالي من أتى بديغول لسدة الحكم ما هم إلا أصحاب النفوذ السياسي والعسكري في الجزائر، كانوا يرفضون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، مصممين

---

[*] بعد معركة الجزائر، برز هناك صراع في أعلى قمة على مستوى لجنة التنسيق والتنفيذ.

[**] ويعبر بن طوبال لخضر من خلال مذكراته عن ذلك، من خلال هذه اللحظة بدأت الحرب الحقيقية، وقد تم منح كل الوسائل للجيش الفرنسي لكي يضع حد للمقاومة الجزائرية فساءت أحوال الثورة في الداخل فهو يعتبر أن عام 1958 شهد وقوع حدث مفصلي في تاريخ حرب التحرير، فقد عرفت بداية استراتيجية الديغولية العسكرية التي كادت تقضي على الثورة أضف إلى الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة وبروز العديد من الأزمات، في هذه الأوضاع الصعبة شرعت قيادة الثورة في حملة دبلوماسية، وتم إرسال مبعوثين لجعل العالم يدري أن القضية الجزائرية كانت بصدد إحراز انتصارات دبلوماسية، وأن الحل النهائي أصبح وشيكا، وأضاف قائلا: كنا نسعى لطمأنة الداخل ورفع معنوياته، وقررنا نقل العمليات إلى فرنسا، وتحريك أثر بسيكولوجي في نفسية جنودنا للاستزادة أكثر أنظر: حميد عبد القادر: قراءة في جزء من مذكرات لخضر بن طوبال، المخابرات المصرية هي التي دبرت مؤامرة "العموري"، ضد الحكومة المؤقتة، استراتيجية الجنرال ديغول العسكرية تقضي على الثورة سنة، 1958م، الخبر، 2013/02/13، الصفحة 25.

[1] شارل ديغول: مذكرات الأمل–التجديد، ط1، ت: سمولي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 49.

[***] انقلاب 13 ماي 1958: حدد كبار المعمرين المساندة من ضباط الجيش ولجنة الخلاص المدني التي ترأسها الجنرال ماسو، للاستزادة انظر حسينة حماميد : المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر1961–1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006–2007 م

[2] حميد عبد القادر: أمريكا توقفت عن مساندة فرنسا ابتداء من سنة 1958 م، الخبر، 2012/10/7، ص 23.

[3] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 50.

[4] المجاهد: 1959/09/21، العدد 51.

على عدم التنازل على حققوه من مكتسبات العهد الاستعماري[1] فالاحتفاظ بالوضع الراهن أمر حيوي مهما كلف ذلك فرنسا[2].

ويجدر بالذكر بأن شارل ديغول، منذ توليه سلطة الحكم في جوان 1958[3] [*]، لم يتطرق إلى موضوع امكانية المفاوضات مع ج ت و، وكذلك لأن تناول هذا الموضوع، مغطى أنه يعترف بخصم لطالما أعتبر خارجا عن القانون متمردين[4]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيفتح بابا للتمرد وهذا ما كان يسعى لتجنبه[**].

فالمشروع الديغولي لم يكن مهيئ من قبل، ولم يكن لديه أي خطة تمهيدية قبلا، فالمعطيات مختلفة ومعقدة[5]، وبالتالي لا بد من تبنى استراتيجية تكون عبر مراحل وهذا حسب ما ذكره في مذكراته «أما الخطة الواجب اتباعها، فتقتضي السير بحذر وعلى مراحل متعددة، ستتأثر بكل هزة، مناسبة لأخطو خطوة إلى الأمام، سأحصل على تيار قوي من الموافقة لإنجاز كل شيء، أما إذا لجأت فجأة إلى كشف النقاب عن أهدافي، فلا شك أنه ستثور موجة من الرهبة والذهول في بحر الجهل المذعور، والاستفزازات الشائنة، وتحالف النوايا السيئة سيؤدي إلى إغراق السفينة، كان يقتضي أن ألجأ إلى المناورة، دون أن أغير هدفي»[6]. من خلال تصريحه نستشف أنه اتخذ من أسلوب المناورة حلا لتحقيق أهدافه، وهذا عبر مراحل مختلفة منتهزا أي فرصة تكون سانحة لتحقيق هذه الأهداف.

---

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص 516-517.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 50.

[3] نفسه: ص 56.

[*] زار شارل ديغول الجزائر في 04 جوان 1958 م، وألقى خطابا مشهورا بعنوان "Je Vous ai compris" حاملا معه سياسة الإدماج ،تحيا الجزائر الفرنسية أنظر: Benjamin Stora :Histoire contemporaine (1830-1988),Edition، Casbah Algérie2004،p169.

[4] شارل ديغول: مصدر سابق ص 53.

[**] لقد كان ديغول يسعى لمهادنة الجيش والأوربيين في الجزائر، وإعطاء انطباع بأنه يعمل لخدمة مصالحهم ومصالح فرنسا في الجزائر، غير أن الحقيقة عكس ذلك، إذ أنه لجأ إلى هذه السياسة -المهادنة- وهو أسلوب جديد في التعامل مع الاوضاع الجديدة، من خلال خلق النفوذ والتأييد الشعبي لسياسته الجديدة وتقوية مؤسسات الدولة، وتصبح حكومة باريس هي من تتحكم في زمام الأمور وليس الجالية الأوربية والجيش مثلما حدث في 13 ماي 1958 م وكان له ذلك من خلال الاستفتاء الشعبي 1958/09/28 م، أنظر: عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 517.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 53.

[6] نفسه: ص 55.

لقد اتخذ ديغول من لغة القوة العسكرية وسيلة للتحاور مع الطرف الجزائري، من خلال زيادة غطرسته العسكرية ومشاريع الابادة من خلال عمليات جيشه، هذا المنهج الرامي إلى خنق الثورة خاصة على يد الجنرال شال[*]، إلى جانب طرحه العديد من المبادرات السياسية والاقتصادية هذه المبادرات التي لم يسبق لها مثيل منذ بداية الاحتلال[**].

وفي 1 جوان 1958م طلب ديغول من الجمعية الفرنسية صلاحيات استثنائية واسعة لإنقاذ فرنسا من الأزمة الناتجة عن الضربات الموجعة للثورة التحريرية، وقد ارتكز اهتمامه من خلال سياسته التي تدخل بدورها في الاطار العام للسياسة القائمة على فكرة الجزائر الفرنسية "L'Algérie Française"، معتمدا في ذلك على مشروعه: وهو مشروع قسنطينة 1958/10/03م، وهو عبارة عن اصلاحات شملت الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لفائدة بعض الجزائريين خلال خمس سنوات[***][1]،فديغول يعتبر بأن مشكلة الجزائريين هي معاناتهم من مشاكل اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، وبالتالي أحسن وسيلة هي الاصلاح.

غير أن المشروع[****] بالرغم من بعض ما حاول اقامته للعديد من مشاريع، إلا أنه فشل وهذا بعد الاستجابة لنداء ج ت الوطني لمقاطعة هذه الاستمالات ، بل أكثر من هذا رفضه حتى من المعمرين، بداية من انتفاضة المتاريس 1960م[2]. يضاف إلى مشروع قسنطينة الذي كان ظاهره اقتصادي اجتماعي إلا أن جوهره هو مشروع سياسي، ندائه الخاص الذي وجهه إلى قادة ومجاهدي جيش التحرير في 1958/10/23 م، والذي

---

[*] الجنرال شال موريس: جنرال في الطيران الفرنسي 1905–1979 شارل في العرب العالمية الأولى، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي 1953، عين قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك ضمن العدوان الثلاثي على مصر 1958، أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر في أفريل 1960، يحال إلى قيادة حلف شمال الأطلسي بعد المشاركة في الانقلاب 1961/04/22 سجن 15 سنة يعفى عليه 1966، صدر مذكراته عنوانها قوتنا.

[**] لم تتنازل منذ الاحتلال عن عدة مشاريع وهذا لاعتقادها بأنها سوف تحكم السيطرة على الجزائر، إلا أنه بعد اندلاع الثورة ونجاحها سياسيا، عسكرا ودبلوماسيا كان لا بد من اصلاحات.

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 71.

[***] هناك من يورد بأن المشاريع الديغولية خاصة مشروع قسنطينة، لا يختلف عن آخريه مارس 1947، ومشروع جاك سوستال فيفري 1955، أنظر محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 26.

[****] لقد ضمن مشروع قسنطينة الخطوط العريضة: اقامة المشاريع الصناعية، وفتح أبواب التمدرس والتوظيف العمومي، بعد دراسات دقيقة وفقا للتقرير الذي وضعه مستشار الدولة رولان ماسبيتول، من خلال الاستثمار الصناعي والزراعي، توزيع الغاز بالصحراء العمل بواسطة هذه الطاقة، انشاء مصانع كبيرة لمعمل أرزيو، الطرقات، المرافئ، المواصلات والتجهيزات الصحية، استثناء مساكن ، منح الأراضي للمزارعين حوالي 250 ألف هكتار من أراضي صالحة للزراعة، إحداث 400 ألف وظيفة، التعليم، الإدارة، القضاء، الجيش، وقد شرع في تنفيذه تحت اشراف دولو فريه انظر: شارل ديغول: مصدر سابق،: ص ص 71–72.

[2] أحمد مسعود سيدعلي: مرجع سابق، ص 63.

أطلق عليه سلم الشجعان "Paix des braves"[1]، أو عقد سلم الشجعان، فكانت محاولة يائسة من المحاولات المسابقة.

وهذا بالاحتفاظ بالجزائر الفرنسية إذ خاطب فيه رجال الثورة قائلا[2] «...أقول دون مواربة أن رجال الانتفاضة قاتلوا بشجاعة– فليأت سلم الشجعان، وأنا متأكد بأن الأحقاد ستزول». فسلم الأبطال أو سلم الغزلان إن صح التعبير، أراد به ديغول اللجوء إلى الحرب النفسية، وهذا بعد فشله عسكريا[3].

بالرغم من الفشل الذريع الذي لاقاه سلم الشجعان من قبل ج ت و إلا أنه بقي كالجمرة تحت الرماد[4]، لا لشيء سوى أنه يستخدمه ديغول من أجل اللعب على حبل القوة الثالثة خاصة في الولاية الرابعة وبعض الحركات المناوئة للثورة، وهذا بجر الولايات الواحدة تلو الأخرى نحو سياسة الهدنة[5].

وفي 8 جانفي 1959م أعلن ديغول من خلال منصبه كرئيس للجمهورية الخامسة، بأن الجزائر بحاجة إلى تهدئة واعطائها شخصيتها الخاصة بها على أن تبقى متعاونة مع فرنسا[6]. ولكن هل يستطيع هذا النظام فعلا هذه المرة أن يحل المشاكل التي عجزت عن حلها حكومات الجمهورية الرابعة؟[7] .

باءت هذه المحاولة بالفشل[*]، بالرغم من محاولة ديغول من أجل اجراء استفتاء 8 جانفي 1961م. وقد اشترطت ح م الاستقلال المسبق قبل المفاوضات، حيث جاء نداء فرحات عباس للشعب الجزائري يوم 1959/09/28م بقوله :إن رئيس الجمهورية الفرنسية اعترف علنيا باسم فرنسا، بتصريحه 1959/06/16 م بإعطاء الحق للجزائريين في تقرير مصيرهم بكل حرية...،هذا التطور لم يكن قبل خمس سنوات وقد جاء نتيجة للكفاح الذي انتصر فيه الشعب الجزائري في حرب تعتبر من أشد الحروب الدامية ضد الاستعمار،...إن

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 71.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 38.

[3] محمد لحسن زغيدي: "سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية"، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة، العدد (7) عدد خاص، نوفمبر 1994، ص 114.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 254.

[5] أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 03.

[6] شارل ديغول: مصدر سابق، ص ص 80–81.

[7] المجاهد: 15. 01. 1959 م، عدد 35.

[*] بل أكثر من ذلك معارضة المستوطنين، وبعض ضباط الجيش الرافضين للمفاوضات والمصرين على استمرار الحرب للقضاء على الثورة الجزائرية للاستزادة أكثر أنظر: رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 363.

الاستقلال الذي ينتج عن الارادة الحرة للعب الجزائري لن تكون مصدره فوضى معاناة...لأن الاستقلال هو الشرط الضروري لكل تطور حقيقي[1].

فالمفهوم الديغولي لتقرير المصير ومفهوم الحكومة المؤقتة مختلفين، فهذه الأخيرة لا بد من توفر شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول لتقرير المصير، ولإرضاء غلاء المعمرين قام ديغول بخطاب يوم 1959/10/28 م لطمأنتهم، وأن الاستفتاء المزعم اجراءه لا يتم الا بعد سياسة التهدئة. فالمشكلة العويصة أن ديغول أخضع السلطة لإرادة الشعب الفرنسي فكيف له أن يخضع إرادة الشعب الجزائري؟[2].

فسياسة الحكومة الفرنسية مزدوجة ومتناقضة في آن واحد[3]، فهذه الازدواجية كانت مفضوحة منذ ولادتها، لا لشيء سوى أن جبهة التحرير الوطني كانت تؤمن بأن الحرب من أجل استقلال البلاد نحن من نقوم بها فعلا، وأن السلام الذي يتحدث عنه ديغول ما هو إلا تبرير لفشله.

فرنسا تتكبد خسائر مادية فادحة في الجزائر جراء حربها[4]، وهذا ما لم تعترف به الحكومة الفرنسية إلا سنة 1961م وتوازيا مع المناورات الديغولية السياسية اضطر في يوم 09/16/ 1959 م إلى إعلان مبدأ حق تقرير المصير اثر خطاب 1959/09/16م[5] (*)،التي أراد من خلالها ديغول وضع سند قانوني لسياسته الجزائرية أمام الرأي العام[6] (**).

---

(1) المجاهد: عدد خاص، 1959/10/5م، النص الكامل لخطاب عباس فرحات.

(2) المجاهد: 1959.06.20، عدد 36.

(3) نفسه.

(4) المجاهد: 1959.01.15م،العدد 35. مقال نشر بمناسبة تقرير الميزانية، فهكذا ذهبت أموال فرنسا حطاما في حرب الجزائر.

(5) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 86.

(*) لقد كان لهذا الحدث وما رافقه من صخب اعلامي وقع من خلال تداوله على صفحات الصحف الفرنسية قبل القاء الخطاب، فقد تناول قبل 6 0 أيام تقريبا، من خلال بلاغ رئيس الدولة بخصوص الجزائر يوم الأربعاء القادم على الساعة 08 من خلال الراديو 1959/09/11 م انظر :L'Echo d'Alger، اليمينية المتطرفة والتي سيطر عليها أصحابها الأقدام السوداء وكذلك الأعداد 12، 13، 14، 15الخاص ب L'Echo d'Alger.

(6) أحمد منغور: مرجع سابق، ص 73.

(**) لقد كانت الظروف مناسبة جدا لطرح هذه المبادرة لتزامنها مع انعقاد الدورة الجمعية للأمم المتحدة، حيث أدرجت القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، فكان يرد من طرقه هنا الوقوف في وجه الدبلوماسية الجزائرية التي حققت تأييدا عالميا، كما لهذا الحق بتقرير المصير من اهمية خاصة أنه برز بعد ح ع 2 كمبدأ من مبادئ الأمم المتحدة، أنظر: المجاهد: 1959/10/5، العدد 52.

فديغول يريد من هذه المناورة التي وضع لها شروط مستحيلة[1] تضمنت البنود التالية:

1- أن يتوقف القتال فورا.

2- أن يتوفر السلام لمدة 4 سنوات.

3- أن يجري استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيرهم.[*]

في حين حددت الحكومة م مراحل المفاوضات مع فرنسا واجراءاتها فقررت قبول المناقشة في العمق، وأرادت أن تكون هي المحاور الوحيد للحكومة الفرنسية[2].

وهذا يدل بأن جبهة التحرير الوطني فهمت مبادرة ديغول واعتبرتها مغامرة محفوفة بالمخاطر، ذلك لأن المفهوم الديغولي لمبدأ حق تقرير المصير، لم يختلف فحسب في مفهومه لدى ج ت و، بل يتعارض مع المواثيق الدولية، لمبدأ حق تقرير المصير ظل غامضا من حيث طريقة تطبيقه ومن هم المعنيون به[3]. فقد لجأ اليه ديغول لأنه كان مضطرا لا هدية منه لثورة جزائرية، خاصة بعد الفشل العسكري لمخطط شال الذي لم يقدر على اخماد الثورة[4].

1/ محادثات مولان:

لقد ألقى شارل ديغول خطابا يوم 1960/06/14م للشعب الفرنسي أهم ما جاء فيه فيما يخص الجزائر ما يلي: «ما مصير الجزائر؟ إنه لم يذر بخلدي قط أنني سأعلن بين لخطة وأخرى أن أحل هذه المعضلة الماثلة منذ مائة وثلاثين عاما...،لكن بتاريخ 1959/09/16 م انشق الطريق السوي، والواضح الذي يؤدي بنا نحو السلم...،إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤلمة[5]. أهو مناورة أخرى لديغول أم اعلان صريح بقبوله لاستقبال أي وفد ترسله ح م للجمهورية الجزائرية بغرض التفاوض؟

---

[1] محمد لحسن زغيدي: سياسة ديغول، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[*]عن الخطوط العريضة لهذا الاستفتاء من اجل السلم منها المقترح بعد أربع سنوات يجري استفتاء لاختيار واحد من المسائل الثلاث:1- مسألة الانفصال عن فرنسا. 2- الادماج مع فرنسا. 3- مسألة الفدرالية مع فرنسا
أنظر: L'Echo d'Alger 17.09.1959

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الواقع والاسطورة، مصدر سابق، ص ص 226-227.

[3] المجاهد: 1959/10/05، العدد 52 .تقرير المصير كما يجب أن تعرفه.

[4] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 132.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص ص 99-100.

وأمام هذا الخطاب وجه عباس فرحات بيانا إلى الشعب الجزائري يوم 20/06/ 1960 م، يؤكد فيه بأنه بعد البيان الأخير للحكومة الفرنسية، فإننا اتخذنا موقف بإرسال وفد إلى باريس وبرر هذا بتجديد ديغول لاعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فهذا اللقاء يفرض نفسه أمام وجود مشاكل هامة تحتاج إلى توضيح، وأن هذا لا يأتي إلا بالاتصال المباشر»[1]. واستجابة للخطاب السابق، أرسلت الحكومة المؤقتة مبعوثين هما: بن يحي محمد وأحمد بومنجل إضافة إلى محمد حقيقي بن عمر عن وزارة السلم والاتصالات العامة[2]. في حين الوفد الفرنسي ضم روجيه موريس والجنرال دوغاستين والكولونيل ماتون.

وعن وقائع لقاء مولان، فلقد كان اللقاء الرسمي من نوعه بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية منذ اندلاع الحرب، وقد جرى ما بين 25–29 جوان 1960 م بمدينة مولان الفرنسية وسمي بمحادثات مولان. حيث نقل المبعوثين بطائرة مروحية تابعة للخطوط الجوية التونسية[3] ، بعد رفضهما لطائرة حاملة لألوان العلم الفرنسي ولم يكن لهم أي اتصال مع الصحافة أو أية زيارة، فقد بقيا معزولين تماما لمدة 4 أيام[4]، فالحكومة الفرنسية لم تعامل المبعوثين على أنهما مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة[5]، فالتعامل مع المتمردين لا بد أن يكون بحذر شديد على حد اعتبار الحكومة الفرنسية[6].

واستمرت المحادثات 05 أيام، كل يوم من الأيام الأخرى وخلال المحادثات ركز الوفد الفرنسي على اجراءات وضع السلاح ومصير جنود جيش التحرير الوطني، في الوقت الذي ركز فيه وفد الجبهة على أسس انطلاق المفاوضات المبنية على شروط وضمانات حق تقرير المصير، وهذا ما جعل الحديث بين الطرفين مثل حديث الطرشان[7].

لقد كان الهدف من هذه المحادثات التحضير للقاءات مستقبلية، في القمة بين عباس فرحات والجنرال ديغول، والمطالبة بإطلاق سراح المساجين الخمسة (AiX) ومشاركتهم في المحادثات، غير أن الرفض كان هو

---

(1) المجاهد: 1960/06/20، العدد60.

(2) Redah Malek : Op.cit ; p 62.

(3) Ibid : p 63.

(4) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 117.

(5) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 19.

(6) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 529.

(7) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 118.

سيد الموقف، لأن التفاوض مع ج ت و، يعني الاعتراف بالجمهورية الجزائرية، هذه التي سماها ديغول المنظمة الخارجية، أو المسلحة الارهابية[1].

اوقف الجنرال ديغول المفاوضات يوم 1960/06/29[2]، ولم تتحدث عن القضية أو الفشل مكتفية بالقول بأن الحكومة الفرنسية أطلعت مبعوث الجبهة على الشروط التي يمكن أن تتم ضمنها المحادثات. وأمام فشل اللقاء في تحقيق أية نتائج، اجتمعت الحكومة م ج ج في تونس أيام 02-03 جويلية 1960م، حيث أصدرت بيانا حملت فيه الحكومة الفرنسية سبب فشل المفاوضات، مجددة تمسكها بمضمون بيانها المؤرخ يوم 1960/06/20 م، معتبرة بأن ذهاب وفد عن الحكومة المؤقتة في خضم هذه الظروف الحالية، وفق الشروط التي تريدها الحكومة الفرنسية فرضها غير مناسب. وأكدت في الأخير بأن[3] «اللقاء بين الوفدين لن يكون مثمرا عندما يتم فرض شروط وأشكال عقد ذلك اللقاء وإنما يتم نتيجة اتفاق الطرفين».

أكد السيد بيار روسين "Pierre Raciné" مدير ديوان رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري، أن الجنرال ديغول شخصيا هو من أمر بوقف المحادثات وليس ميشال دوبري الذي كان يريد استمرارها على الرغم من أن الحوار بين الطرفين كان حديث طرشان، ففي الوقت الذي تمسك فيه الفرنسيون بضرورة وقف المعارك في الجزائر تمسك الجزائريون بضرورة بحث المستقبل السياسي للجزائر[4].

فالجانب الجزائري يرجع اخفاقها إلى الطرف الفرنسي أما الجانب الفرنسي يرجع ذلك للشروط التعجيزية للحكومة المؤقتة، حيث حمل الجنرال ديغول الحكومة المؤقتة كامل المسؤولية في فشل مفاوضات مولان، وهذا عن طريق وسائل إعلامية، مشغلا ضباط الفروع الادارية الخاصة[*] بنشر الدعاية زاعمين بأن فرنسا تدعو للسلام، والحكومة المؤقتة ترفضه[5]، بل أكثر من ذلك بعث ببرقية سرية للغاية أرسلها إلى رؤساء الدوائر.

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p 63.

(2) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 118.

(3) المجاهد: 1960/07/16 العدد 67.

(4) La rupture des pourpartes de Melun d'après pierre Racine Im, Redah Malek : Op.cit. ; pp 392-393.

(*) الفروع الإدارية الخاصة: SAS

(5) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 19.

والجلي بأن لا حكومة ميشال دوبري ولا الجنرال نفسه كانا مستعدان للاعتراف بممثلي جبهة التحرير الوطني، وهذا ما يفسر رفض ديغول محاولة الحكومة المؤقتة تنظيم قمة تجمع بينه وبين عباس فرحات[1]، وسعيه لحبس نبض قادة الثورة، وتقييم الحدود الذي قد يتنازل عنها فضلا عن تحضيره لرأي عام يؤمن بفكرة المفاوضات وبالتالي فمحادثات مولان لا تخرج عن مبادرة سلم الشجعان، وفي سياق الحديث عن ما تحقق في مولان وما لم يتحقق، فلم تحقق أي نتائج ايجابية، غير أنه بالرغم من هذا الفشل فقد حققت الثورة الجزائرية انتصارا كبيرا، ذلك أن أسس المحادثات انطلقت من خطاب 1960/06/14م الذي بدوره قلب شرعية التواجد الفرنسي ذاته بدعوة ديغول لممثلي ج ت و لإجراء محادثات، وهم الذين ظلوا لوقت قريب خارجين عن القانون[2] [*].

بل ان الرد الايجابي للحكومة المؤقتة بتاريخ 1960/06/20م بإيفاد مبعوثين عنها لباريس كان في الحقيقة دهاءاً سياسيا من قادتها، قصد تفويت الفرصة على ديغول للعدول عن فكرة تحقيق وقف اطلاق النار مع الولايات –في اطار سلم الشجعان–[3]،فهذه التلبية سجلت بها نقطة ايجابية أمام جمعية الأمم المتحدة والرأي العام العالمي والشعب الفرنسي[4].

وقد عبر فرحات عباس عن الايجابية في مولان وهذا من خلال نداءه الموجه للشعب الجزائري يوم 1960/07/5 إذ أورد قائلا[5]: إن محادثات مولان ايجابية في المرحلة التي وصلت اليها حرب الجزائر، والآن فصاعدا لنا اطلاع احسن على مقاصد الخصم. وأقر فرحات عباس من خلال ندائه أن قوة الثورة الجزائرية تكمن في وضوح مواقفها وصحتها أمام مواقف عادلة نالت تأييد العالم، وبالتالي فإن التفاوض عاجلا أم آجلا سيفرض نفسه[6]، مؤكدا بأن الاستقلال يفتك لا يمنح، وأن الحرب سوف تستمر، رافضا كل الشروط التي وضعت من

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص ص 100–101.

[2] أنظر م و و للأرشيف و.م. و ت.ج 1961، رسالة السيد حسين أيت أحمد إلى الحكومة المؤقتة 1960/07/29 نقلا عن أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص ص 111–112.

[*] وهذا من خلال استمالة بعض الاطراف كالمصاليين أو قادة بعض الولايات.

[3] المجاهد: 1960/06/27م.

[4] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 128.

[5] نداء الرئيس فرحات عباس إلى الشعب الجزائري يوم 1960/07/5م، أنظر: سعد دحلب: مصدر سابق، ص ص 246–247.

[6] نفسه: ص 248.

أجل المفاوضة، محذرا الشعب الجزائري من المخادعة والمغالطة. متسائلا[1]: "هل أن البحث عن حل من خلال المفاوضات يفسر من طرف خصمنا كعلامة ضعف، فهذا فهم خاطئ، فلا يمكن خنق إرادة تحرير الشعب".

شكل وقع محادثات مولان انتصار أكبر للشعب الجزائري، وهو يرى بأن فرنسا التي لا تقهر تتفاوض مع "عدوها" بمنطق مهزوم[2]. وفي حوار مع فيدال ناكي، من الملتزمين ضد الحرب في الجزائر وضد التعذيب سؤل عن رد فعل من مولان، فكانت اجابته :"جوان 1960 م كان مهما، ان فشل مولان قد احدث صدمة لمدة طويلة تتراوح من جوان 1960 إلى محادثات ايفيان، لم نعد نعتقد أن ديغول سيضع السلام[3] [*] ،وبعد انتظار 08 أشهر أخرى إلى غاية شهر فيفري 1961 بدأ طور الاتصالات الجدية[4].

2/ لقاء لوسارن يوم 20 فيفري 1961م:

كانت الفترة المحصورة بين 29 جوان 1960 وانعقاد لقاء لوسارن، قد شهدت تطورات سياسية على الجانبين فمن الناحية الجزائرية كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م هي الحدث الأبرز بالجزائر، وبعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثا هاما في سير المفاوضات. وأظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير، رغم ما تعرضت له من قمع وارهاب بوليسي[5]، فهذه الانتفاضات أعطت دفعا قويا لـ ج ت و للتفاوض من مركز قوة[6]،وعن خلفية هذه المظاهرات ،نجد بان ديغول عاد من بعيد لإلقاء خطابه الرنان في 1960/11/04 م "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قررت باسمها، اتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر الجزائرية، ويعني

---

[1] نفسه: ص 247.

[2] انظر رسالة محمد خيضر إلى ح.م ج ج بتاريخ 1960/07/06، نقلا عن: أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 112.

[3] رشيد أوعيسى: كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر:محمد المعراجي وعمر المعراجي ، دار القصبة للنشر،2010،الجزائر، ص 105.

[*] فيدال ناكي : مؤرخ ملتزم ضد حرب الجزائر وموقع بيان 121 سنة 1960 ضد حرب الجزائر والتعذيب في الجزائر وهو استاذ تاريخ.

[4] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 19.

[5] نفسه: ص 19.

[6] عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرة مقارنة (200–1899)، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 384.

ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة، وتتمتع إذا شاءت، وهذا هو الواقع، بحكوماتها ومؤسساتها، قوانينها" مضيفا بأن "جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا أو ضدها"[1].

نستشف من خلال خطابه الرنان –أفصح التعبير– بأنه سيعمل على تحقيق السلام في الجزائر، فاتحا بابا من التمردات خاصة بالنسبة للمنادين بفكرة الجزائر الفرنسية، وراح يثبت بأنه سيد الموقف من الآن فصاعدا من خلال العمل على الدعاية لمشروعه من خلال زيارته للجزائر بتاريخ 1960/12/09م، قصد تهيئة الجو لإجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

كما انتهز الأوربيون الفرصة للقيام بمظاهرات صاخبة ضد ديغول وسياسته، وقد قامت بها "جبهة الجزائر الفرنسية" " هذه الجبهة التي أصبحت تتمتع بنفوذ واسع وسط المعمرين ،فقررت الاضراب لمدة 4 ايام وعشرين ساعة بالتزامن مع وصول ديغول للغرب الجزائري، ضف إلى المظاهرات ابتدأت من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سكيكدة...وأمام هذه المحاولة اليائسة من أوربيين المتواجدين بالجزائر كان رد فعل الجزائريين المسلمين عفويا[*] طالبوا باستقلال الجزائر عوضا عن الجزائر الجزائرية حاملين الأعلام الجزائرية، مطالبين بالتفاوض مع ج ت و[2]. وبالرغم من القمع ووقوع ضحايا إلا أن هذه الانتفاضة حظيت بتغطية إعلامية واسعة[**]. كما أقنعت ديغول بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين.

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 102.

[*] في حين يرى يوسف الخطيب–قائد الولاية التاريخية الرابعة– أن مظاهرات 1960/12/11 لم تكن عفوية،هذا بسبب استخدم ديغول من وسائل للقضاء على الثورة ،فهو منح الجنرال شال مختلف المعدات الحربية لتنفيذ مخطط شال، وهذا ما كبد جيش التحرير الوطني خسائر وخيمة، بدليل أن الولاية الرابعة كانت تضم 9 ألاف مجاهد لم يبق سوى 6 آلاف، أما سياسيا فقررت الولاية (4) النظام للمدن، وقد فشل ديغول بدليل تلاحم الشعب مشكلا جبهة ثالثة أنقصت الضغط على ج ت و أنظر كهينة شلي: يوسف الخطيب يصرح في ذكراها الـ52 "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 لم تكن عفوية"، الخبر، 11 ديسمبر 2012م، العدد، ص 23..

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 522.

[**] نتيجة للتغطية الاعلامية الواسعة للحدث، دفع بالهيئة الأممية إلى مناقشة القضية الجزائرية للمرة السادسة وسط تضامن دولي متزايد، وقد أصدرت قرارات تضمن مايلي: الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره والحصول على الاستقلال.

– الاعتراف بالضمانات التي تكفل له تحقيق هذا الهدف.

– يعود للأمم المتحدة مسؤولية تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره أنظر: جيلالي صاري: مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد الثاني، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 148.

تبددت غيوم السلام في نظر ديغول بعد زيارته للجزائر، وأمام اتساع دائرة معارضيه، واصل تطبيق سياسته من خلال اجراءه لاستفتاء تقرير المصير 1961/01/08 وكان له ذلك حيث نال تأييد أبناء شعبه لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75% وفي الجزائر بـ 53%[1] وعلى أساس هذه النتائج تم الامر بالنسبة لديغول، بتصور مصير الجزائر بعد استفتاء تقرير المصير[*]، بحصوله على هذا التأييد يعود ديغول إلى طاولة المفاوضات من جديد.

انبعثت المحادثات بين الجزائريين والفرنسيين ، وهذا بعد كسب المعركة الدبلوماسية والتفاف الجماهير الشعبية إلى جانب الحكومة المؤقتة ،باشرت هذه الأخيرة العمل من أجل مواصلة المعركة التفاوضية لافتكاك الحقوق المشروعة دون الشروط التعجيزية. فكان لقاء لوسارن- بسويسرا يوم 1961/02/20م وكان قبل هذا وجه فرحات عباس نداء إلى سكان الجزائر يوم 1961/02/17م يدعوهم فيه إلى التعاون من أجل بناء الجمهورية الجزائرية لأن انتصار الثورة هو انتصار وسلام لكل الجزائريين دون استثناء[2] بدأت المفاوضات يوم 1961/02/20، ومثل الجزائر الطيب بولحروف وأحمد بومنجل ومن الجانب الفرنسي جورج بو مبيدو ولويس جوكس Louis Josce، وبرونودي لوس[3]،وهذا بواسطة أوليفي (Olivier Long)[*]

ويدل اختيار جورج بومبيدو- الشخص الذي يثق فيه الجنرال ديغول- مدى الأهمية التي يوليها ديغول للقضية. أما لويس جوكس فلم يمثل ديغول لكي لا يعطي للاتصالات الصبغة الرسمية وكان من بين النقاط التي أثيرت في هذه الاتصالات أثارها بومبيدو[4]:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات تقرير المصير.
- جنسية للأقلية الأوروبية.
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية.
- ضمانات وتمثيل الأقليات.

---

(1) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 109.

(2) Redah Malek : Op.cit ; p56.

(3) Ibid, pp 90-91.

(*) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر كان وسيطا بين الحكومة الفرنسية و ج ت و، أنظر أوليفي لونغ: الملف السري-اتفاقيات ايفيان، تر: أودينة خليل، وم ج، الجزائر، ص 203.
لقد كان للوساطة السويسرية دور كبير في هذه الاتصالات.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 20.

لقد حضرت ملفات المفاوضات بعناية ودقة، فقد تناولت شروط اجراء الاستفتاء، الضمانات التي ستقدم للأوربيين في الجزائر بعد استقلالاها، ومسألة وجود الجيش الفرنسي في الجزائر، المرسى الكبير بمدينة وهران ومشكل الصحراء الجزائرية.

كان جورج بومبيدو متشددا وبقى متمسكا بأطروحة أن فرنسا قوية وأن معركة بيان بيان فو لن تكون في الجزائر[1]. وواصل هذا الأخير حديثه متسائلا عن الضمانات التي تمنح للأوربيين والمسلمين الموالين لهم "الحركة" متهما الجزائريين بعدم قدرتهم على حمايتهم وأن هؤلاء سوف يتعرضون إلى التصفية[2].

وبالنسبة لنقاط النقاش المذكور أعلاه، فقد أخذ موضوع استفتاء تقرير المصير حيزا هاما، فقد دافع بومبيدو عن الاستفتاء الذي يعتبر موقفا جوهريا بالنسبة لفرنسا، وحتى لو اختار الجزائريون القطيعة، «إننا لا نخشى الاستقلال ،ولكن الأن الأمور كما عليه لا تجعل الاستقلال الحل الأحسن مناقشة ضمانات استفتاء تقرير المصير تعد مسألة هامشية، زيادة على هذا لا توجد جبهة التحرير فقط –إذا يجب استشارة الاتجاهات السياسية الأخرى...، لقد كرس استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 18 جانفي سلطة رئيس الجمهورية في مواجهة المتطرفين من الجهتين[3]

ومن خلال ما صدر من جورج بومبيدو يبدو أنه جاء ليكرس سياسة تقرير المصير بكل شروطها، خاصة عدم الاعتراف بـ ج ت و ووضعها في خانة التطرف إلى جانب غلاه المعمرين من أنصار الجزائر الفرنسية. في حين كان رد بومنجل بقوله[4] «إن كنتم تسيطرون على الوضع، فلما لم يتسم الامر على أرض الواقع، الحقيقة أن أساليبكم لم تنجح والدليل على ذلك أننا هنا في عجالة من أمرنا من أجل التفاوض»، قدم بومنجل تطورات الحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية، جرى نقاش معمق حول المؤسسات المؤقتة التي نص عليها استفتاء 1961/01/8م.

هدد بومبيدو بأنه «إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بواسطة المفاوضات، فإننا سنضع موضع التنفيذ مشاريعنا الخاصة بهيئة تنفيذية جزائرية»[5]، مؤكدا بأن ديغول قد تخلى عن شرط الاستسلام ولكنه غير مستعد للتفاوض

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p91.

(2) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 390.

(3) Redah Malek : Op.cit ; p 91-92.

(4) Ibid: p 92.

(5) رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص481.

"تحت تهديد الاعتداءات مطالبا بإعلان هدنة"، يقوم الطرفان بإدانة كل الأعمال الحربية والارهابية، وبعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات[1].

أما بالنسبة للمرحلة الانتقالية فتبدا في نهاية المفاوضات السياسية، وتنتهي بتنظيم استفتاء تقرير المصير، وقد أشار بومبيدو إلى ضرورة انشاء هيئة تنفيذية مؤقتة يرأسها فرنسي، تتشكل من مسلمين وأوربيين. وإذا تم الاتفاق على هدنة حسب تصور بومبيدو، فتبدأ المفاوضات في أقرب الآجال، تجري هذه الأخيرة اجباريا داخل أو منطقة حدودية على أن تكون بين وفود وزارية، حيث سيترأس لويس جوكس الوفد الفرنسي. أما عن جدول الأعمال فسيكون هناك خيارين[2]:

1- أن تقتصر المفاوضات على تحديد الضمانات التقنية لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وفي هذه الحالة سيتم التفاوض حول العلاقات بين البلدين بعد اجراء هذه الاستشارة.

2- أن تتركز المفاوضات على القضايا الجوهرية وفي هذه الحالة لن يكون هناك الاستفتاء إلا تكريسا للاتفاقيات التي تم التوقيع عليها.

ولما كانت قضية الوحدة الترابية امر لا يمكن المساومة فيه منذ انطلاقة الثورة، رفض جبهة التحرير الوطني لمشروع زعزعة الوحدة الترابية.

فالحديث عن قاعدة المرسى الكبير بوهران، فأكد أنها ملكا من الاملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني[3]، والقضية اللب فهي قضية الصحراء[*]، القضية الجوهرية وهذا

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 21.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 94.

[3] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 24.

[*] لقد عملت السلطات الفرنسية منذ بدايات الاحتلال الأولى على مجموعة من الدراسات من أجل استغلال الصحراء الجزائرية، وهذا ما كان لها من خلال العديد من الرحلات الاستكشافية فسنة (1862-1867)، قام الرحالة بيرهارد رولف برحلات عديدة لكشف الصحراء، وهو أول من نصح فرنسا بنقل حدودها إلى غاية وادي الساورة، وعن الفوائد الموجودة عن احتلال الواحات أنظر: Paul vuillot : L'escploration de Sahara (étude hsitorique-géograhique), Augustin challamel éditeur, pris, 1895, p 104.

لأهميتها بالنسبة لفرنسا، فهي مصدر هام للطاقة[*].ومركز للتجارب النووية[**]. كانت تلوح بأن تبقيها خارج دائرة المفاوضات، بل كان لما يتكلم على الاستقلال يدخل فقط ثلاثة عشر مقاطعة[1].

لذا تجاهل بومبيدو الحديث عن الصحراء، هذا ما جعل الطيب بولحروف يخاطبه قائلا[2] «خلال عرضكم لم تتحدثوا عن الصحراء كأنها غير موجودة أو كأنها ليست جزائرية». فأجابه بومبيدو قائلا «إن الصحراء بحر داخلي لها تخوم كثيرة، فالجزائر ليست وحدها، لا توجد مصلحة في إشارة مشكل السيادة على الصحراء، لأن ذلك ليس فقط مع فرنسا ولكن كذلك مع دول أخرى».

لقد أكدت السلطات الفرنسية عن نواياها، بضم الصحراء ضمن المقاطعات الفرنسية، ولهذا الغرض أنشأت فرنسا وزارة خاصة بالصحراء سميت وزارة الصحراء، حيث صدر في الجريدة الرسمية[3] بتاريخ 1957/11/5 م يلحق فيه المقاطعات الصحراوية بفرنسا مباشرة ويرأسها وزير وقام بهذه المهمة ماكس لوجان[***].

---

[*] لقد ازدادت أهمية الصحراء الجزائرية بعد اكتشاف البترول سنة 1956م ،أنظر: الحاج موسى بن عمر: تطور المسألة النفطية الفرنسية في الجزائر (1890-1956)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003، ص 208, واكثر من هذا أنشأت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) 1957/01/10 م والهدف منها استغلال واستثمار المناطق الصحراوية ،أنظر: رضوان شوفو: الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري (ورقلة انموذجا 1844-1962)، دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص ص 332-333.

وأيضا: بشير سعيدوني: الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بها واصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 347.

[**] لقد عملت فرنسا على الاهتمام بالجانب العسكري لبناء جيش عصري عامة وبالتجارب النووية خاصة في الصحراء، فاختارت منطقة رقان بعد عدة استطلاعات لتكون المنطقة المناسبة لتحسين المشروع النووي الفرنسي، وفي 1960/02/13 م، أعلنها ديغول صراحة بأنها ستصبح قوة عسكرية تمتلك القوة النووية وكانت أول تجربة نووية بالجزائر ،أنظر: الخفايا العسكرية لتشبت الفرنسيين بالصحراء، المجاهد 102، 14 أوت 1961، ص 8.

وكذلك: عمار منصوري: الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، مجلة الرؤية، العدد 3، المركز الوطني للدراسات وللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997، ص 43.

[1] Gilbert Meynier : Histoire intérieur du FLN1954-1962 , Edition Fayrd Camiron , Paris, 2002 , p 624.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 94.

[3] مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 100.

[***] ماكس لوجان: هو عضو الفرع الاسمي الاشتراكي (G.F.I.O) والذي كان يشغل كاتب الدولة للقوات المسلحة المكلف بالشؤون الجزائرية عرف بمواقفه العدائية وجرائمه اتجاه الجزائريين والثورة الجزائرية كعملية اختطاف الطائرة 1956/10/22م،

من خلال هذا الاجراء اتضح جليا بأن فرنسا ماضية في سياستها الهادفة لفصل الصحراء، حيث زعم بومبيدو بأن الصحراء الجزائرية صناعة فرنسية، وكانت هذه الأرض فارغة من السكان، ... وفي كل الأحوال لن تكون الصحراء جزائرية، هل تريدون هدية؟

لقد حاول لوكس لوجان قبل بومبيدو ب 4 سنوات البحث عن مبررات من خلال أن الصحراء الجزائرية كانت خالية وفرنسا من اكتشفتها وبالتالي هي المالكة الشرعي لها وبالتالي هي قطعة غير جزائرية، تمهيدا لمشروع تأسيس جمهورية صحراوية مستقلة [1]. كانت الخلافات بين الطرفين جوهرية، ويمكن أن نلخص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لوسارن.[2]

لم تكن محادثات سلبية، كلها بل كانت بداية لطرح المشاكل ولها الفضل في ابراز نقاط الاختلاف بكل وضوح[3]، وتوقفت المفاوضات بسبب تمسك الطرف الفرنسي بالصحراء الجزائرية ورفض الوفد الجزائري ذلك. هذا التصريح الأخير لجورج بومبيدو فتح جشع وطمع جارنا الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي طالب بتوسيع الحدود التونسية على حساب صحرائنا مستغلا الظرف العصيب الذي كانت تمر به بلادنا[4].

هل كان يريد جورج بومبيدو من وراء ذلك التصريح ادخال الجزائر عند حصولها على استقلالها في مشاكل مع جيرانها، في حالة ما لم تستطيع فرنسا ابقاء الصحراء تابعة لها أم هي بداية التخطيط لزرع بذور الصراع على الحدود مع جراننا؟.[5]

3. لقاء نوشاتل البلجيكية"Neufchâtel"

انتهى لقاء لوسارن دون تحقيق نتائج تذكر، غير أن الوسيط السويسري السيد أوليفر لونغ، أكد من خلال تصريح له أن الوفدين عبرا عن ارتياحهما للجو الذي جرى فيه اللقاء، وهذا ما نقله السيد لويس جوكس للجنرال

=عضو في اللجنة المصغرة لدعم اسرائيل، كانت له إدارة الاسلاك الشائكة المكهربة تحت اشراف وزير الدفاع موريس في جوان 1957، انظر مجموعة باحثين: نفسه، ص 100.

[1] محمد العربي الزبيري: ديغول ....والصحراء، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الشمال، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 193.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير –اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 22.

[3] نفسه: ص 22.

[4] Redah Malek : Op.cit ; p 152.

[5] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 391.

ديغول.[1] حيث التقى الطرفين من جديد في بداية مارس 1961 بسويسرا[*][2] بنفس الوفد ، وقد تحصل المفاوضون على تسهيلات، حيث سمح لهم بمشاورة أحمد بن بلة، في حين كان رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس حاضرا في تشييع جنازة ملك محمد الخامس رفقة كريم بلقاسم[3]، وأقر بومبيدو بأن ديغول سيشرع في مفاوضات مع ج ت و ومحادثات مع الأطراف الأخرى[4]

وعرض بومنجل في بداية أطروحة جبهة التحرير، والتي ترتكز أساسا على إجراء الاستفتاء أو تقرير المصير ويتعلق الأمر بنزاهته وضمانها بشكل تام، حيث تكون اجابة الناخبين عن سؤال بسيط، هل أنت مع الاستقلال أو ضده؟. وبعد اجراء الاستفتاء يتم معالجة العلاقات بين البلدين، مقترحا جدول أعمال يتضمن النقاط التالية[5]:

1- الضمانات الخاصة باستفتاء تقرير المصير.

2- إعلان وقف اطلاق النار وليس هدنة.

3- التصريح علنيا بالاتفاق الأولي حول هذه المشكلة المزدوجة.

لقد جدد بومنجل على رفض ج.ت.و لفكرة مائدة مستديرة، مشترطا أن تكون المحادثات محصورة بين ج ت باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وبين الحكومة الفرنسية[**]معززا رفضه بإعلان نائبا مسلما

---

(1) Olivier Long: Le dossier secret des accords d'Evian –une mission suivez pour le paix en Algérie–, Edition O.P.U, Alger, 1989, p p 33,34.

(2)بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير –اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 22.

(*) دور الدبلوماسية السويسرية: لقد لعبت الدبلوماسية السويسرية دورا هاما خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية من البداية إلى غاية مارس 1962م، وذلك بعد أن تمكنت الحكومة المؤقتة من كسب مصداقية الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية السويسرية، خاصة بعد تمكنها من تحرير رعية سويسري كان معتقلا في كوناكري، وتلبية لطلب الحكومة المؤقتة رئيس الحكومة الغانية–سيكو توري– تم اطلاق سراح الرعية السويسري، وزاد الحدث من الروابط الجدية أنظر: سعد دحلب: مصدر سابق، ص 122.

(3) Benjamin Stora et Zahiya Daowd: Ferhat Abbas –une autre Algérie, Alger Casbah, Edition, 1995, p 341.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير –اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 22.

(5) Redah Malek: Op.cit; p 96.

(**) لقد كان الرد بعد التصريح الذي أدلى به وزير الاعلام الفرنسي السيد لويس تير ينوار "Louis Terrenoire" الذي أكد فيه بأن الجنرال ديغول أصبح مستعدا لمناقشة شروط استفتاء تقرير المصير مع كل الاتجاهات الجزائرية، وخاصة مع ج ت و، يوم 2 مارس 1961م، أنظر Ibid. : p 97.

في البرلمان الفرنسي تأييدهم لهذا الموقف وهذا من خلال تصريح نقلته جريدة لوموند في عددها الصادر يوم الأحد 5-6 مارس 1961م.

أما بالنسبة للمؤسسات الانتقالية التي تمت مناقشتها في اللقاء السابق، والتي ستضطلع بعد وقف اطلاق النار بإدارة المرحلة الانتقالية، فلا بد من دراستها بعناية، وهذا بعد وقف إطلاق النار. في حين أن تنظيم استفتاء تقرير المصير، فيجب أن يتم حساب الأصوات على مستوى كل التراب الجزائري، ويجب أن تعلن النتائج حسب قانون الأغلبية ,لأن الجزائريين لا يشكلون مجموعة من السكان المتجاورين، بل شعب متجانس هو الشعب الجزائري. وتمت مناقشة مفهومي وقف اطلاق النار والهدنة "Trexe".

فالهدنة تعني وقف العمليات العسكرية وأعمال الإرهاب، بينما وقف اطلاق النار معناه: إعلان عنه بعد اتفاق طرفين يكون نتيجة مفاوضات سياسية معمقة.

إذا كان الوفد الفرنسي قد اصر على إعلان هدنة كشرط لبدء المفاوضات الرسمية، فإن الوفد الجزائري تمسك بموقفه مصرا على الأخذ بالأسباب التي دفعته لحمل السلاح، بعين الاعتبار ولا عبرة بعد ذلك أن يتم هدنة وقف لإطلاق النار[1].

ولما أنهى بومنجل عرضه لتصورات ج ت و، فتدخل بومبيدو مؤكدا أنه ممثل الجنرال ديغول، وتأثرت عن اشتراك أطراف أخر،[2] مخاطبا أحمد بومنجل وبولحروف "سنتفاوض على وجه الخصوص معكم زيادة على ذلك فإن الحكومة ستتفاوض مع آخرين.[3] اثار من جديد كلمة الهدنة، وأنه سيتبعها اطلاق سراح الخمسة[4]، حيث خاطب الوفد الجزائري قائلا: يمكنكم من الآن إدراجهم في الوفد، وستتمكنون من استشارتهم حتى قبل تحريرهم، وسيستقبل الجنرال ديغول فرحات عباس عندما يبدأ بتنفيذ الهدنة، وتتقدم المفاوضات بشكل مقبول".[5]

رفض بومبيدو أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية، وذكر بومبيدو بقبول التطرق إلى النقاط التقنية تخص الاطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستثمارات مقترحا الصيغة التالية "إعلان عام عن الاختلاف

---

(1) Ibid. : p 98.

(2) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير-اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 22.

(3) Redah Malek: Op.cit; p 98.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير- اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 22.

(5) Redah Malek: Op.cit; p 99.

حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير".[1] بالنسبة للسيد بومنجل لا مجال للتفاوض حول السيادة الجزائرية على الصحراء، أما تفعيل استغلال ثرواتها الباطنية فيمكن أن يكون في اطار تعاون وثيق بين الطرفين، وفي المقابل جدد جورج بومبيدو التأكيد أن الصحراء لا تمثل جزءا من الجزائر، وبهذا في هذه المرحلة الأولى لا بد من تسوية مشكل الجزائر الشمالية.

وإذا أدى الاستفتاء إلى قيام دولة جزائرية يمكن لفرنسا حينئذ بالتفاوض حول المسألة، ولكن مع غيرها من الدول المجاورة[*]. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتائج مثمرة، بل بالعكس ازدادت مواقفها حدة وتشدد.[2]

ومما سبق عرضه تجلى لنا بان ، شكلت نقطتي الصحراء وإعلان الهدنة خلافا جوهريا، بين الطرفين مما أدى إلى صعوبة ايجاد حل بين الطرفين.

المبحث الثالث : المرحلة الأخيرة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

وجه رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس نداء للشعب الجزائري جاء فيه[3] "إن المستقبل قريب ستفتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، وهذا اللقاء يدخل في نطاق سياسة الثورة الجزائرية التي حددها المجلس الوطني للثورة، تلك السياسة التي توحي بأن لا تغفل أي وسيلة لتحقيق السلم مع مواصلة الكفاح المسلح" ويضيف قائلا[4] "بأن حكومتهم في كل مناسبة ترى من الضروري أن تطلعكم فيها على سير المفاوضات ، فالحكومة لن تغفل أية مناسبة لإثارة الرأي العام، فالشعب الجزائري بأكمله يولد في المفاوضات أو الحرب هو الذي يمارس مسؤوليته...،ووحدة الشعب حول جبهة التحرير، يجب أن تتعزز بقوة لأنها هي الضمان الأعظم لانتصارنا".

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 22.

[*] يعد هذا خطرا على مستقبل الدولة الجزائرية بحيث يحتمل نشوب حرب جديدة من أجل توحيد ترابها مع احتمال حدوث مناورات من طرف القوات المحتلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء، خاصة وأن المغرب طالبت بمطالبهم الترابية فمحمد الخامس طالب بتندوف ومنطقتها كما طالب ابنه الحسن الثاني فيما بعد وطالب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233 وهي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل عز في غدامس، تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم مربع. أنظر بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص ص 22-23.

[2] Olivier Long : Op.cit; p 36.

[3] المجاهد: 27. 03. 1961م، العدد92 يجب أن نبقى في المعركة أكثر من أي وقت أخر.

[4] المجاهد: 27. 03. 1961م ، العدد 92.

من خلال نداء فرحات عباس للشعب الجزائري عشية اتفاقيات ايفيان الأولى[*] ، فيه دعوة صريحة لمواصلة العمل المسلح إلى جانب الدخول في مفاوضات ،لأنها من هذا نمط الثورة التي أكثر من أي وقت آخر يمكنها في البداية، ضف إلى تذكير بأن من حق الشعب الجزائري الاضطلاع على كل مجريات المفاوضات بين الطرفين، لأن الشعب الجزائري يتحمل جزءا من مسؤولية الاستقلال والانتصار، فالانتصار يتجلى في وحدة ج ت و والتفاف الشعب حولها.

1. إيفيان الأولى: 20 ماي-13 جوان 1961

وبتاريخ 30 مارس 1961م أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح المحادثات في 07 أفريل 1961م[1] [**] في مدينة ايفيان[***].وفي اليوم نفسه أعلن السيد جوكس، الوزير المكلف بالجزائر في حديث صحفي بوهران أنه لن يتحدث مع جبهة التحرير الوطني، فقط بل مع الحركة الوطنية كذلك[2]. هذا ما أثار حفيظة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] ، في نفس الوقت الشعب الجزائري عبر عن سخطه في المقاهي والطرقات و توقعوا ان تتخذ الحكومة المؤقتة نفس الموقف ، فكان تصريح رئيس الوفد الفرنسي الى إيفيان، بمثابة القنبلة[4].

---

[*] لقد كانت هناك تعاليق من الصحف على خطاب عباس لما له من أهمية في مسار المفاوضات

وأهم ما جاء فيه: مثلا لوباريزيان ليبيري: الدرس الحقيقي الذي يتجلى من هذا الخطاب هو أنه في الوقت الذي لا تثبت فيه الحكومة الفرنسية على مواقفها السابقة لا تتردد الحكومة الجزائرية في تأكيد شروطها بكل قوة وحزم.

أما لوزور: فعلقت على خطابه بأنه يمتاز بالصلابة وهذه الصلابة توجد في محيط عبد الناصر أكثر مما توجد في محيط بورقيبة، وهذا ما يوحي بأنه ينهل من المدرسة الناصرية مضيفا بأن هذا الخطاب فيه نوع من الوقاحة فلا بد لنا أن لا نتنازل.

أما صحيفة لوفيغارو: بأن الحرب مستمرة، لأن ما أكد عليه فرحات عباس بأن الاتفاق في المرحلة التمهيدي لحد الآن هو الالتقاء في ايفيان، وأن أي مشكل لم يحظ بأدنى تسوية. أنظر: المجاهد: 27.03.1961، عدد 92.بمقال تحت عنوان تعاليق الصحف على خطاب الرئيس عباس.

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير-اتفاقيات يفيان، مصدر سابق، ص 23.

[**] يجدر بالذكر بأن المحادثات الفرنسية الجزائرية لم توقف طيلة هذه الفترة 23 إلى شهر أفريل، بل استمرت بوساطة سويسرية، ففي 22 مارس 1961 انتقل الطيب بولحروف المبعوث الرسمي للحكومة المؤقتة إلى سويسرا للالتقاء للمرة الرابعة سريا بالبعثة الفرنسية مع برو نودولوس قصد صياغة بيان مشترك لإجراء مفاوضات رسمية علنية بإيفيان.

[***] تقع قرب الحدود السويسرية وهي مدينة فرنسية.

[2] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 124 وأيضا Olivier Long : Op.cit; p 51.

[3] المجاهد: 10. 04. 1961 م، العدد 93.بعنوان المقال: أهداف المناورة الفرنسية. وكذلك:

Mohamed HARBI : les archives la révolution Algérienne , Acheve d'imprimer sur les Presses ENAG, Réghaia, Algérie, 2010,p 372.

[4] المجاهد: 10-04-1961، العدد 93.

كانت هذه المحاولة كبيرة جدا من طرف جوكس، قد أثارت العديد من الاستفهامات فالحركة الوطنية الجزائرية ، اختفت كحزب منظم، لماذا هذا الموقف منه؟ هل كان يظن بأن ج ت و ترغب في اللقاء والمفاوضات إلى درجة أنها لن تتخلى عن اللقاء المبرمج؟ أم يريد ارضاء الأوساط الأوربية الفرنسية التي كانت ترفض أن تكون ج ت و الممثل الوحيد للجزائريين، أو ربما كان اغتيال السيد كاميل بلان Camille Blan رئيس بلدية ايفيان هو الذي جعله يفكر هكذا[1]. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حقيقة المناورات الفرنسية التي مازالت تؤمن وتعول على القوة لثالثة لإيجاد حل للمعضلة الجزائرية[*]، وفعلا رفضت ح ج ج اللقاء طالما لم تعترف بجبهة التحرير الوطني بأنها المخاطب الوحيد المقبول[2].

لقد صرح ديغول في مؤتمر صحفي له يوم 1961/04/11 م، أوضح فيه مايلي: "إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نربح منها، ويضيف قائلا " إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها، ولا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية لشؤون بلدهم...وستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا»[3] وبهذا أعلن ديغول بأنه سيفتح استعداد للاعتراف باستقلال الجزائر، بشروط والتفاوض مع الحكومة المؤقتة على الأساس، هذا ما فتح باب التمرد من قبل المتطرفين المتصلبين الفرنسيين حين فقدوا صوابهم[4]، وكان هذا التمرد من طرف 4 من كبار الجنرالات (شال، صلان، جوهو، زيلر)[5]، وكان ذلك في الفترة الممتدة بين 22 و 26 أفريل 1961[**].

---

[1] سعد دحلب: ،مصدر سابق، ص 124.

[*] لقد سعت الحكومة الفرنسية من خلال هذه المناورة لتحقيق هدفين:

1- عرقلة التفاوض الذي اضطرت اليه تحت ضغط الكفاح المسلح والرأي العام العالمي، فهي تريد التنصل من المفاوضات والقاء اللوم على الحكومة المؤقتة لرفضها التفاوض.

2- إذا تمت المفاوضات رغم ذلك تريد أن تقبض على ج ت و سياسيا، أو أن تنال من قيمتها بعدما فشلت في مرحلة الحرب، بعد فشلها خلال السنوات الماضية فهذا سر المناورة الفرنسية انظر المجاهد: 10. 04. 1961 م،العدد 93.

[2] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 125.

[3] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 117.

[4] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 127.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص ص 118-119.

[**] انقلاب 4 جنرالات: للاستزادة أكثر حول الانقلاب انظر: شارل ديغول: نفسه، ص ص 118-119.

وبعد فشل هذا التمرد الذي كاد يهز أركان الجمهورية الفرنسية الخامسة، هذا ما جعل من ديغول يقتنع بأن لثورة الجزائرية أحدثت شرخا في نظام الجمهورية[1]، ولا مجال للمناورة نظرا للخطر الذي على نظامه وبلده، بل لا بد له من استثمار نجاحه في اخماد تمرد 22 أفريل1961م وتهيئة الجو للدخول في مفاوضات حقيقية مع ج ت و.

هذا الشيء الذي كان له دور فعال في عودة الاتصالات من جديد يوم 1961/05/20 م، حين اعترف ب ح ت وكمفاوض وحيد والتخلي عن المائدة المستديرة اشراك الحركة المصالية[2]. وعلى حد تعبير سعد دحلب – احد اعضاء الوفد المفاوض– بدأ الجد فلا مجال للعب، لأن هذه أول مرة ندخل فيها في اللعبة الصعبة للمفاوضات[4]. ومن أجل الاستعداد للجولة القادمة، كلفت ح م ج ج لجنة بقيادة الدكتور احمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية، لتحديد الاستراتيجية التفاوضية من خلال ضبط المواقف الجزائرية من مختلف القضايا التي ستعالجها المفاوضات، حيث قدمت تقريرا مفصلا إلى الحكومة يوم 1961/04/29. لقد أكدت اللجنة على المفاوضين بأن يجعلوا من تقرير المصير سلاحا دائما يطالبون بالاحتكام إليه، في كل مرة يمكن أن تتطور المناقشات حول المسائل الجوهرية، خاصة وأن الشعب يؤيد توجهات ج ت و، وبالتالي سوف يقول كلمته إذا استدعى لاستفتاء حر ونزيه[5].

وأهم النقاط التي ركزت عليها اللجنة:[6]

1– ضرورة التأكيد خلال المحادثات على حق تقرير المصير كشرط مسبق.

2– على البعثة أن ترجئ التحادث على وقف اطلاق النار الا بعد الفصل في القضايا الأساسية.

3– بخصوص قضية وحدة وسلامة التراب الوطني، على البعثة أن لا تنساق وراء الحصول على الضمانات حق تقرير المصير دون الفصل النهائي في هذه القضية مع امكانية الظهور بمظهر المتعاون في ميادين التنقيب والاستثمار كأسلوب تكتيكي.

4– بخصوص الأقلية الأوربية أكد التقرير على أن مبدأ وحدة الشعب الجزائري ،لا تعني تصبح هذه الأقلية ضمن الأمة الجزائرية.

---

(1) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 23.

(2) نفسه: ص 24.

(3) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 129.

(4) Redah Malek: Op.cit; p p 111,112.

(5) Sadek Sellam : vers la paix en Algérie –les négociation d'Evian dans les archives diplomatique Française 15/01/1962 29/06/1962 -, Alem El Afkar, Alger, 2012, p40.

5- رفض التقرير أيضا قضية الدفاع المشترك والقواعد العسكرية، وأكد على ضرورة الحصول على جدول زمني لإجلاء الجيش الفرنسي عن التراب الوطني.

6- التأكيد على أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية الوحيدة.

وبخصوص الفترة الانتقالية اقترح التقرير مايلي:

- احداث لجنة تنفيذية ،وهي التي ستصبح فيما بعد بما عرف بسم اللجنة المؤقتة.

- ضرورة الابقاء على السلطة الحكومية المؤقتة.

- تحديد مهام الفترة الانتقالية: وهي تسيير شؤون البلاد والتحضير للاستفتاء تقرير المصير، وكذا مراقبة عمل الادارة والابقاء على المدراء المركزيين وتعيين بعض الجزائريين ضمن الوظائف الكبرى قصد تأهيلهم للإدارة شؤون الجزائر المستقلة، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على حق التوقيع المزدوج في جميع الوثائق الرسمية.

- ضرورة حل المجالس المحلية واستبدالها بلجان محلية يتم تعيين أعضائها من طرف اللجنة التنفيذية.

- ضرورة حل اللجان الادارية المختصة SAS.

- بخصوص الاستفتاء على تقرير المصير أكد التقرير وجوب اشراف دولة محايدة يتم الاتفاق حول اختيارها، وسيطبق الاستفتاء بالشكل التالي[1]:

* أن يشمل كل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء.
* أن تتم عملية فرز الأصوات على مستوى الوطني.
* يعطي حق التصويت للمعمرين بطريقة تكتيكية.
* ضرورة اصدار قانون العفو العام.
* تحديد صيغة الاستفتاء حول أن تكون الجزائر فرنسية أو الاستقلال.

لقد سعت الحكومة المؤقتة توازيا مع التحضير للمفاوضات إلى استشارة بعض الدول الصديقة القاهرة، الصين، المجر، بولندا ،لقد ترأس الوفد الجزائري إلى ايفيان الأولى[2] كريم بلقاسم وضم: أحمد فرانسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.

- المحامي أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية في وزارة الاعلام

- الطيب بولحروف ممثل ج ت و في روما[3].

---

[1] Redah Malek: Op.cit; p 113.

[2] Ibid. : p 112.و سعد دحلب: مصدر سابق، ص 129

[3] Ibid. : p 112.و سعد دحلب: مصدر سابق، ص 129

– محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئيس الحكومة.

– رضا مالك الذي كلف بالعلاقات مع الصحافة.

– سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية.

– الرائدين علي منجلي وأحمد قايد عضوي هيئة الأركان العامة.

أما الوفد الفرنسي فقد ضم[1] ،لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، والسيد رولاند كادي Roland Dadet مستشار الدولة، الجنرال جون فيكتور سيمون Jean Victor Simon، قائد قطاع تيزي وزو، وبارنار تريكو Bernard Tricot أحد المساعدين المقربين للجنرال ديغول، وكلود شايان Cloude Chayet، رجل قانون ودبلوماسي.

لقد صرح رئيس الوفد الجزائري من خلال جريدة المجاهد (كريم بلقاسم)[2] ، سنحرص على أن نكون في مستوى قيمة شعبنا وفي مستوى تضحياته. وبمناسبة المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وجه الرئيس عباس نداء إلى الشعب الجزائري ، حيث أكد فيه بأن التفاوض ليس هو السلم ،وأن يبقى الشعب متيقضا وأن الوفد الجزائري سيواجه الند للند الوفد الفرنسي ،مجددا الأمل في أن يتمكن الأعضاء المسجونين من المشاركة في المفاوضات، مؤكدا باسم الشعب بأن التصالح لا يزال ممكنا. وفي الوقت ذاته أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطي ضمانات (للانفراج) فسمحت لجزء من 2500.000 من المعتقلين في المحتشدات أن يفرجوا من المحتشدات وإطلاق سراح 6000 معتقلا، فضلا على تحسين وضعية الوزراء الخمسة المعتقلين بفرنسا[3].

أما بخصوص موضوع "الهدنة" وقف اطلاق النار،فيورد سعد دحلب بهذا الموضوع– وهو أحد أعضاء الوفد المفاوض –قائلا:[4] لقد قررت الحكومة الفرنسية –هدنة– من طرف واحد في العمليات الهجومية"، مدتها شهر واحدا، واتخذ لها العديد من التدابير، غير أن هذا المطلب مني بالرفض وهذا ما جاء على لسان كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري إلى ايفيان: حيث علق قائلا[5]: «في الوقت الذي كان الوفد الفرنسي يقوم بتقديم أول عرض له، بعد 40 دقيقة من افتتاح الجلسة قررت الحكومة الفرنسية إعلان هدنة من جانب واحد، فمنذ

---

(1) Ibid. : p 113.

(2) المجاهد: يوم 22.05. 1961 م، العدد 96.

(3) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير –اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 24.

(4) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 130.

(5) رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 492.

شهر أوت 1960م، كانت لنا الفرصة لإبداء مواقفنا من مشكلة الهدنة، فالحكومة الفرنسية لا تجهل أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الجيش المرابط في الجزائر والمقدر بنحو 800.000 رجل، فإن الهدنة تؤدي إلى وقف اطلاق نار فعلي، فقد قلنا وكررنا بأن وقف اطلاق النار لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة مفاوضات تعقب اتفاق سياسي، مع أن ما يحدث تحت حجة الدفاع عن النفس، قد بين وتبين أن وقف العمليات الهجومية لم يحدث، وأنه مجرد حملة دعائية».

وأكد سعد دحلب[1] بأن الوفد لن يتخلى عن الورقة الرابحة الوحيدة التي أدت بفرنسا إلى المفاوضات، يقصد بها العمليات العسكرية ل ج ت و[*].حيث تأكدت من خلال هذا الموقف سوء نية الوفد الفرنسي، حيث قدم بروح المناورة[2]. أما فيما يخص قضية (الأقليات والمعمرين).

فقد أخذت هذه القضية حيزا من المفاوضات، وهذا بشهادة سعد دحلب، فديغول لم يتخلى على الهيمنة الفرنسية ولا على امتيازات الأوربيين في الجزائر ، بل شدد الوفد الفرنسي بإلحاح على ضمانات للأقلية الفرنسية.

- حق الجنسية المزدوجة للأوربيين.
- الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر.
- الحفاظ على الحقوق المكتسبة، ضمان الملكيات، نفس الحقوق مع المواطنين الجزائريين.

وبهذا الصدد كان رد الحكومة المؤقتة متعقلا وحكيما، حيث عبر عن اقتراحاته بخصوص قضية المعمرين[3]. حق الجنسية الجزائرية لمن أرادها، وبالتالي حق المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

كما تتمسك وفد ج ت و بوثيقة الصومام 1956م كقاعدة أساسية حددت وضع الأقليات المتواجدة في الجزائر ليس الفرنسية فحسب، بل حتى اليهودية لكن برنار تريكو اعتبر هذه الأخيرة جزء من المجتمع الفرنسي

---

[1] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 130. وأيضا بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير–اتفاقيات ايفيان ،مصدر السابق، ص 24.

[*] لقد كان فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حريصا على هذه النقطة من خلال العديد من النداءات الموجهة للشعب الجزائري بأن التفاوض لا يعني السلم، وأن المعركة لم تنته بمجرد التفاوض بل مازالت مستمرة أنظر: المجاهد: 05. 06. 1961 م العدد:97 أنظر أيضا المجاهد: 27 .03 .1961 م ، العدد 92،يجب أن نبقى في المعركة أكثر من أي وقت آخر وهذا تجنبا لآية مناورة من قبل الحكومة الفرنسية. إن المفاوضات مستمرة والقتال أيضا مستمر.

[2] المجاهد: 05 .06 .1961 م ،العدد 97.

[3] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 131.

[4] أحمد سيد علي: مرجع سابق، ص 121.

بعد حصوله على حق المواطنة منذ صدور قانون كريميو 1870 م، كما أكد على حق الملكية العقارية. أما بخصوص القواعد العسكرية: أكد لويس جوكس على قاعدتي المرسى ورقان اضافة الى الابقاء على قوات الجيش الفرنسي فضلا عن بعض المطارات العسكرية[1]، فاشتراط قواعد عسكرية لن يكون للحكومة الجزائرية الحق عليها[2]. هذا كله من أجل ترتيب تسهيلات ما بعد الاستقلال- ضمانات -غير أن هذا المطلب مني بالرفض لأنه يتنافى مع مبدأ حق تقرير المصير.

أما قضية الصحراء وهي القضية الجوهرية: فكانت محل جدال واسع، استعرضت البعثة الفرنسية ملفها بخصوص هذه القضية واعتبرتها مقاطعة خاصة ذات قانون وميزانية مستقلة. وبالتالي فهي مسألة مفصول في أمرها تترك إلى ما بعد الاستقلال، حتى أن ماكس لوجان- وزير الصحراء سابقا- اعتبر أنها انجاز فرنسي وهي ضمانة استقلال فرنسا الاقتصادي بل ضمانة اوروبا كلها، فكان رد بعثة ج ت و أن الأمر محسوم بالنسبة لهذه القضية وأنها جزء لا يتجزأ من التراب الوطني. كانت الرغبة كبيرة للتفاهم بين الطرفين وتطلع كل طرف إلى اقرار تقدم ملموس في المفاوضات هذه المرة[3].

انطلقت المفاوضات بتاريخ 20 ماي 1961 على الساعة 11، واستمرت لغاية 3 جوان 1961[4]، عبر 13 جلسة توقفت بأمر من ديغول، وإن كان للأمر لا يعدو توقيفا للمحادثات بقدر ما كان عملية تعليق لها، بعد أن تطرق الطرفان إلى كل الملفات. وحول النقاش الذي دار بخصوص كل الملفات فنجد أن:

بخصوص حق تقرير مصير الشعب الجزائري[5].

-أن تكون الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي وبالتالي سترتبط معها اقتصاديا وعسكريا وماليا وثقافيا.

هذا الأمر الذي اعتبرته ج ت و لا يتماشى مع الرد الذي قدمته الحكومة المؤقتة بتاريخ 1959/09/28 م، على اعلان ديغول بتاريخ 16 من نفس الشهر، حيث أكدت أن حق تقرير المصير هو مبدأ أساسي وتساءلت أمام لويس جوكس على أي منطقة سيطبق هذا الحق؟ وإذا كان سيطبق على الجزائر، فإنه سيصادر مبدأ حق

(1) Redah Malek: Op.cit; p 142.

(2) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 131.

(3) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 530 .

(4) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 131.

(5) Redah Malek: Op.cit; p 114.

تقرير المصير ذاته ،أضف إلى ذلك فإن هذا المبدأ أثناء عملية تطبيقه وفق الطرح الفرنسي فإنه سيستدعي التمييز بين فئة وأخرى اشارة إلى المعمرين.

وفي الأخير اقترح كريم بلقاسم صيغة الاستفتاء الواجب العمل بها لأجل تطبيق حق تقرير المصير كمايلي: هل ترغب الجزائر أن تكون دولة مستقلة نعم أو لا؟ بل أكثر من ذلك فقد اشترط أن لا يشمل استفتاء حق تقرير المصير على الولايات الشمالية فقط (13 مقاطعة) ، بينما تبقى الصحراء فرنسية بحيث تصبح الجزائر بلدا مجاورا لها مثل موريتانيا ومالي[1].

وعلق سعد دحلب على هذا[2]: لقد طلب منا ديغول وبكل بساطة أن نقر نحن أنفسنا وعن طيب خاطر الهيمنة الفرنسية المفروضة بالقوة، وفي المقابل سوف يكون لجزائري الشمال علم يرفرف على خمس التراب الوطني وزيادة على ذلك خاضع للأقلية الفرنسية وأن نضمن كل ما تمكن الاستعمار من انجازه لصالحه. فتعثرت المحادثات وأصبحت حديث طرشان على حد تعبير بن يوسف بن خدة ، وذلك بتاريخ 13 جوان 1961[3]، وهذا بطلب من ديغول بطريقة فجائية وكان سبب ذلك قضية الصحراء[4]، ونقاط خلافية أخرى كقضية الأقليات.

وبرزت روح المناورة حول الصحراء[5]، والسيادة الوطنية على ترابها من خلال تصريح لويس جوكس، حيث اعتبر الصحراء قضية خاصة، وأنه ربما يشار إليها من خلال المفاوضات الجارية– يقصد بها مفاوضات ايفيان–،فبعد مناورة وقف القتال ها هي مناورة التقسيم، فصل الصحراء عن التراب الوطني تأتي كمناورة ثانية، بعد أن كسى هذا المؤتمر بكساء مالي. فهذا التقسيم ليس جديدا بالنسبة للسلطات الفرنسية، فقد قسم الجزائر الشمالية وتجمع الأوربيين والمسلمين الموالين لفرنسا في مناطق محددة تخضع للسيادة الفرنسية لأول مرة ظهر من خلال مخطط هارسن عام 1957م.

وعن سبب توقف المفاوضات، فيمكن أن نردها إلى احتمالين أولا: أن ديغول وهذا بشهادة وكالة الأنباء الفرنسية الرسمية أنه تبين له أن الوفد الجزائري بعد جوابه ،لا يمكن له أن يتخلى عن مبادئ الثورة ووحدة الوطن

---

(1) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 131.

(2) نفسه: ص 131.

(3) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير– اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 24.

(4) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 132.

(5) المجاهد: يوم 1961/06/05، العدد 97.

ووحدة الشعب، أما الاحتمال الثاني: أنه لا يجد تنازلا من طرف الوفد الجزائري في مسألة الصحراء ، فأراد أن تكون الخصومة بين الجزائر وجيرانها بدلا من الخصومة مع فرنسا[1] .

لقد استطاع الوفد المفاوض أن يثبت جزائرية الصحراء من خلال العديد من الحجج، خاصة بعدما صمم الفرنسيون عدم الخوض من البداية واثارة مشكل الصحراء، فكانت الحجج: [2]

– إن الفرنسيون لما احتلوا الجزائر، وجدو الصحراء جزءا لا يتجزأ منها ،بل أن سكانها ساهموا في المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي مثلما يساهمون في الثورة الحالية.

– أن المشاريع الاقتصادية التي خططتها الحكومة الفرنسية على أساس استغلال ثروات الصحراء كانت امتداداتها الوحيدة في الشمال، كما أن مشروع قسنطينة الذي وضع لتصنيع الشمال له امتدادات في الصحراء وهذا اعتراف عملي بأن الصحراء لا يمكن أن تنفصل صناعيا واقتصاديا عن الشمال الجزائري.

غير أن الدارسين للسياسة الاستعمارية ومناوراتها بالمناطق الصحراوية، يكتشف أن هذه الانجازات في الحقيقة جاءت من أجل خدمة المجتمع الفرنسي و الطبقة الاستعمارية على حساب المجتمع الجزائري [3] ،فهذه المحاولات كلها من أجل ارساء اللبنة الأولى في مشروع فصل الصحراء عن التراب الوطني[4].

فحتى الشعب الجزائري عبر عن رفضه لتجزئة وطنه من خلال اطلاق العنان للمظاهرات الصاحبة خاصة في عنابة، سوق أهراس، وهران، الجزائر تحت شعار الشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ بترول الصحراء للجزائر، الصحراء جزائرية، وهذا من أجل احباط المناورات الاستعمارية السخيفة[5].

---

[1] المجاهد: يوم 19-06- 1961، العدد 98.

البترول عندهم أثمن من دم البشر.

[2] المجاهد: 1961.06.19، العدد 98.

[3] L' O.C.R.S derniére bas de moneukre du colonialisme français, EL Moujahid n 66 vol 3, 20 juin 1961, p p, 133-135.

[4] المجاهد، 1961.06.19، العدد 98.

[5] المجاهد، 1961.06.19، العدد 98.

لقد بقي الاتصال بين الطرفين، وقد لعب سعد دحلب دورا مهما ضمن الوفد الجزائري كممثل الحكومة المؤقتة في جنيف إلى غاية 20 جويلية 1961 م[1]، وبالرغم من محاولات الوسيط السويسري أوليفي لونع لإعادة تنظيم لقاء ثاني بين الوفدين بغية الاتفاق على مواصلة المفاوضات في آجال لاحقة شريطة عدم الخوض في مسألة الصحراء هذا ما رفضه كريم بلقاسم.

وبالرغم من أن هذه المحادثات توقفت، إلا أنها برهنت على أن وفد جبهة التحرير الوطني تفادى تناول القضايا الثانوية، مركزا على القضايا الأم والجوهرية التي لا تنازل فيها وتعتبر خطا أحمرا بالنسبة للجزائريين بما فيها قضية الصحراء. تبين من خلال اللقاء بالرغم من المناورات الفرنسية لتقسيم الجزائر وفصل صحرائها، اذ وضعت قاطرة المفاوضات في سكتها الصحيحة لفتح الطريق السوي في مسار تسوية القضية الجزائرية، فكانت مفاوضات جدية ورسمية وضعت حدا للمفاوضات السرية، ووضحت نقاط الاختلاف أكثر بين الطرفين برهنت على حنكة الوفد الجزائري، حيث أكدت شرعية تمثيل ج ت و.

2.لقاء لوغران: 20 جويلية 1961م.

وقبل التطرق إلى لقاء لوغران، فقد استجدت العديد من التطورات الداخلية والخارجية التي كانت دفعا قويا لسير العملية التفاوضية، حيث نجد داخليا ان الحكومة المؤقتة سعت جاهدا لكسب دعم لدول الصديقة والشقيقة خاصة التي لها علاقة بالصحراء الافريقية. فقامت بإيفاد مبعوثين إلى المغرب الأقصى، ليبيا، مالي، غينيا، غانا، حيث حصلت على دعم هذه الحكومات، واعترفت بالصحراء الجزائرية[2]. وما زاد القضية دعما هو نداء الحكومة المؤقتة لجعل يوم 05 جويلية يوما وطنيا ضد التقسيم[3] [*]، وفعلا كان لها ذلك من خلال مظاهرات يوم 05 جويلية 1961 م[**].أما خارجيا كما كان لها كسب التأييد المغربي من خلال المحادثات التي جرت بين

---

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 24.

[2] أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 125.

[3] المجاهد: 1961.07.03، العدد 99.

[*] لقد كشف تصريح الحكومة المؤقتة، وبدعوتها لجعل يوم 05 جويلية 1961 م يوما وطنيا ضد التقسيم، و المناورة الفرنسية من خلال فصل الصحراء عن التراب الوطني، إذ أكد بأن التقسيم هو انكسار صريح لحق تقرير المصير، بل أنه يزيد في امد وعمر الاستعمار، ولقد اكدت الحكومة المؤقتة من جديد الحق المقدس الذي يمتلكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني ومناهضة التقسيم، المخرب للاستقلال لأن الشعب الجزائري على ابواب استرجاع سيادته، ووهبت أيضا نداء للدول الصديقة والشقيقة لدعمها، واحباط سياسة التقسيم، والدعوة لمفاوضات حقيقية انظر 1961.07.03، المجاهد العدد 99.

[**] لقد أجمع الناطقون باسم الرأي العام العالمي على اعتبار يوم 05 جويلية 1961 م ،من بين الايام الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية– فقد قبر الى الابد خرافة تقسيم البلاد وتجزئة الوطن ،فكان اضرابا عاما يوم 05 جويلية1961 م، شمل انحاء القطر

فرحات عباس والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني[1]. وبتاريخ 1961/07/17م، انطلق وفد جبهة التحرير الوطني إلى لوغران على الحدود الفرنسية السويسرية غير بعيد عن ايفيان لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية، اللقاء نظم بوساطة سويسرية[2]. لقد التقى الوفدان من جديد في 1961/07/20م، بعد تبادل وجهات النظر[3]، لتتوقف يوم 28 من نفس الشهر.[4]

تزامنت محادثات لوغران، بجو مشحون من خلال التطور الدراماتيكي للعلاقات الفرنسية– التونسية خاصة بعد أزمة بنزرت، ولما لهذه القاعدة العسكرية من أهمية، فهي تعتبر قاعدة قريبة من المضائق ،وبالتالي ما لها من أهمية للعلاقة العسكرية الاستراتيجية[5] . وحسب ما أورده شارل ديغول من خلال مذكراته ،بأن الرئيس حبيب بورقيبة وجه له مذكرة تنطوي على التهديد، فطلب فيها سحب القوات الفرنسية من قاعدة بنزرت وان يقبل تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس [6] (*) ، فكانت صدامات دموية[7]. وحسب ما أورده ديغول في مذكراته فإن الرئيس لحبيب بورقيبة أمر قواته بالهجوم يوم 1961/07/18 م، فأطلقوا النار على جنودنا وقطعوا عليهم الطرق المؤدية إلى المرفأ، وحاصروا منشآت القاعدة، وفي الوقت نفسه اجتازت فرقة تونسية كبيرة حدود الصحراء إلى أقصى الجنوب، وحاصرت مركزنا في "غارة الحمل"، ثم احتلت الموقع المعروف باسم الحد 232.

ويضيف الجنرال شارل ديغول ان الرئيس لحبيب بورقيبة قدر، بأن باريس ستمتنع عن اصدار قرار يتعلق باتخاذ تدابير واسعة النطاق في الوقت الذي ستبتدئ فيه محادثات لوغران، ويتوقع الرأي العام الفرنسي والدولي انهاء المنازعات في شمال افريقيا[8].

=الجزائري بل حتى الصحف الفرنسية اعترفت بأنه شمل كل انحاء الجزائر. وأكثر من ذلك اعتبرته اهم الدول بأنه يوما عالميا ضد التقسيم .انظر المجاهد: 17. 07. 1961 م ،العدد 100.

(1) المجاهد: 1961.07.17، العدد 100.

(2) Olivier Long : Op.cit; p24.

(3) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 25.

(4) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 532.

(5) محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة بثت عبر قناة الشروق news، يوم 1916/07/19م، الثلاثاء على الساعة 22:54.

(6) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 131.

(*) بالرغم من أن تونس نالت استقلالها من سنة 1956 م ،إلا أنها ابقت هذه القاعدة تحت السيطرة الفرنسية، وبالتالي كان استقلالها منقوصا من بسط سيادتها على جميع أراضيها أنظر: محمد عباس التاريخ يحدث، حصة بثت على قناة الشروق news يوم 2016/07/19م.

(7) نفسه.

(8) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 131.

وبتحرك المواطنين باتجاه القوات المرابطة بالقاعدة وقع الصدام الدموي، فرد ديغول كان بالعنف على هذه التعبئة التي أدت إلى قتل 1000 مواطن تونسي وجرح أكثر من 2000 وأسر 2000 آخرين، وقد عبرت جبهة التحرير عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير تحت تصرفها[1]، فقد عبرت هذه الصدامات عن حقد واضح[2] [*]. ورجح ديغول بأن بورقيبة افتعل هذه الحادثة من أجل الضغط على فرنسا حتى تقبل مطالبه بخصوص الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط[3]، فهو لم يكن مستعجلا في استعادة هذه القاعدة[**].

وذهب بعض المحللين السياسيين والخبراء المتتبعين إلى القول : بأن قضية بنزرت كانت ذريعة ليس إلا، فهي في الواقع رسالة موجهة إلى الحكومة المؤقتة أكثر مما هي موجهة إلى فرنسا[4]. لقد كان الرئيس التونسي يريد أن يحدث أمرا وواقعا جديدا فيما يعرف بالمفاوضات مع فرنسا، فتحصل تونس على حقول نفطية وأراضي جديدة لكن ذلك لم يتحقق[5].

وهذا ما يوضح حالة اليأس التي وصل لها الرئيس بورقيبة، واستعجاله في قضية الحسم في مسألة الخلاف الحدودي مع الجزائر، بعد أن لاحت في الأفق معالم قيام الدولة الجزائرية[6] [***].فهذه الظروف لم تثن من عزيمة الوفد الجزائري، فهذه المرحلة مثلت انطلاقة جولة جديدة من المفاوضات يوم الخميس على الساعة الرابعة، حيث عرض جوكس أولويات الوفد الفرنسي[7] ،واقترح لويس جوكس بإنشاء أربعة لجان عمل لتحديد[8] :

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 25.

[2] محمد عباس: التاريخ يحدث.

[*] لقد أثبتت فرنسا بقضية بنزرت بأنها تريد الحفاظ على عدد من القواعد العسكرية بالجزائر (المرسى الكبير) مهما كان الثمن، أنظر: المجاهد: 31/07/ 1961 م، العدد101.

[3] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 131.

[**] أورد شارل ديغول من خلال مذكراته بان الرئيس بورقيبة التقى به نهار 27 فيفري 1961م ،وطلب منه جلاء القوات الفرنسية من قاعدة بنزرت، وقد أقنعه ببقاء القوات الفرنسية لغضون عام كامل، غير أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى موضوعه الرئيسي من خلال ضمان توسع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية، نفسه:ص ص113–114.

[4] عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 41.

[5] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 393.

[6] المجاهد: 101، 1961/07/31.

[***] لقد فهم القادة الجزائريون وأبدوا وجهة نظرهم بوضوح حول تعديل الحدود وإجبار فرنسا على التفاوض بفضل الضغط عليها بقضية بنزرت على أنه لا يجوز البتة لتونس أن تتحدث مع فرنسا في مسائل تخص الجزائر، أنظر: عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص ص 41–42.

[7] محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة تليفزيونية ، بثت عبر قناة الشروق Nwes، يوم 2016/07/20م 23:12.

[8] Redah Malek : op,cit, p 159.

- وسائل الهدنة.

– ضمانات تقرير المصير.

– الضمانات الخاصة بالتعاون العضوي بين المجتمعين.

– مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.

فالطرف الفرنسي يريد وقف القتال قبل الاتفاق السياسي.

فضلا على المبالغة في أهمية الأقلية الفرنسية التي لا يمكن للجزائر الجديدة أن تنشأ بدون هذه الأقلية، أما الموقف من الصحراء فمازال متباين[1]، فالوفد لم يتردد في المطالبة بتقسيم الجزائر[2]. غير أن كريم بلقاسم تفادى الرد عن مقترحات بوكس، واقترح بدوره جدول عمل تضمن خمس نقاط[3]:

– ضمانات حق تقرير المصير وميدان تطبيقه، بمعنى تحديد اتفاق حول المناطق التي سيشملها مبدأ حق تقرير المصير إشارة واضحة إلى الصحراء الذي اعتبره كريم بلقاسم عملية استبعادها يتناقض مع مفهوم الاستقلال لدى الثورة الجزائرية.

– المرحلة الانتقالية: تساءل كريم بلقاسم حول طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري في هذه الفترة، هل هي الادارة الاستعمارية التي سوف تضغط عليه، أم إدارة حرة تعمل على توفير الضمانات للاختيار النزيه الحر.

– أما فيما يخص ضمانات الأقلية الأوربية، أكد كريم بلقاسم على استعداد الحكومة المؤقتة لتقديم كل الضمانات عدا تلك التي تقوض أسس قيام دولة في طور التكوين.

– مضمون الشراكة مع فرنسا أكد بشأنها كريم بلقاسم ،بأن جبهة التحرير الوطني مستعدة لدراسة كل المقترحات الفرنسية بخصوص مسألة الشراكة الاقتصادية.

– الطرق التقنية لوقف اطلاق النار: ضرورة اشراك الجزائريين في قوات حفظ الأمن.

– أما التعاون بين البلدين يؤجل إلى ما بعد الاستقلال[4].

– فالاتفاق السياسي لم يكن جديدا، فكانت هناك 6 جلسات، 3 جلسات للجوانب السياسية و 3 جلسات حول الصحراء.

---

[1] محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة تليفزيونية ، بثت عبر قناة الشروق Nwes، يوم 2016/07/20م 23:12.

[2] أحمد الشقيري: مصدر سابق، ص 193.

[3] Sadek Sellam : vers la paix en Algérie, Op.cit ; p270.

[4] محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة تليفزيونية ، بثت عبر قناة الشروق Nwes، يوم 2016/07/20م 23:12.

– لم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء الثاني، غير ان خطتها كانت واضحة وهي قمع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العام العالمي[1].

ولما كانت قضية الصحراء قضية مصيرية، فإن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود مما جعل الطرف الفرنسي يحمل الطرف الجزائري مسؤولية الفشل بعد جلسة الجمعة 1961/07/28 م أين أعلن جوكس معاينة، بالفشل حيث قال: تريدون قطع المفاوضات والتنصل من الأمر، محملا كريم بلقاسم مسؤولية الفشل، وتحمله كريم وعلق جوكس المفاوضات إلى أجل غير مسمى[2]. وحسب شهادة للوسيط السويسري أوليفر لونغ، فإن كريم بلقاسم وسعد دحلب أبلغاه أن "السبب الجوهري لقطع المفاوضات هو أن الفرنسيين لم يكتفوا بعدم ابداء استعدادهم لتغيير موقفهم فيما يتعلق بالصحراء، بل أنهم لم يتركوا املا في تغيير موقفهم مستقبلا"[3].

واكد ذلك من خلال موقفه بأنه كان شعوره بأنه ضمن حدث جوهري، يقصد به الموقف الفرنسي من الصحراء، فإن امكانية استئناف المفاوضات تبدو ضئيلة إن لم تكن معدومة[4]، معترفا في الوقت ذاته بأن التفاوض هو الحل الوحيد للمشكل الجزائري وأن فكرة إقامة منطقة منفصلة للأوربيين، تقسيم الجزائر ستزيد الأمور تعقيدا[5]. أخفقت المحادثات بين الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء، بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما[6].

لقد حاول كريم بلقاسم رفقة سعد دحلب التأكيد للطرف الفرنسي على ميدان تطبيق حق تقرير المصير، وتساءلا عن التحديد الجغرافي الذي سيشمله هذا المبدأ وهذا ما رفضه الطرف الفرنسي، وإرجاءه إلى ما بعد الاستقلال ليناقش مع الدول المجاورة لها. ومع تعنت الطرف الفرنسي بشأن قضية الصحراء، هذا ما أدى إلى رفض مناقشة النقاط الاخرى وجعل المفاوضات تتوقف من جديد يوم 1961 /07/28[7].

---

(1) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 25.

(2) محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة تليفزيونية ، بثت عبر قناة الشروق Nwes، يوم 2016/07/20م 23:12.

(3) Olivier Long : Op.cit; p 92.

(4) IBiD : p 93.

(5) IBiD : p 94.

(6) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 25.

(7) Redah Malek : Op.cit ; p 162.

غير أن الشيء الجديد ولأول مرة من الجانب الفرنسي الفصل بين السيادة والاستقلال ،غير أن الأمر بقي غامضا[1]، و أن هذه المحادثات لم تضف الشيء الكثير وتأتي بالجديد[2]،ضف إلى ما أظهرته فرنسا من المرونة الكبيرة بالنسبة للامتيازات الأوربيين في الجزائر[3].

إن مبادرة وفد الحكومة المؤقتة لمقاطعة المفاوضات لم تكن كرد فعل أرادت به الظهور بمظهر القادر على توقيف المحادثات، كما زعم برنار تريكو، بقدر ما شكل هذا الموقف مدى ثبات بعثة جبهة التحرير الوطني وإلزامها بالقضايا المصيرية، كيف لا وهي التي كانت على اتصال دائم بالشعب الجزائري من خلال نداءاتها المتكررة للالتفاف حول الثورة، خاصة النداء الأخير للقيام بمظاهرات تنديدا بمحاولات فصل الصحراء. بعد فشل المحادثات لم يبق من الوفد الجزائري الا الطيب بولحروف سفير الجزائر بسويسرا وايطاليا[4]، حيث عاد البقية إلى تونس، دون أن يتحدد تاريخ للقاء مجددا[5].

لقد ظلت المحادثات الفرنسية الجزائرية إلى غاية جويلية 1961م عقيمة، ولم تقرب من وجهات النظر بين الطرفين، فبعثة جبهة التحرير الوطني أكدت على ضرورة اعتراف للجزائر بسيادتها المطلقة وسلامة ترابها ووحدة شعبها ذو الثقافة العربية الاسلامية، إلى جانب امكانية تعايش الاقلية الأوربية معه، والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، أما فرنسا فإنها تريد تحقيق الاستقلال الداخلي وفصل الصحراء، وتجزئة الشعب على أساس عرقي[6]. لقد وضعت الحكومة المؤقتة على لسان الناطق باسم الوفد الجزائري إلى المفاوضات لوغران أسباب توقف المفاوضات[7] ،وحسب سعد دحلب فإن الحرب لا تزال قائمة ولم يكن الحل قد نضج بعد[8].

---

(1) محمد عباس: التاريخ يحدث، يوم 2016/07/20م.

(2) نفسه.

(3) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 532.

(4) Olivier Long : Op.cit; p 93.

(5) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 532.

(6) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 161.

(7) المجاهد: 1961/07/31 (لماذا توقفت المفاوضات)، ص 19، العدد 101.

(8) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 132.

3- من ليروس إلى إيفيان الثانية:

لقد شهدت الفترة التي سبقت العودة لطاولة المفاوضات تطورات خاصة بالنسبة للثورة الجزائرية وعلى مستوى قيادتها، فنجد ان الحكومة المؤقتة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ضمن الفترة الممتدة بين 9-27 أوت 1961 م ، أحدث تعديلا على مستوى رئاسة الحكومة، حيث يورد بن يوسف بن خدة بأنه تم تعيينه كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]، وهي ثالث حكومة[2] [*]، في الوقت التي استفحلت فيه الأزمة[**]، ولما كان حدث تغيير قيادة الحكومة المؤقتة بالغ الأهمية، فإن شارل ديغول عبر عن موقفه من خلال مذكراته إذ علق بقوله[3] «...هل استبدال الزعيم الوطني القديم برئيس أصغر منه سنا وأشد تطرفا في ثوريته سيحمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » على التصلب في مفاوضاتها؟

غير أن الرئيس الجديد أصدر بعد مدة وجيزة بيان بدد فيه هذه المخاوف، وفسح المجال للاعتقاد بعكسها، فهذا الرئيس الذي وصف بالمتشدد والمتطرف، حسب تصريحه أورد قائلا أنه كان مناصرا للسلام ولكن ليس بأي ثمن[***]. وحسب مقتطف من هذا النداء الذي وجهه بن يوسف بن خدة يوم 1961/09/15م للشعب الجزائري[4] «...إننا من ناحيتنا مقتنعون بأن مفاوضات صريحة ومخلصة، مفاوضات تسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير المصير ونيل استقلاله في نطاق وحدته الترابية، إن المفاوضات هذه يمكن أن تضع حدا للحرب وتفتح طريق التعاون المثمر في صالح الشعبين الجزائري والفرنسي...»

ويفهم من هذا النداء أن الحكومة المؤقتة وعلى مستوى قيادتها مستعدة لاستئناف طريق المفاوضات من جديد خاصة بعد أن كان لها أن قطعتها في لوغران لعدة اعتبارات. إن ما دفع بعجلة العودة للتفاوض، أيضا ما

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 26.

[2] سعد دحلب: المرجع السابق، ص 133.

[*] للإشارة حول تركيبة هذه الحكومة المؤقتة انظر: بن يوسف بن خدة: مصدر سابق وأيضا سعد دحلب: مصدر سابق.

[**] لقد واجهت حكومة فرحات عباس أزمة داخلية حقيقية وازدادت خطورة مع هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، حيث كان الاعتراض أكثر فأكثر للحكومة المؤقتة وعلى وجه الخصوص الباءات الثلاثة (بوصوف، بن طوبال وبلقاسم كريم) ،انظر سعد دحلب: مصدر سابق، ص 134.

[3] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 133.

[***] لقد أكد هذا اثناء انعقاد المؤتمر الأول لبلدان عدم الانحياز المنعقد من 1 إلى 6 سبتمبر 1961 م، ببلغراد والذي ضم رؤساء دول وحكومات لواحد وعشرين بلدا من العالم الثالث ويوغسلافيا أنظر: بن يوسف بت خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 26، وأنظر للنص الكامل لخطاب الرئيس بن يوسف بن خدة في مؤتمر بلغراد: جريدة المجاهد: 1961/09/11 م، العدد 104.

[4] المجاهد، 1961/09/25، العدد 105.

جاء على لسان الجنرال شارل ديغول من خلال التغيير في موقفه اتجاه قضية الصحراء وهذا بعد سلسلة زيارات إلى مختلف قطاعات فرنسا وفي كل مرة يتطرق إلى الحوار، وفي مستهل شهر سبتمبر عقد ندوة صحفية تعرض فيها لمسألة الصحراء بكيفية لم تكن متوقعة، إذ اعترف بسيادة الجزائر عليها واعتبر ذلك من البديهيات التي لا تقبل المناقشة[1].

وأهم ما جاء في الندوة الصحفية «...أما قضية الصحراء إن خطتنا ترمي إلى تحقيق مصالحنا وأخذ الحقيقة بعين الاعتبار، أما مصالحنا مايلي: حرية استثمار البترول والغاز اللذين اكتشفناهما والتصرف بأراض الطيران والتمتع بحق التنقل، أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية، لكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن مصالحنا، وإذا تعذر تحقيقها وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا...»، فاللهجة قد تغيرت لكن الموقف الفرنسي بقى غامضا[2].

في الجهة المقابلة بفرنسا كانت كل التقارير تصل الى شارل ديغول منذرة اياه بالهلاك، فمن جهة الأمم المتحدة تدين الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر، وما شهدته فرنسا من تمرد جنرالات الجيش الفرنسي أطاح من سمعة فرنسا، ضف الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتزايد خطر المنظمة السرية العسكرية التي حصدت الأرواح من الطرفين وعملت على تعويض أركان الجمهورية الخامسة[3] .

إن هذه الحقيقة هي التي حملت ديغول إلى المسارعة بهذا الموقف، وهكذا لم يعد هناك ما يحول دون تقديم المفاوضات ما يمنع استئنافها خاصة وأن ديغول أكد في ذات الندوة الصحفية[4]: "ان الاستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية، بعد ذلك الانتخابات التي ستنبثق عنها الحكومة النهائية...ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن يتحقق تقرير المصير وتتم الانتخابات المذكورة على أن تتصف بالحزم وتكون على وفاق معنا...".

ويجدر بنا التنويه بأن الوسيط السويسري لم يتوقف عن مساعيه الشاقة لدفع الطرفين للعودة من جديد إلى طاولة المفاوضات، إذ طلب هذا الأخير من الطيب بولحروف أن تبادر جبهة التحرير الوطني بالعودة إلى استئناف المفاوضات، لأنها هي التي طلبت خلال لقاء لوغران بقطعها، فكان الرد ايجابيا يوم 1961/09/30م

---

(1) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، مرجع سابق، ص 165.

(2) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 533.

(3) Mohamed Harbi : Le FLN mirage et réalité, Jeuine, Afrique, Paris, 1980, p 341.

(4) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 137.

كما أخبره بولحروف أن الحكومة المؤقتة مستعدة للعودة فورا إلى المفاوضات[4]. بعد أن درست الحكومة المؤقتة جميع تصريحات الجنرال ديغول، وفيما لمست فيها جدية في وضع حد للحرب، قدمت له اقتراحا عمليا يهدف إلى تحقيق ذلك[1].

وقد سبق لقاء بال السويسرية لقاءات سرية، وهذه السرية كانت بطلب من ديغول[2]، وقد عمل الوسيط السويسري على اجراء العديد من اللقاءات مع وزير الدولة للشؤون الجزائرية، السيد لويس جوكس وبعد أخذ ورد تلقى منه يوم 14 أكتوبر ردا يبلغه فيه موافقة ديغول على استئناف المفاوضات على شكل لقاء سري كما أوردنا سالفا، يتم من خلاله توضيح موقف ديغول من مسألة الصحراء، فإذا تم التوافق على هذه القضية الحيوية، فسيستأنف المفاوضات فورا من أجل وضع قواعد الاتفاق يشمل كل المسائل الأخرى[32]. وعمل الوسيط السويسري على توفير كل شروط النجاح ،من خلال تحديد لونغ للسيد جوكس، وفق نقاط المسائل التي يجب على المتفاوضين الفرنسيين أن يقدموا لها توضيحات دقيقة لمحدثيهم الجزائريين وهي:

1- مبدأ الوحدة الترابية للجزائر.

2- أحكام تطبيق استفتاء تقرير المصير.

3- طبيعة المطالب الفرنسية فيما يتعلق باستغلال الصحراء واستعمال القواعد العسكرية.

ونصح الوسيط السويسري أيضا بإرسال مبعوثين ذوي تأهيل عال، مزودين بالتعليمات التي تسمح لهم بالتفاوض بطريقة جيدة للوصول إلى أبعد حد ممكن، وطالب أيضا بإعداد مشروع اتفاق حول النقاط الخلافية من أجل مباشرة المحادثات-دون تأخير- على أساس نصوص، واقترح على جوكس عقد لقاء مع سعد دحلب[*]، بغرض تذليل العقبات التي تقف أمام الوصول إلى اتفاق وأوصى في الاخير بسرية المفاوضات، فوافق جوكس على هذه المطالب[4].

---

(1) Olivier Long : Op.cit; p 99.

(2) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، مرجع سابق، ص 166.

(3) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 533.

(*) لقد أصبح سعد دحلب بموجب التعديل الحكومي البديل، وزير للخارجية، حيث لعب دورا مها خلال فترة المفاوضات التي انتهت باتفاقيات ايفيان.

(4) Olivier Long : Op.cit; p 103.

وتزامنا مع هذه الفترة المهمة، كانت لمظاهرات الجالية الجزائرية بالمهجر التأثير الجلي 1961/10/17م[1] [*]، ومؤكدة هذه المظاهرات تلاحم الشعب الجزائري بثورته وكيانها، وأثبتت قدرة جبهة التحرير الوطني على التعبئة والتجنيد، واختراق صفوف العدو داخل التراب الفرنسي، في قلب العاصمة باريس، فضلا على فضح فرنسا أمام الرأي العام العالمي وأظهرت حقيقتها كدولة استعمارية ارهابية عنصرية، فتكت بجالية جزائرية مسلمة[2].

فدماء العمال الجزائريين أريقت بشوارع باريس[3]، وحسب شهادة لمن عايشوا الحدث بتفاصيله، فإن الجزائريين كانوا يرمون أحياء وأموات في نهر السان دون تفريق بين صغير وكبير نساء ورجال، لقد كانت همجية عمياء في حق عمال عزل وجالية ذنبها الوحيد أنها طالبت بحقوق مشروعة[4].

بالرغم من هذه الأحداث المأساوية، إلا أن العمل التفاوضي كان يسير في الطريق الصحيح، وفي هذا السياق قدم الرئيس بن يوسف بن خدة يوم 1961/10/24م بتونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالاقتراح التالي:

التخلي عن فكرة تقرير المصير، اعلان الاستقلال من طرف فرنسا مقابل وقف إطلاق النار فورا، أما المسائل المعلقة فهي: وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة، غير أن الحكومة الفرنسية لم تستطع قبول هذه الاجراءات والعدول عن تلك الخاصة بتقرير المصير[5].

---

[1] سعدي بزيان: جرائم فرنسا 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية والفرنسية، مجلة المصادر، العدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2002، ص 397.

[*] لقد كانت مظاهرات سلمية حاشدة احتجاجا وتحديا للقرار الجائر الذي اتخذته السلطات البوليسية ،والذي يمنع بمقتضاه الجزائريون من الخروج من منازلهم ومقرات اقامتهم من الساعة الثامنة ليلا إلى لساعة الخامسة صباحا، غير أنه قوبل بالرفض السلمي، لكن السلطات الفرنسية الوحشية أوقفت العديد من الضحايا وألقت بالجثث في نهر السان وكان الجلاد موريس بابون أشهر الجلادين انظر: محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مرجع سابق، ص 54، وأيضا كريمة قدور: مظاهرات 17 أكتوبر 1961، جرائم ضد الانسانية ،مجلة الراصد، عدد تجريبي، نوفمبر 2001، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 54، ص 33.

[2] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مرجع سابق، ص 55.

[3] المجاهد: عدد خاص، 1961/11/07م.

[4] شهادة لأحد أعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني–أحد العمال– السيد: حامي لهميسي: شهادة يوم 2012/10/17م، الثامنة والنصف، مقابلة شخصية بمنزله.

[5] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 139.

وبالفعل فقد نجح الوسيط السويسري في عقد لقاء سري ضم الوفد الجزائري كل من محمد الصديق بن يحي ورضا مالك، أما الجانب الفرنسي كل من برينو دو لوس Bruno De Leusse[*] كلود شاي Cloude Chayet[**]، وهذا بمدينة بال السويسرية يوم 20/28/ 1961[1].

لقد كشفت المحادثات أن الفرنسيين متمسكين بمبدأ الاستفتاء للاعتبارات التالية[2]:

1- تقرير المصير: يعتبر مبدأ جوهري وهو الصيغة الأساسية التي يتم وفقها خلق دولة جديدة.

2- الطريق الأسرع للتوصل إلى السلم، لأنه سيستدعي الهدنة التي طالب بها المفاوض الفرنسي خلال لقاء ايفيان 1961/05/20م.

3- قبل استقلال الجزائر، تريد الحكومة الفرنسية معرفة الضمانات التي ستقدم للأقلية الأوربية ومحتوى التعاون المستقبلي بين الجزائر وفرنسا.

ولما كانت قضية الوحدة الترابية تمثل الاهتمام الأساسي، حيث ركز الوفد على النقاش حول مسألة الصحراء[3]، من خلال الطلب من الفرنسيين تعديل موقفهم من مسألة الصحراء، فكان رد الفعل كالأتي[4] «وعلى ضوء كلمة الجنرال ديغول يوم 1961/09/05م، لن يكون هناك غموض حول موضوع السيادة على الصحراء حتى تم الاتفاق على التعاون الفرنسي الجزائري، إنا موقفنا واضح، فكل شيء سيكون ممكنا فور اتفاقنا على السياسة العامة للتعاون». من خلال الرد السابق يتضح بأن الفرنسيين يعترفون ضمنيا بسيادة الجزائر على الصحراء ولكن بشروط.

أما مسألة الاستفتاء، فان الوفد الفرنسي رفض ان يوضح موقفه حول الاستفتاء، هل هو شامل يشمل الشمال والجنوب يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء[5]. وأشار الوفد الفرنسي مسألة مهمة

---

[*] برينو دولوس: الساعد الأمين للويس جوكس منحدر من عائلة ملكية في الدون، بدأ مهمته قنصلا في فلورنسا عام 1948م، عندما اقترح عليه لويس جوكس في ديسمبر 1960م مركز مدير الجهاز السياسي لوزارة الدولة المكلفة بالجزائر، لم يكن يعرف شيئا عن هذا البلد غير أن هذا لم يمنعه من أن يشعر بأنه معني بالحرب الدائرة هناك، انظر Redah Malek : Op.cit ;p 23

[**] كلود شاي: من مواليد الصين، ابن دبلوماسي في المرحلة التي كان فيها بول كلوديل رئيس البعثة، استدعاه لويس جوكس إلى وزارته عندما كان يشتغل وظيفة مستشار سياسي للبعثة في الأمم المتحدة، شكل مع برنو ثنائي ممتاز أنظر: IBiD : p 236

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 29.

[2] IBID : p 183.

[3] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 29.

[4] Redah Malek : Op.cit ;p 183.

[5] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 29.

أخرى ،وهي هامة بالنسبة إليه وهي مبدأ ترك الآخذ بالثأر، وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن إصدار أي عقاب على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا[1]، (قضية الحركى).

لقد شكلت النقاط التالية، المحاور الأساسية التي ركز عليها الوفد الفرنسي:

- فعلى المستوى الاستراتيجي: احتفاظ فرنسا على المرافق العسكرية التي تمكنها من ابقاء الاتصالات بإفريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية.
- أما المجال الاقتصادي: إنشاء هيئات مشتركة لاستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية مع التأكيد للحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز. (بالنسبة للنظام المنجمي 80.000 كلم^2 سنويا لمدة 10 سنوات)[2]
- أما فيما يخص قضية الاقلية الأوربية والضمانات التي يمكن أن تقدم لها فقد طلب ديغول لها مايلي:
- فبالنسبة لقضية الجنسية: آلية حصول الأوربيين على الجنسية الجزائرية ،مع إمكانية كل واحد منهم التخلي عنها خلال فترة عشر سنوات، وبالتالي الأخذ بمبدأ ازدواجية الجنسية.
- مشاركة الجزائريين من أصول أوربية كقضاة في المحاكم ،لما يكون واحد منهم طرفا في القضية المعروضة عليها وتأسيس محكمة ضمانات للقانون الداخلي لفصل في المنازعات حول الضمانات التي تم الاعتراف بها للجزائريين من أصول أوربية.

–حق الانتظام في مؤسسات جمعوية منتخبة وغير مسيسة.

–المشاركة في كل المجالس السياسية على ضوء الأهمية العددية، ولهم حق الحصول على تمثيل عادل في المجالس البلدية في المدن الكبرى (بنسبة 10%).

– الاعتراف باللغة الفرنسية لغة رسمية[3].

– حرية العقيدة الدينية والأحوال الشخصية.

– حرية تنقل الأموال لمدة محددة.

– انشاء بعثات ثقافية[4].

---

[1] نفسه: ص 29.

[2] نفسه: ص 29.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p 184.

[4] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر– اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 30.

– إعفاء الجزائريين من أصول أوربية من الخدمة العسكرية الاجبارية لمدة عشر سنوات[1] [*].

أما الضمانات التقنية المتعلقة بتقرير المصير، تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والتي تشرف على اعداد القائمة الانتخابية وسير الاستفتاء. وفيما يخص المرحلة الانتقالية[**]، التي تعتبر بالغة الأهمية، وكانت الاقتراحات الفرنسية بشأنها كالآتي:

1– الفترة الانتقالية الأولى: تبدأ من وقف اطلاق النار إلى اعلان الاستقلال.

2– تهيء السلطة التنفيذية المؤقتة الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير، ويترأس اللجنة التنفيذية المؤقتة المندوب العام، ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية[2].

3– المرحلة المؤقتة الثانية: تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف 3 أسابيع أو شهر.

كما اقترح الفرنسيون تعاونا اقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر والصحراء والمطالبة بنظام الأفضلية وانتماء فرنسا إلى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين.

أما فيما يخص المجال العسكري: فقد طالب الفرنسيون بقاعدة المرسى الكبير لمدة غير محدودة، كمنطقة ترابية فرنسية، كما كان في السابق ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية[3]. ومن أجل احلال السلام ووقف الحرب، اقترح الفرنسيون الاجراءات التالية[4]:

1– وقف اطلاق النار (يحدد محتواه فيما بعد).

2– اتصالات سرية ترمي إلى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال.

3– لا يطلق سراح الخمسة إلا بعد وقف اطلاق النار.

4– العفو العام والشامل على المعتقلين.

---

[1] Redah Malek : Op.cit; p 184.

[*] غير أن الفرنسيين أبدوا تخوفا من عبارة الممتلكات المكتسبة شرعيا من طرف الأوربيين الواردة بالوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني، أنظر بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 30.

[**] هي تلك المرحلة التي تسمح بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، أنظر: نفسه، ص 28.

[2] نفسه: ص 30 وأنظر Redah Malek : Op.cit; p 184.

[3] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر– اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 30.

[4] نفسه: ص 31.

لقد كان يتوقع الفرنسيون إنهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر واعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962م. وبعد هذا اللقاء –بال من 28–1961/10/29م– استمرت الاتصالات بين الطرفين إلى أن تم الاتفاق على اهم النقاط[1]. ترك انطباعات عند الطرفين الفرنسي والجزائري على حد سواء، فالناطق باسم الوفد الجزائري رضا مالك الذي خرج بتفاؤل علق قائلا[2] :«كان انطباعنا أن الجنرال ديغول يريد انتهاء هذا النزاع، وأن تنعقد المفاوضات في القريب العاجل، حيث أن مجرد استمرارها تحت طابع السرية يدل على انها دخلت مرحلة الفاعلية».

في حين أن المفاوض الفرنسي برينو استخلص أن الجزائريين يريدون التوصل إلى حل، لكنه تساءل في المقابل إن كانوا قادرين على ذلك بالنظر إلى مماطلتهم ونقص استعداداتهم وعدم امتلاكهم لعقلية اتخاذ القرار[3]. وبعد انتهاء اللقاء تم اجتماع الحكومة المؤقتة للج ج لدراسة الرد الملائم على الأسئلة ،والذي سيتم تقديمه في لقاء بال الثاني (أي عشرة أيام فيما بعد)[4].

لقد تعززت هذه الفترة الحساسة بالعديد من الأحداث كانت دفعا قويا لمسار العملية التفاوضية، فبعد 17 أكتوبر 1961 ،والتي أثبتت نجاح ورقة المظاهرات هاهي جبهة التحرير الوطني تدعو إلى يوم وطني من أجل الاستقلال والوحدة الترابية ورمزا لروح الكفاح للشعب الجزائري تحت شعار التعايش الممكن والضروري المثمر بين الشعب الجزائري والأوربيين في الجزائر[5] [*]،كانت الاستجابة واسعة.

وفي خضم هذه التظاهرات التقى الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1961 م، وكلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مصدر سابق، ص 167.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 185.

[3] Olivier Long : Op.cit; p 107.

[4] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 31.

[5] المجاهد: عدد خاص 107، 1961/11/01م.

[*] لقد عزز هذا الموقف بموقف كل من تونس والرباط، وكذلك بلدان آسيا وإفريقيا والبلدان الاشتراكية، حتى في فرنسها نفسها، كل هذه الأقطار قررت أن يكون 1 نوفمبر 1961م ،يوما قوميا في ربوع المغرب العربي، وعالميا ثورة أول نوفمبر عامي فهي تدخل عامها 7 أنظر: المجاهد عدد خاص 107 1961/11/01م.

[6] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص ص 31–32.

1- الأقلية الأوربية:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- خضوع حق التجمع للرقابة.
- المشاركة في المجالس تكون على اعتبار العدد.
- تنقيل الأموال إلى فرنسا تتم تحت الرقابة.

2- التواجد العسكري:

- المرسى الكبير سيتأجر لمدة قابلة للتجديد.
- انهاء التجارب الفضائية والنووية.
- عدم استخدام القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- اجلاء الجيش واخلاء القواعد العسكرية حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.

3- المرحلة الانتقالية: من وقف اطلاق النار إلى الاستقلال لمدة 6 أشهر.

4- الهيئة التنفيذية المؤقتة: يرأسها مسلم جزائري يسير بشؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ للاستفتاء، واصلاح الإدارة والشرطة، وتبقى الجزائر أثناء هذه المرحلة الانتقالية تحت السيادة الفرنسية.

أما بالنسبة للبترول: ونظرا لأهميته، فيكون له قانون خاص- قانون البترول -وهو من صلاحيات الدولة الجزائرية، أما وظيفة الهيئة التقنية فهي وظيفة تقنية بحتة ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

منطقة الفرنك:

- إنشاء مؤسسة اصدار النقد ومراقبة تنقيل الأموال.
- أما مسألة الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا، فقد كان الرد ايجابيا على طلب فرنسا وهذا ما ساعد على تهدئة الجو[1].
- أما الوفد الفرنسي فقد اصر على الضمانات الخاصة بالحقوق المكتسبة في كل المجالات، وتكون الدولة الجزائرية ملتزمة اتجاهها وهي[2]:

---

[1] نفسه: ص 32.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 186.

1- تعترف الجزائر وتضمن أملاك الأشخاص الطبعيين والأشخاص المعنويين (المؤسسات)، وفق ما حددتها التشريعات السارية المفعول يوم الاستقلال.

2- لا يمكن تجريد أصحاب هذه الممتلكات إلا بعد تعويض عادل.

3- إن شروط العقود والاتفاقيات ورخص البحث والاستغلال التي يتم ابرامها بموجب التشريع الفرنسي ،لا يمكن تعديلها إلا بالاتفاق مع صاحب الامتياز، أو المتعاقد.

4- تضمن الجزائر الامتيازات والحقوق التي باسمها تم التعاقد حولها من قبل السلطات المختصة للجمهورية الفرنسية مثل الرواتب والمعاشات.

كما تعترف بعموم الالتزامات المالية التي اتخذت باسمها في مجال القروض، الضمانات لاستدانة، الاعفاءات الضريبية. ووعد الفرنسيون بالإبقاء على مساعدات الجزائر في مستوى تلك المقررة لعام 1962م، واعترفوا بشرعية الاصلاح الزراعي.

إن المتمعن في هذه المطالب يجد بأنها ترمي إلى ابقاء الشرعية على حقوق مكتسبة، منذ 1832م بطريقة همجية ووحشية وبالقوة والاغتصاب، فالاعتراف بهذه الحقوق المكتسبة وضماناتها معناها، استقلال شكلي وصوري غير حقيقي لأنه يبقي الادارة الفرنسية في صميم المؤسسات الجزائرية، وهذا ما يتنافى مع مبادئ ثورة أول نوفمبر. كما طالب الوفد الفرنسي بضرورة إدماج عناصر من جيش التحرير الوطني بالقوة المحلية، مع عدم أحقية عناصر الجيش المتواجدة بالخارج خاصة تونس والمغرب إلا أن هذا قوبل بالرفض[1]. غير أن الوضع تعقد من جديد عندما طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية أن تسمح لوفد جزائري بزيارة المعتقلين الخمسة[2]. في حين طالب الوفد الفرنسي من جديد بالاتفاق على إعلان وقف إطلاق النار كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات العلنية من جديد، وهو أيضا شرط لإطلاق سراح القادة الخمسة باعتبار أنهم مساجين حرب، ولا يتم الافراج عنهم إلا بعد انتهاء الحرب[3]. فلجأ المعتقلين في السجون الفرنسية إلى الاضراب عن الطعام هذا الأمر الذي أوقف المحادثات السرية، نتيجة الأخطار التي تهدد المعتقلين بسبب الإضراب عن الطعام[4] (*).

---

(1) Ibid : p 186.

(2) عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 533.

(3) Olivier Long : Op.cit; p 108.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 32-33.

(*) لقد كانت وسيلة الاضراب عن الطعام ناجحة، حيث أن صداها كان عالميا فكان انتصار الجوع انظر: المجاهد: 1961/11/27، العدد 109

وببرقية بعث بها الوفد الفرنسي إلى الوسيط السويسري يوم 1961/11/20م من أجل ترتيب لقاء بين وزير الخارجية الجزائري سعد دحلب وكبير المفاوضين الفرنسيين السيد جوكس، وأهم ما جاء فيه[1]: «إذا شرع في مفاوضات حقيقية من اجل التوصل إلى اتفاق في هذه الحالة سنقبل باتصال أشخاص تونس (الحكومة المؤقتة) ببن بلة إذا أرادوا ذلك، وسنقبل بنقله إلى مكان تسهل فيه الاتصالات، وإذا أوقفوا المعارك ومختلف العمليات المسلحة سيتم إطلاق سراحه».

وعن مجريات لقاء دحلب–جوكس في 09 ديسمبر 1961م، لم تستأنف المحادثات إلا بعد انهاء الاضراب، وقد تم اللقاء المرتقب بين الطرفين فكان سعد دحلب مرفقا بمحمد بن يحي أما جوكس كان مع برونو دولاس، وكانت القضايا المطروحة متعلقة أساسا بالصحراء التي بقي ظلها مخيما على المحادثات، فمسألة الاستفتاء أصبحت معلقة، لأن الطرف الفرنسي اقترح فكرة الاستفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبة في منطقة تندوف، وهذا ما دفع لتساؤلات عديدة. فمن جهة هل تريد فرنسا إعادة النظر فيما يخص الصحراء أم هو ضغط من اجل الحصول على معظم المطالب الخاصة بالأقلية الأوربية[2]، فهذه التنازلات تخص الجنسية وحسب جوكس فالجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها، أما الجنسية الفرنسية فموقفه كان صارما، إذ لا بد من ازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسي، وفضلا على مشاركتهم في الادارة وحرية التنقل وضمان المصالح والضمانات الأخرى[3]. بل بلغ به الأمر أكثر من ذلك بعد أن طالب بحل الحكومة المؤقتة ،مادامت هناك سلطة تنفيذية مؤقتة وهذا ما رفضه سعد دحلب، لأن الحكومة م ج ج تبقى مرجعا في حال فشل الهيئة التنفيذية[4].

أما بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير، فقد وافق جوكس على نظام الايجار، حيث تقدر المساحة الاجمالية للقاعدة البحرية والجوية ب 500 كلم^2 بين القاعدة العسكرية والمرافق المحيطة بها، وتكون مدة احتلالها 50 سنة. وفيما يخص وقف اطلاق النار ،وهذا كان مطلب جوكس فقد رفضه سعد دحلب، ولا يمكن التفكير فيه إلا بعد الوصول إلى ضمانات سياسية جديدة. وجدد سعد دحلب في هذا اللقاء مطلب الاتصال بالقادة الخمسة واشراكهم في العملية التفاوضية، غير أن جوكس رد بأن الأمر من اختصاص ديغول. وقد كان للحكومة المؤقتة أن تم الاتصال بالقادة المعتقلين ، وهذا بتكليف محمد الصديق بن يحي بفضل مساعي الوسيط السويسري أوليفر

---

(1) Olivier Long : Op.cit; p 109.

(2) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 33.

(3) نفسه: ص 33.

(4) نفسه: ص ص 33–34.

لونغ وتم ذلك يوم 1961/09/15م، حيث أكد القادة المعتقلين ثقتهم بعمل الحكومة المؤقتة ووافقوا على مواصلة المفاوضات[1].

وفي 1961/09/23م التقى سعد دحلب مجددا بالطرف الفرنسي، الذي عرض مشروعا خاص بالقضايا الخلافية الأساسية، ومنها رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة تكون تحت اشراف المندوب العام الفرنسي، ومهامه الخاصة بمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والتعليم والدفاع والمواصلات والمحافظة على الأمن العام. وواصل الالحاح على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية الأوربية[2].

أما المجال العسكري: فاحتوى المشروع على أن جيش التحرير الوطني يتعهد بعدم تجنيد عناصر جديدة وبأن يجمع عناصره في منطقة واحدة ومعينة، ومنع تجوال عناصره وأسلحتهم في أيديهم، وأن يتم الاحتفاظ بالسلكين المكهربين على الحدود بين تونس وبين المغرب وعدم دخول قوات جيش التحرير الوطني إلى الجزائر، وهذه القرارات تكون بعد أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ[3].

أما قاعدة المرسى الكبير ، فبموجب هذا القرار يتم تقسيمها إلى منطقتين: المنطقة أ: تشمل من رأس فيقالو "Figalo" إلى غرب وهران[4]، واحتفظت فرنسا فيها بالسلطات الأمنية وحق انجاز المنشآت الجديدة وغيرها من الامتيازات[5].

أما المنطقة ب: فتمتد من لورميل "Lourmel" إلى شرق رأس لندلس "Lindales" ،فتقطع البحيرة إلى غاية وهران[6]، ويتم إدارتها من قبل الدولة الجزائرية ولكن يمنع على قواتها الدخول إليها[7].

وقلصت مدة الاستغلال من 50 سنة إلى 20 سنة، ويتم مواصلة التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس إلى عشر سنوات. فضلا على الاقتراح الخاص باستغلال مطارات كل من بشار، رقان، عين بكر وبوفاريك تستعمل بين 05 إلى 04 سنوات، أما مطارات التلاغمة، بسكرة ورقلة – تندوف، عنابة، ستمنح تسهيلات للعبور وللإفراغ والتحويل.

---

(1) Olivier Long : Op.cit; p 113.

(2) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 34.

(3) Redah Malek : Op.cit ; p 195.

(4) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 34–35.

(5) Redah Malek : Op.cit ; p 195.

(6) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر–اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 35.

(7) Redah Malek : Op.cit ; p 195.

فهذه المطالب لم يكن ممكنا القبول بها كلها، إلا أن رغبة الوصول إلى حل أدت بسعد دحلب إلى اقتراح مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب، ومدة الجلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات وثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي[1]، فردت جبهة التحرير الوطني بمشروع مضاد سلمه بن يحي إلى برينو. واستمرت الاتصالات بين الطرفين، وهكذا عبد الطريق للمفاوضات النهائية.

1.3 لقاء ليروس: (Les rousses) (19/11 فيفري 1962م)

إن المسيرة الطويلة للمفاوضات كللت بالنجاح خاصة وأن الشعب الجزائري وضع كل ثقته في حكومته المؤقتة وأعضائها المدافعين عن حقوقه من خلال المفاوضات، وقد راهن فسنتا 1960-1961م حسب فرحات عباس ستكون أشد السنيين كلها، فسيحسن العقيد غودار سبل الحرب النفسية، وسيكون لهذه الأخيرة الأثر الرهيب على مسيرة السلام والاستقلال[2]. في الفترة الممتدة من 27 إلى 1961/12/29م، قام بن طوبال بزيارة الزعماء الخمسة، رفقة كريم بلقاسم وبن يحي الذي كان يعرف بدقة ما في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، رجعوا يوم 4 فيفري لاطلاع الحكومة م ج ج، على نتائج اللقاء الذي أبدى فيه القادة الخمسة ثقتهم بالحكومة م ج ج، والمصادقة على اتفاقيات ايفيان كل المصادقة[3].

وفي خضم هذه الظروف السياسية نجد أن ديغول بدأ يطمئن مواطنيه ومتتبعيه بأن المشكل الجزائري أوشك على الانتهاء، وفق ما سطره من أهداف حيث أعلن من خلال خطاب 5 فيفري 1962 م أن المحنة أدركت على الانتهاء، حيث أورد قائلا[4] :«من ذا الذي يستطيع أن ينكر، بنية حسنة، وجوب القيام بعمل نبيل، لا مفر منه، واحلال علاقات التعاون محل علاقات السيطرة والتي كانت تربطنا بمستعمراتنا، حيث لم تتم حتى الآن، كالجزائر مثلا؟... إننا نقترب من هدفنا ويساورني الأمل بأننا سندرك قريبا المخرج الذي نعده الأجدى والذي عملنا على انضاج عناصره».

فمن خلال بيانه نجد أن شارل ديغول، يوضح بأن الطريق الذي رسمه لمستعمراته خاصة الجزائر، إذ لا بد من احلال علاقات التعاون بدل السيطرة أي استعمار من نوع جديد، عوض الاستعمار التقليدي، حيث الزي رسمه لنفسه ولبلده، أي وفق فلسفته الحربية، من خلال اعداد عناصره المختلفة، فهو مازال يناور ويلعب على حبل (القوة الثالثة).

---

(1) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 35.

(2) Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre l'aurore, éditions Garnier France, édition, casbah Algérie,2004., p 353.

(3) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 36.

(4) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 139.

ويذكر سعد دحلب بأنه تم تحضير العديد من النصوص، وكان هذا بطريقة سرية، وتم هذا بعد عدة محادثات للدعوة إلى لقاء سري يجمع ثلاثة أعضاء من الحكومة الفرنسية ومجموعة من وزراء الحكومة م ج ج[1].

لقد كان اللقاء هذه المرة بروس في أعالي جبال "الجورا" "Jura" على الحدود السويسرية الفرنسية، ودام من (11-18 فيفري 1962م)، من أجل هذا اللقاء عينت ح م ج ج، أربع وزراء لهذه المحادثات[2]، هم كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد، وسعد دحلب، ويرافقهم رضا مالك وبن يحي والصغير مصطفاي كخبير مالي. أما الجانب الفرنسي: جوكس، جان دوبر وقلي(من حركة الاستقلاليين وكانت دولة مكلف بالصحراء)، روبير برون عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية، هؤلاء من الوزراء، أما الوفد فتشكل من برونو دولاس، رولان بيكار، جان دوبر وقلي، الجنرال دي كاماس، كلود شاييه[3] (*).

وتناولت هذه المحادثات المسائل الجوهرية الخاصة بالأقليات الأوربية، المسائل العسكرية، وعودة اللاجئين والمهاجرين والفترة الانتقالية للهيئة الانتقالية. حيث تم دراسة جل مظاهر التعاون الفرنسي الجزائري، غير أن مسألة الصحراء والأقلية الفرنسية شكلت أكبر المصاعب التي واجهت الوفد الجزائري[4] (**).

لقد تم الاتفاق على النصوص المبدئية،[5] وهذا تمهيدا للقاء بإيفيان، للمفاوضات الرسمية، وهذا بعد الأخذ بموافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا لأن الممثلين الجزائريين كانوا دائما ملتزمين بتوصيات الحكومة المؤقتة والتي هي سليل المجلس الوطني للثورة[1] ، وبالفعل تم اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس

---

(1) سعد دحلب: مصدر سابق،141.

(2) نفسه: ص 141 .

(3) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 36.

(*) من خلال التشكيلة السابقة للوفد الفرنسي، يبدو جليا بأن شارل ديغول كان يريد أن يشرك ممثلي أبرز القوى السياسية الفرنسية في تحمل مسؤولية الاتفاق حول مسألة في غاية الحساسية وهي إنهاء الوجود الفرنسي بالجزائر أنظر: رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 518.

(4) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 143.

(**) للاستزادة حول المناقشات التي تمت أثناء أيام المحادثات أنظر: سعد دحلب وأيضا Redah Malek : Op.cit ; p p 211-220.

(5) Sadek Sellam : vers la paix en Algérie, Op.cit, p314.

(1) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات ايفيان ، مصدر سابق، ص 37.

الليبية من 27/22 فيفري 1962م، وهذا لدراسة النصوص المتعلقة بالاتفاقيات في كل جزئياتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر[*].

كما صوت القادة الخمسة أيضا بالتأكيد للاتفاقيات[2] ،وهذا حسب رسالة كانت موجهة للمجلس الوطني للثورة. غير أن هذه النصوص وجدت اعتراض من خلال هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين حيث عبر عن رفضه قائلا[**]: إن نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قدم لنا هدف الاستقلال لم نصل إليه. إضافة إلى رفض، قايد أحمد، وعلي منجلي من هيئة الأركان وعضو من مجلس الولاية الخامسة الرائد ناصر (اسمه الحقيقي بويزام)[3].

أما رأي رئيس الحكومة السابقة، فرحات عباس، فقد وجه انتقادات لاذعة لبن خدة، وحسبه لم يستطع أن يضيف شيء للمفاوضات التي بدأها هو، حيث وقع على نص الاتفاقية مع اسداء ملاحظة له وهي[4] «مولان، وايفيان، ولوغران المحادثات التي كانت في عهد رئاسته للحكومة المؤقتة)، لم تكن في مفوضات، لكن لقاءات لتمكين ثورتنا من فرض شروطها، وتحضير الشعب الفرنسي للمفاوضات...، الحكومة كان أمامها كل الوقت من أجل ربح معركة البساط الأخضر...درست الملف جيدا، ولم أجد فيه سوى اصلاحات، ووعود...،وعود تعطينا الاستقلال بصفة قطعية، ووعود معلقة حسب إرادة الجنرال ديغول؟.»

فحسب فرحات عباس أن الظروف كانت مواتية سواءا داخليا أو خارجيا من أجل الضغط على فرنسا لتقديم تعويضات للجزائريين، لتجاوز المشاكل الناجمة عن الاستعمار. فضلا عن انتقاده الجانب الاقتصادي، إذ ألح فرحات عباس في ملاحظاته حول اتفاقية ايفيان قائلا[5] :«ليس لنا الحق أن نقول لنا راية وحكومة وبرلمان، بالنسبة للفلاح يجب أن يكون الاستقلال الاقتصادي، لقد سمعت فقراء تونس يقولون بأن زمن فرنسا أحسن مما نحن فيه الآن، لا نستطيع أن نحكم شعبا بواسطة الشعارات، يجب ألا يحدث ذلك، غذا حكومتنا تجلس على الأرائك، وشعبنا يموت بالجوع، أتمنى وأرجو أن يكون في هذا النص –اتفاقيات ايفيان– بذرة الثورة الاجتماعية».

---

[*] عن مضمون الاجتماع انظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 149–157.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، الجزائر، 2009، ص 226.

[**] حسب سعد دحلب اعترضوا على وقف اطلاق النار: انظر سعد دحلب، مصدر سابق، ص 156.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p 230.

[4] IBiD : p p 227–228.

[5] IbiD : p 228.

ومهما يكن من ثغرات في نص المشروع الذي كان خلال، فإن طريق الحرية لا رجعة فيه، لأن الجزائر قطعت شوطا، كان مشواره ألف ميل، فهذه لحظات حاسمة في تاريخ ثورتنا، فقد طوينا صفحة الاستعمار في الجزائر ولا يمكن وليس لأية قوة في الوجود قادرة على بعثها، فنحن الآن أمام أبواب مرحلة جديدة[1].

4.اتفاقيات ايفيان (18-07 مارس 1962)

لقد افتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس وبصفة رسمية [2]، بعد أن تم إخطار الحكومة الفرنسية عن النتائج الايجابية لاجتماع طرابلس[3] . حيث ترأس كريم الوفد الجزائري، وضم الوزراء: لخضر بن طوبال، سعد دحلب، امحمد يزيد، ومدير الديوان، رئيس الحكومة السيد محمد الصديق بن يحي ورضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد والطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا والخبير المالي السيد صغير مصطفاوي، والرائد عمار بن عودة كممثل عن جبهة التحرير الوطني بعد رفض قيادة الأركان العامة ارسال ممثل عنها[4] [*].

وكان الوفد الفرنسي مرؤوسا من طرف السيد لوي جوكس ويضم أيضا السيد :روبير بورو ،وجان دوبرقلي وبيرنار تريكو ، الجنرال دوكاماص رولاند بيكار و دولوس[5]، والعقيد سين دي بازيس –مستشار عسكري– وفليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، وبليزان مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات[6]. استؤنفت المحادثات على نفس وتيرة سابقاتها بروس، وحاول ممثلي الحكومة المؤقتة أن يوطدوا من مواقفهم إزاء الطرف الفرنسي، وإستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار[7]

فقد شكلت هذه المفاوضات مرحلة الخروج من نفق المناورات الفرنسية، ومثلت نقطة اللارجوع بالنسبة للطرفين فمن جهة كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري لم يكن واردا التراجع عما تم الاتفاق عليه في ليروس أو

---

[1] المجاهد: يوم 1962/02/19، العدد 115.

[2] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر– اتفاقيات ايفيان–، مصدر سابق، ص 37.

[3] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 157.

[4] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر– اتفاقيات ايفيان–، مصدر سابق، ص 37.

[*] ذكر أسباب رفض قيادة الأركان إرسال موفدين عنها.

[5] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 157.

[6] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر– اتفاقيات ايفيان–، مصدر سابق، ص ص 37-38.

[7] نفسه: ص 38.

تشديد المواقف بل كان يرى ضرورة أن تتركز هذه الجولة حول معالجة القضايا التي لم يتم إنهاء العمل فيها[1]. وحسب ما أورده سعد دحلب وهو أحد أعضاء الوفد المفاوض الجزائري، قائلا " الاشتباكات بين وفدينا لم يكن إلا رغبة كل منهما في الحصول على أكبر قدر من التنازلات حول المسائل التي لم تكمل بعد[2]...، فهذه الاتفاقيات الآن لم تعد حول المبادئ كما كان في روس، بل أصبحت تتعلق باحتمالات تطبيقها في الميدان على أرض الواقع.

وعن النقاط التي نوقشت فتجلت فيما يلي[*][3]:

- وقف اطلاق النار.
- حركة ج ت و.
- مكانة الجيش الفرنسي الذي بقي مؤقتا في الجزائر.
- القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الأمن في الفترة الإنتقالية.
- اطلاق سراح المعتقلين وعودة اللاجئين.

فخلال هذه الفترة الحاسمة كان نشاط وفي نفس الوقت ازداد إرهاب المنظمة السرية العسكرية الفرنسية (OAS)، ودخولها مرحلة اليأس[4]. وبعد رحلة طويلة وشاقة من المفاوضات والمحادثات ،كللت هذه الأخيرة – مفاوضات ايفيان 2– بتوقيع وقف اطلاق النار، فبالرغم من أن هذه المحادثات استمرت وقتا أكثر مما كان مخصصا لها، وأخيرا وفي 18 مارس 1962 وحوالي الساعة السادسة مساءا وقع الرئيسان جوكس وكريم بلقاسم على اتفاقيات ايفيان[5] [**].

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p 233.

(2) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 158.

(3) نفسه: ص 158.

(*) للاستزادة أكثر حول جلسات إيفيان، أنظر Sadek Sellam : vers la paix en Algérie, Op.cit, p-p316-375.

(4) المجاهد: 1962/03/09، العدد 116.

(5) نفسه: ص 160.

(**) نص الاتفاقية كامل انظر redah malek وبن يوسف بن خدة.

هذا ما شكل مرحلة الخروج من نفق المناورات الفرنسية الذي كان مسدودا، وأجبر فرنسا على تقبل الحقيقة والواقع بعد حرب ضروس دامت أكثر من سبع سنين، بعد التوقيع من كلا الطرفين، دونت مجمل الاتفاقيات[*] [1]. جاءت المواقف حول توقيع اتفاقيات وقف اطلاق النار، مرحبة بمسعى السلام، خاصة بعد رحلة شاقة، خاصة من الدول الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

ومهما قيل عن اتفاقيات ايفيان وتضارب للآراء حولها[**] ، إلا أنه تم فيها الاعتراف بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل التراب الوطني[3] ،بما فيها الصحراء وبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وباعتراف فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية على محافظات الجزائر 15 بما فيها الصحراء[4].

فإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد افتكت الاعتراف بالسيادة الوطنية على كامل التراب الوطني، بالرغم من ازدياد تهديد وفتك المنظمة العسكرية لتقسيم البلاد، وبالرغم من ذلك لم يتم فصل المدينتين الكبيرتين في الشمال أي الجزائر ووهران، وكذلك الصحراء عن باقي التراب الجزائري وهذا المعنى الحقيقي لانتصار الوحدة الترابية[5] والتي تهمشت في ايفيان، وبالتالي تحقيقا وتطبيقا لأهداف الثورة المسطرة من حيث الاعتراف بالاستقلال التام، والسيادة الكاملة ووحدة الشعب ووحدة أراضيه[6].

---

[*] وفي هذا الصياغ لا بد من الاشارة إلى أن كلمة الاتفاقات واتفاق لا تظهر جليا في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لأن عنوان الصيغة الأصلية "خلاصة محادثات ايفيان"، إلا بصدد وقف اطلاق النار "اتفاق" على وقف اطلاق النار في الجزائر للاستزادة أكثر Redah Malek : Op.cit ; p 313.

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1962-1954)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 718.

[2] بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص 64. وأيضا سعد دحلب، ص 283. وبالإضافة لجريدة المجاهد العدد:117، 1962/03/20م.

[**] هناك من تناول الاتفاقات بتحليل مضمونها من الجانب القانوني وأورد ايجابياتها وسلبياتها.

[3] موريس آلي: الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 71.

[4] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ص 182.

[5] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان-، مصدر السابق، ص 41.

[6] محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، موخم للنشر، الجزائر، 2007، ص 267.

في حين أورد ديغول بأنه[1] تم ضمان حقوق ذات امتيازات تنقيبا عن بترول الصحراء واستثمار ناله، ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء، والتصرف بقاعدة المرسى الكبير وعدة مطارات من قبل قواتها خلال 15 عاما على الأقل. فيعتبر هذا نجاحا لفرنسا في افتكاك تنازلات اقتصادية كبيرة لصالحها[2]، حيث سيطر الرأسمال الفرنسي على الصناعة البترولية عشية الاستقلال بحيث يمتلك حوالي 75% من المساحة التي تغطيها الرخص الموزعة للتنقيب وحوالي 93% من إحتياطي البترول الثابت. وهناك من تناول الاتفاقيات إيفيان بتحليل مضمونها من الجانب القانوني فأورد سلبياتها وإيجابياتها، فمن سلبياتها ما ذكره المجاهد حسين زهوان:" أنها لو طبقت حرفيا حسب ما جاء في مضمونها لما كانت الجزائر كما هي عليه اليوم وكنا سنى الأقدام السوداء تتمتع بحقوق وامتيازات كثيرة تحت السلطة الجزائرية."[3]

ونستنتج أن مرحلة المفاوضات نتاج عمل عسكري طويل، وتخللت هذه المرحلة العديد من المناورات حاول من خلالها الطرف الفرنسي الحصول على العديد من المكتسبات، حتى ولو بعد الاستقلال إلا أن طول مدة التفاوض أثبت تمسك الطرف الجزائري هذه النقاط الجوهرية والتي من بينها مؤسسة المرحلة الانتقالية وشروط قيادتها وصلاحياتها "الهيئة التنفيذية المؤقتة".

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140.

[2] Mohamed Harbi : Op.cit ; p p 56,57.

[3] المجاهد حسين زهوان: لو طبقت اتفاقيات إيفيان لكان الجزائري يعيش تحت سيطرة الأقدام السوداء إلى اليوم، جريدة الشروق، الثلاثاء 2014/01/21، العدد 4263.

الفصل الثاني

﴿الهيئة التنفيذية المؤقتة اثناء الفترة الانتقالية بين الممارسة والواقع﴾

المبحث الأول: من وقف اطلاق النار الى بروز الهيئة التنفيذية المؤقتة.

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين تشكيلها ومهامها وصلاحياتها.

المبحث الثالث: نشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة

نتناول من خلال هذا الفصل بالدراسة للهيئة التنفيذية المؤقتة أثناء الفترة الانتقالية بين الممارسة والواقع، من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه دخول المرحلة الانتقالية الذي دشن بتأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، ثم المبحث الثاني تناولنا فيه الهيئة التنفيذية المؤقتة بين التشكيلة والمهام والصلاحيات المخولة لها، في المبحث الثالث تناولنا فيه أهم أنشطة الهيئة التنفيذية المؤقتة، فيا ترى كيف ثم ذلك.

المبحث الأول: من وقف اطلاق النار الى تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة

بعد أن افتكت ح م جج الاعتراف، ونيل السيادة، وربح معركة الطاولة المستديرة للمفاوضات، جاءت المرحلة الأكثر أهمية وهي محاولة تسيير مرحلة تعتبر جسر عبور للجزائر ما بعد الاستقلال، ولكن كل طرف ينظر لهذه المرحلة وفقا لوجهة نظره، فتعد المرحلة الانتقالية دليل فشل فرنسا في اجهاض الاستقلال. ولما كان السلم أساس كل بداية، فقد تناول الطرفين موضوع وقف القتال بجدية، غير أنه ما يعاب عليه هو الخاصية الغامضة وطريقة نشر الوثائق غير عادية، فبالرغم من بعدها الدولي تم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بصفة وثائق داخلية بدون توقيع ولا صيغة تنفيذية تحت عنوان "**الاعلانات الحكومية ليوم 1962/03/19م المتعلقة بالجزائر**".[1]وحتى اتفاق وقف اطلاق النار غير المؤرخ والذي تم نشره بمفرده، فإن النصوص المؤرخة في 19 مارس 1962م، تضمنت مجموعة اعلانات تمثل مضمونها بالرغم من عنوانها – اتفاقية ثنائية في واقع الحال.

إن الشيء المسلم به هو أن الاتفاقيات بين الطرفين الجزائري والفرنسي،أفضت إلى رسم أفق جديدة وفق خطة مضبوطة لكل تطلعات واستشرافه لأفاق الاستقلال والمستقبل وهذا ما نستشفه من خلال المراحل القادمة[*].

غير أن الشيء الملموس هو دخول أمر وقف اطلاق النار بين الطرفين حيز التنفيذ وهذا ابتداءاً من يوم 19 مارس 1962م، وهذا ما جاء على لسان رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، في خطاب موجه للشعب الجزائري على الساعة 8 والنصف من يوم 18 مارس 1962م، وكان على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف اطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءاً من 19 مارس 1962 م على الساعة 12، آمر باسم الحكومة

---

[1] عبد المجيد بلخروبي: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر:العربي بوينون، موفم للنشر ،الجزائر، 2011 م، ص157.

[*] حيث أورد ديغول من خلال مذكراته الأمل "أنه قد ورد فيها –اتفاقيات إيفيان– كل ما كنا نتوقع انظر شارل ديغول : مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 140.وكذلك خطاب بن يوسف بن خدة 1962/03/18".

المؤقتة للجمهورية الجزائريةكل القوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني" [1].

هذا من الجانب الجزائري اما من الجانب الفرنسي نقصد الجيش الفرنسي[*]، فقد كان القرار بوقف القتال فورا[2]، وهذا بناءاً على ما جاء في المادة رقم 1 من الاتفاق بوقف اطلاق النار[3]، حيث تم سريان مفعول وقف اطلاق النار بعد يوم من الخطاب[4]، وبذلك تنتهي الحرب[5].

1-المواقف الداخلية والخارجية حول وقف اطلاق النار:

لقد كان الشعب الجزائري يتابع المرحلة الحاسمة من المفاوضات بأمل مشوب بالقلق، أمام زيادة واتساع ارهاب منظمةالجيشالسري، فبدل أن يمتص منظور السلام الأهواء كان يفاقمها، كان كل جزائري ينتظر المعجزة في أعماقه، لكنه يعبر في العلن عن تشككه، وجرى استقبال قرار وقف اطلاق النار بارتياح شديد، فخطوة الحكومة المؤقتة كانت في أوجها[6]،فالناس في غاية الامتنان لأنها وضعت حدا للحرب.

ونقلا عن محمد حربي وفي رسالة بعث بها محند الحاج من منطقة القبائل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يصف حقيقة الموقف حيال وقف اطلاق النار،فإن السكان كانوا في أوج الابتهاج، لا احد ينام، لا أحد يحس بالتعب[7]،فلقد تحقق حلم المجاهدين والاجيال العديدة من الجزائريين منذ 1830[8]، وحسب محمد حربي فإن مضمون الاتفاقيات لم يشكل مشكلة إلا بالنسبة لجزء ضئيل من المناضلين المجربين[9]، فكل جزائري وجزائرية يعتبر نفسه ابتداء من اليوم مؤمنا بصفة شخصية ومسؤولا على وقف القتال[10].

---

[1] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، مصدر السابق، ص 38.

[*]لقد خصصت لوقف اطلاق النار بابا خاص به يتكون من 14 مادة،انظرRedah Malek

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140، وانظر: بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان،مصدر سابق،ص 38.

[3] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 290.

[4] عبد المجيد بلخروبي: مرجع سابق، ص 154.

[5] مصطفى الأشرف:الجزائر الامة والمجتمع ،تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 27.

[6] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 263.

[6]نفسه: ص 263.

[8] بن يوسف بن خدة: نهايةحربالتحريرفيالجزائراتفاقياتايفيان،مصدر سابق، ص 38.

[9] محمد حربي:جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع،مصدر سابق، ص 263.

[10] المجاهد: يوم 1962/03/20،العدد 117.

في حين كان وصف المواقف على صفحات جريدة المجاهد عفويا حيث ورد على صفحاتها:

""أما في الأرياف الجزائرية القريبة من مناطق الحدود،فسجلنا افراح الشعب في ظل التنظيم المحكم الذي أقرته الثورة، فالرقصات الشعبية لم تبلغ على التنظيم ولم تتحول إلى فوضى...بل كانت تساعد الجنود والاطارات الملتفين حول قادتهم يتلقون آخر التعليمات، لقد دوت أبواق الثورة في قمم الجبال التي تحولت إلى معاقل تحرص السلم بعد ان ظلت قرنا وثلث قرن معقلا للكفاح المسلح[1]."

اما من الجانب الفرنسي فلقد كانت المواقف متعددة وفقا لكل اتجاه، ومشاربه السياسية ومصالحه، ولكن كل اتجاه لا يعبر عن موقف الرأي العام الفرنسي[*]، أما أواسط الشعب الفرنسي فقد سادت ارتياح كبير خاصة بعد وقف اطلاق النار، والمسؤولين السياسيين والطبقة السياسية. حيث اعتبرت المفاوضات انتصارا حقيقيا لجبهة رفض الحرب في الجزائر، فهي بقدر ما كانت وسيلة لإنهاء الحرب بقدر ما كانت هدفا وغاية –خلال هذه المرحلة– فلقد مكنت من الضغط على السلطة صاحبة القرار[**][2]،وبالتالي كان هناك انقسام في الرأي العام:

* فهناك من يرى أن توقيع الاتفاقيات استسلام للإرهاب ج ت و،وخضوع وتبني هذا الطرح اليمين المتطرف مسالم أو اتبع طريقة العنف.

أما أنصار الاتفاقيات: فرأوا فيها مخرجا وحيدامشرفا لبلادهم، خاصة الجمهوريين متمثلة في الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة UNR أو في الحركة الجمهورية الشعبية MRP المعروفين بميلهم للتيار الديغولي[3].

ضف الى جرائد الاستعمار الفرنسي المحلية،ومنها جريدة البرقية القسطنطينية،ونقلا عن الاستاذة نجيبة كيالة ، حيث تناولت ماورد على صفحات هذه الجريدة الصادرة ليوم 1962/03/21[***]،اعلنت تأييدهاحيث كتبت على صفحاتها:"وقدنصت اتفاقية وقف اطلاق النار على وقف كل العمليات العسكرية في كل انحاء التراب الجزائري

---

[1] المجاهد: يوم 1962/03/20،العدد 117.

[*] للاستزادة حول موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة عامة والمفاوضات خاصة أنظر أحمد منغور: مرجع سابق، ص 203.

[2]نفسه، ص 203.

[**] وقد سايرت الصحافة الفرنسية المفاوضات وأطلعت الرأي العام والقراء على تفاصيل دقيقة كانت غير معلنة، وهذا ليكون هذا الأمر مقصودا وذلك من أجل معرفة ردود الفعل المختلفة والأولية حول احدى القضايا، وهذا من أجل إثارة النقاش واستدراك بعض النقاط التي أهملت أو لهدف تحضير الرأي العام الفرنسي لتقبل الاتفاقيات، وبالتالي تفادي أي ردود فعل عنيفة، قد تبطل الاتفاقيات أنظر أحمد منغور: مرجع سابق، ص ص 203–204.

[3]نفسه: ص ص 203–204.

[***] بالرغم من كونها صحيفة استعمارية وتكتب أحداث الثورة الجزائرية وتنقل مجرياتها بتهكم كبير إلا أنها غيرت موقفها بمجرد تغيير الحكومة الفرنسية اتجاه الثورة، بدأت هذه الأخيرة تتبع نفس الخطأ وتغير هي كذلك مواقفها انظر نفسه: ص 134.

ليوم 1962/03/19 م، على الساعة منتصف النهار، وان يتعهد الطرفان بمنع اللجوء الى اعمال العنف الجماعية والفردية وان يوضح حد لكل نشاط سري يتعارض مع الامن العام،وان تبقى قوات جيش التحرير الوطني في اماكن تواجدها لحظة سريان مفعول وقف اطلاق النار،ولا تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود الا بعد اعلان نتائج استفتاء تقرير المصير".[1]

لقد كانت الأصداء العالمية وردود الأفعال اتجاه دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ مرحبة بخطوة السلام، فالعالم كله اتفق لإعلان وقف القتال في الجزائر. وعمت الفرحة كل القلوب في أنحاء الدنيا.[2]حيث عبرت المجاهد –لسان الثورة التحريرية– بأن هذا الحدث التاريخي هو أعظم أحداث السنة[3].فبالنسبة للوطن العربي والمغرب العربي الكبير:

فمغاربياً أعلن الملك الحسن الثاني عن ارتياحه قائلا: "إنه ليوم اتمنى ان يكون والدنا المأسوف عليه قد عاشه بصفة خاصة،لأنه يفتح الباب في تطور تاريخي".

أما الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة: صرح قائلا:إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي، هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان.[4]

ضف إلى بعض الشخصيات العربية الفاعلةأنذاك في الوطن العربي كجمال عبد الناصر حيث صرح قائلا: "إن قرار وقف القتال الذي انتظرناه طويلا،يفتح الطريق للتقارب بين فرنسا والثورة العربية وهو لا يعني نهاية الكفاح بل بدايته الحقيقية لأن عودة السلم تشكل أعظم مسؤولية للأمم الثائرة."[5]

أما الدول الغربية بشقيها الرأسمالي و الاشتراكي فكانت هناك مواقف: فيوغسلافيا استقبلت هذا الخبر بفرح لا مثيل له من خلال برقية مطولة، أما الرئيس خروتشوف –رئيس الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب الباردة–فقد

---

[1] نجيبة كيالة: البرقية القسنطينية La Dépêche Costantine والثورة الجزائرية (1954–1962)، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011، ص135.

[2] المجاهد : يوم 1962/03/20،العدد 117،عدد خاص.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

[*] هل هي دعوة صريحة من الاتحاد السوفياتي للحكومة الجزائرية لتبني المنهج الاشتراكي للدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، في اطار سياسة استقطاب الدول لنهج الاشتراكي،من خلال استراتيجية دعم وتزكية حركات التحرر في العالم.

هنئ الرئيس بن خدة مستعرضا فيها التضحيات الجسام للشعب الجزائري مشيرا إلى رغبة الحكومة السوفياتية إقامة علاقات دبلوماسية تساهم في تطور جديد في التفاهم المتبادل[*]،في حين بعث كيندي – رئيس الولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب الباردة–برقية للرئيس بن خدة يهنئه فيها على النصر الكبير[1].

وهذا ماجعل لتاريخ 19 مارس 1962 م من مكانة واهمية في تاريخ الجزائر المعاصر، فلم تتصور السلطة العليا للحكومات الفرنسية المتعاقبة على الجزائر ولا الجيش الفرنسي أبدا ويوما ما ضياع الجزائر جوهرة الإمبراطورية[2]،هذا ما جاء بقلم سعد دحلب في جريدة الجزائر الأحداث يوم 1962/03/19م[**]، فهو يوم تدشين سياسة للمحبة والتعاون الدولي[3]، ولذا يحق للشعب الجزائري الاحتفال به فهو يوم الانعتاق من الاستعمار، نهاية العهد الاستعماري انتصار للديمقراطية والدخول الرسمي للجزائر في مجموع الدول الحرة المستقلة[4].

كان لزاما الاعتراف بأن 19 مارس 1962 م حدث عظيم لا يمكن تجاهله فهو عيد النصر بالنسبة للجزائر[***]،وقد اعتبر يوما وطنيا من الأيام الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة.

2–وقف القتال ليس السلم:

---

[*] هل هي دعوة صريحة من الاتحاد السوفياتي للحكومة الجزائرية لتبني المنهج الاشتراكي للدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، في اطار سياسة استقطاب الدول لنهج الاشتراكي،من خلال استراتيجية دعم وتزكية حركات التحرر في العالم.

[1]المجاهد: 1962/03/20م،العدد117 عدد خاص.

[2]سعد دحلب، مصدر سابق، ص 286.

[**]حسب شهادة سعد دحلب فإن تاريخ 19 مارس 1962 م، "بعد الاستقلال كان يمر كل سنة في صمت وخفاء –في عهد بومدين يقصد– غير أنه يورد بأن الصحافة كانت تلمح له كل سنة، وهذه هي أول مرة منذ الاستقلال 1965 م تعطى لنا كلمة في مؤسسة صحفية جزائرية".

[3]سعد دحلب، مصدر سابق، ص 286.

[4]نفسه: ص ص 287–288.

[***] هذا الشيء الذي جعل النواب اليسار الفرنسي يرفضون التصويت على قانون جعل 19 مارس يوما وطنيا في الجمهورية الفرنسية ،واعتبروه تاريخ هزيمة، في حين صادق البرلمان الفرنسي على مقترح تقدم به الاشتراكيون لمجلس الشيوخ لجعل يوم وقف اطلاق النار بين الجزائر وفرنسا المصادف ل1962/03/19 م يوما وطنيا للجمهورية ،جاء التصويت بعد أن أقرته الجمعية الوطنية جانفي 2002م غير أنه أثار ضجة كبيرة بين التيارين اليساريين واليمينيين، فأعلن اليسار الفرنسي التأييد في حين عارض اليمين ،ووصفت مسودة القانون بانها تشويش ديمقراطي ،للاستزادة اكثر أنظر جريدة النهار تحت عنوان 19 مارس يوم وطني في الجمهورية الفرنسية 2012/11/10.

ورد على صفحات جريدة المجاهد ذكر موضوع حيث كتبت:"صحيح اليوم انتهت مرحلة قاسية من مراحل كفاحنا، انتهت مرحلة الكفاح المسلح، أما الثورة فهي مستمرة، فالثوري ليس من يحمل السلاح ويخاطر بنفسه، والمناضل ليس هو الذي يستعد فقط لحمل شعلة الحماس والامتثال والنظام، إنما الثوري هو الذي يستطيع في هذه المرحلة أن يطور الوعي الثوري في ضمير الجماهير الذي يحمل القدرة على الشرح والتحليل والعمل ليغير تغييرا جذريا أسس الماضي المتعفن"[1].

وبالرجوع إلى خطاب رئيس الحكومة المؤقتة، وبنوع من التمعن فيه نجد أنه يورد فيه الخطوط العريضة لمضامين الاتفاقيات وما حققته من مكاسب للوحدة الترابية للجزائر، فضلا على وحدة الشعب الجزائري، وكسب رهان الاعتراف بالحكومة م ج ج كمفاوض وممثل للشعب الجزائري وربح معركة وقف اطلاق النار هذا ضمانات تتعلق بتقرير المصير ومستقبل البلاد.

غير أن النقطة التي كانت مهمة هي أن وقف القتال ليس السلم، وهذا فيه دعوة،بل أن هذه الفترة هي الاستعداد للاستقلال وليست هي الاستقلال ما لم تقم دعائم الدولة ومادامت الحكومة الجزائر الحرة غير مستقرة فوق التراب الوطني فإن الشعب والمجاهدين والمناضلين يجب أن يبقوا في حالة تجنيد يجب أن لا تتخلى على اليقظة[2].فهي دعوة صريحة لليقظة والحذر لأن الاستقلال مازال على بعد أشهر.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل فعلا التزم الطرفين بتحقيق وقف العمليات العسكرية؟ بعدم التمرد والدخول في مجابهات عسكرية داخل الجزائر–خروقات وقف اطلاق النار–ولأن تحقيق السلام لا يأتي بين اللحظة والأخرى وصحيح بأن قرار وقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ ولكن الصمت الذي ساد ماهو إلا الصمت الذي يعقب العاصفة على حد تعبير المجاهد عمار قليل[3].

3– المرحلة الانتقالية بينالتعريف والاهمية وتأسيس الهيئة التنفيذية:

إن بدخول الجزائر مرحلة مهمة، فقد تطلب تنظيم المرحلة الانتقالية (Période Transitoire) عناية فائقة[4]، وهذا لأنها تحدد مصير جزائر ما بعد الاستقلال.والمرحلة الانتقالية تداول على أنها "الفترة الممتدة من تاريخ توقيف القتال (19 مارس 1962) إلى تاريخ نقل السلطة إلى الجزائر المستقلة، أي إلى حين انتخاب المجلس

---

[1] المجاهد العدد 117، 1962/03/20م.

[2] المجاهد العدد 117، 1962/03/20م وأيضا عمار قليل: مصدر سابق، ص ص 245–252.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 258.

[4] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 158.

التأسيسي الأول لاستلام هذه السلطة"[1]. في حين يطلق على المرحلة الانتقالية مصطفى هشماوي قصة 105 يوما في مؤلفه جذور نوفمبر 1954 م في الجزائر[2]، بتحديد مدتها بـ 105 يوما وليست هي الاستقلال[3]، فكانت المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر ففيها تحدد مصير الجزائر[*]،ونظرا لأهمية الفترة الانتقالية في مسار المفاوضات، فكانت نقطة سجال وتركيز من قبل الوفد الجزائري، من خلال مضامينها،مدة هيكلتها والصلاحيات المخولة في تلك الفترة،مؤسساتها التي تسيرها.

وإذا أردنا أن نتناولها من خلال موقعها في اتفاقات إيفيانمن خلال تخصيص الفصل الأول من باب التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر تنظيم السلطات أثناء فترة الانتقال والضمانات الخاصة بتقرير المصير. وهذا وفقا للمادة 01 تحدد أحكام هذا النص التنظيم المؤقت للسلطات العامة للجزائر مابين وقف اطلاق النار المؤسسات المنبثقة عن تقرير المصير.

وعن ضبط مدتها فقد كانت مهمة السياسية في مسار التفاوض خاصة في محادثات إيفيان، حيث يورد سعد دحلب بأنها كانت مسألة أساسية وجد هامة، فكل شيء كان متوقفا عليها حيث أن الحكومة الفرنسية قد تحاول استدراك الكثير من الأمور التي وافقت عليها خلال المفاوضات على مستقبل جزائر الغد[4].

فالفترة الانتقالية كانت ضرورية لسببين رئيسيين:

1- رفض الجانب الجزائري أن تشرف إدارة الاحتلال على استفتاء تقرير المصير، بعد أن فقدت مصداقيتها نتيجة تورطها السافر في تزوير الاستشارات الشعبية السابقة اثناء فترة الحرب وما قبلها.

2- رفض الجانب الفرنسي الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قبل معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير.

ولتفادي هذا المأزق، تم الاتفاق على فترة انتقالية من وقف القتال إلى تقرير المصير لمدة تتراوح ما بين 03 إلى 06 أشهر[5].وكان الجانب الجزائري حريصا على أن تكون قصيرة بقدر الإمكان وهذا نقلا عن مقال

---

[1] عمار ملاح: الفترة الانتقالية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 111.

[2] مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر، مصدر سابق، ص 47.

[3] خطاب بن يوسف بن خدة: أنظر عمار قليل، ص 251.

[*] أنظر يشمل محور الفترة الانتقالية على 7: بواب 27 مادة.

[4] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 158.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 740.

لجريدة لوموند وفيما جاء فيها "... وتفيد بعض المعلومات أن المرحلة الانتقالية ستكون قصيرة حيث أنها لن تتجاوز ثلاثة أو أربعة أشهر"[1].

وحسب بيان الوفد المتفاوض فإن الفترة الانتقالية تتراوح بين 03 إلى 06 أشهر وهذه الفترة –الانتقالية– تبتدئ من يوم وقف إطلاق القتال وستمتد على مدة تتراوح بين 03 أشهر على أقل تقدير[2]،وبالتالي فالمرحلة الانتقالية وفقا لاتفاقاتما هي إلا المرحلة الممتدة من 1962/03/19 م إلى غاية استفتاء تقرير المصير.

وإذا كان وقف اطلاق النار استهدف بوضوح أعمال العنف الجماعية والفردية،فإن بموجب المادة 11 من ايقاف اطلاق النار الذي يلزم كلا الطرفين بإطلاق سراح أسرى الحرب في مدة 20 يوما وإبلاغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمكان اعتقالهم وبكل الإجراءات المتخذة من أجل إطلاق سراحهم[3].

وفي هذا السياق فقد شهدت بداية الفترة الانتقالية بداية توجه آلاف المعتقلين صوب قراهم ومداشرهم بعد أن فتحت المحتشدات والسجون أبوابها يبحثون عما تبقى من أطلال، وفتحت الحدود بدأت الآلاف اللاجئين تتدفق باتجاه الداخل، حيث كان ما يقارب نصف مليون على الحدود الشرقية والغربية[4].وانحصرت مهامها (المرحلة الانتقالية)،خاصة في اعداد الشعب الجزائري لعملية الاستفتاء العام حول تقرير المصير، كما تم إطلاق سراح الرفاق الخمسة بفرنسا[5]، ليتجهوا إلى المغرب.

أما بالنسبة لهيئات هذه الفترة المهمة فقد حددت وفق المادة 2 من الباب الخاصة بالنظم العامة،" إن تنظيم السلطات العامة ما بين وقف إطلاق النار وإعلان نتائج الاستفتاء على تقرير المصير يقوم على إنشاء منصب مفوض سام[6]،يحوز سلطات الجمهورية، وسلطة تنفيذية".[*]

---

[1] عبد الله الشريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية،ج 2، مرجع سابق، ص 65.

[2] المجاهد العدد 117: 1962/03/20م.

[3] Redah Malek :Op.cit; p328.

[4] عمار قليل: مصدر سابق، ص 258.

[5] فتحي الذيب: مصدر سابق، 573.

[6] Redah Malek :Op.cit; p222.

[*] إن هذه التسمية المفوض السامي كانت موجودة في عام 1958 م،أي بعد قيام الجمهورية الخامسة التي ألغت تسمية الوزير المقيم في الجزائر التي اعتمدت سنة 1956 م، انظر احمد منغور : مرجع سابق،ص 91.

وبالتالي ووفقا لاتفاقيات ايفيان المبرمة فإن الهيئات التي أوكلت لها مهمة تسيير هذه الفترة هي المفوض السامي[*]،أمين سلطات الجمهورية والمصالح الفرنسية،بالإضافةإلى السلطة التنفيذية المؤقتة المكلفة بإدارة الشؤون العمومية المتعلقة بالجزائر ضف إلى ذلك إقامة محكمة مكلفة بردع الاعتداءات على النظام العام[1].

ولما اكتسبت هذه الهيئات أساسها القانوني من الاتفاقيات فان تجسيدها كان لزاما، في هذا الموضوع أورد شارل ديغول قائلا "وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية، تم الاتفاق على أن توفد الجمهورية الفرنسية، من جهتها مفوضا ساميا، يصبح السلطة العليا لا سيما فيما يتعلق بالنظام العام"[2].

وقد شرع في تنصيب هذه المؤسسات فور دخول اتفاق وقف القتال حيز التطبيق، ولما كانت الجزائر تحت السيادة الفرنسية هذا ما خول لديغول اصدار مراسيم تكوين هذه المؤسسات المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية لكنه اجراء شكلي لأن مضمون المراسيم تم الاتفاق حوله بين ح م جج والحكومة الفرنسية ولا يملك سلطة تعديلها[3].

فبالنسبة للمحافظ السامي حيث عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962م السيد كرستيان فوشي(Christian Fouchet)[**]،مفوضا ساميا بمساعدة برنار تريكو مستشار ديغول السابق للشؤون الجزائرية، حيث يعتبر مؤتمنا طوال الفترة الانتقالية على سلطات الجمهورية الفرنسية في الجزائر لا سيما في ميادين الدفاع والأمن، والحفاظ على النظام العام[4]،ويعوضه في حال غيابه الأمين العام المساعد له وضابط برتبة جنرال يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة للسلطة[5]

---

[*] للاستزادة أكثر عن صلاحيات المفوض السامي ومسؤولياته انظر الباب الثاني من النظم العامة الخاصة بتنظيم وسير التنظيم المؤقت للملفات العامة في الجزائر Redah Malek :Op.cit; p323.

[1] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 155.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص 532.

[**] كريستيان فوشي: هو شخصية موالية لديغول، كان يشتغل سفير لفرنسا في الدنمارك كما شغل من قبل منصب وزير الشؤون المغربية في حكومة منداس فرانس عام 1954 م واستمر في منصبه إلى غاية 1962/07/07م، أنظر رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 532.

[4]محمد عباس: نصر بلا ثمن،مرجع سابق، ص 740.

[5]Redah Malek :Opcit ; p 323.

أما بالنسبة للنظر في القضايا القانونية، فقد كانت محكمة النظام العام[*]،وهي هيئة مكونة من قضاة جزائريين وفرنسيين متساوية الأعضاء[1]، وكانت بعد صدور المرسوم رقم 307/62 ليوم 1962/03/19 م، حيث كان لزاما ايجاد وسيلة قانونية لردع الاضطرابات التي كانت تهدد النظام العام خلال الفترة الانتقالية، غير أنه كان من المستحيل أن تعهد هذه المهمة للمحاكم العادية، فهذه المهمة التي كلفت 07 سنوات لمعارضة النشاطات المتعلقة بالمشاركة مع ج ت و أو اعانتها، مما استوجب انشاء سلطة قضائية استثنائية تستمد سلطتها من اتفاق مشترك بين الطرفين[2].وتتشكل هذه المحكمة النظام العام من عدد متساوي من قضاة جزائريين وقضاة فرنسيين[3]، ولها عدة فروع وغرف موزعة على كامل التراب الجزائري[4].

أما مهامها والجنح التي تحال اليها، وبمقتضى المادة 01 من المرسوم المتضمن انشاءها تحال عليها كل الجرائم والجنح المرتكبة في الجزائر بعد يوم 1962/03/19 م،والتي تهدد السلم العمومي أو الوئام بين المجموعات والممارسة الحرة لتقرير المصير أو صلاحيات السلطة العمومية، فضلا على تمتعها باختصاص البث في الجرائم والجنح المذكورة أنفا وكذلك التواطؤ[5] غير أن المخالفات التي لا تدخل في نطاق المحكمة المؤقتة.

وبموجب المادة 17 من هذا المرسوم، فإن بعض المخالفات لا تدخل في نطاق اختصاص هذه المحكمة مثل الجرائم والجنح المرتبطة التي تحال إما على المحكمة العسكرية العليا التي انشئت بمقتضى مرسوم بتاريخ 1961/04/27م ،وإما على المحكمة العسكرية التي أنشئت بمقتضى مرسوم بتاريخ 1961/05/30م، تم إنشاءهما بين السلطتين القضائيتين من طرف الجنرال ديغول بعد محاولة الانقلاب يوم 1961/04/22م،واللتين أرادت الحكومة الفرنسية الحفاظ على اختصاصهما لمحاكمة الجنرالات والضباط السامين الذين شاركوا في المقاومة السرية بعد فشل هذه المحاولة وبالرغم من ايقافهم في الجزائر، وبقيت مخالفات الحق العام تحال على المحاكم العادية وبالنسبة لقرارات المحكمة، فهي تابعة في حالة النقض لمحكمة النقض الفرنسية[6].

---

[*] انظر المادة 22 من الباب الخامس للاتفاقيات محكمة النظام العام Ibid. : p 326.

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن،مرجع سابق، ص 741.

[2] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 157.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 235.

[4] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 158.

[5] نفسه: ص 158.

[6] نفسه: 158.

وفيما يخص الهيئة الثانية التي أوكل لها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية سنتناولها بشيء من التفصيل – لأنه موضوع بحثنا–.

إذن دخل التطبيق العملي لبود الاتفاقيات من خلال إقامة مؤسسات التي تسهر على تسيير المرحلة الانتقالية.

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين تشكيلها ومهامها وصلاحياتها.

1- تعيين وتنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة:

وقبل الخوض في التشكيلة التي سوف تقود هذه الهيئة، لا بد لنا أن نعرج على المراحل التي مرت بها إلى أن وصلت إلى التشكيلة النهائية بدأ من أساسها القانوني في اتفاقيات ايفيان.

أ- التسمية والأساس القانوني:

لقد اشار ديغول لهذه المؤسسة وأوردها في صيغة اتفاقية مع المفوض السامي الذي سوف توفده الحكومة الفرنسية والذي أصبح السلطة العليا، حيث أورد من خلال مذكراته ... "وتتولى من جهة ثانية انشاء لجنة تنفيذية جزائرية مؤقتة"[1]، فيفهم من خلال كلام ديغول بأن الحكومة الفرنسية هي التي أوكلت لها مهمة إنشاء اللجنة التنفيذية المؤقتة؟

غير اننا يمكننا ترجيح العكس فهي نتاج مسار تفاوضي طويل منذ 1956 م، فمن خلال المسار التفاوضي كانت نقطة الهيئة التي تشرف على المرحلة الانتقالية نقطة سجال بين الطرفين، وحتى تسمية هذه المؤسسة غير المضبوطة فديغول كما أوردنا سابقا أطلق عليها تسمية لجنة تنفيذية مؤقتة في حين أن الطرف الجزائري أطلق عليها تسمية الهيئة التنفيذية المؤقتة.

في حين أنه ورد في الاتفاقيات في المادة الثانية من الباب أحكام عامة للتنظيم المؤقت للسلطات العامة في الجزائر –تسمية سلطة– تنفيذية مؤقتة،[2] وكذلك ورد لجنة مختلطة، فنحن بين تسمية لجنة وهيئة وسلطة ولجنة مختلطة و حكومة .غير أن بعض المصادر الجزائرية أجمعت على تسمية هيئة تنفيذية مؤقتة وهذا نظرا للمهام المضطلعة بها فهي بمثابة جهاز تنفيذي[3].

---

[1] شارل ديغول : مصدر سابق، ص 140.

[2] Redah Malek :Op.cit; p322.

[3] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 741.

فضلا على أن رئيس هذه الهيئة –عبد الرحمن فارس– ذكر هيئة تنفيذية مؤقتة من خلال مذكراته السياسية، الحقيقة المرة، لم يذكر مصطلحات غير ذلك[1]، اما بلعيد عبد السلام يؤكد بانه هو وجماعته: "لم يكن حكومة بالمعنى السليم للمصطلح"، بل يذكر السلطة التنفيذية المؤقتة.[2] ومن خلال تسميتها كذلك يتبادر إلى أذهاننا أنها اقترحت بفترة زمنية مؤقتة –محددة– أو مرحلة عملها محددة زمنيا، معنى هذا الكلام أنها هيئة مرحلية غير دائمة.

لقد استمدت الهيئة التنفيذية المؤقتة قوتها القانونية من اتفاقياتايفيان من خلال الباب الثالث من التنظيم المؤقت بالسلطات العمومية في الجزائر[3]، حيث ورد بالتفصيل كل ما يتعلق بتنظيمها حدود سلطتها المهام المضطلعة بها ويجدر بنا التذكير بأن موضوع الهيئة التنفيذية المؤقتة كان محل خلاف من خلال مسار المفاوضات –الذي درسناه سابقا– وبهذا الصدد على سبيل المثال ما ذكرت الصحيفة الفرنسية اليسارية لوبيسوفاتور يوم 1962/01/13 م حيث تناولت بأن، الخلاف الرئيسي بشأن المرحلة الانتقالية لا يتعلق بالكيفية التي تتشكل بها الهيئة التنفيذية، بالرغم من معارضة الحكومة ومطالبتها بأن تكون مركبة بالتساوي من أوربيين وجزائريين[4]،فالحكومة الفرنسية كانت تسعى لأن يدخلها جزائريون يمثلون النزاعات الأخرى من الأمة الجزائرية[*][5].

وبالتالي فالهيئة التنفيذية المؤقتة مثلت الهيئة الخاصة للفترة الانتقالية والتي من شأنها السماح بتوفير شروط تنفيذ تقرير المصير[6].وبخصوص أعضائها وتعيينهم، فحسب ما جاء في الاتفاقيات ايفيان فتنص المادة 09 من الباب الثالث على أن الهيئة التنفيذية المؤقتة تتألف من: رئيس، نائب رئيس وعشرة أعضاء[7].فضلا على هذا فقد نصت المادة 12 على أن المسؤولية داخل هذه الهيئة التنفيذية هي مسؤولية جماعية[8].

---

[1] عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945–1965 م، تر، مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 119.

[2] Belaid Abdesselam:Le hasard et l'histoire, Mahfoud Bennoune et Ali Elkenz, tome 1, collection Sad, enag, éditions Algérie, 1990, p197.

[3]Redah Malek :Op.cit; p 322.

[4] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962،ج2،مرجع سابق، ص 37.

[5] نفسه، ص37.

[*] هذا ما كان دائما ديغول يراهن عليه القوة الثالثة، ومحاولة ادخال أطراف أخرى والاستغناء عن GPRA كطرف رئيسي في المفاوضات.

[6] عبد الحميد بلخروبي، مرجع سابق، ص 153.

[7]Redah Malek :Op.cit; pp324–325.

[8]Ibid.p324.

وبالتالي فالأطراف المخولة لها تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية وهذا استنادا للاتفاق المبرم بينهما[1]. وحسب المادة 10 فإن الهيئة تزاول اختصاصاتها على التراب الوطني والذي تتألف من 15 ولاية وهي الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، الساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان[2].

فهذه السلطة التنفيذية تكونت من 12 عضوا، يتم تعيينهم بموجب مرسوم، واختصاصات كل منهم لا سيما فيما يتعلق بإرادة المرافق التي تحت سلطة المجلس،ويكون توزيع اختصاصات الهيئة التنفيذية على المندوبين بهذه الكيفية[3].

- مندوبا للشؤون العامة.
- مندوبا للشؤون الاقتصادية.
- مندوبا للزراعة.
- مندوبا للشؤون المالية.
- مندوبا للشؤون الادارية.
- مندوبا للنظام العام.
- مندوبا للشؤون الاجتماعية.
- مندوبا للأشغال العامة.
- مندوبا للبريد.
- مندوبا للشؤون الثقافية.

وتنص المادة 13 على أن الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي يشكلون مكتبهم ويعرضون القائمة على المجلس للمصادقة عليها، ويملك المجلس التنفيذي سلطة بين اللوائح الخاصة بالجزائر وتعيين الموظفين في

---

[1] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 338.

[2] Redah Malek :Op.cit; p324.

[3] Ibid.325.

المناصب الإدارية وهذا وفقا للمادة 14.فضلا على التعجيل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين وتسهيل وصولهم إلى المناصب الادارية بما فيها القيادية[1].

وبناءاً على هذا السند القانوني،الذي رسم لتعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة، شرع في المشاورات والمراجعات بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وممثلي الحكومة الفرنسية لتحديد القائمة التي ستشرف على تسيير هذه الهيئة وتنفيذ المهام المنوطة بها.

2- عبد الرحمن فارس رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة:

1.2. شخصية فارس ومواقفه السياسية اتجاه القضية الجزائرية:

عبد الرحمن فارس[*] من مواليد مدينة أقبو أو ما يسمى بمنطقة القبائل الصغرى 30جانفي1911م [2]،أنهى دراسته الابتدائية والاكمالية في بجاية، التحق بالجزائر العاصمة ليكمل دراسته حيثدرس الحقوق 1931م،[3]ثم شارك في مسابقة المحضرين القضائيين[4]، وهو أول من مارس مهنة كاتب العدل بالجزائر[5]، اشتغل ككاتب ضبط في سبدو بالغرب الجزائري ثم موثق في مدينة القل على الساحل الشمالي الشرقي بعد أن تم تحرير أول عقد له بصفته موثقا يوم 10 أوت 1939م، ثم بمدينة البرواقية والقليعة بعد أن مارس وظيفة محضر قضائي في مدينة سطيف[6].

كان عضوا في المجلس العام لمدينة الجزائر ثم نائبا في المجلس الجزائري[7]، عام 1946م،وخلال مساره المهني كان عبد الرحمن فارس على صلة بالأوساط السياسية القريبة من الفرع الفرنسي للاتحادية الدولية للشغل S.F.I.O كان عضوا نشطا،وعضوا منتخبا في المجلس المالي.

---

[1]Redah Malek :Op.cit; p325.

[*] أنظر الملحق رقم02.

[2] عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة، مصدر سابق، ص 5.

[3]نفسه، ص5.

[4]محمد العربي الزبيري: مجلة التراث: ص 143.

[5]Benjamin Strora : dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1954-1962،el larmaton،paris، 1985, p 343.

[6] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 05.

[7]نفسه: 05.

أما نشاطه السياسي فقد كان عضوا نشيطا بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي، ومن خلال دفاعه عن قضية الهيئة الانتخابية الوصية حيث أنه وحسب ما أورده في مذكراته السياسية الحقيقة المرة "أن المسألة التي تهم الجزائر أنذاك وأقاليم ما وراء البحار هي قضية الهيئة الانتخابية الوحيدة، حيث أن هذه البلدان تخضع لهيئتين انتخابيتين الأولى تمثل الأقلية والتي تمنح للأوربيين الأغلبية، في حين وضع السكان الأصليين في مرتبة الأقلية بالرغم من أنهم يمثلون الأغلبية"[1].

وبعد انتخابه نائبا بالمجلس الفرنسي،عين رئيسا للجمعية الجزائرية، كان عضوا فريق الليبراليين الذي كان يتزعمه جاك شوفاليه[2].

وقد تجلى نشاطه السياسي في العديد من المواقف التي أبانت مشاربه السياسية التي نهل منها، ففضلا على أنه ينتمي إلى الكتلة الاشتراكية الفرنسية وبالتالي متشبع بالفكر الاشتراكي اليساري، فإنه هناك من يرى بانه يمثل جناحا يمينيا بارزا[3]، فكانت أفكاره منصبة ومصوغة على السياسة الاصلاحية من خلال اصلاح أحوال المسلمين الجزائريين، وهذا عن طريق حضوره في المناقشات والمداخلات الخاصة بالجمعية الجزائرية.

ومن خلال المداخلة التي كانت يوم 5 أفريل 1946م أمام الجمعية الوطنية التأسيسية ركز عبد الرحمن فارس على فكرة الهيئة الانتخابية الموحدة[*]، من خلال أنها لا يعني الادماج ولا تعني فقدان الشخصية الجزائرية،بل هي تحقيق المساواة السياسية التي ينادي بها كل نظام ديمقراطي، وهذا ما يجعل الشعب الجزائري يقرر اختيار مصيره بكل حرية[4].

---

[1] نفسه: ص 42.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

[3] رشيد أوعيسى: مرجع السابق، ص57.

[*] للاستزادة أكثر حول البيان الذي ألقاه عبد الرحمن فارس من أمام منصة الجمعية الوطنية التأسيسية ومبرراته اتجاه فكرة الهيئة الانتخابية الوحيدة أنظر: عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة، مصدر سابق، ص ص 43-54.

[4] نفسه: ص 42.

لقد اشتهر عبد الرحمن فارس بالحلول السياسية الادماجية[1]، حيث كرس وقته لنسج علاقات صداقة مع الجزائريين والأوربيين واليهود على حد سواء[2]، محاولا ان يكون احد حلقات مجتمع مسلمي الاتصال، من خلال انه يعتبر نفسه رمزا لإدماج الأعراق.[3](*)

فكانت أفكاره وآراءه حول مسألة الادماج، وحسب ما عرضه أثناء مقابلته لسوستال "إن كثرة التفكير في المأساة اليومية التي يعيشها السكان ونظرا لضعف الحكومة من جهة وإلى الوضع المتردي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي من جهة أخرى، فإنني توصلت إلى شبه قناعة بأن الحل السياسي في الوقت الراهن، إنما هو تطبيق سياسة الادماج على شرط ان لا يفهم من ذلك أن المراد هو الاندماج"، بل ينبغي أن يشمل الادماج جميع الميادين بما في ذلك قضية الهيئة الانتخابية الوحيدة وبهذا فقط نتمكن من اسكات أولئك الذين يصرخون صباح مساء بأن الجزائر هي فرنسا، وهم في الحقيقة يرمون بتجميد الأوضاع فيها[4](*).

فلقد تشبث فارس بالحل الادماجي كحل سياسي ولكن بالمفهوم الذي شرحه سابقا وما له من نتائج على الاصعدة السياسية والمالية والقانونية، في اطار احترام قانون الأحوال الشخصية للجزائريين وإنشاء هيئة انتخابيةموحدة بمناسبة جميع الاستحقاقات.

ويبرر عبد الرحمن فارس هذا الموقف، بأنه كان مقتنعا بأن الحكومات الفرنسية المتعاقبة لن تقبل بهذا الطرح لما له من انعكاسات سياسية ومالية واقتصادية على فرنسا نفسها،ومن هنا الزام فرنسا بأن تتخلى على

---

[1] Benjamin Stora :Op.cit; p p 343.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 35.

[3] أني راي غولد زيغر: جدور حرب الجزائر 1940-1945 من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص256.

(*)مجتمع اتصال نقصد به حسب أني راي غولد زيغر هو مجموعة أو جماعة إثنية بل هو طبقة سهلة المعاشرة بعض الشيء حيث تنسج الروابط والعلاقات الجوارية شيئاً فشيئا، تنشأ تركيبة ذهنية تر الأخر وتتقبله. نفسه ص89.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 74-75.

(*) لقد تزامنت أفكاره السياسية الخاصة بالادماج خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات وحتى الخمسينيات مع بروز النخبة السياسية التي تدعو إلى الادماج من خلال الحزب الشيوعي الفرنسي وكذلك أحباب البيان، فرحات عباس،أوزقان عمار وحتى بعض أعضاء حركة انتصار الحريات، سعد دحلب، عبان رمضان، بن المهيدي، بن خدة، بوطالب...إلخ.

فكرة الادماج والشروع في ايجاد أي تصور سياسي جديد للنصوص[*][1].

وهذه القناعة كانت نتيجة احتكاك عبد الرحمن فارس بعديد من الشخصيات السياسية والمالية والأوساط الاقتصادية الفرنسية (سوستالSoustale، لاكوست، غي موليه، جاك شوفاليه)، ويسهب في تبريره لموقفه الادماجي من خلال أن تشجيعه لفكرة الادماج معناه اجبار الحكومة على مواجهة مسؤولياتها وعلى انتهاج سياسة جديدة، فهذه السياسة لن تكون شيئا آخر غير الاستقلال بعد ما توصلت الحكومة إلى حلول بالنسبة لتونس والمغرب.

ويورد بأنه من لا يفقه اللعبة السياسية قد يتفاجأ من موقفه بيانه، من جهة أما من جهة الاوربيين فإن مجرد ذكر هيئة انتخابية واحدة معناه أنه قد غرقوا وسط لطوفان المنتخبين العرب على حد تعبيرهم[2]،هذه الآراء والمواقف جعلت منه محل الحكم بالإعدام من قبل جبهة التحرير الوطني[**][3].

فضلا على الآراء التي أدلى بها من خلال مقابلة مع جريدة Le Monde في يوم 1956/09/25م.ومن خلال اللقاء لوح عبد الرحمن فارس بأن الحل للقضية الجزائرية يكمن في المفاوضات قبل فوات الأوان وأن المفاوض الوحيد في الوقت الراهن هو ج ت و[4].وتناول عبد الرحمن فارس موضوع القضية الجزائرية من جميع النواحي حيث حاول التفصيل في العديد من المحاور.

–فتناول موضوع الرأي العام لدى المسلمين وتوجهاته، من خلال أن المجاهدين أصبحوا يطرحون مسألة الواقع البارز للعيان ليس على البلد الأم –يقصد فرنسا– وإنما على المستوى الدولي، فهم يمثلون الأمل الأخير، وضرب مثالا بأن الجزائر تعيش ثورة مثل ثورة البوروليتاريا الفرنسية عام 1789م.

---

[1] نفسه: ص 75.

[*] كان هذا الموقف من خلال خطاب على أمواج الاذاعة يدعو فيه إلى التزام العهود ويطالب بالإدماج الكامل، خطاب أكتوبر 1955 م.

[2] نفسه: ص 79.

[3] محمد العربي الزبيري: مجلة التراث، ص 143.

[**] لقد نفى عبد الرحمن فارس هذه الاشاعة– الحكم عليه بالإعدام من قبل الجبهة– وأرجعه لإشاعة روج لها بعض النواب الجزائريين. انظر عبد الرحمان فارس: مصدر سابق، ص56.

[4] أنظر مقابلة الرئيس فارس مع جريدة Le Monde في 1956/09/25 م عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 225.

-أما موضوع التهدئة[*]، فقد تناوله خاصة أنها تزامنت مع الوزير المقيم (Robert Lacoste)، حيث بعث له بمراسلة 1956/08/19م للتعبير عن رأيه اتجاه هذا الموضوع[1]:"يسعدني أن أحيل إليكم على سبيل الاعلام، نسخة من الرسالتين اللتين أوجههما إلى السيد عامل عمالة الجزائر، إثر العمليات العسكرية التي تدعى عمليات التهدئة التي جرت أحداثها في منطقة أولاد عنتر وعين بوسيف وبرازا، والتي هي في تقديري عبارة عن عمليات اغتيال مصادق عليها ،وبصفتي نائبا منتخبا في هذه الدائرة فليس من حقي البقاء كشاهد أبكم أمام مثل هذه الأعمال اللهم إلا إذا كان ضميري منحطا إلى أسفل السافلين".

والقارئ لهذه المراسلة يلاحظ أن عبد الرحمن فارس عبر بلهجة حادة عن رأييه اتجاه هذه الممارسات خاصة أنه كان نائبا في المجلس التأسيسي وهذه المناطق التي شملتها عمليات التهدئة كانت تابعة لإقليمه هذا من جهة ومن جهة أخرى ،يواصل كلامه من خلال أنه مدرك لحجم هذه المسؤوليات وصعوبتها خاصة أنه تقلد من قبل العديد من المسؤوليات حين تناول[2] "بما أنني حكمت في السابق عدة مسؤوليات جسيمة، فإنني أدرك ياسيادة الوزير أن جسامة مهمتك وصعوبتها،ولكن واجبي يملي علي أن أصارحك بكل وضوح وأمانة أننا ذاهبون إلى كارثة حقيقية في حال ما إذا تواصلت هذه العمليات العسكرية بنفس الأساليب المنتهجة ضد السكان في أولاد عنتر وبرازا وعين يوسف"،فهذه العملية حسب عبد الرحمن فارس خلفت آثار مأساوية في نفوس السكان.

لقد كان حل المسألة الجزائرية حسب عبد الرحمن فارس يكتسي طابعا سياسيا يتعلق مستقبل الجزائر وفرنسا معا[3].

الواضح من خلال كلام عبد الرحمن فارس بأنه يدعو إلى الشراكة بين فرنسا والجزائر وأن الحل الأنسب للمعضلة الجزائرية هو الحل السياسي لا للتصعيد العسكري الذي يقوم به الوزير المقيم أو غيره، لأن المسؤولية تتحملها وتقع على عاتق الحكومة الفرنسية فالواقع يتعلق بمستقبل فرنسا والجزائر معا.

ولأجل هذا اقترح عبد الرحمن فارس العديد من الصيغ السياسية لحل المسألة الجزائرية[*]،بعد استعراضه للهيئة الانتخابية الوحيدة لكن لحل المعضلة الجزائرية لا يجب أن يكون خارج إطار الحوار وبسرعة قبل فوات

---

[*] لقد صرح روبير لاكوست شهر أفريل 1956 م،بأن هذه السياسة سوف تنجح وتأتي أكلها في أواخر ماي 1956م أنظر جريدة المقاومة: عدد 20، 1957/05/21، ص 03.

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 227-228.

[2] نفسه: ص 228.

[3] نفسه: ص 228.

الأوان[1]، ويؤكد بأن ممثلي السلطات الفرنسية سوف يفاجئون بمستوى التفكير الساسي الواقعي الذي يلمسونه لدى محاوريهم المسلمين[2].

وأكد عبد الرحمن فارس بأن الطرف المخول له التحاور هو ج ت و. وليس أطرافا أخرى فيه تلميح للأطراف التي تريد التحاور دون ج ت و،ونعني القوة الثالثة[**] لأن ج ت و هي المفاوض الشرعي الوحيد الذي استطاع لم شمل أفراد الشعب الجزائري.ويرى عبد الرحمن فارس موقفه من التفاوض على أساس أنه سوف يكون الوسيلة الوحيدة لوضع حد لمذبحة الأبرياء ووقف النزيف المالي الفرنسي[3].

لقد كلف عبد الرحمن فارس برئاسة لجنة مساندة الطلاب الجزائريين المقيمين بفرنسا ومن هنا بدأ نشاطه خارج الجزائر بفرنسا،فضلا على أنه من بين 61 نائبا الذين وقعوا بيانهم الشهير 61 نائبا[4].لقد انضم عبد الرحمن فارسإلى ج ت وسنة 1957م[5]، بعد أن كان أول اتصال له بالثورة منتصف 1955م.

إن الممارسة السياسية لعبد الرحمن فارس كنائب عن العديد من الدوائر وباعتباره إحدى حلقات مجتمع الاتصال لاقى العديد من الإهانات ومنها مع رئيس بلدية بارغو "لم أكن أعلم بأن العربي بإمكانه أن يعمل موثقا"وكان محل مراقبة من طرف رئيس البلدية في زيارته وعلاقاته ويكن له كراهية شديدة وبعد زيارة فرحات

---

[*] بعد ان استعرض عبد الرحمن فارس التجربة التونسية والتجربة المغربية والتي كانت حلولهما على أساس الاستقلال مع الارتباطمع المصالح المشتركة فضلا على تجربة الطوغو من خلال انشاء هيئة تنفيذية وهيئة تشريعية ومنح مواطني الطوغو جنسية مزدوجة، فأقاليم ما وراء البحار تحكم نفسها بنفسها مع مرور الوقت.

[1] عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 231.

[2] نفسه: ص 226.

[**] التي كان ينادي بها روبيرت لاكوست.

[3] نفسه: ص 231.

[4] Benjamin Stora :Op.cit; p 343.

[5]Ibid, p343.

عباس وشيخ الإبراهيمي أرسل تقريرا افترائيا واصفا عبد الرحمان فارس بالمحرض مما جعله يلاقي التوبيخ[1] وهذا شكل من المساندة للإدارة الفرنسية الاستعمارية لرئيس البلدية العنصري وتهديد بالعقاب في حالة تكرير الخطأ[2]وكذلك لقاءاته السياسية ومداخلاته كانت معاصرة للحكومات الفرنسية المتعاقبة، جعلت منه محل اهتمام العديد من الشخصيات السياسية ومن بينها شارل ديغول[*]الذي يعود أول لقاء معه إلى شهر ماي 1958م، إذ يذكر عبد الرحمن فارس تفاصيل لقاءه مع ديغول لأول مرة وأهم النقاط التي تحدثا عنها الطرفين:

بتوجيه الجنرال ديغول لفارس لسؤال ليحدثه عن الجزائر، هذا ما اعتبره عبد الرحمن فارس سؤال بصيغة بسيطة ولكنه يحبس الانفاس كانت اجابة عبد الرحمان فارس[3] "يوجد حقيقتان بخصوص الجزائر يا حضرة الجنرال: فهناك الحقيقة الرسمية وأنت مطلع عليها بدون شك، وهناك الحقيقة الميدانية اليومية وهي بكل أسف واقع مرير".

وقد اكد له بأن الحل الوحيد في الوقت الراهن هو الدخول في مفاوضات نزيهة مع جبهة التحرير الوطني للخروج من المأساة،وبين له لماذا المفاوضات مع جبهة التحرير دون سواها، غير أن شارل ديغول أراد أن يوضح له عبد الرحمن فارس تصوره والطريقة التي تكون بها هذه المفاوضات.

وبإجابة عبد الرحمن فارس افترقا الطرفين، أما فحوى اللقاء الثاني مع الجنرال ديغول الذي كان يوم 12 جوان 1958م[4]، وهذه المرة كانت مخالفة لسابقتها حيث عرض عليه ديغول أن يكون ضمن طاقمه الحكومي بمنصب وزير دولة[5]، ليتولى التدابير المتعلقة بالجزائر[6].

---

[1]أني راي غولد زيغر: المرجع السابق، ص259.

[2]نفسه، ص206.

[*] لقد كان ع الرحمن فارس من بين المعجبين بالجنرال ديغول، حيث كان متأكدا بأن ديغول هو السياسي الوحيد الفرنسي الذي يتمتع بجاه عريض يمكنه من تسوية القضية الجزائرية انظر عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 102.

[3] نفسه: 103.

[4] نفسه: ص 105.

وأيضا شارل ديغول: مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 70.

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 105.

[6] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 70.

غير أن عبد الرحمن فارس أصر على معرفة الحل السياسي الذي رسمه ديغول للجزائر، فأجابه هذا الأخير بأن الحل هو الاستقلال في إطار الشراكة مع فرنسا وبعد إجراء الاستفتاء[1].

وعن سبب استدعاء شارل ديغول لعبد الرحمن فارس، فأكد شارل ديغول بأنه سيكون وسيلة اتصال مع اللجنة التي سوف تأسس مشيرا إلى الحكومة المؤقتة[*] حيث قال[2]:" استدعيت عبد الرحمن فارس رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية المنحلة وكنت أعلم أنه سيجد الطريقة المناسبة للاتصال بشكل غير علني بفرحات عباس رئيس اللجنة التي أطلقت على نفسها اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية".وحسب مقال جريدة LeMonde التي أجرت كما ذكر سابقا لقاء مع عبد الرحمن فارس فإنه من الواضح أن هذا الشخص كان يعتبر أنسب شخصية مخولة لمد جسر بين الطائفتين الأوربية المسلمة المحكوم عليها العيش جنبا إلى جنب في الجزائر[3].

وهذا الحل لن يكون سهلا حسب شارل ديغول، لأنه لا يمكن التصريح به حاليا، بل لا بد من تجاوز العديد من العقبات من بينها الجيش،أوربي الجزائر، الصحافة.

لقد تحفظ عبد الرحمن فارس أن يكون ضمن حكومة شارل ديغول حيث رد قائلا[4]:"ما دام الأمر على هذه الصورة يا حضرة الجنرال، فالحرب ستتواصل بدموعها وبأحزانها، عملية المدة التي يستغرقها التوصل إلى الحل السياسي الذي يعتزمون تطبيقه، هل تتصورون أنني أوافق على الانضمام إلى حكومة تمضي قدما في شن الحرب؟...،وبما أن ج ت و هي الممثل الوحيد للشعب، فلن أستطيع تقديم أي شيء إيجابي بمشاركتي في الحكومة، فلو كان هذا العرض سيساهم في تحقيق السلم فورا لوافقت عليه بكل سرور.."

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 105.

[*] هذا ما تناوله كذلك فارس من خلال مذكراته إذ أنه أكد لفرحات عباس بأن شارل ديغول كان على علم بتأسيس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية أنظر عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 106.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 70.

وعن فحوى علاقة فرحات عباس بعبد الرحمان فارس،فحسب ما ذكره هذا الاخير من خلال مذكراته ، ان فرحات عباس كان صديقا له اذ كانت لعه زيارة بعد لقاء الجنرال ديغول لأول مرة ونبه فرحات عباس بان الجنرال ديغول هو الفرنسي الوحيد الذي يمكننا التفاهم معه وسيكون خصما عنيدا ن فلا داعي للاستسلام وراء الاوهام ستتواصل الحرب ،انظر عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص104.

[3] نفسه: ص 225.

[4] نفسه: ص 106.

وأضاف قائلا[1]: "أنا واع بأهمية هذا العرض ولكن قبولي سوف يؤول ويشغل من طرف خصوم سياستك باعتبارها مناورة جديدة للمماطلة ولا أخفي عليك أنني سوف أستشير قادة ج ت و في شخص فرحات عباس الموجود حاليا في Montreux قبل أن أقدم ردا نهائيا".رفض عبد الرحمن فارس هذا المنصب[*]–أن يكون ضمن حكومة ديغول–[**]، حيث قبل القاضي السيناتور بن جبيليس أن يكون زعيم القوة الثالثة[2].

أما محمد حربي فكانت أراءه أتجاه عبد الرحمن فارس من خلال أنه تعبيرعن القوة الثالثة، حيث يذكر بأن تاريخه السياسي يثير الكثير من الجدل وكان يرمز للمساومة، بل أكثر من هذا فهو ينفي عنه أنه انتسب إلى ج ت و،ولكن هناك سوء فهم سياسي ويشير محمد حربي بأن عبد الرحمن مزاجه ومجرى حياته وعلاقاته الاجتماعية لا تهيئه أبدا لأن يكون محامي التصلب[3]،ويوافقه الرأي عبد الحميد الإبراهمي[4]، أما مصطفى هشماوي فيرى في اختيار عبد الرحمن فارس لرئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة، يمثل البرجوازية الصغيرة المشبعة بما يسمى الحضارة الغربية.[6]

لقد واصل عبد الرحمن فارس نضاله السياسي في كنف فيدرالية جبهة التحرير الوطني، 05 نوفمبر 1960م، تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية بباريس ثم حول إلى سجن Fresnes وقبل تسريحه من السجن وفي يوم 16 مارس 1962م أبلغه المحامي Neveux عن احتمال أن يكون رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة التي بصدد إنشائها في الجزائر[7].

---

[1] نفسه: ص 106.

[*] علم فرحات عباس عن التقرير عبد الرحمن فارس من خلال زيارته الثانية لديغول وبنية من يحترس من الأمر ويبقيه طي الكتمان كي لا يستغل من أطراف أخرى، وطلب منه انتظار الرد حول الموضوع، عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 107.

[**] لقد أكد شارل ديغول بأن عبد الرحمن فارس شرح له تطورات تعتبر مواقف أصدقائه –الحكومة المؤقتة– وهي إمكانية اجراء مفاوضات يوما حول الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال، دون الاصرار على الاعتراف بالاستقلال، إنما الوصول إلى هذا الهدف من حيث النتيجة، شارل ديغول: مصدر سابق، ص 70.

[2] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 63.

[3] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الواقع والاسطورة، مصدر سابق، ص ص 264,263.

[4]عبد الحميد براهيمي: في اصل الازمة الجزائرية 1958–1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001،ص 264.

[6]مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، مصدر سابق،ص 151.

[7] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 119.

لقد أصبح من مناصري فكرة الاستقلال[1]، وهذا نتيجة احتكاكه بمسؤولي فدرالية جبهة التحرير بفرنسا إذ تعلم منهم معنى النضال السياسي الثوري[2].وعن تعيين فارس على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة،فلم يحدد في نص اتفاقات ايفيان وخاصة بالنسبة للإعلانات المخصصة للتنظيم المؤقت للسلطات العمومية وبابه الخاص بالسلطة التنفيذية،من يتولى قيادة السلطة المؤقتة وشروط تعيينه.

ولكن وحسب ما ذكره رضا مالك[3] "وفيما يتعلق بعبد الرحمن فارس كنا نعرف بأن الفرنسيين يفكرون فيه، فاستبقنا الأمر واقترحناه مما أدى إلى انفراج في الجو"، ويفهم من كلام رضا مالك بأن اسمه كان مقترحا من الطرف الجزائري، وكان يدخل ضمن أجندة الوفد الفرنسي.

أما عبد الرحمن فارس وعن اختياره فيذكر بأن أخبار توليه لرئاسة الهيئة التنفيذية وصلته قبل اعلان وقف إطلاق النار وحسب ما ذكر[4] "بناءاً على المعطيات الأولى التي بلغتني، فإنني مرشح لتحمل مهمة ثقيلة تتمثل في رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي هي بصدد الانشاء حاليا"، وكانت المعلومات الأولية عن طريق محاميه.وأكد عبد الرحمن فارس[5]:"في حالة ثبوت هذا الأمر فإنني أقسم أمام الله وأمامكم أنني لن أخون وطني أبداً".

وفعلا وفي يوم 21 مارس 1962 م كان له لقاء مع جوكس Joxe،ليبلغه أن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا على توليه رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة،غير أن محمد حربي يذكر بأنه تم فرضه من قبل الحكومة الفرنسية على رأس الهيئة المؤقتة[6].لقد أكد عبد الرحمن فارس للسيد Joxe بأن هذا العرض ليس هدية بل مهمة تستدعي الكثير من التضحية،حيث أسماها عبد الرحمن فارس بالهدية المسمومة،إذ أنهم أخرجوه من السجن وقدموا له هذه الهدية المسمومة وهولم يرفضها احتراما لبلاده[7].

طلب عبد الرحمن فارس افادته بالقائمة الاسمية للشخصيات المتوخى مشاركتها في الهيئة التنفيذية المؤقتة وفي هذا الصدد ذكر رضا مالك فقد تناول رضا مالك الأمر من خلال أنه تم الاتفاق في لقاء ايفيان على أسماء من

---

(1) Benjamin stora :Op.cit; p 343.

(2) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 120.

(3)Redah Malek :Op.cit; p237.

(4) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 120.

(5) نفسه: 120.

(6) محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

(7) عبد الرحمن فارس: المصدر السابق، ص ص 166-167.

طاقم جبهة التحرير الوطني وهم: شوقي مصطفاوي وعبد الرزاق شنتوف وبلعيد عبد السلام وبومدين حميدو وعبد المالك تمام[*]،فضلا على الفرنسيين الليبراليين الثلاثة: روجيه روث وكذلك جان مانوني، وشارل كوينغ، ضف إلى الحياديين الشيخ بيوض ومحمد الشيخ وعبد القادر الحصار[1]،لقد تم اختيار هذه القائمة بعناية فائقة من الطرفين لكل له حساباته[2]. واضطلع عبد الرحمن فارس على القائمة الاسمية وأبدى ملاحظة من القائمة،وهذا بإضافة اسمين السيد مانوني وكذلك السيد بن تفتيفة.[**]

أما فريقه الخاص فيتألف من السيد محيو[***]،والسيد اسطنبولي بوعلام رئيس الديوان والسيدين بن زرفة وبن فرحة كملحقين للديوان والآنسة Porteالسكريتيرة الخاصة والسيد بلونشارBlanchard عامل العمالة كمستشار تقني[3].

وبعد لقاء عبد الرحمن فارس وبن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة ل ج ج والتعرف على بعض أعضاء الهيئة أفادهم عبد الرحمان فارس بمجموعة من التعليمات كان أهمها:

– التذكير بصعوبة المهمة ولا بد من اجتياز عتبة الاستفتاء حيث لخصها عبد الرحمن فارس: سوف تكون في الميدان فعليك أن تواجه الأحداث[4].

3– التشكيلة النهائية للهيئة التنفيذية المؤقتة ومشاربها السياسية:

أ– التنصيب:

وتنفيذا لاتفاقيات ايفيان تم حضور عبد الرحمن فارس وأعضاء ديوانه[5]، وكان في استقباله بالمطار العسكري السيد تريكو Tricot[6].وقد اختير المقر الذي سوف يكون المكان الذي تزاول منه الهيئة التنفيذية المؤقتة مهامها،

---

[*] بما أن عبد المالك تمام كان معتقلا ولم يتم تحديد مكانه، فقد أستبدل بالصيدلي محمد بن تفتيفة، أنظر .Ibid ، ص237.

[1]Redah Malek :Op.cit ; p237

[2] مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 150.

[**]صيدلي، مناضل قديم في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سجن بعد اضراب 8 ايام في فيفري 1957 م، في بوسوييه بوهران رفقة الدكتور جناس واخرون من ذوي المآزر البيضاء ،بعد اطلاق سراحه استقر بفرنسا، فوض كممثل لجبهة التحرير الوطني في السلطة التنفيذية(ممثل البريد) وعمره 44 سنة. انظر: محمد خياطي: المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، منشورات ANEP الرويبة،2013، مرجع سابق، ص ص 384.384.

[***] نائب العمالة في GAP تم تعيينه مدير الديوان، الأنسة Porteكانت شغلت مع عبد الرحمن فارس في المجلس الجزائري.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 126.

[4] نفسه: ص 129.

[5] نفسه: ص 133.

[6] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 123.

وفقا ما جاء في اتفاقيات ايفيان: روشي نوار Rochie Noir أو الصخرة السوداء وهي مدينة بومرداس حاليا.[*]

وهي تمثل الضاحية الإدارية، وبعد تهيئة المكان حسب ما ذكره عبد الرحمن فارس فقد كانت روشيه نوار مدينة صغيرة محروسة كالحصن التي خصصت للهيئة تطل على شاطئ البحر تتوسطها فيلا فوشي والجنرال Ailleret القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، استقرت السلطة التنفيذية المؤقتة في روشيه نوار بداية أفريل 1962م[1]،حي اعتبرت على حد تعبير عمار قليل كأول عاصمة للجزائر الحديثة.[2]

بعد أن ألقى السيد عبد الرحمن فارس خطابا في الاذاعة والتلفزيون يوم 30 مارس 1962م[3]، خاطب فيه الجزائريين والأوربيين.بعد استكمال تعداد الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبعد أن أشرف عبد الرحمن فارس تقديمهم للسيد المفوض السامي فوشيه وجمعية مساعديه،بدأت الهيئة في أولى اجتماعاتها والتي كانت يوم 13 أفريل 1962م، لتكون أول جلسة عامة ورسمية تجمع المحافظة السامية والهيئة التنفيذية المؤقتة وعن جدول أعمال الاجتماع[4][**]:

1- تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة.

2- توزيع المهام بين أعضائها.

وبعد نقاشات حادة مع السيد فوشي بالنسبة لتعيين المسؤول عن النظام العام، الذي قال المحافظ السامي أن تعيينها يتم من طرف الحكومة الفرنسية، غير أنه وتجنبا للانسداد عين السيد حصار توفيق أما مدير ديوانه فهو السيد مصطفاوي.

- وقد ضبط المفوض السامي وعبد الرحمان فارس التشكيلة في صورتها النهائية[5].
- الرئيس: عبد الرحمن فارس.
- نائب الرئيس: روث روجيه[***].Roth Roger
- الشؤون المالية: مانوني جون.

---

[*]انظر الملحق رقم:03.

[1]Redah Malek :Op.cit; p247

[2]عمار قليل: المصدر السابق، ص213.

[3] المجاهد: العدد 118، يوم 1962/04/02 وأيضا عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 135-136.

[**]أنظر الملحق رقم04.

[4] نفسه: ص 136.

[5] نفسه: ص 137.

[***]روث روجيه Roth Roger: كان نائبا عن ولاية سكيكدة.

- الشؤون العامة: مصطفاوي شوقي[*]
- الزراعة: الشيخ أحمد
- شؤون النظام العام: الحصار
- الشؤون الاجتماعية: حميدو بومدين
- الأشغال العمومية كونيغ شارل koinig charle
- الشؤون الثقافية: الشيخ بيوض
- البريد: بن تفتيفة محمد
- الشؤون الاقتصادية: عبد السلام بلعيد
- الشؤون الإدارية: شنتوف عبد الرزاق.[**]

ب- المشارب الفكرية والسياسية لتشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة:

في قراءة أولية لهذه التشكيلة النهائية للهيئة التنفيذية المؤقتة نلاحظ بأنها مكونة من 12 عضوا وفق ما وضع للقانون الخاص بتنظيمها وعلى الطرفين.

وتتوزع هذه التشكيلة وفقا لانتمائها السياسي إلى مجموعات ثلاث[1]:

---

[*]شوقي مصطفاوي : من مواليد1919/11/05 م بولاية المسيلة،كان والده قاضيا التحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1940م،كان طالبا في الطب، تراس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا سنة1943 م، كان عضوا نشيطا ابان احداث 08 ماي 1945م، التحق بالثورة سنة 1958 م لعب دورا هاما في ترتيب الامور باتحادية الحزب بفرنسا سنتي 1948-1949 م اثر محاولة عناصر بربرية الاستيلاء عليها والاستقلال بها اختلف مع مصالي بداية1951 م، حول سياسة التحالف مع حزب البيان وجمعية العلماء وانسحب بسبب ذللك مرفقا بعضوين قيادين هما شنتوف والعمراني، مستشار كريم بلقاسم تفاوض مع الاو.ا.اس وتوصل الى الاتفاق معها انظر محمد الشريف ولد الحسين : من المقاومة الى الحرب من اجل الجزائر 1830- 1962م، مرجع سابق، ص36.

[**]عبدالرزاق شنتوف : ولد بتلمسان 1919/07/24 م، انضم الى حزب الشعب سنة 1937 م التحق بكلية الحقوق خلال الموسم الدراسي 1945-1946 م بعد اداء الخدمة العسكرية الاجبارية ثم انضم الى الحركة الطلابية الوطنية والمغربية ليصبح رئيسا لها انضم الى لجنة الاعلام والتوجيه التي كونها عبان رمضان سنة 1955 م وشارك في الاعداد لوثائق الصومام بعد وقف اطلاق النار عين ضمن فريق جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية انظر محمد عباس : ثوار عظماء شهادة لـ17شخصية،مرجع سابق، ص317.

[1]عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 113.

1- مجموعة جبهة التحرير الوطني (05 أعضاء من بينهم الدكتور مصطفاوي، بلعيد عبد السلام، شنتوف عبد الرزاق، بن تفيتفة، والدكتور حميدو)[*]، وهذا ماجعل بلعيد عد السلام يقر بانهم كانوا ممثليينلجبهة التحريرالوطني.[1]

2- المجموعة الأوربية: وعدد أعضائها ثلاثة: روجيه روث، جون مانوني، شارل لوينغ (مقيمين بالجزائر).

أما المجموعة الثالثة: مثلها عبد القادر الحصار، أمحمد الشيخ وابراهيم بيوض (أو ما يسمى بالمحايد حسب المفهوم الفرنسي)[2].

يذكر محمد حربي بأن مجموعة جبهة التحرير الوطني أغلبية أعضائها الساحقة منبثقين من الجناح الاصلاحي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، فباستثناء حميدو والحاج، كان مندوبو جبهة التحرير الوطني شوقي مصطفاوي،عبد الرزاق شنتوف، بلعيد عبد السلام، بن تفيتفة فقدانتمواجميعهم إلى التيار المركزي[3]،وهذا ما ذهب إليه أيضا فرحات عباس، حيث يرى بأن جميع التنفيذيين من قدماء المركزيين[4].وهذا ما أدى إلى تخوف العديد من الأطراف، فمحمد حربي يرى بأنه لم يكن من حاجة لأكثر من ذلك كي يظهر شبح المساجلات القديمة[5]،خاصة وأن رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس أعتبر تعبيرا عن القوة الثالثة التي لطالما احتقرها جيش التحرير الوطني[6].

---

[*] كان ممثلا لج ت و في الدار البيضاء بالمغرب.

[1] Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit;p197.

[2] مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 150.

[3] محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

[4] فرحات عباس: تشريح حرب، تر: أحمد منور، المسك للنشر الجزائر، 2010.، ص ص 430، 431.

[5] محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

[6] نفسه: ص 264.

4- مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة وحدود صلاحياتها:

بناءاً على اتفاقيات ايفيان فقد حدد دور الهيئة التنفيذية المؤقتة[1]، خاصة وأن هذا الموضوع –دور الهيئة التنفيذية المؤقتة كان محل نقاش من خلال مسار المفاوضات وهذا ما تناولته جريدة لوبيسوفاتور اليسارية، إذ أن الأمر الذي نوقش بحدة هو دور هذه الهيئة وأن المقابلة القادمة –يقصد بها ايفيان 2- يتم مناقشة الموضوع دور الهيئة التنفيذية المؤقتة[2].وهذا لاختلاف تحديد الدور على مسار المفاوضات كان نابعا من أن لكل طرف تطلعاته من خلال هذه الهيئة.

1.4 التطلعات الجزائرية والفرنسية من خلال الهيئة التنفيذية المؤقتة:

فبالنسبة للطرف الجزائري:

يذكر سعد دحلب بأنه كان لا بد لنا أن نستغل فرصة الهيئة التنفيذية المؤقتة،لكي نكرس سلطة جبهة التحرير الوطني لبسط نفوذها على كل الادارة الجزائرية والشروع في استخلاف السلطات الفرنسية[3].فالحكومة الجزائرية ترى أن الهيئة التنفيذية يمكن أن تحتل مركزها بوصفها "النفوذ الثالث" أو السلطة المشتركة التي تقوم بربط الاتصال بين السلطتين اللتين تسيطر على الجزائر إلى أن يتم وقف القتال أي السلطة الفرنسية وسلطة الحكومة الجزائرية[4].

لقد كانت تطلعات الحكومة المؤقتة أن تجعل منها هيئة تمثيلية للقوى الجديدة من أجل مواجهة مرحلة انتقالية خطرة ضمن شروط جديدة[5]،فيها نواة لنظام وسلطة تمثيلية جديدة[6].فكانت تترجى منها أن تساعدها على الوقوف في وجه خصومها وتسهل عليها استلام السلطة، بهدوء بعد الاستقلال في جزائر الغد المستقلة، إلا أنها لم توفق مثلما وفقت فرنسا[7]،اما بلعيد عبد السلام –وهو أحد أعضاء الهيئة البارزين–وفي سؤال وجه لهعن الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كانت حاضرة ككيان لإدراج الجزائر في النظام الاستعماري الجديد اجاب قائلا:"في

---

[1] Redah Malek :Op.cit; p p 324,325.

[2] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 37.

[3] سعد دحلب: مصدر سابق، ص ص 158-159.

[4] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 37.

[5] محمد حربي: مصدر سابق، ص 263.

[6] عمار ملاح: المرحلة الإنتقالية، مرجع سابق، ص 115.

[7] مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 151.

الواقع كانت اداة ادارية تسير الجزائر وواسطة بين فرنسا و جبهة التحرير في انتظار اقامة سلطة تنبثق مباشرة من الثورة".[1]

أما التطلعات الفرنسية:

لقد كان ديغول مدرك كامل الادراك بأن المعضلة الجزائرية،لا يمكن حلها إلا بنيل الاستقلال الشعب الجزائري، ومن أجل أن يحفظ لفرنسا مصالحها حاول جاهدا من خلال مؤسسات المرحلة الانتقالية –الهيئة التنفيذية –أن يبقي ولو بصيص أمل من خلال رسم خطة يكون على أساس استعمار للجزائر بوجه آخر.ففرنسا كانت ترى في الهيئة التنفيذية المؤقتة حنين دولة معتدلة[2]، وبالتالي نواة معتدلة لجزائر الغد وحسب شهادة هشماوي يقال أنها وفق على المدى البعيد[3].

غير انه غير موقفه وهذا ما ذهب إليه بلعيد عبد السلام[*]من خلال شهادته حول فحوى هذه الهيئة والهدف منها: فهي فكرة جاء بها الجنرال ديغول، لأنه كان يعرف أنه في وقت من الأوقات ستحصل الجزائر على استقلالها، إلا أنه لم يكن يريد أن تصبح الجزائر مستقلة استقلالا تاما إلا في اطار تصور فرنسي ترعاه فرنسا وتؤطره وفق مصالحها الموجودة في مستعمراتها القديمة[4].

فحسب ديغول: أنه كان يرفض رفضا مطلقا استقلال الجزائر تحت رعاية جبهة التحرير الوطني، وهذا ما سعى إلى تحقيقه والوصول إليه، وبالتالي كان لا بد من إقصاء ج ت و والطريقة التي اهتدى إليها هي أن ينشئ سلطة في الجزائر في تلك المرحلة، فهي سلطة مؤقتة تحت وصاية فرنسية، وشيئا فشيئا يمكن لها أن تسير شؤون الجزائر إلى غاية الاستقلال.وبمعنى آخر يقول عبد السلام: فرنسا هي من تهيئ ظروف الاستقلال وفق

---

[1] Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p198.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص 263.

[3] مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص ص 150-151.

[*] بلعيد عبد السلام :طالب قديم بكلية الطب ،كلف بالشؤون الاقتصادية في الهيئة التنفيذية المؤقتة،تمثلت مهمته في تامين الاعدادات الاستراتيجية، مراكز الكهرباء، السدود الكهرومائية،آبار البترول،ترقية القطاع الصناعي انظر مصطفى خياطي:المآزر البيضاء ، مرجع سابق، ص540.

[4] نقلا عن الأستاذة حمامية حسينة: المنظمة العسكرية، مرجع سابق، ص 238.

تصورها[1]. نستنتج أن كل ن الطرفين الجزائري والفرنسي كانت له غايته وتطلعاته المرجوة تحقيقها وأهداف عمل كل طرف على تحقيقها من خلال هذه الهيئة.

2.4/ قراءة في مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة:

لقد رسمت اتفاقيات إيفيان الأدوار المنوطة بالهيئة التنفيذية المؤقتة وألا تخرج عن المحاور الأساسية التالية:

* المحور الإداري.
* المحور الأمني.
* المحور التنظيمي.

وهذا ما حدد لما يعرف حكومة بومرداس أو روشي نوار فحسب نص اتفاقيات إيفيان[2]، فقد أسندت لهذه الهيئة الأدوار التالية:

– إدارة الشؤون العامة للجزائر.

– تأسيس النظام.

– تحت الشروط المحددة في المرسوم المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون 14 جانفي 1961 م تهيئة وتطبيق تقرير المصير.

ا–المهمة الأولى للهيئة التنفيذية المؤقتة:

فالمادة الأولى من الباب الثالث للاتفاقيات: حددت المسؤوليات المتعلقة بإدارة الشؤون العامة للجزائر[3]،خلال الفترة الانتقالية، تتولى السلطة المؤقتة على عاتقها شؤون الادارة[4]، فنطاق عملها لا يخرج عن المرحلة الانتقالية وبالتالي تسيير الشؤون العامة في الجزائر بين توقيف القتال والاعلان عن الاستقلال[5].

هذه الهيئة المؤقتة تضمن إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر حتى تنصيب المؤسسات الناتجة عن الاقتراع العمومي والتي ستثبت بعد مباشرة استفتاء تقرير المصير[6].

---

[1] نفسه: ص 238.

[2] Redah Malek :Op.cit; p 324.

[3] Ibid. : p 324.

[4] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140.

[5] عمار ملاح: مرجع سابق، ص 187.

[6] عمار قليل: مصدر سابق، ص 314.

ويتم عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة كما أسلفنا سابقا الذكر، والذي يشمل لأراضي الجزائرية التي قسمت إلى العمالات الخمسة عشر،وإضافة إلى السير الحسن للإدارة فتح أبواب الشغل أمام الجزائريين في مختلف فروعها[1].إن من خلال اختصاصات أعضائها والمهام الموكلة إليهم نستشف أن هذه الهيئة كانت بمثابة حكومة.

ب- المهمة الأمنية للهيئة التنفيذية المؤقتة:

وفي هذا الصدد يذكر رضا مالك أن مهمة حفظ الأمن والحفاظ على النظام مسألة في غاية الأهمية، فقد أوكلت هذه المهمة للهيئة التنفيذية المؤقتة حيث أن المادة 15[2]، من الباب المخصص لهذه الهيئة من خلال اتفاقيات ايفيان تضطلع السلطة التنفيذية بتأمين النظام، وتوضع تحت سلطتها قوة حفظ النظام المنصوص عليها في الباب الرابع وكذلك مصالح الشرطة،فمهمتها الحفاظ على الأمن العام في الجزائر في الفترة مابين توقيف القتال والاستقلال،فالهدف هو استتاب السلم[3].

ومن بين الوسائل التي اعتمدتها الهيئة التنفيذية المؤقتة في استتباب الأمن مشروع القوة المحلية **La Force Locale**قوة حفظ النظام، حيث مثلت القوة المحلية[*] أداة حفظ الأمن التي سخرت للهيئة التنفيذية المؤقتة من أجل حفظ النظام خاصة أمام تأزم الوضع وزيادة فاشية O.A.S،التي أصبحت توجه ضربات موجعة لاتفاق وقف اطلاق النار ومحاولة افشاله وعن كيفية تكوين هذه القوة وأصول عناصرها نجد بأنه تناولها الكثير من المؤرخين بخلفية تاريخية مثل عمار قليل وعبد الحميد الإبراهيمي.

وعن الأساس القانوني لقوة حفظ النظام، فمن خلال اتفاقيات ايفيان نجد أنه تم تخصيص الباب الرابع لقوة حفظ النظام[4]، وهذا من خلال المواد (19-20-21) التي تم تحديد من خلالها كيفية تكوين قوة محلية للأمن خلال الفترة الانتقالية وحدد مواصفاتها ومهامها.[5]

---

[1]محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 741.

[2]Redah Malek :Opcit ; p 325.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 129.

[*] تعود خلفية انشاء القوة المحلية والتخطيط لها إلى خطاب ديغول في سبتمبر 1959 م ،حيث سمح للحكومة الفرنسية أن تخطط ابتداء من 1960م لإنشاء القوة المحلية انطلاقا من الاحتياطيين، لتشكل نواة الجيش هي النواة الصلبة للجزائر الجزائرية المستقبلية أنظر: عبد الحميد براهيمي: مصدر سابق، ص 24.

[4]Redah Malek :Opcit ; p 326.

[5] عمار قليل: مصدر سابق، ص 316.

فحسب المادة 19، يتم اقرار انشاء قوة حفظ النظام بالجزائر، وتوضع هذه الأخيرة تحت اشراف السلطة التنفيذية المؤقتة والتي تحدد شروط استخدامها.أما المادة 20، فتضمنت عدد هذه القوة وكذلك مكوناتها حيث حدد عددها ب 60 ألف رجل، وتتألف من مساعدي الدرك ومجموعات الأمن المستقلة الموجودة أنذاك فضلا عن وحدات تضم المجندين في الجزائر، وتؤخذ من الاحتياط عند الاقتضاء كما خول للسلطة المؤقتة سلطة اكمال قوة حفظ النظام بدعوة الاحتياطيين المدربين. في حين نجد المادة 21تتعلق بتعيين مدير قوة حفظ النظام بمرسوم والاتفاق مع السلطة التنفيذية.

وبالتالي حفظ النظام المخول للهيئة التنفيذية المؤقتة تطلب الاعتماد على مصالح الشرطة وقوة خاصة بحفظ الأمن توضع تحت تصرفها[1]. وفي استعراضنا بشيء من التحليل لمكونات قوة حفظ الأمن، نجد أن القوة المحلية تكونت من حوالي 60 ألف جندي[2]، والتي عين على رأسها السيد مقداد والي سابق لسعيدة وفق التدابير المنصوص عليها في اتفاقيات ايفيان، والذي برهن كفاءته الفائقة في التنظيم[3]،وقبل الوقوف على تركيبة هذه القوة، كان لا بد من معرفة المواقف منها.

ففي حين اعتبر محمد حربي قوة حفظ النظام الورقة الأخيرة الممكنة في يدي أنصار التشارك مع الامبريالية[4].

جاء كذلك موقف مصطفى الاشرف حيث يتساءل هذا الاخير من الحكمة من هذه القوة الذي أنشأها الفرنسيون بعد وقف اطلاق النار، حيث يوضح بأن القصد من ذلك كان مزدوجا:

1- ايجاد مخرج للكثير من العملاء الجزائريين المجندين سابقا في جيش الاستعمار والذين كانت لهم مواقف مضادة للثورة ومازالوا بعد الاستقلال على استعداد للمغامرة وخدمة مصالح فرنسا.

2- اتاحة الفرصة لمن بقى على الحياة من جنود جيش التحرير وقادته في الداخل والخارج لتشكيل جيش من عناصر جديدة وتجهيزه بالأسلحة والعتاد، للاستعانة به في حالة الصراع والنزاع أو من أجل تعطيل الثورة[5].

وبالتالي هي قوات جندتها فرنسا ووضعتها تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتكون درع النظام الممثل الذي خططت له فرنسا طويلا، غير أن يقظة المناضلين وجنود جيش التحرير أحبطت هذه المحاولة في المهد

---

(1) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 741.

(2) مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 151.

(3) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 151.

(4) محمد حربي: مصدر سابق، ص 265.

(5) مصطفى الاشرف :الأمة والمجتمع، مصدر سابق، ص ص 27-28.

بل أن بعض أثارها مازالت قائمة إلى حد الساعة وهذا ما جاء لسان المجاهد عمار ملاح[1].بعد أن تم تحييد الجيش إلى حد ما، أنشئت قوة أمنية تخضع كما أسلفنا الذكر للسلطة التنفيذية المؤقتة.

تكونت هذه القوة التي اشترطتها اتفاقيات إيفيان والمرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية من 40 ألف إلى 60 ألف فردا، فضلا على أن قرار استخدامها يعود إلى السلطة التنفيذية المؤقتة بحيث أن دورها كان محددا بالفعل[2].فالقوة المحلية كانت تمثل جنين الجيش الذي كان مفروضا أن يضم عددا أي ما يعادل عدد أفراد جيش التحرير الوطني[3]، أي يكونوا في المستقبل نواة الجيش الجزائري[4].

فالهدف من هذه القوة المسلحة ضمن تنظيم الإدارة والاقتصاد هو تزويد الجزائر بأجهزة مناسبة وموالية لفرنسا وبخلق نظام سياسي واجتماعي يتناقض مع تطلعات ج ت و وتطلعات الشعب الجزائري قبل الحصول على الاستقلال بقليل، وبالتالي تم تلغيم الجزائر عند نهاية الفترة الاستعمارية[5].هذه النقطة كانت محل خلاف حاد بين السياسيين وقيادة الأركان العامة، مما دفع هذه الأخيرة لسحب ممثليها من المفاوضات[6].

ونقلا عن جريدة لوبيسوفاتور فإن الحكومة المؤقتة رهنت وجود مندوب عام فرنسي على رأس الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية، إذا وضعت القوة المسلحة تحت قيادة ومراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة وليس تحت المندوب العام الفرنسي[7]،إن الهدف من تكوين القوة المحلية من الحركة والقوم والجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي وضباط جزائريين هي تكوين قوة تضاهي قوة جيش التحرير الوطني المتمركزة في الولايات الستة تجهزها فرنسا بالأسلحة المختلفة تحت ستار الهيئة التنفيذية المؤقتة وتواجهها وحدات ج ت في مختلف الولايات قبل عملية الاستفتاء وقبل دخول الوحدات المرابطة في الحدود وهذه مؤامرة حسب رأي المجاهد عمار ملاح[8].

---

(1) عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 114.

(2) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص ص 154-155.

(3) محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

(4) مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 151.

(5) عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص 243.

(6) مصطفى هشماوي: مصدر سابق، ص 151.

(7) عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 37.

(8) عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 192.

لقد تشكلت القوة المحلية من الجنود الجزائريين الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي من متطوعين ومحترفين ومجندين في إطار الخدمة العسكرية ودعموا بضباط فنيين من الفرنسيين وبعض الجزائريين[1].وهذا الجيش كان يقوده الأستاذ حصار وهو محام من تلمسان ويضم كوادر ضباط جزائريين ضلوا في الجيش الفرنسي، فهو بالنسبة لجيش التحرير برهان على نية فرنسا خلق نظام اجتماعي مناقض لأهداف ج ت و[2].

ويمكن أن نصنف تشكيلة القوة المحلية كما يلي:

1- الحركيون: وهو وحدات قتال تتكون من فرنسيين مهمين ابتداءاً من 1954م.

2- المخازنية.

3- المفارز المتنقلة للغابة الريفية.

4- مفارز الدفاع الذاتي.

فوصل تعداد مجموعة العسكريين الاضافيين فرنسيين مسلمين العاملين في الجيش الفرنسي عام 1956.وبالتالي تحقيق مشروع القوة المحلية من اتفاقيات ايفيان بتجهيز قرابة 60 ألف رجل أخذوا من الوحدات مختارين من بين أشخاص موثوقين ومخلصين لفرنسا وبالتالي مكونات القوة المحلية، كانت من بقايا التشكيلات الأمنية والعسكرية السابقة.

وكانت المهام الموكلة لهذه القوة هي الحفاظ على الأمن ريثما يهدأ الوضع[3]،والوصول إلى تاريخ إجراء الاستفتاء وبالتالي هذه القوة قد شكلها وسلحها الفرنسيون.وتجسيدا لمهامها، تم صبيحة 21 أفريل 1962 م في روشي نوار "بومرداس" الحفل الرمزي لتسليم القوة المحلية الجزائرية إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة[4]،غير ان ج ت ولم تتكل على هذه القوة وجندت ما يعرف باللجنة المختلطة(لجنة الهدنة) وما كان لدورها ولضباط الاتصال لإعانة الهيئة على مستوى الدوائر والولايات.

---

(1) مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 151.

(2) محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

(3) عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 135.

(4) عمار قليل: مصدر سابق، ص 317.

حيث شرع في تنصيب اللجان الولائية والمتكونة من عضوين من ضباط جيش التحرير الوطني وعضوين من ضباط الجيش الفرنسي[1].ونظرا لاتساع رقعة الولايات، فقد جرى إحداث لجان على مستوى الدوائر والجهات لتسهيل مراقبة الوضع ومنع حدوث احتكاكات بين المجاهدين والجيش الفرنسي، فهذه اللجان كانت مطالبة بكتابة تقرير عن الحالة الأمنية في مناطقها ورفعها للجنة الولائية التي تقوم بدورها برفعها للجنة المسؤولة على التراب الوطني في بومرداس[2].

ومن أجل تجسيد مهامها على أكمل وجه، رعت قيادات جيش التحرير الوطني عدة معايير يجب أن توفرها في ضباط الجزائريين الذين أوكلت لهم مهمة المشاركة في اللجان المختلطة والذين عرفوا باسم ضباط الاتصال[3]، وهذه المقاييس هي إتقان اللغة الفرنسية، ضف إلى مقياس الذكاء والحذر من مناورات العدو الذي كان يوجد بين صفوفه العديد من الضباط والجنود الذين لم يقبلوا بسهولة فكرة انتهاء القتال وحصول الجزائر على حقها في تقرير مصيرها. وهذا بالمحاولة بشتى الوسائل افشال قرار وقف اطلاق النار.[4]

ويقدم المجاهد الشافعي بن رموقة نموذجا على عمل ضباط الاتصال، وظروف عملهم بين الضباط الجزائريين والفرنسيين ضمن اللجان المختلطة حيث يقولما يلي: "...نحن في الولاية الثانية كنا لا نطلع العدو الفرنسي على مقر اللجان ونفضل التنقل إلى مقرات العدو، واشترطنا على العدو أن يختار واحدة من الثكنات العسكرية الثلاثة التي نعينها نحن للاجتماع، وحتى سيارات العدو التي كانت تأتي لتأخذنا إلى مقر الاجتماع، كنا نلتقي بها بعيدا عن مقراتنا"[5].وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحيطة والحذر اللتين تحلى بهما الجزائريين، وعدم الوثوق في العدو لسير اتفاق وقف اطلاق النار نحو الاستفتاء وبالتالي نيل الاستقلال.

وإلى جانب عدم الثقة في العدو فإنه من بين النقاط التي لم يبث فيها ضباط الاتصال هي مسألة رسم الحدود بينهم وبين العدو حيث اقترح هذا الأخير أن تبقى المدن والقرى والطرق له ولا يدخلها جيش التحرير الوطني، غير أن هذا المطلب قوبل بالرفض وذلك لأن ج ت و كان يوجد بها[6].

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 139.

[2] عمار قليل: مصدر سابق، ص 318.

[3] نفسه، ص 318.

[4] نفسه: ص ص318- 319.

[5] نفسه:ص319.

[6] نفسه:ص319.

بل أكثر من ذلك فإن مهمة الأمن العام والحفاظ عليه ومتابعة سير واستقرار واستتباب الأمن، فقد سهر عليها كذلك ج ت و.فهذه المهمة تتطلب اليقظة المشددة من خلال مراقبة ومتابعة تحركات ونشاطات القوات الفرنسية والحركة والقومية والدرك الفرنسي وأعضاء المنظمة العسكرية واتصالاتهم وتنقلاتهم،فعند اكتشاف أي سلوك مخالف لقانون ايقاف القتال تعلم عن طريق لجان ايقاف القتال لتتوجه إلى مكان الحدث للفصل في الموضوع[1].

وحسب شهادة ضباط الاتصال فإنه وتجنبا للقطيعة مع العدو وبصفة نهائية عمد–ضباط الاتصال– إلى المماطلة وهذا إذا طلبنا من ضباط العدو ضبط المدن والقرى والطرق التي يدخلها جيش التحرير الوطني على خريطة لدراستها والرد عليها، وتهيئة هذه المسألة في أخذ ورد لأن البث في هذه القضية يعني إما اخراج ج ت و من هذه المناطق، وهذا ما يمكن أن يحدث قطيعة مع العدو وهو لا يخدم اتفاق ايفيان، وبالتالي لا بد من ابقاء القضية قيد المباحثة حتى انتهاء مهامها بعد الاستفتاء[2].

بالرغم من الاستفزازات الفرنسية[*] التي تمثلت في إلقاء المناشير بواسطة الطائرات على تجمعات ج ت و[**]،فإن تحرك ضباط الاتصال، فقد كان بتصاريح من قيادة الجيش الفرنسي بالمنطقة، مما يسهل لهم حمل السلاح وتأدية مهامهم كما هو مشار اليه في التصريح الخاص بالمجاهد بن موقة الشافعي من الولاية الثانية.

إن ضباط الاتصال في اللجان المختلطة استطاعوا تأدية مهامهم، بالرغم من العديد من المتاعب والصعوبات منها استفزازات OAS ضف إلى نقص وسائل الاتصال لديهم والتي تتيح لهم التنقل بسرعة إلى مواقع تنشب احتكاكات بين الجيش الفرنسي والمجاهدين، علاوة على نقص الخبرة في هذا الميدان مقارنة مع الضباط الفرنسيين غير أن الحكمة والاتزان والتعقل وضبط النفس أتى بثماره[3].

---

[1] عمار ملاح: المرجع السابق، ص ص 191–192.

[2] عمار قليل: مصدر سابق، ص 321.

[*] مثال ذلك واقعة: استفزازية كادت تؤدي إلى نشوء معركة حيث حاصر الجيش الفرنسي وحدة من وحدات ج ت و في الحوش شرق مدينة بسكرة يوم 27 مارس 1962، لمدة 11 يوما ومنع عنها الماء مما أجبرها على حفر بئر وكان يتهمها بإيواء جنديين جزائريين فروا من الجيش الفرنسي وبتدخل قيادة الولاية 1 وبلغة الحوار رفع الحصار.

[**] كانت هناك مناشير تحذر من التقدم والاقتراب من الثكنات العسكرية الفرنسية، مما أدى إلى قتل المسؤول السياسي بلقاسم هلال في ام العجول دائرة العلمة، وقد جرد بعض المجاهدين من أسلحتهم.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 323.

أما عن مهمة القوات المحلية في بعض الولايات فنجد أن في الولاية الأولى مثلا أسندت قيادتها إلى أحمد رافع[*]، حيث عمل هذا الأخير على تكوين القوات المحلية من القوم والجنود الجزائريين في الخدمة العسكرية وطلب منهم الصعود إلى الجبال في مكان المجاهدين، وأن فرنسا هي التي تتكفل بهم وبعائلاتهم وتدفع لهم مرتباتهم، غير أن تفطن وحدات جيش التحرير لهذا، حيث استطاع استعمال بعضا من الجنود، فألقوا أسلحتهم بمقر الولاية بكيمل وكان على رأسهم فروجي الصالح بن عمار من مركز فم الطوب[1].

لقد كانت مهمة استتباب الأمن من أهم المهام التي ألقيت على عاتق الهيئة التنفيذية المؤقتة، حيث لقيت العديد من المتاعب خاصة أتجاه سير اتفاق وقف القتال إلى تاريخ إجراء الاستفتاء مستخدمة القوة المحلية التي خولت لها، ولكن هذه الأخيرة لم تلاق الترحيب وسط الجزائريين عامة ووسط صفوف جيش التحرير خاصة.

أما عن مصير القوة المحلية، فقد كانت هي الورقة الأخيرة على حد تعبير محمد حربي، مع اقتراب الاستقلال وضع الجنود والضباط الجزائريين الذين يشكلونها في وضع معنوي مزعزع،وقد أدت النداءات للقرار التي أطلقتها الولايات إلى انتقالها بوحدات كاملة إلى معسكر جيش التحرير، وبالتالي خسرت الليبرالية الجولة في الجزائر،خاصة وأن المرحلة الانتقالية كانت قصيرة جدا وبالتالي كان الوضع متحركا، بحيث لم يسمح ذلك بتكوين دولة من النموذج الاستعماري الجديد[2].

إن هذه القوة وإدارتها لم تر النور بالرغم من تعيين رؤسائها وهما العقيد مقداد ومساعده العقيد جبيلي وكونهم وضعوا في الثكنات فرنسية،وأصبحوا تابعين لوجستيا للجيش الفرنسي وهذا ماجعل استقلاليتهم صورية، في حين أن الوحدة العسكرية المؤلفة من 5 ألاف جندي متمركزة في ضواحي العاصمة بقيادة العقيد غنيم[**]،

---

[*] أحمد رافع: جزائري الأصل ولد بموزايا قرب بليدة 1906م، دخل مدرسة التكوين وتخرج منها في 1937/09/25 برتبة ملازم في مادز بفرنسا ألقي القبض عليه في ح ع 2، ولكن هرب والتحق بالجيش الفرنسي التابع للجنرال ديغول، بعد ح ع 2 في 1945عين برتبة نقيب في الفيلق 7 للمشاة في أول جانفي 1953، شارك في ضرب الثورة الجزائرية باستدعاء من الجنرال شال من ألمانيا منذ 1959، في سنة 1961 تم ترقيته إلى جنرال، وفي 19 مارس1962 م اسندت اليه مهمة تكوين القوة المحلية والاشراف عليها في الولاية الاولى بالخصوص غير ان الجنرال لم ينجح في تجنيده للقوة المحلية،واحيل على التقاعد سنة 1964 م ، انتقل مع زوجته الى الالزاس واللورين بفرنسا.، انظر عمار ملاح :المرجع السابق ،ص ص 135،136 .

[1] نفسه، ص ص 135،136.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص 265.

[**] والي تيارت سابقا.

والتي لم تتمكن من دخول العاصمة إلا يوم 14 ماي، وهذا بعد الهجوم التي شنته منطقة الحكم الذاتي– قوات المنطقة المستقلة للجزائرية– ضد 17 مؤسسة والمعروفة بأنها خلايا تابعة لمنظمة الجيش السري[1].

وحسب شهادة بلعيد عبد السلام من خلال كتابه المصادفة والتاريخ كان الهم الأول للقوة المحلية السيطرة على القوات العمومية وهذا من خلال إدخال أكبر عدد ممكن من الجزائريين ضمن هذه القوات ثم السعي إلى السيطرة على القوات المحلية 300 آلاف رجلا، وهي تتكون من وحدات القوات المحلية ووحدات الجيش الفرنسي الذي يؤطرها ويمدها بالوجستيك، فهي لا تملك أسلحة ولا وسائل نقل خاصة بها، ويضيف قائلا: كنا نريد أن نصل إلى الاستفتاء بأقل الخسائر الممكنة، ومنع أي صدام مسلح وهذا لم يمنعنا من دعم المنطقة المستقلة بالأسلحة لمواجهة المنظمة العسكرية المسلحة.[2]

وبالنسبة لعوامل فشل هذه الاخيرة فهي متعددة فمن بينها:

–لقد أخفقت القوة المحلية في تكسير جيش وجبهة التحرير، كما كان مخططا له وبعد الاخفاق في الابقاء على الوضع الاستعماري للجزائر، فهذه القوة التي تصورت وأُقيمت عام 1962م، من طرف الحكومة الفرنسية والتي بقيت قيادتها في فرنسا قوبلت بالرفض من قبل القيادة العامة لأركان جيش التحرير ومن طرف قيادات جيش التحرير الوطني في مختلف الولايات، فضلا على ضغوطات جيش التحرير الوطني والذي توحد حول هذه المسألة، فحلت هذه القوة نفسها بنفسها، فكان مصير مشروع القوة المحلية الاخفاق التام[3].

–أزمة الهوية التي تخبط فيها الرجال الذين جندوا في القوة المحلية والذين هم من أصل جزائري، إذ وجد هؤلاء أنفسهم في حالة من الريب والشك، فهم لا يعرفون إذا ما كانوا ينتمون إلى الجيش الفرنسي أو أنه يجب عليهم أن يشكلوا قوة جزائرية محضة، وبالتالي وحدات هذه القوة المحلية تبخرت فور ظهورها.

–قرب موعد الاستقلال، سيلتحق هؤلاء بجيش التحرير الوطني بعدتهم وأسلحتهم، فضلا على مقاومي الساعة الأخيرة على حد تعبير رضا مالك الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني "الآزاريون" كما يسمونهم، جاء على اثر عمليات الفرار الجماعية[4].

---

(1) Redah Malek :Opcit ; p 250.

(2) Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit;p p 207-208

(3) عبد الحميد براهيمي: مصدر سابق، ص 29.

(4) Redah Malek :Opcit ; p 250.

وأنظر أيضا عمار قليل: مصدر سابق، ص 330.

وحسب شهادة المجاهد عمار بن عودة، فإن محاولة الفرنسيين اللعب على بعض الأوتار خلال فترة الأربعة أشهر (19 مارس إلى 5 جويلية 1962)، مثل مساعيهم إلى الابقاء على نفوذها من خلال دس رجالاتها في النسيج الاداري والعسكري للدولة الجزائرية، وهذا ما كشفه كلام وزير الدفاع الفرنسي آنذاك بيار هسمار عند إعلانه عن مشروع القوة المحلية ستكون بمثابة جيش الجزائر المستقبلي.

ويضيف عمار بن عودة قائلا:ففي الوقت الذي تم فيه تسريب معلومات تفيد بأن جيش الحدود سوف يدخل منزوع السلاح في محاولة لاستنساخ التجربة التونسية والمغربية، حيث أن وزير الدفاع لم يكن يعتقد بأن هذا التصريح سيقلب المعطيات فمكونات القوة المحلية وعناصرها كانت تدور حولهم الشبهات بارتكابهم جرائم ضد اخوانهم الجزائريين خلال الثورة،سارع المجاهدون في الداخل إلى نزع سلاع عناصر القوة المحلية وتجريدهم من لباس الجيش في جميع الولايات تقريبا وبهذا تم القضاء على هذا المولود الذي أريد له أن يلعب دورا في الوقت بدل الضائع[1].وبالتالي خسرت فرنسا الرهان على القوة المحلية، أمام مصير جهاز الشرطة الذي وضع تحت تصرف الهيئة فإنها لم تتمكن من التحكم فيه وهذا بسبب سيطرة عناصر منظمة الجيش السري عليه[2].

ونرجح أن الهيئة التنفيذية فشلت في تسيير وإدارة الملف الأمني، وهذا ما جعل الوضع يزداد تأزما مع خطورة وتوسع عمليات المنظمة السرية، مما دفعها لفتح باب التفاوض مع عناصر هذه الأخيرة.

ج/ المهمة التنظيمية للاستعداد للاستفتاء:

ولما اختيرت الهيئة التنفيذية لإدارة المرحلة الانتقالية كان لزاما عليها تنفيذ بنود اتفاقيات ايفيان والتي حددت من خلالها أدوارها الملقاة على عاتقها ومنها الدور التنظيمي والتحضير لسير العملية الانتخابية من جميع النواحي، بتوفير كل مايلزمها،تحضير وتنظيم استفتاء تقرير المصير، بعد 3 أسابيع للعملية الانتخابية بهدف انتخاب الجمعية الوطنية التي ستنتقل إليها السلطات[3](*).

---

(1) خبايا وأسرار مهربة من دهاليز روشي نوار، شهادة العقيد عمار بن عودة، عبد الرحمن فارس حارب الثورة ومكن لرجالات فرنسا 2016/03/16، مقال من موقع قناة الشروق TV.

(2) أحمد منغور: مرجع سابق، ص 93.

(*)لن يتم التفصيل في سير العملية والتحضير لها، لأننا سنتناولها بالتفصيل في الفصل القادم المخصص لها.

(3) Redah Malek op.cit. : p 236.

وأيضا شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140.

5- صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة وطبيعة مهامها:

1- الهيئة التنفيذية المؤقتة تباشر عملها:

كما تطرقنا سالفا، أن عبد الرحمن فارس كان على دراية بأنه سوف يتسلم رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة والتي ستدير المرحلة الانتقالية بكل ما فيها من تداخلات وسجالات بين العديد من الأطراف.غير أن السؤال الذي يطرح نفسه ما مدى نفوذ هذه الهيئة، وهل فعلا كانت الصلاحيات مخولة لها وحدها خلال هذه المرحلة الانتقالية وما علاقتها بالمندوب السامي؟ وهل بقيت ممارسة السلطة الفرنسية والسياسة الفرنسية اثناء الفترة الانتقالية ام لا؟ علاقتها بالحكومة الجزائرية؟

لقد باشرت هذه السلطة مهامها بعد أن تم تعيين أعضائها بموجب مرسوم، وتكونت من رئيس ونائب 6 مندوبين مكلفين بقطاع إداري معين، وتسع 6 منهم بمسؤولية مخولة داخل جبهة التحرير الوطني وتم تعيينهم من طرف الحكومة المؤقتة[1]،وخلال هذه المرحلة الانتقالية، كانت هناك خلافات في الاستراتيجيات.

فخطة أو استراتيجية الحكومة المؤقتة أو بالأحرى العناصر الموالية لكريم بلقاسم وبن خدة وبوضياف مثل يزيد ودحلب وبن طوبال وبوصوف وغيرهم، تتمحور حول فكرة أساسية هي أن علاج مسألة الحكم ينبغي أن ينظر فيها بعد الاستقلال، وفي انتظار ذلك يجب العمل في ظل الشرعية القائمة (ممثلة في الحكومة طبعا).

- الحرص على تنفيذ بنود إيفيان بكل صرامة، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالأقلية الأوربية.

- الدخول إلى الجزائر وعملية نقل السلطة يجب أن تتم في ظل الشرعية المؤقتة[2].

وأمام هذه الاستراتيجيات الثلاث، نجد بأن القانون التنظيمي قدم توضيحات تتعلق بمهام هذه السلطة والتي تتلخص كالآتي: ضمان إدارة الشؤون الجزائرية وتسيير الإدارة، حفظ الأمن العمومي مما استوجب إقامة مصالح الشرطة وقوات أمنية خاضعة لسلطتها، وإعداد وتنفيذ إجراءات تقرير المصير[3]،إن الهيئة التنفيذية المؤقتة بدأت ببطء، إلا أنها أخذت تضع يدها على بعض الميادين الهامة[4].حيث باشرت مهامها في ظروف بالغة التعقيد وأوضاع متأزمة وفراغ قيادي وغياب استراتيجية المرحلة الانتقالية، فقد تعددت مراكز القيادة وبالتالي تعددت

---

[1] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 156.

[2] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 115.

[3] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 156.

[4] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 144.

المعاملات التي تعاملت مع هذه الهيئة التنفيذية،حيث نظرت قيادة جيش التحرير الوطني بما فيها قادة الولايات إلى هذه الهيئة: كجسم غريب دخيل على الثورة[1].ولذلك رفضتها واعتبرتها شر لا بد منه يجب التعامل معه بحذر وحيطة خاصة وأن معظم ممثلي جبهة التحرير الوطني فيما هم أقرب إلى التيار الاصلاحي المعتدل منه إلى التيار الثوري الأصيل[2].

مثلت هذه السلطة المنشئة بموجب اتفاق دولي يحدد تشكيلها واختصاصها هيئة ذات طابع دولي وذات اختصاص إداري[3] وعلى الجبهة الفرنسية، فكانت الظروف التي باشرت فيها الهيئة مهامها بالغة التعقيد والصعوبة، فمن جبهة حرب المنظمة العسكرية المسلحة، قد بلغت ذروتها، والاوربيون يغادرون الجزائر بصفة جماعية، وفرنسا الديغولية تتهيأ لإجهاض الثورة وإقامة (نظام جزائري معتدل)، يدور في فلكها ويكرس وجودها ويخدم مصالحها الضخمة في الجزائر[4]،وهذا ما أكده شارل ديغول من خلال تصريحه للأمة الفرنسية أن المأساة انتهت والمشكلة اقترنت بالحل الملائم[5].وتجسيدا للرؤية الديغولية، أبلغ ديغول البرلمان برسالة موجهة إليه من خلال دعوة الأمة الفرنسية لإبداء رأيها بواسطة استفتاء.

وعن المواقف المختلفة حول الموضوع–استفتاء الشعب الفرنسي الذي نادى به شارل ديغول–لبعض التيارات السياسية الفرنسية التي عبرت عنها صحفها المختلفة فعلى سبيل المثال: كتبت "لوبوبيلار" لسان حزب الاشتراكي "إن الاشتراكيين سيقولون نعم، إنهم سيصوتون بالإيجاب لأن كل تصويت سلبي أو إحجام عن التصويت قد يخدم مصالح ألد أعداء حريتنا، وليس من الممكن تشويه هذا التصويت"[6].

أما صحيفة "لومانتي" لسان الحزب الشيوعي الفرنسي: إن الشيوعيون كانوا دائما يطالبون بالتفاوض في الجزائر على قاعدة الاعتراف بالاستقلال الجزائري وإقامة علاقات صداقة ومساواة بين بلدينا، ولو وجد ندائهم آذانا صاغية لاجتنبت فرنسا حرب مجحفة فتاكة باهضة التكاليف، فمن جهة كان كفاح الشعب الجزائري بطولي لمدة سبع سنين، ومن جهة قاوم الشعب الفرنسي سبع سنين بدون كلل حتى تقتنع الحكومة الفرنسية بتنفيذ حل اقترحه الشيوعيون منذ اليوم الأول، فالنظام الديغولي هو من مدد الحرب قرابة أربة سنين،وبالتالي فالعمال

---

[1] محمد حربي: مصدر سابق، ص 264.

[2] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 114.

[3] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 159.

[4] عمار ملاح: مرجع سابق، ص 113.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 140.

[6] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 128.

الديمقراطيين الفرنسيين يصادقون على انتصارهم الشخصي بالتصويت بنعم، وبالتصويت الإيجابي سيسجلون فشل سياسة ديغول، فكل العزم على تنفيذ عادل للاتفاقات وقف القتال وتصفية المنظمة السرية المسلحة، والعمال الديمقراطيين ماضون بتصويتهم لمعارك أخرى لفائدة سياسة السلام ونزع السلاح وتقدم اجتماعي[1].

وفعلا تم الاقتراع يوم 08 أفريل 1962م، وخاصة وأن ديغول وجه خطابا للبلاد، طلب فيه من كل مواطن أن يبدي بتصويته بكلمة "نعم" لنتائج مفاوضات ايفيان والحل المناسب الذي رآه هو للمسألة الجزائرية، حيث اورد قائلا من خلال مذكراته:"أن يسهم في هذا الحادث الواسع المدى، والذي ينهي مسعى فرنسا في تصفية الاستعمار".[2]، وفعلا فقد تم الاستجابة وكانت نتائج الاقتراع بنسبة 90% إيجابية، وهذا ما كان اجماعا على السياسة الديغولية وحلولها المقترحة للمعضلة الجزائرية[3].

وبمقتضى الاستفتاء الذي أجري يوم 08 أفريل 1962 م صادق الشعب الفرنسي على البيانات الحكومية ليوم 19 مارس 1962[*]، التي تنص على احتمال اختيار الجزائريين الذين تتم استشارتهم. بمقتضى قانون 14 جانفي 1962 ببناء الجزائر بصفة دولة مستقلة عن فرنسا[**][4].وبمجرد الإعلان عن نتائج الاستفتاء الذي جرى بفرنسا والذي اظهر جليا موافقة الشعب الفرنسي بمختلف شرائحه على سياسة شارل ديغول بخصوص الجزائر، كان عبد الرحمن فارس قد بعث اليه تهنئة للجنرال[5].وبالتالي نشرت في الجريدة الرسمية جميع النصوص والمراسيم المتعلقة بتنظيم شؤون المحافظة الساعية وكذا الهيئة التنفيذية، وهكذا استكملت هذه الهيئة تأسيسها بصورة شرعية[6].

---

[1] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص ص 128،129.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 142.

[3] نفسه: ص 142.

[*] الجدير بالذكر أن الفرنسيين أسموا الاتفاق الحاصل في إيفيان 2 بالبيانات الحكومية ل 19 مارس 1962 م يؤكد حرصهم على عدم الاعتراف بحكومة ج قبل الاستفتاء على تقرير المصير ومعرفة نتائجه،لأن تسمية الاتفاقيات تعني أن موقعيها كيانان يتمتعان بالصفة الدولية والتمثيل الديبلوماسي، ولم يكن الطرف الفرنسي يقر بذلك للحكومة المؤقتة. انظر محمد عباس:نصر بلا ثمن،مرجع سابق، ص ص 721،722.

[4] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 164.

[**] ولكن سؤال يطرح نفسه هل كانت استشارة الشعب الفرنسي مهمة أم هي تهيئة لأن الجزائر مستقلة لا محالة، أم هو تخوف أوربي من الجزائر؟

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 139.

[6] نفسه: ص 139.

تحصلت هذه السلطة على قوة قانونية بموجب المادة 14 بحيث كان بإمكانها اتخاذ قرارات، فيما تخص الشؤون المسندة اليها، وتنص الفقرة الأخيرة من المادة 9 المتعلقة بالسلطة على أنه «لا تغير الاحكام الحالية شروط تطبيق المادة 34 من الدستور في الجزائر»، وبالتالي فالمادة 14 من القانون والتي تخص هذه المادة المنصوص عليها في الدستور الفرنسي الشؤون الخاصة بالقانون فهي تخص بصفة عامة المسائل المتعلقة بالحريات العمومية والخاصة بالملكية ،بوضع الأفراد،و بقضايا الضرائب وبنظام المحافظات المحلية، وبالتالي فإن هذه القضايا تخرج عن دائرة اختصاص الهيئة التنفيذية المؤقتة[1].

والملاحظ من خلال بنود الاتفاقيات إيفيان أنها تحمل خاصية غامضة من خلال ذكر السلطات العمومية، فهي بنود غير متوافقة مع الطابع الأحادي الرسمي لنصوص الاتفاقيات وبذلك فهي تزيف مفهوم بقاء السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية[2].فالمهمة كانت صعبة من البداية، وهذا ما لمح إليه شارل ديغول عند لقائه بعبد الرحمن فارس بعد تعيينه على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة قائلا: لا أشك في ان المهمة التي تنتظرك ثقيلة خاصة في هذه الفترة الانتقالية[3].

2.علاقة الهيئة التنفيذية بالمندوب السياسي:

لقد تم تعيين المفوض السامي الخاضع لسلطة وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية بمقتضى مرسوم أصدره مجلس الوزراء، فهو أمين سلطة الجمهورية الفرنسية في الجزائر وتتمحور سلطته حول مهام السياسة الخارجية بما أن الجزائر بقيت اسميا تحت السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية[4]،فإن المشاكل ذات الطابع الخارجي التي تهمها بقيت نظريا من اختصاص الحكومة الفرنسية، الدفاع عن الإقليم وحفظ أمنه، العدالة، النقد، العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى وحفظ الأمن في نهاية المطاف[5].

ومع بداية عمل الهيئة التنفيذية وعقد أولى اجتماعاتها 13 أفريل 1962 م حيث كانت أول جلسة عامة رسمية تجمع بين المحافظة السامية والهيئة ت م[6](*).

---

(1) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 157.

(2) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 151.

(3) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 129.

(4) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 156.

(5)Redah Malek :Op.cit. : p 324.

(*) أنظر الملحق رقم05.

(6) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 136.

وكان حضور المفوض السامي السيد كريستيان فوشيه استناداً إلى القوة القانونية التي خولت له، بأن يكون على علم بصورة مسبقة باجتماعات الهيئة ت م وجدول أعمالها، فضلا على تبليغه بمحاضر فيها المناقشات بأصغر تفاصيلها[1].

مثلت السلطة التنفيذية المؤقتة أهم هيئة في هذه الفترة الانتقالية، كما أن إنشاءها فرض تقليصا فوريا للسيادة الفرنسية في الجزائر التي كانت تعتبر إلى هذا الوقت مقاطعة فرنسية[2].غير أنه بموجب المادة 03 من النظام القانوني، كان لا بد للسلطة التشاور دوما مع المفوض السامي[3]، حيث أصدر شارل ديغول تعليمات دقيقة إلى السيد كريستيان فوشيه لكي يقدم يد المساعدة لعبد الرحمن فارس في كل الظروف وبكل الوسائل[4]، وهذا بعد أن عين مفوضا للجمهورية الفرنسية ومساعده برنار تريكو من أجل توجيه هذه المرحلة الأخيرة[5]،فهو يمثل السلطة العليا بالبلاد[6]، وبالتالي لا بد له من أن يعلم كل صغيرة وكبيرة، وهذا ما فيه تقييد وتقليص من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة.

ونقلا عن جريدة لإكسبريس الفرنسية "إن الهيئة التنفيذية كمن يجلس داخل سيارة جميلة للغاية ومن أحدث طراز، ولكنه لم يتمكن من دفع محركها لكي تشرع في السير..."[7]، هذا ما شبهت به الهيئة التنفيذية بسبب البطء في عملية استلامها وشروعها في تجسيد مهامها.فالهيئة التنفيذية المؤقتة لا تسيطر بصفة عملية على إدارة الجزائر، وكذلك بالنسبة للسيد فوشي المندوب السامي[8].وهذا راجع إلى مشكل الأوربيين الذين يعرقلون عمل الهيئة التنفيذية.

إن مدة الفترة الانتقالية لم تتح بمنحها امتيازات حكومة فعلية، أية سلطات سياسية في الواقع، وكان إنشاؤها يمثل انقيادا للمسار المراد من طرف الحكومة الفرنسية لحصول الجزائر على الاستقلال،والتخفيف من حذر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لن تقبل وقف إطلاق النار، إن لم تتخل الحكومة الفرنسية عن

---

[1] Redah Malek :Op.cit. : p 324.

[2] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 156.

[3] نفسه: ص 157.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 129.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 144.

[6] نفسه: ص 140.

[7] عبد الله شريط: لإكسبريس الفرنسية، مرجع سابق، ص 133.

[8] نفسه: 133.

سلطتها في الجزائر، فكانت نتيجة هذين المطلبين المتناقضين هي إنشاء هيئة اختار الطرفين نصف أعضائها[1].

أما من الناحية العملية، فنجد أن الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كانت منعزلة في روشي نوار كانت تفتقر إلى الشرعية التاريخية، ولم يكن لها أيه قوة سياسية نظرا لعهدتها العابرة[2]،وبالتالي فالمندوب السامي قلص صلاحيات الهيئة التنفيذية وجعل مجال عملها داخل البلاد فقط، دون أن يتجاوز حدود ذلك.لم تتم دراسة الطبيعة القانونية لهذه الهيئة لذا يستقص دمجها في فئة قانونية عادية، ويجب أيضا التعريف بخصائصها الأساسية قبل الشروع في تحديد طبيعتها.

تعتبر السلطة التنفيذية المؤقتة هيئة تم إنشاؤها وفق اتفاق دولي، وتتكون من 12 عضوا يتم تعيينهم وليس انتخابهم بحيث لم يتمتعوا بأية مسؤولية لدى مجلس ما، كلهم يخضعون لهؤلاء الذين قاموا بتعيينهم، إما الحكومة الفرنسية أو الحكومة المؤقتة فالهيئة ت م كانت تمارس صلاحياتها في إطار السيادة الفرنسية لكن الحكومة المؤقتة ترى أن هذه الهيئة التي تشتغل تحت السيادة الفرنسية عمليا، كانت محل اتفاق مشترك بين الطرفين[3].

فاختصاص هذه السلطة المنشأة على عجل إداري محض وحسب شهادة بلعيد عبد السلام، ففي "الواقع فهي كانت أداة إدارية تسير الجزائر وواسطة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني في انتظار اقامة سلطة تنبثق مباشرة من الثورة[4]، وبالتالي مثلت حلقة وصل لنقل السيادة وأدواتها من إدارة الاحتلال إلى إدارة الجزائر المستقلة[5]،وبالتالي مهامها كانت ذات طبيعة إدارية أكثر منها سياسية"[6].

---

(1) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 159.

(2) علي هارون: مصدر سابق، ص 13.

(3) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص ص 158-159.

(4) Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p197.

(5) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 741.

(6) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 158.

المبحث الثالث: نشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة:

لقد استهل عبد الرحمن فارس بداية نشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة بخطاب حماسي ألقاه عبر أمواج الإذاعة والتلفزيون وتداولته بعض الصحف من بينها جريدة المجاهد يوم 30 مارس 1962م[1]، مخاطبا فيه الجزائريين والأوربيين وقد جاء في كلمته إلى الجزائريين على الأخص[2]،"هاهي ذي ساعة الخلاص تدق ولقد حان موعد الاستقلال الذي طالما انتظرناه بقلوب ملؤها الإيمان بتحقيق آمالنا المشتركة، حيث حذر من مناورات الاستعماريين، التي تهدف إلى منع السلم"[3].

كما خاطب الأوربيين، فألفت نظرهم إلى أنهم ضحايا الحسابات والمناورات السياسية التي تحاك في الظلام، وقال على وجه الخصوص: "لقد فتحت صفحة جديدة في تاريخ بلدنا الجميل وهي من الآن فصاعدا، خطوة نحو المستقبل لا رجعة فيها، فلئن كنتم حريصين على عدم التنكر للمستقبل، فهيا بنا جميعا إلى تجسيد اتفاقيات ايفيان وتطبيقها فعلينا وبكل أمانة وليكن رأينا هو تشييد أسس الدولة الجزائرية العصرية رغم كل العقبات".[4]

1.الصعيد الإداري:

كان على حكومة بومرداس أن تضمن استمرار السير العادي لأهم المرافق الإدارية لا سيما الحيوية منها[5]، فالإدارة الجزائرية كانت تعيش، اضطرابات متسلسلة ذلك أن مئات الملفات تكدست فوق بعضها البعض وأن مقررات سريعة تأجل تنفيذها[6]، فقد أصيبت النشاطات العامة بالشلل[7].

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 135.

[2] نفسه: ص 134.

[3] المجاهد: يوم 1962/04/02م،العدد 118.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 134-135.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 742.

[6] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 134.

[7] شارل ديغول: المصدر السابق، ص 145.

وهذا سبب النزيف الحاد جراء اضطراب أحوال الأقلية الفرنسية[1]، بسبب بداية الرحيل الجماعي للموظفين في القطاع الإداري[*]، حيث كانوا يمثلون 95% من السلك الإداري على الصعيد المحلي والوطني، ويصف السيد شنتوف الوضعية على الصعيد الاداري يومئذ بأنها كانت صعبة ومعقدة[2].

ومن هذه الحالة كيف يمكن للهيئة التنفيذية المؤقتة أن تتمكن من دفع عجلة الإدارة الجزائرية الذي بدونه يبقى رجل الدولة عاجزا، هذا ما جعل عبد الرحمن فارس ينكب على دراسة هذا المشكل حالما فرغ من توزيع المسؤوليات بين أعضاء الهيئة[3]،وبالرغم من قلة الكوادر الجزائرية في الهيئة التنفيذية، فقد شكلت فريقا صغيرا من مجموع لأعضاء الذين اكملوا تعليمهم من مهندسين واطباء خاصة جماعة جبهة التحرير الوطني.[4]

وفي غضون ذلك انتقل كل من مصطفاي وعبد السلام إلى تونس لتقديم عرض لنشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية ج، حيث تم تجديد الثقة في أعضاء الهيئة[5]،ولقد كان عبد الرحمن فارس يحبذ العمل السريع والتأثير النفسي، يريد أن يبادر إلى تعويض الموظفين السامين الانتهازيين أو المورطين في حملة تعطيل الإدارة[6].

وسد الفراغ المتزايد ومواجهة الشلل الذي يهدد النشاط الإداري غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: إذاما كان الرئيس عبد الرحمن فارس سيتمكن من وضع يده بشكل واضح على الإدارة، فحسب اتفاقيات إيفيان التي تنص على ادخال عدد كبير من الجزائريين إلى الإدارة سواء جلبهم من تونس أو المغرب أو فرنسا حيث يعملون حاليا.

---

(1) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 742.

(*) حتى اندلاع الثورة التحريرية ،كانت الإدارة الجزائرية ذات طابع استعماري واضح، وكان دخول الجزائريين اليها جد محدود، ويقتصر على الوظائف التنفيذية، أما مهام اتخاذ القرار، فكانت مقتصرة على الأوربيين وحدهم، فلم تكن الإدارة تخدم المواطنين، بل تتمثل في مراقبتهم (السكان الأصليين)، وجمع المعلومات من أجل احكام السيطرة الفرنسية على جميع انحاء البلاد ، فهذه الادارة تميزت بمصادرة ارادة الشعب،اما المنتخبون على المستوى المحلي او على مستوى الوطني–باستثناء الوطنيين– (بني وي وي) الذين يعتبرون كخدام مطيعين للإدارة الفرنسية أثناء الاحتلال ،انظر عبد الحميد براهيمي: مصدر سابق، ص ص 61–62.

(2) محمد عباس: رواد الوطنية شهادات28 شخصية وطنية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2004،ص 333.

(3) عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 134.

(4)Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p193.

(5) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 140.

(6) عبد الله شريط: مرجع سابق، ص ص 134–135.

ومن أجل أن تكون الصورة واضحة ويتحقق تحويل الادارة إلى الجزائريين بصورة مصغرة فكان لا بد من اطلاع هؤلاء الجزائريين على سير الأمور وعلى طبيعة المشاكل التي سيواجهونها وداخل البلاد، فينبغي على الحكومة الفرنسية أن تزود الهيئة التنفيذية عددا من الخبراء الذين لا علاقة لهم بأوربي الجزائر[1].

وفعلا لم تجد الهيئة التنفيذية في متناولها سوى عدد محدود من الموظفين الجزائريين، وأكثرهم من الذين تم تكوينهم على عجل فيما يعرف بدفعات سوستال وبعده لاكوست[*][2]، غير أنها لاقت دعما من طرف بعض الطلبة الجزائريين الذين أنهو دراستهم بالمناسبة، خدمة منهم الجزائر الغد المستقلة بالرغم من هذه المساهمة، إلا أنه بقي هناك عجزا.وحسب شهادة السيد شنتوف المسؤول الأول عن الشؤون الادارية الذي يقول بهذا الصدد، بأن ندرة الكفاءات الجزائرية صعب من الوضعية، حيث يلخص الموقف بالواقعة التالية:

"جاء في يوم من أيام صبيح شاكيا يقول: أن منصب المهندسين بمديرية الأشغال العمومية، يحتله شخص حائز على الشهادة الابتدائية، فكان الجواب إذا وجدت بديلا حائز على الشهادة الابتدائية فضعه مكانه"[3]،وبالتالي كان لزاما وضع نواة الإدارة والجهاز الاقتصادي الوطني، بالاعتماد على الاطارات القليلة[4]، وبالتالي أثناء الإجراءات اللازمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة ضمان عودة السكان إلى حياتهم العادية[5].

لقد تقرر تكليف مصطفاي وهو ممثل ج ت و في الهيئة التنفيذية للإشراف على الادارة وضمان الاتصال المباشر مع قادة الولايات[6].حيث تقرر عقد اجتماع واسع في بومرداس بحضور ولاة المقاطعات وأكبر المديرين "60 شخصية في المجتمع"، وهذا لأجل بحث الحالة الراهنة، وتسليم تعليمات جديدة في الميدانين الإداري والسياسي، وكل منهم مطالب بأن يقول بصراحة إذا ما كان يريد أن يعمل حسب الروح الجديدة على أن يعمل في نطاق الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية أي تمكين الهيئة التنفيذية والوطنيين الجزائريين من التكفل بسير الجزائر، فهي في المقابل عزم السيد فارس على تسريح كل الذين يرفضون المساهمة في هذا العمل[7].وهذا بعد أن تكفل

---

[1] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 135.

[2] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 742.

[*] دفعة سوستال ولاكوست دخول المسلمين الجزائريين إلى الوظيفة العمومية كان تصورا على أساس انتقائي في التوظيف لأسباب مرتبطة على الخصوص بسياسة الربع ساعة الأخير والمرتبطة بالقوة الثالثة انظر عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص 64.

[3] نقلا عن شهادة عبد الرزاق شنتوف: محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 334.

[4] عمار ملاح: مرجع سابق، ص 122.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 741.

[6] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 140.

[7] عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 135.

باستدعائهم السيد شنتوف، حيث طلب منهم تقارير مكتوبة ومفصلة عن المشاكل التي يصادفونها في الميدان[1].في حين تكفل السيد روث Rothe والسيد عبد الرحمن فارس بالاتصال بالأوربيين وكذلك الفرق الثلاث الخاصة بالنظام العام (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة)[2].

إن الغرض من تعويض جزء من جهاز الولايات، هو أن ولاة هذه المقاطعات تضاعفت صلاحيتهم بصفة جلية بفعل مرسوم أعاد للسلطات المدنية بكامل القطر الجزائري مجموع الصلاحيات في ميدان الأمن والنظام، وهذا ما كان إلى غاية 13 ماي 1958م، خاضع للجيش الفرنسي الذي استولى على كافة المسؤوليات المدنية والعسكرية، وبالتالي فلأول مرة تسترجع الإدارة المدنية حقوقها كاملة هذا من ناحية على الورق على الأقل،لكي يقتصر تدخل الجيش فقط في مسائل الأمن إذا طلب منه ذلك بصفة واضحة.[3]

ومواصلة تكليف أعضاء الهيئة التنفيذية بتنفيذ المهام ومواصلة لنشاطاتها، كلف كل من السيد بن عبد السلام وبن تفتيفية بالاتصال بالحكومة المؤقتة ومحاولة إقناعها من أجل أن ترسل بصفة مستعجلة بعض مناضلين الجبهة العاملين في فيدرالية فرنسا لتدعيم محافظات الشرطة خاصة المتواجدة على المستوى الجزائر الكبرى[4].

ومن أجل الخروج من هذا الوضع المتأزم ومحاولة لتحسين ظروف الولايات، فقد كلف السيد حميدو بإعداد خطة للتدخل المستعجل بالتنسيق مع المصالح الريفية، وهذا من أجل تسهيل نقل أولى المساعدات الضرورية (من مواد غذائية وأدوية) إلى اللاجئين العائدين للوطن[5].وبالتالي فالجهاز الإداري لم يتغير[6].

2.على الصعيد الاقتصادي:

قبل الولوج إلى أهم النشاطات التي دأبت الهيئة التنفيذية المؤقتة على القيام بها، كان لزاما التذكير بالخصائص الرئيسية للاقتصاد الاستعماري الذي كانت تريد فرنسا منه تعزيز سيطرتها الاقتصادية ضمن استراتيجية ما بعد استقلال الجزائر في اطار اتفاقيات ايفيان أو اتفاقيات أخرى.

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 141.

[2] نفسه: ص 140.

[3] عبد الله شريط : مرجع سابق،ص135.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 141.

[5] نفسه: ص 141.

[6] عبد الحميد الابراهمي: مصدر سابق، ص 67.

إن الشيء الحقيقي المؤكد هو أن الاقتصاد الاستعماري في الجزائر المعتمد على الاستغلال منذ البدايات الأولى للغزو العسكري الفرنسي للجزائر، وهذا من أجل ترسيخ تبعية الجزائر اقتصاديا وماليا وتجاريا للاقتصاد الفرنسي[1](*).

لقد حاول الطرف الفرنسي من خلال مسيرة المفاوضات الضغط على المفاوضين الجزائريين من خلال تقديم تنازلات من أجل المصالح الفرنسية الاقتصادية بالجزائر، خاصة وأن الحكومة الفرنسية كانت تسعى إلى تهديم الوحدة الترابية للبلاد، باحتفاظها بالصحراء وهذا صيانة لمصالحها التقنية والتنقيبية وكذلك البترولية.

غير أن إصرار الطرف الجزائري على الوحدة الترابية انتصر في الأخير، في المقابل كان هناك صياغة للعديد من الاتفاقيات خاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما عهد على تسمية المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، ووفقا لاتفاقيات ايفيان خاصة بيان التعاون الاقتصادي والمالي، فضلا على أعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء[2].

من خلال هذه البنود ومجموع المادة المصاغة في عقود محددة زمنيا، والتي اعتبرت آليات تعزيز التبعية الاقتصادية بإطار رسمي ومثال حي على الحفاظ على المصالح الاقتصادية الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر[3]، وتبقى البنية الاقتصادية الاستعمارية كما هي، بما في ذلك المجال البترولي[4].

وباختصار فإن هذه التنازلات التي منحتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اتفاقيات ايفيان تشجع على الابقاء، بل حتى على تطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية التي يتعين على الجزائر المستقلة أن تضمن احترامها.

من أجل أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية ستعتمد على هؤلاء الأوربيين لمراجعة التطور المستقبلي للاقتصاد الجزائري على الخطى الذي ترسمه فرنسا، غير أن الفراغ الاقتصادي والاجتماعي الذي سببه رحيل 900 ألف أوربي قبل إعلان الاستقلال كان له آثار وخيمة في اشتغال الاقتصاد، وهذا الفراغ لم يكن شاملا لأن

(*)للاستزادة أكثر حول هذا الموضوع انظر: هارتمورت الزنهانس :فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر، أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015،.

(1) عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص ص 68-70.

(2) Redah Malek :Op.cit;p 343.

(3) عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص 71.

(4) محمد حربي: مصدر سابق، ص 292.

الحضور الفرنسي بقي مهما في الإدارة وفي الاقتصاد والقطاع المالي، وكان يتمثل في اطارات فرنسية وجزائرية موالية لفرنسا وإطارات جزائرية وطنية أو مندمجة، انطبعوا على رغم كل شيء بالمثال الثقافي الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي[1].

أمام مخلفات هذا الوضع الاقتصادي والمالي،وجدت الهيئة التنفيذية المؤقتة نفسها أمام تحدي من أجل إدارة دواليب الوضع الاقتصادي والمالي، ومن خلال مندوب الاقتصاد والمال السيد: عبد السلام بلعيد، حيث كلف الشيخ محمد بالاتصال بالمؤسسات المالية التابعة للغرض الفلاحي وهذا قصد الوقوف على وضعيتها المالية الحقيقية، ضف إلى عملية جرد المؤسسات العمومية المخربة التي كلف بها السيد كوينغ Koeng، فيما ينجز السيد مانوني Manoni دراسة الوضعية المالية[2].

وبما أن الهيئة التنفيذية المؤقتة عكفت على وضع إدارة اقتصادية جديدة جزائرية، تمهيدا لجزائر ما بعد الاستقلال في شكل مديريات للتخطيط والصناعة والمالية والأسعار والطاقة والمكتب الجزائري للبترول والهيئة الصحراوية ومديرية التجارة، والمحافظة على السامية للتكوين ووضعت نصوصها التأسيسية التنظيمية وجمعت عددا من الاطارات المتخصصة لعبوا دورا في الحياة الاقتصادية للبلاد وما قلص من حجم الامتيازات الفرنسية بالجزائر، هو الفرار الجماعي للأوربيين، وما نجم عنه من شغور كبير في الإدارة والممتلكات أجبر السلطة المؤقتة على مواجهة هذه المستجدات، فأعدت النصوص المنظمة لذلك، ثم عمم المكتب السياسي تطبيقها على القطاعات المختلفة[3]، فالهياكل الاقتصادية كانت شبه منعدمة فالقرارات تتخذ في باريس، وكان لزاما على الهيئة التنفيذية تخطي هذه الظروف لتسيير هذه المرحلة، خاصة بعد الخراب الذي خلقته المنظمة العسكرية المسلحةOAS.

ومن بين الملفات التي أدارتها الهيئة التنفيذية المؤقتة ملف المحروقات، وحسب شهادة بلعيد عبد السلام، فالمهمة الأساسية هي فرض وجودنا في ميدان البترول التي نالت فرنسا فيه امتيازات ضخمة [4]،حيث عكف على هذا الميدان السيد عبد السلام ومساعدوه، حيث تولوا الملف الخاص بقطاع المحروقات والقانون الخاص بالنفط، وبعد دراسة المشاكل المتعلقة بقطاع المحروقات، خاصة في هذه الفترة التي تزامنت مع اقتراب انتهاء

---

[1] عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص 72.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 141.

[3]Belaid Abdeslam : Le hasard et l'histoire,op.cit ; p 192.

[4]Ibid. p 205.

مدة العقد المبرم بين الحكومة الفرنسية والشركة الإنجليزية[*]المتعلق بشركة Camel في أرزيو ونية هذه الشركة في الانسحاب[1].

وبعد اخبار عبد الرحمن فارس لعبد السلام بلعيد بموضوع هذه الشركة، تقرر تجديد عقد الشركة، غير أن التخوف الوحيد كان من الأحكام التي ستصدر حول هذا الموضوع، حيث قال بلعيد عبد السلام[2] "سوف يقال عنا بأننا إمبرياليين متطرفون وهذا لا يهم، لأن المستقبل سوف يشهد بأن ما نفعله إنما هو بداية تصنيع بلادنا".

ويضيف حول الموضوع فالمشكل آنذاك لم يكن في خسارة بعض الدولارات من مداخيل النفط، بل أن الشغل الشاغل وأولوية الأولويات هي إعلان الاستقلال ونقل السيادة واستلام مؤسسات البلاد وإقامة الدولة الجديدة[3].

وبالرغم من اتهام بلعيد عبد السلام بتقديم تنازلات للفرنسيين وبيع الجزائر للاستعمار الجديد، إلا أن هذا لم يمنعه وقطاعه من مواجهة صعوبات جمة في تطبيق بنود اتفاقيات ايفيان خاصة في مجال المحروقات التي كانت فرنسا تريد السيطرة عليها، من خلال نصوص وهيئات فرنسية، ومواجهة هذه الصعاب بحزم رغم قلة الكفاءات والخبرة والاختصاص، فالوضع بالبلاد كان هشا وأن التنازلات شملت جميع القطاعات وليس البترول فقط[4].

ومنبين بعض الاتفاقيات التي أبرمتها الهيئة التنفيذية مع الجانب الفرنسي، حيث تولت ذلك حركة اللجان المختلطة بين باريس والجزائر بوتيرة سريعة بغرض ضبط بروتوكول الاتفاق بين فرنسا والجزائر فيما يتعلق بقضايا التعاون المنصوص عليه في اتفاقات ايفيان وهي كالآتي[5]:

1- البروتوكول المتعلق بوضعية الأعوان الفرسيين العاملين في الجزائر.

2- ملحق البروتوكول المتعلق بوضعي المعلمين العاملين في الجزائر.

---

[*]حسب شهادة عبد الرحمن فارس فإنه علم بالموضوع عن طريق زيارة صديقه كروتز Croetz، وهو رئيس الشركة الوطنية للتنقيب على البترول في الجزائر (S.N.R.E.P.A.L).

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 185.

[2]نفسه: ص ص 185-187.

[3]Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p 205.

[4]Ibid : p 206.

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 186-187.

3- البروتوكول المتعلق بالقضاء.

4- البروتوكول المؤقت: المتعلق بترتيبات تنفيذ العمليات المالية بين فرنسا والجزائر.

5- البروتوكول المتعلق بالرقابة المالية.

6- البروتوكول الخاص بتنفيذ الالتزامات المشتركة ضمن الهيئة المشتركة بمناطق الجنوب الجزائري (O.C.R.S).

7- الاتفاقية المتعلقة بتطبيق الفصل 8 من الباب 1 في التصريح المبدئي المتعلق بالتعاون في مجال استثمار الثروات الصحراوية.

8- الاتفاقية المتعلقة بالتنظيم التقني لاستغلال باطن الأرض الصحراوية المبرمة بخصوص تجسيد الباب 3 المتضمن للتصريح المبدئي حول التعاون لاستثمار الثروات الباطنية في الصحراء.

9- الاتفاق المتعلق بقانون بالبترول في الصحراء وتحويل الكفاءات إلى السلطات المعنية بتطبيق هذا القانون.

وبعد عملية ضبط هذه البروتوكولات تقرر أن يتم التوقيع عليها يوم 28 أوت 1962 بباريس. وهي عبارة عن تجديد للعقود منتهية الصلاحية للعديد من الشركات الناشطة في مجال المحروقات في الجزائر آنذاك.

وبالتالي تم تفويض عبد الرحمن فارس من قبل الهيئة التنفيذية المؤقتة، من الجانب الجزائري أما الجانب الفرنسي تم تفويض السيد جوكس Joxe من طرف الجنرال ديغول لتوقيع هذه البروتوكولات، وبالفعل تم ذلك يوم 28 أوت 1962، في مقر وزارة الجزائر أمام كاميرات التلفزيون والصحفيين المدعوين لهذه المراسيم[1].

3.نشاط الهيئة ببقية المجالات:

حسب شهادة عبد الرحمن فارس[2] فقد تضافرت جهود ومندوبي الهيئة التنفيذية المؤقتة،حيث تولى السيدبن تفتيفة بمساعدة مدير ديوانه النشيط السيد زعبيك، البحث عن حلول لمشاكل البريد والمواصلات، حيث كان القطاع يعاني من الاضراب،في حين ان السيد مانوني فكانت له مهمة شاقة،حيث عكف على تسيير الميزانية الضئيلة بالتنسيق مع عبد الرحمن فارس، أما السيد روث نائب عبد الرحمن فارس كان يطمئن جموع

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 187.

[2] نفسه: ص 186.

الأوربيين المتوافدين على روشي نوار. في حين السيد حميدو[*]أشرف بمساعدة الصليب الأحمر والمنظمة العالمية للصحة وخصوصا بمساعدة الولايات على تنظيم شبكة لتوزيع الأدوية والمواد الغذائية،وبعد عملية جرد كل المؤسسات التعليمية من قبل الشيخ بيوض[**] ومساعديه وفريقه التقني، هذه الشخصية الراجحة أدارت مهمتها بكل حكمة وشجاعة[1]. ضف إلى كل من كوينغ والشيخ محمد والحصار، فقد واجهوا كل المشاكل تبعا لعلاقات كل واحد منهم[2].

إن البرامج التي تقوم بها الهيئة التنفيذية من أجل التكيف مع الأسابيع القادمة حيث أن استفتاء تقرير المصير يجب أن يكون في أقرب الآجال، لكنه هل يمكن التوجه إلى صناديق الاقتراع إذا لم يحقق استيلاء الهيئة التنفيذية على الإدارة[3].ومهما كان تركيب هذه الهيئة ذات طبيعة قانونية معقدة، ولا يصح في أي أن تعتبر حكومة للجزائر، فما هي إلا هيئة لا صفة حكومية لها قلدت سلطة الإدارة والتنفيذ لمدة محدودة بمقتضى اتفاق معقود بين سلطتين اعتبرت كل منهما الأخرى مجرد سلطة واقعية.[4]

---

[*] الدكتور بومدين محمد حميدو : ولد في25 ديسمبر 1924 م بتلمسان، التحق بثانوية سالان اين تحصل على شهادة البكالوريا شعبة آداب وفلسفة في 1943م درس سنة اولى طب بكلية الطب بالجزائر ثم انتقل الى باريس، ناقش الدكتوراه سنة 1951م، اشتغل كطبيب اشعة بمستشفيات باريس ثم انخرط في صفوف الافالان هذا ما اغضب حاكم وهران واصدر في حقه امر بالنفي، هذا ما جعل منه يفر مع اسرته الى المغرب اين فتح عيادة للطب والاشعة الى جانب ذلك شغل منصب ممثل جبهة التحرير بالدار البيضاء، عين خلال المرحلة الانتقالية كمندوب مكلف بالصحة والشؤون الاجتماعية نبعد الاستقلال عاد الى الجزائر والتحق بمستشفى وهران =عين استاذا محاضر معتمد، ثم اول عميد لكلية الطب بوهران من 1968-1970م، مؤسس ورئيس جمعية العلوم الطبية للغرب الجزائري. انظر محمد خياطي: المآزر البيضاء، مرجع سابق، ص ص 541.542.

[**] الشيخ بيوض: اسمه الحقيقي هو ابراهيم بن عمر بن بابا بيوض من مواليد القرارة بوادي ميزاب جنوب الجزائر 1318 هـ/1899م تبنى الحركة العلمية والنهضة الاصلاحية في القرارة اصبح عضوا في الهيئة العليا بالمسجد المشرفة على الشؤون الدينية والاجتماعية في البلد سنة 1922م ،شارك 1931م في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انتخب عضوا في دورتها الاولى اسس جمعية الحياة بالقرارة، 1941م حكم عليه الاستعمار بالإقامة الجبرية لمدة 04 سنوات فكان من بين الممضيين على برقيات ورسائل تأييد اللجنة الجزائرية الفلسطينية، دخل معترك الحياة السياسية، اصبح قطبا ثوريا بالميزاب في الفترة مابين1954-1962م خاصة من خلال موقفه التاريخي والبطولي اتجاه مؤامرة فصل الصحراء عن الشمال 1961م، في مارس 1962م عين عضوا في اللجنة التنفيذية المؤقتة من طرف الحكومة المؤقتة، اسندت له مهمة الشؤون الثقافية، غير انه لوحق بالإهانة والسجن، توفي في سنة 1981 م، لديه مؤلف تحت عنوان اعمالي في الثورة، انظر محمد سليمان ابو العلا :صفحات من الكفاح خاص بالشيخ بيوض والاستعمار الفرنسي في الجزائر، ايفي ميديا للنشر والتوزيع، 2013 م، الجزائر، ص ص 16.21.

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 141.

[2] نفسه، ص 186.

[3] عبد الله شريط : مرجع سابق،ص 135.

[4] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960_1961، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005، ص342.

ونستنتج مما سبق تناوله بأن الهيئة التنفيذية المؤقتة، اعتبرت إحدى المؤسسات المرحلة الانتقالية، هذا نظرياً إلا أنه من حيث الممارسة والواقع نجد أنه وجدت العديد من القيود قلصت من صلاحيتها وجعلت منها في بعض الأحيان صورية ومهمة شبه مستحيلة.

الفصل الثالث

﴿الهيئة التنفيذية المؤقتة وإدارة استفتاء تقرير المصير﴾

المبحث الأول: الهيئة التنفيذية المؤقتة والمنظمة العسكرية السرية.

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة تحضر لاستفتاء تقرير المصير

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة وأزمة صائفة 1962م

المبحث الرابع :الهيئة التنفيذية المؤقتة ونقل السلطات وإعلان قيام الجمهورية الجزائرية.

يتم التعرض من خلال هذا الفصل المعنون "الهيئة التنفيذية المؤقتة وإدارة استفتاء تقرير المصير" من خلال أربع مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أهم عقبة واجهت الهيئة التنفيذية المؤقتة وصعبت من مهمتها للتحضير للاستفتاء تقرير المصير؛ وهي المنظمة العسكرية السرية وكيف سيرت هذا الموضوع؟. ثم المبحث الثاني فتناولنا فيه عملية التحضير للاستفتاء، أما المبحث الثالث والرابع فنعالج فيه الهيئة التنفيذية المؤقتة وأزمة صائفة 1962 و ثم كيف نقلت السلطات وإعلان قيام جمهورية جزائرية.

المبحث الأول: الهيئة التنفيذية المؤقتة والمنظمة العسكرية السرية:

لقد واجهت العديد من التحديات الهيئة التنفيذية المؤقتة من بينها الهاجس الأمني الذي كانت المنظمة العسكرية السرية جزءاً منه، وفي ذلك يقول بلعيد عبد السلام بأن الهيئة التنفيذية عملت ستة اشهر،ثلاثة قبل الاستقلال وثلاثة بعده، فمن خلال الاشهر ماقبل الاستقلال كان التركيز على المشكل الامني اضافة الى مشاكل الحدود معالمغرب[1]، وعند استلام عبد الرحمان فارس رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة لقب هذه المهمة بأنها "هدية مسمومة"، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على صعوبة هذه المهمة التي اعتبرت في بعض الأحيان مهمة انتحارية، حيث وجد نفسه وأعضاء هيئته أمام تحديات وصعاب جمة منها فرنسية وأخرى جزائرية، مما قلص من صلاحيات هذه الهيئة وجعل منها صورية في أغلب الأحيان.

إن إدارة الملف الأمني كانت من أصعب المهام التي ألقيت على عاتق الهيئة التنفيذية المؤقتة، خاصة وأن هذا الملف كان من بين أعقد القضايا التي واجهت مرحلة المفاوضات وازداد حدة بعد إعلان وقف إطلاق النار، لتدخل الجزائر مرحلة من أشد وأخطر المراحل على مستوى الوضع الأمني[*]، لأنه وخلال الفترة الفاصلة بين وقف اطلاق النار واعلان الاستقلال سعيا الى تجنب اي حادث من شانه ان يسمح للفرنسيين بالتشكيك في العملية المؤدية الى نقل السيادة.[2]

---

[1] Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p 192.

[*]للاستزادة حول المنظمة العسكرية السرية: التعريف بها، نشاطها، هيكلها، سجلها الإجرامي، أهم قادتها انظر: حسنية حماميد: المنظمة العسكرية السرية، 1960-1961، مذكرة دكتوراه علوم، جامعة باتنة 2007.

[2] Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p .198

إذن كيف تعاملت الهيئة التنفيذية المؤقتة مع الوضع؟ وما هي سبلها ووسائلها؟ وهل نجحت في إخماد نار التي أشعلتها منظمة العسكرية السرية ضد كل ما هو حي وجامد في الجزائر للسير قدما الى استفتاء تقرير المصير؟

1- المنظمة المسلحة العسكرية أداة للإرهاب:

إن الدارس لوضع الجزائر غداة وقف إطلاق النار يكتشف أن الجزائر كانت تعيش انفلاتاً شبه تام على المستوى الأمني، وهذا بمجرد علم هذه العصابات بفحوى الاتفاق الحاصل في ليروس[1]، ففي الوقت الذي قربت فيه عملية المفاوضات على الانتهاء؛ زاد نشاط المنظمة السرية خلال سنة 1962م، وهذا من أجل إفشال وضرب الاتفاقات[2]، فكثفوا عمليات التفجير والاغتيالات وبلغت ذروتها في المدن الكبرى، واتخذت وهران قاعدة للمنظمة العسكرية ومدينة الجزائر قاعدة أمامية[3]، إضافة إلى سيدي بلعباس وعنابة ...الخ[4]، فهذه المدن تقطنها أقليات فرنسية هامة،إنها تنغص العيش على المواطنين المدنيين فهي تتلف كل شيء[5]،وبتجاهل المنظمة العسكرية السرية للضمانات المقدمة للأوربيين[*]، حيث ضاعفت هذه الأخيرة من عنفها، فدمرت التجهيزات الإدارية. إذن الحرب مستمرة وبصورة أشد[6].

ومن أجل تحقيق ما تصبو إليه[**]، خاصة وأنه تداول على قيادتها أكبر الجنرالات العنصريين واللوبي الكلولونيالي الرافضين لفكرة التفاوض والداعين إلى المحافظة على المستعمرة اللؤلؤة –الجزائر– بشتى الوسائل على حد تعبير فرحات عباس[7].

---

(1) محمد عباس: نصر بلا ثمن ، المرجع السابق، ص 743.

(2) Benyoucef Bnkaedda : L'algérie a l'indépendance La crise de 1962, Imprimerie Dahlab, Alger, 1997, p 19.

(3) حصة تلفزيونية محطات في تاريخ الجزائر، قناة Beur، اعداد حمدي عيسى يوم الخميس 2014/03/20م، الساعة 19:19.

(4) محمد عباس: المرجع السابق، ص 743.

(5) سعد دحلب: المصدر السابق، ص 154.

(*) أنظر: Redah Malek : Op.cit ; p 263.

(6) محمد حربي: المصدر السابق، ص 153.

(**) كان من أهم أهدافها التي ركزت عليها منذ البداية، هي تكريس فكرة الجزائر فرنسية بكل ما تدعو إليه هذه الفكرة، فهؤلاء ممن كانوا متشبعين بعنصرية الاستعمار، وغطرسته مدعومين من اللوبي الكولونيالي الذي دائما ينادي بأن الجزائر أرض آباءنا Algérie pape انظر..Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Op.cit ; p 316

(7)Ibid ; p 316.

فقد اعلن الجنرال سالان حربا بلا هوادة وهذا من خلال منشور له "إن وقف اطلاق النار لا يلزم إلا ديغول، أما بالنسبة لنا فإنها بداية المعركة، لأن جبهة التحرير سوف لن تلتزم بتطبيق هذه الضمانات؛ إنها حبر على ورق..."[1].

وهو بهذا الكلام الموجه لأوروبي الجزائر خاصة بأن هذه الضمانات سوف لن تلتزم بها، وأنها تبقى حبراً على ورق، وبالتالي لا بد من معركة أخرى لمجابهة الوضع الجديد، وهذا بمساندة المنظمة العسكرية السرية لهؤلاء إذ أنها هي المخرج الوحيد لمستقبلهم[2]، هذا ما جعل العديد من الأوربيين يتصلون بعبد الرحمان فارس بعد القاءه لخطابه الأول يوم 31 مارس 1962م ،من خلال تعهده بضمان العيش المزدوج للجزائريين والأوربيين على حد سواء، وحسب ذات الأخير بأن أرض الجزائر تتسع لكلا العرقين الذين يساهمان ببناء الجزائر العصرية، خاصة بعد تخوفه من مشكل الأوربيين ونفسيتهم المنهارة خاصة؛ بعد التهديدات المتواصلة من المنظمة الفاشية[3].

وهذا المنشور السابق الذكر يدخل ضمن برامج المنظمة الإجرامية،الذي ينذر بأخطر الشرور إذا تم تنفيذه، ونظرا لأهمية هذا الموضوع تناولته العديد من الصحف من بينها جريدة لوموند حيث نشرت معلومات مدققة عن برامج ومشاريع المنظمة الفاشية[*] بالرغم من محاولة هذه الأخيرة إخفاءها سواء على الصعيد الشعبي أو حتى على مستوى السلطات الرسمية[4]، حيث عمدت المنظمة الفاشية إلى برامج مجهولة في حال اكتشاف البرامج المسطرة وبالتالي اتخذت سياسة التظليل.

---

[1] O.A.S parle (Collections « Archives dirigée par Pierre Nora) , Paris, René, Julliard, 1964, document N=°: 56 p 236.

[2] حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 203.

[3] عبد الرحمان فارس: المصدر سابق، ص 134.

[*] إن من بين أهم وأخطر الوثائق وثيقة تتضمن تعليمات أمضاها سالان في 22 فيفري "أمر عام"، فهي عبارة عن وثيقة تتضمن 06 صفحات، وعن مضمونها: 1- دعوة صريحة لاجتياز امتحان وقف اطلاق النار والعمل على افشاله بكل الوسائل وتصعيد المقاومة إلى المدن الكبرى. 2- منع الهيئة التنفيذية المؤقتة من مزاولة عملها. 3- تجنيد المدنيين ومحاولة استغلالهم(اوربي الجزائر). 4- استغلال التراب الفرنسي لتنفيذ البرنامج الخاص بالمنظمة العسكرية الخاصة. أنظر: O.A.S parle document N=°: 34 cite in, pp 170-171.

[4] عبد الله شريط: المرجع السابق، ص 95.

فالعديد من المناشير كلها كانت تدعو إلى الفوضى ونبذ السلم ومحاولة ادخال الجزائر في مرحلة جديدة ميزتها الدم والدموع وأكثر من هذا؛ فقد استهدفت هذه المنظمة الارهابية مختلف الشرائح الاجتماعية، حيث امتدت اياديها إلى اغتيال الفرنسيين ذوي الأفكار الحرة –النزهاء–[1] ،ومثال ذلك المثقف اللامع بيار بولي " P. Polie"[2]، فهي استهدفت النخبة السياسية والليبرالية والتي تعاطفت مع الجزائريين وأيدت حقهم في تقرير المصير والتمتع بالحرية والاستقلال.

فضلا على استهداف الكثير من الأبرياء الجزائريين وهذا عن طريق التقتيل الجماعي أو الفردي، ونذكر من بينهم الكاتب المعروف مولود فرعون الذي أغتيل يوم 11 مارس 1962[3]، ونفس المصير عرفه الفنان الشعبي علي معاشي[4]، فهذه الاغتيالات وغيرها ما هي إلا تجسيد لسياستها الهمجية والدموية.

وفي وصف حتى للطريقة التي كان يستهدف بها الارهابيين التجمعات السكنية للمواطنين الأبرياء[5]، يذكر عمار قليل"...قد نشط هؤلاء الإرهابيين في تنفيذ مخططاتهم الجهنمية بكل وحشية وضراوة،حيث قاموا بزرع القنابل في المدن ونسف البيوت على سكانها ليلا وهم نيام وقتل كل جزائري يعثرون عليه ليلا في المدن،بالإضافة إلى خطف الجزائريين وتصفيتهم جسديا وعن طرق الاستفزاز التي عمد إليها الإرهابيون في قتل الجزائريين طريقة قنابل الهاون، فقد كان الارهابيون يوجهون طلقة مدفعية واحدة تجاه الأحياء السكنية الجزائرية المزدحمة، ثم يتوقفون لحظات يتأكدون خلالها أن الجماهير الجزائرية قد اقتنعت بأنها قذيفة واحدة، وبالتالي يتجمهرون حول مكان الانفجار وعندئذ يشرع الارهابيون في توجيه قذائف متوالية لنفس المكان فتقع اصابات عديدة وتكون الخسائر البشرية كبيرة".

فهذا الجنون الذي أصاب المنظمة السرية الارهابية في الجزائر بعد وقف اطلاق النار كان نتيجة حتمية لإدراكهم وصدق توقعاتهم أن الساعة الحتمية التي حاولوا تأخيرها قدر المستطاع قد حانت وأصبحت معلنة، وبالتالي فالجزائر في طريق الانفلات من أيديهم ،وإضافة إلى استهداف الأبرياء والأحياء والمدن، استهدفت كذلك المرافق الاقتصادية والاجتماعية[6] ،مثل مركز الضمان الاجتماعي، و حرق مكتبة جامعة الجزائر[7]، ضف

---

[1] حصة تلفزيونية: محطات في تاريخ الجزائر.

[2] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Op.cit ; p 316.

[3] عمار عمورة: مرجع سابق، ص 421.

[4] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Op.cit ;p 319.

[5] عمار قليل: المصدر السابق، ص 311.

[6] Benkhada : la crise, Op.cit ; : p 19.

[7] شريط فيديو: حرق مكتبة الجزائر العاصمة، قرص مضغوط موسوعة تاريخ الجزائر المعاصر.

إلىذلك أبشع العمليات الجنونية تفجير ميناء الجزائر، وفي وصف لهذه الجريمة المدبرة من طرف الحركة السرية المسلحة، يسرد لنا شاهد عيان الصورة البشعة لهذه المجزرة[1]: "أجل إن السيارة تمزقت ارباً ارباً وزرعت الموت في كل مكان حولها، ولم نتفطن حتى لوجودها، حيث أن كثيرا من السيارات توجد كل صباح في هذا المكان، وبعد هذا كله، فإننا لم نكن نتصور أن الحركة السرية المسلحة تتجرأ على الاعتداء على عمال الميناء بمثل هذا الشكل، لقد كنا آخر الجزائريين الذين بقوا يعملون في الأحياء الأوربية ولم نكن نشتغل من أجل عائلاتنا فحسب، بل كنا نشتغل من أجل تموين السكان والأوربيين أيضا، لقد كنا نعتبر أن النشاط يجب أن يثمر في الميناء، ولهذا فقد كنا نأتي من أجل تغذية عائلاتنا وكذلك من أجل استمرار الحياة في الميناء، وإذا توقف الميناء فإن العاصمة تختنق، ولكن بعد ما حدث اليوم انتهى كل شيء، إننا لن نعود إلى الميناء ولن يعود أحد للعمل في الميناء".

حيث يذكر رضا مالك بان الحصيلة تجاوزت مائة وقتيلين؛ وعدد لا يحصى من الجرحى،بل أن هذا الجهاز الارهابي تجرأ على تهديد المقاول المسؤول على إعادة ترميم مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة ببومرداس روشي نوار[2].

لقد كانت كل الأحوال تنبأ بشر قادم من طرف هذا الجهاز الذي كان يزرع الرعب في الجزائر العاصمة حتى أن الصحافة الفرنسية صارت تصف العاصمة نتيجة للنشاط المكثف لهذه المنظمة بالمدينة العفنة " La Ville Pounie" على حد تعبير فرحات عباس[3]، فهي فرضت جوا خانقا ملؤه القنوط على الجزائر في تلك الأيام[4].لقد لجأت هذه المنظمة إلى سياسة الأرض المحروقة بعد أن فشلت وفقدت الأمل بإنشاء جمهورية وفق النموذج الجنوبي وتكريس تقسيم الأرض[*]، بل أن أيديها طالت حتى العاملات بالمنازل[5] ،في البيوت الأوربية

---

[1] عبد الله شريط: المرجع السابق، ص 162.

[2] عبد الرحمن فارس: المصدر السابق، ص 144.

[3] فرحات عباس: تشريح حرب، مصدر سابق، ص 418.

[4] نفسه: ص 416.

[*] لقد اتخذت المنظمة الإرهابية من سياسة التقتيل والتدمير أداتها التي تضرب بها كل شيء، وكان شعارها لا حقيبة ولا التابوت، بل التقسيم، أنظر محمد قنطاري: عيد النصر 19 مارس 1962، مجلة الذاكرة، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

[5] Redah Malek : Op.cit ; p 249.

أثناء توجههن للعمل، وحتى أن فرنسا لم تسلم من العمليات الإجرامية التي ينفذها مجموعات الكومندوس.وبالتالي فالمنظمة الإرهابية، ومهما تعددت أشكال وأنماط عملها الإجرامي، فهي تستهدف كل ما يرمز للحياة[1].

2-قيادة الثورة التحررية في مواجهة المنظمة الإرهابية:

إن الجنون الذي وصلت إليه المنظمة الإرهابية قوبل برد سريع من طرف قيادة الثورة ، ولم تبق مكتوفة الأيدي بل حاولت التخفيف من حدة الإرهاب الأعمى الذي لم يترك وراءه شيئا للحياة، ولما كان الأمر في غاية الاهمية خاصة لتعبيد الطريق لنجاح الاستفتاء مهما كان الثمن خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة، فالحكومة المؤقتة الجزائرية عملت إلى جانب الهيئة التنفيذية التي أسندت إليها قيادة هذه المرحلة الحرجة والإعداد للاستفتاء، ومن بين الإجراءات التي اتخذت لإعادة الأمن والاستقرار بعد وقف إطلاق النار،اعادت بعث منطقة الجزائر المستقلة ZAA بعد فصلها عن المنطقة الرابعة[2]، التي كانت قد حُلت سنة 1957م، وهذا نظراً لأهمية المدن التي راهنت المنظمة الإرهابية على إفراغها من سكانها وزرع الرعب والخوف في نفوس أفرادها، مما يجعل تطبيق نتائج أي مفاوضات في الميدان متعذراً. خاصة وأن قيادة الثورة أدركت المناورة وما لها من خطورة في هذه المرحلة الأخيرة من الصراع[3]. وأوكلت قيادة المنظمة المستقلة للمقدم عز الدين[*] [4] ،وقد تم الاستقرار بفيلا تقع بقلب بلكور (بلوزداد)، كانت ملكا للراحل حمود بوعلام، وبالتالي ستصبح مركز لقيادة المنطقة المستقلة.

وعن أهداف هذه المنطقة وبعثها، يحدد لها الرائد عز الدين من خلال مؤلفه الفلاقة الأهداف الأساسية[5]:

1- هو إعطاء عاصمة للحكومة المؤقتة للجمهورية الموجودة بتونس.

---

[1] حصة تلفزيونية: محطات في تاريخ الجزائر.

[2] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، مصدر سابق، ص 98.

[3] تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS، دار قرطبة، 2012، ص 375.

[4] لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص 98.

[*]الرائد عز الدين: اسمه الحقيقي رابح الزراري ، كان يشتغل بلحام في الجزائر، انضم الى المقاومة عام 1955،أوقف في 1956/06/14م الا انه هرب، اصبح رائدا في ج ت و اوقف في 1958/11/07 م تظاهر بالقبول بالدفاع عن مشروع "سلام الشجعان"، غادر لجزائر الى تونس مارس1959 م،عضو للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962 م،عضو هيئة الاركان 1959-1962 م، مسؤول منطقة الجزائر المستقلة من جانفي-جوان 1962 م، انظر محمد حربي : مصدر سابق ، ص 354.

[5] الرائد عز الدين: الفلاقة: تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 351.

2- التصدي لمنظمة العسكرية السرية.

3- الحفاظ على النشاط الاقتصادي، وتجميع الطاقات والحفاظ على روح التضامن.

4- منع ظهور طبقة برجوازية تريد الحصول على أملاك الفرنسيين الراحلين بأبخس الأثمان، ومثال على ذلك أنه كان ثمن شراء سيارة 404 جديدة ب 50 فرنك قديم.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف كان لزاما على قيادة المنظمة المستقلة، العمل وهذا من خلال التعبئة فيما بين قيادة المنطقة وزملائهم المناضلين والفدائيين[1] ،إذ تأسست فرق الدفاع الذاتي للحيلولة دون تنفيذ عمليات النسف بالبلاستيك والهجوم على أحياء الجزائريين، فالكل مطالب بتأدية واجبه من خلال الحراسة، ورصد التحركات، وإذا شوهدت أية سيارة حربية تقوم النساء بالزغاريد بهدف تنبيه المجموعات المكلفة بإحباط هذه العمليات[2].

فمنطقة الجزائر المستقلة كانت واعية بهذا الوضع المعقد وبضرورة كسر المنظمة العسكرية السرية حتى يتم انتقال السلطة بشكل منظم بعد الاستقلال[3].وفي الوقت ذاته نشط جهاز الاستعلامات الذي أقيم للفدائيين وهذا من خلال توجيه ضربات قوية للمنظمة العسكرية السرية؛واختراقها من خلال تكوين سجلات متابعة ضخمة[4]،وهذا ما لقبوه بفاطمة ويقولون: فاطمة ليست كالآخرين ولعل أبرز نجاح هو اكتشاف مخبأ الجنرال سالان واخبار والي الجزائر بذلك[5]،ونتيجة للتنظيم المحكم للمنطقة المستقلة، تمكنت هذه الأخيرة من إحداث تنظيم الظل الموازي لتنظيم المنظمة العسكرية السريةاستعداداً لمواجهتها وإبطال مخططاتها[6].

إن عجز الهيئة التنفيذية المؤقتة والمفتش العام للإدارة الفرنسية، هو ما زاد من اصرار رجال المنطقة المستقلة على المضي قدما من أجل استتباب الأمن من خلال ازدواجية العمل السياسي بالعمل العسكري.وإلى جانب العمليات النوعية العسكرية[7]، لجأت المنطقة المستقلة إلى عملية خطف المجرمين[*]،وعمليات النوعية

---

[1] حسنة حماميد: مرجع سابق، ص ص 239،240.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 250.

[3] الرائد عز الدين: الفلاقة، مصدر سابق، ص 352.

[4] نفسه: ص 352.

[5] حسينة حماميد: مرجع سابق، ص 240.

[6] تواتي دحمان: مرجع سابق، ص 385.

[7] الرائد عز الدين: الفلاقة، مصدر سابق، ص 352.

من خلال ضبط النفس وعدم الوقوع في مناورات المنظمة العسكرية السرية، ضف إلى العمل الاجتماعي ومجهودات الاتفاق ومساعدة الفقراء والبطالين، والعمليات العسكرية، حيث عملت قيادة هذه المنطقة على مهاجمة 17 موقعا في العاصمة على مقاهي، مطاعم وحانات يرتادها أنصار المنظمة الإرهابية خاصة حي روسيو (العناصر)[1].

أما المنطقة المستقلة تنسقت مع الهيئة التنفيذية لوقف الإرهاب، ونظرا لأهمية العمل الذي قام به الرائد عز الدين وزملائه الذي أشاد به عبد الرحمان فارس في مذكراته، من خلال تنظيمه للأمور بمنهجية صارمة في جميع أحياء العاصمة وبعض الأحياء الأوربية، بالرغم من الصعوبات لذا طلب منهم الالتزام بالهدوء وعدم الوقوع في فخ المنظمة العسكرية السرية التي تسعى إلى إخلال الأمن[2] والوقوع في مواجهات دامية،وقد عمل الرائد عز الدين على التنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة والمفتش العام للإدارة الفرنسية للتوصل إلى حل للمعضلة التي تهدد بتجميد مسار السلام[3]،ضف إلى ذلك التعرض أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى التهديدات.

ومن العمليات العسكرية التي أثارت ضجة عملية 17 هجومات ضد مواقع مختلفة لهذه المنظمة الإرهابية، حيث قوبلت بتخوف من السلطة التنفيذية لأن هذه الأخيرة هدفها تطبيق الاتفاقيات وقمع مكائد المنظمة السرية بطريقة شرعية سلمية[4]،حيث كان موقفا شديد اللهجة في بيان عبد الرحمان فارس اتجاه الرائد عز الدين، من خلال وصفه للعملية بالمغامرة[**][5].

---

[*] لقد اتهم الرائد عز الدين بالعنصرية من قبل المنظمة السرية، وأطلق عليها مرحلة عز الدين،لأن الخطف كان يتم بطريقة منهجية كل لهم وجهت اليه من خلال وثيقة رقم 61 للمنظمة السرية ،فهو كان مستهدفا من طرف كومندوس الدالتا أنظر:

. Parle : Op.cit ; p 256OAS

[1] الرائد عز الدين: الفلاقة، مصدر سابق، ص ص252-253.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 157-158.

[3] الرائد عز الدين: مصدر سابق، ص 354.

[4] Redah Malek : Op.cit ; p 251.

[5] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 245.

[**] إن العملية التي قام بها الرائد عز الدين إلى جانب زملائه كانت ذات بعد سياسي أكثر منه عسكري، حيث أن هذه الأخيرة منظمة الجيش السري اغتالت 56 جزائريا وجرحت العديد أنظر 404 ; Mohamed Teguia : Op.cit.

وبالرغم من التنسيق مع الشرطة الفرنسية والقوة المحلية التي أنشأت على اثر اتفاقيات إيفيان،إلا أن ضراوة أعمال المنظمة العسكرية السرية مازالت في تصاعد مستمر،أمام صمت السلطة التنفيذية التي ستلجأ إلى أسلوب الدبلوماسية بعد فشلها في حل المعضلة عسكرياً والخوف من وقوعها في فخ المنظمة.

3/ عبد الرحمن فارس يحبذ الحل الدبلوماسي ويتحاور مع الإرهابيين:

تعد هذه المرحلة مرحلة مهمة، خاصة بالنسبة المنظمة العسكرية السرية بعد أن فقدت قاعدتها الشعبية وأمالها في استدراج أوربي الجزائر الذين كانوا يرحلون تباعا تاركين كل شيء ورائهم هذا ما جعلها ترفع شعار لنتركها كما وجدناها 1830م[1] ،خاصة وأن الأوربيين فقدوا أمل العيش بسلام في الجزائر؛ بعد سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة الارهابية.وخلال هذه الفترة ومع اقتراب موعد استفتاء تقرير المصير كان لزاماً على رئيس الهيئة التنفيذية ايجاد حل يكون مرحلي للسير قدما بمشروع الاستفتاء فكان الحل الدبلوماسي، فكيف تم ذلك؟

وعن حقيقة الاتفاق وأسبابه، فبدخول مرحلة السباق نحو استفتاء تقرير المصير لجأ عبد الرحمن فارس، وحسب شهادته في مذكراته –الحقيقة المرة –برر ذلك من خلال أنه لابد له من اتخاذ قرارات حاسمة لذا عمد الى لقاء الجنرال ديغول وهذا اللقاء حسبه كان في سرية تامة[2].

والجدير بالذكر بأن المنظمة السرية اعتبرت أنه تم التخلي عنها وخيانتها من قبل السلطة الديغولية، وهي بين نارين، قبول استقلال الجزائر وهذا ما منعوه بأبشع الجرائم وعدم قدرة قادتها على العودة إلى فرنسا[3]، وبالتالي فقدان الأمل والمحاولة للسعي لإيجاد حل أخر يضمن ويعيد لها بصيص الأمل من جديد، خاصة وأن ديغول من خلال لقاءه بفارس؛أكد بأن هذه الوضعية لا رجعة فيها[4]، ويقصد بها –السير الى السلام–، بالرغم من جنون المنظمة إلا أن عبد الرحمن فارس اقترح على شارل ديغول حسب شهادته: تحديد تاريخ الاستفتاء، وصياغته وتمت الموافقة على المقترحين، وليتم إيداعهما على شاشة التلفزيون وهذا ما تسبب في تصعيد حاد

---

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 142.

[2] عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة، مصدر سابق، ص 164.

[3] عز الدين: مصدر سابق، ص 355.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 164.

لعمليات التصفية من طرف المنظمة العسكرية السرية[1]. وأمام هذا التصعيد كان لزاما على عبد الرحمن فارس ايجاد حل لهذه المعضلة الأمنية، فجاءت مبادرة الحوار من طرفه وليس من طرف المنظمة العسكرية السرية[*].

وهذا ما جاء على لسانه أثناء مقابلته لرئيس بلدية البليدة قائلا[2] :"يبدو لي أن مقابلة سوزيني هي الحل الوحيد لإنهاء هذه الوضعية، وأنا مستعد لمقابلته وحدي بدون حراسة ولا سلاح في اليوم والمكان والساعة الذي يحدده واعلم أنه حل ذكي ومتحمس". وهذا ما ذهب إليه شوقي مصطفاوي من خلال شهادته وهو أحد المفاوضين بأن فارس هو من بدأ الاتصالات مع المنظمة الارهابية[3].

وعن أسباب اللجوء إلى الحوار والاتفاق:

فضف إلى ماذهب اليه المؤلف أوليفي دارد[4]،عن أسباب عبد الرحمن فارس للقدوم على هذه الخطوة وما تحويه من جرأة ومخاطرة، فيعود ذلك إلى محاولة عبد الرحمن فارس جس نبض المنظمة وهذا من خلال زيارة قادته إلى باريس شهر أفريل 1962م،فمن الجانب الجزائري، كان عبد الرحمن فارس يريد تجنب وقوع مجابهة مأساوية بين الطائفتين، هذا من جهة، من جهة أخرى، أن الهيئة التنفيذية المؤقتة ومن ورائها جبهة التحرير، بعد مرحلة وقف إطلاق النار أصبحتا في وضعية قوة[5].

أما الطرف الأخر –المنظمة العسكرية– ونقلا عن الاستاذ تواتي دحمان وحسب وثائق لها خاصة الوثيقة للأمن أرشيف المنظمة، فنجد هنا وحسب حوار دار بين سوزيني وبارد حيث أرجع سوزيني أسباب لجوء عبد الرحمان فارس إلى التفاوض الى تعرضه شخصيا لمحاولة اغتيال من طرف الكومندوس وهو في طريقه إلى قرية ألما "بودواو"، غير أن سوزيني وقادته بذلوا مجهودا من اجل وقف العملية.

---

[1] نفسه: ص 165.

[*] في حين يذكر الرائد عز الدين بأن يكون التفاوض مع ج ت و ولدت في أذهان المنظمة من خلال ضبط سوزيني مع فارس ومصطفاوي، انظر عز الدين: مصدر سابق ، ص 355.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 166.

[3] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 314.

[4] أوليفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري، دار سيديا، الجزائر،2013، ص 279.

[5] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 252.

لقد كانت حصيلة شهر ماي لوحدة ألف قتيل، وهذا كما حول مهمة السلطة التنفيذية إلى عملية مستحيلة وسلطة دون وجود في الواقع الميداني[1]،لتبدا رحلة اللقاءات ما بين سوزيني [*]وعبد الرحمن فارس.

لقد لجأ عبد الرحمن فارس في سعيه للاتصال بسوزيني لاستعمال السيد بوجار وسيطا[2]، وهو صهره راؤول باستيا نيطو طالب وعسكري في منظمة العسكرية السرية، حيث حصل هذا الأخير مع الأستاذ لامبير من كلية الحقوق على موافقة سوزيني التي بلغت لبوجار[3].قام بوجار، بتبليغ عبد الرحمن فارس موعد ومكان اللقاءالمرتب مع سوزيني، حيث تم اللقاء يوم 18 ماي 1962م في مزرعة ألما "بودواو"، بين عبد الرحمن فارس وسوزيني[**][4].

وبالنسبة لأهم نقاط اللقاء، وحسب شهادة عبد الرحمن فارس والتي ركز عليها سوزيني وأسهب في ذكرها هي[5]:

- العفو الشامل.

-الاستقلال.

---

[1] تواتي دحمان: مرجع سابق، ص 329.

[*] جاك جون سوزيني:"ولد في 30 جويلية 1933م بالجزائر العاصمة كان تلميذا بمدرسة السيدة الافريقية عند المسيحيين، تحصل على البكالوريا في سن 15 سنة،زاول الدراسة بتخصص الطب،ليتوقف بعد ذلك بالسنة الرابعة ويلتحق باليمين، اعتقل سنة 1960م ليتمكن من الهرب الى اسبانيا ليأسس مع سالان ولاغيلارد المنظمة العسكرية السرية،عاد للجزائر بعد محاولة الانقلاب الجنرالات ليأطر متطرفو الجزائر الفرنسية،اصبح صالان هو المسؤول الاول والعقل المدبر للمنظمة بالجزائر العاصمة، اعتبرته السلطات الفرنسية خارجا عن القانون،غير انه واصل نشاطه في الخفاء واسس الفدائيين،كان مسؤولا عن مقتل الالاف من المدنيين،تفاوض مع الدكتور مصطفاوي –ممثل الجهاز التنفيذي–حيث اتفق الطرفان على وقف العدوانية،انظر محمد خياطي :المآزر البيضاء، مرجع سابق ، ص ص 544 . 545.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 167.

[3] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 280.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 167–168.

[**] هناك من يضيف شخص ثالث للقاء والمتمثل في شوقي مصطفاوي وهذا ما ذهب إليه الرائد عز الدين انظر: الفلاقة: مصدر سابق، ص 355، في حين نفى السيد مصطفاوي الأمر أنظر: محمد عباس(شهادة مصطفاوي)،رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 314،وهذا الاقرب للصحيح،لان عبد الرحمان فارس،عندما وصف مكان انعقاد اللقاء قال :"قاعة مزدانة بأريكتين،جلس كل منا على اريكة " . انظر عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 168.

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 168: ص ص 168–169.

- الهيئة الانتخابية وتأجيل موعد استفتاء تقرير المصير.
- المطالبة بأن يكونوا طرفا في القوى المحلية ومصالح الشرطة.
- اعتبار الأوروبيين جزائريين.
- المطالبة بضمانات.

هذا من جهة مطالب سوزيني.

في حين كان رد عبد الرحمان فارس سريعا تمثل فيما يلي:«أنتم وطنيون جزائريون على طريقتكم الخاصة، إن الأوروبيين، وهم مواطنون مثلنا مكانهم في الجزائر المستقلة ،قلت لي أنه لا تتوفر لديكم ضمانات؟ يبدوا أنك لم تطلع على اتفاقيات إيفيان، فهي تتضمن جميع الضمانات التي طلبتها الآن وأنا بصفتي موثقا أوكد لك ذلك»[1]،وقد تم اللقاء الاول في سرية تامة[2].خاصة بالنسبة من جانب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذه المحادثات نقصتها الواقعية[3].

أما اللقاء الثاني مع جون جاك سوزيني، الذي استشار هيئة أركان المنظمة العسكرية السريةفي لقائه الأول، فإن عبد الرحمن فارس قد اجتهد لوحده ولم يخبر حتى شوقي مصطفاوي[*][4].وقبل انعقاد هذا اللقاء كانت العديد من المعطيات التي زادت من صعوبة المأمورية حيث أن المنظمة السرية تريد انتزاع اتفاق مكتوب[**] [5]، باسم الحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية، في حين أن عبد الرحمن فارس أقدم على خطوة شخصية حسب رأيه من أجل السير قدما نحو استفتاء تقرير المصير وأمام تسرب المعلومات حول محتوى لقاء

---

[1] نفسه: ص 169.

[2]Redah Malek : Op.cit ; P 255.

[3] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 256.

[4] دحمان تواتي: مرجع سابق، ص 336.

[*] غير أن عبد الرحمن يذكر عكس هذا الكلام من خلال أنه حرر مذكرة مفصلة،أرسلها للسيد دحلب الذي التقاه في الرباط وأوضح له عزمه لمحاورة الأوربيين إذا اقتضى الأمر،غير أن المذكرة لم تصله لأنه غير متواجد بالرباط وكان بمؤتمر طرابلس، في حين يذكر الرائد عز الدين من خلال مذكراته الفلاقة بأنهم رفضوا تزكية الاتفاق لأن المنطق الثوري لم يكن مقبولا بتزكية جرائم ضد الانسانية.

[**] و حسب محمد عباس فان المنظمة الارهابية كانت تستغل هذا الاتصال في حملة دعائية لا تقل جنونا، حيث تحاول من خلالها إظهار نفسها ندا لجبهة التحرير الوطني،فضلا على إيهام الأقلية الفرنسية المضللة والحائرة بأنها على وشك ابرام اتفاقيات لا تقل أهمية على اتفاقيات ايفيان أنظر محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 744.

[5] Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; p.209.

مع الارهابيين يدور في الخفاء،ما جاء على لسان بلعيد عبد السلام ،حيث يسرد لنا عن حقيقة الاتفاق وعلى مادار بالضبط فحسبه شوفاليه قال صراحة انه من خلال الاتفاق يسمح لهم بحفظ ماء الوجه وضمان مستقبل معين للأوروبيين،ومن هنا يمكن للمرء تجنب الكارثة،وكان اول اتصال بين شوفاليه وفارس نظريا خاصة وانه يريد لعب دور سياسي واجراء تحقيقات ولكن دون اخطار بقية اعضاء جبهة التحرير في الهيئة المؤقتة،ويضيف قائلا :لم نكن نعرف بذلك ، حيث استخدم عبد الرحمان فارس في اتصاله مع بن خدة الشهيرالزيتوني المسعودي والذي وصفه بالرجل الذي يبحردائما في مياه الاضطرابات، فهو عمل كضابط اتصال لفارس[1]

ويبرر بلعيد عبد السلام كلامه من خلال ماذكره قائلا:"اقول لكم هذا لان ذات يوم كنت ذاهبا الى بعثة الاتصال في تونس،حيث كان اقترب من قبل هذا الزيتوني،حيث قال له لدي رسالة لبن خدة،فقلت له يمكن ان تعطيها لي –اعتقدت انها رسالة مبتذلة ولم احاول معرفة ما كان في الداخل –اخذت الرسالة الموجهة لبن خدة في اليوم التالي ،قال لي بن خدة :فارس يتفاوض في ظهرك مع المنظمة السرية،ويضيف ترى الاساليب انا احمل البريد دونعلمي"،[2] ومن خلال الرسالة طلب عبد الرحمن فارس دعما من قبل رئيس الحكومة المؤقتة، غير أن هذا الأخير لم يوافق وطلب منه توقيف الاتفاقيات فورا[3].ولكن حسب شهادة مصطفاوي فإن بن خدة هو من بعث رسالة مع بلعيد عبد السلام يطلب منه التدخل لدى عبد الرحمن فارس ليقطع علاقاته ب المنظمة العسكرية السرية[4].ويضيف بأن عبد الرحمن فارس امتثل وكف عن الاتصالات مؤقتا[5]، ولكن سرعان ما كرر المخالفة حسب رضا مالك[6].

غير أن الكاتب أوليفي دارد يذكر لنا من خلال كتابه في قلب المنظمة العسكرية السرية؛ أن أمراً آخر هو: هي أن فارس أخفى عن مصطفاوي جوهر ومحتوى لقائه مع سوزينيي، وعندما اطلع على المحتوى أدرك الأبعاد، فأدلى بتصريح اسمي للصحافة والإذاعة مطالبا فيه توقيف الاتصالات[*][7].

---

[1]Belaid Abdeslam :Le hasard et l'histoire, Op.cit; pp208.209.

[2]Ibid , 209.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p 255.

[4] محمد عباس:(شهادة مصطفاوي)، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 314.

[5] نفسه: ص 314.

[6]Redah Malek : Op.cit ; p 255.

[7] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 284.

[*] الغريب في الأمر أن عبد الرحمن فارس لم يتطرق لهذه الأمور من خلال مذكراته –الحقيقة المرة–، حيث تناول فقط فحوى اللقاءات مع سوزيني وسفره إلى طرابلس وتونس.

غير أن موقف مصطفاوي سرعان ما تغير وهذا حسب شهادته[1]، بعد أيام طلبه المحافظ السامي الفرنسي كريستيان فوشي، ليسر اليه بأن الجنرال ديغول كان ينظر بعين الرضا لاتصالات فارس ب المنظمة العسكرية السرية، ولا يرى حرجا في استئنافها وذلك من باب تطمين الأقلية الأوربية على مستقبلها بالجزائر، وأكد فوشي أن الاتصالات المرغوبة لن يكون لها في نظر الحكومة الفرنسية أدنى أثر على اتفاقيات إيفيان، غير أنه ما ورد في الوثيقة رقم 69 الخاصة بالمنظمة العسكرية، يثبت بأن مصطفاوي واجه فارس خلال لقاء عشاء جمعهم في روشي نوار رفقة (المفوض السامي كريستيان فوشي وجاك شوفالي حيث اتهمه مباشرة بالاتصالات أحادية الجانب وأنه كان يقوم بالتغطية عليه، في حين فوشي حاول الاستفسار حول حقيقة هذه الاتصالات[2].

غير أن ترجيح الحقيقة أن فوشي قام بزيارة ديغول في الايليزي وشرح له القضية بطريقة توحي بأن المسألة هي مجرد أحداث روتينية عابرة[3].

في حين أن برنارد تريكو وحسب شهادته كان على علم باتصال فارس بقادة المنظمة العسكرية السرية من أجل إنهاء الارهاب وكان عملهم أنذاك هو تسهيل الأمر وحسبه أداه بشجاعة[4].ويذكر رضا مالك أنه من خلال زيارة مصطفاوي للسيد فوشي أدرك بأن هذا الأخير يطلب منه بشكل مهذب المساهمة في حل مشكل المنظمة العسكرية السرية، وما له من تلميح للفت انتباه إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه شخصيا[5].

وفعلا لم تنقطع الاتصالات بل بقيت بوساطة شوفالي دائما، فكان اللقاء الثاني في منزل هذا الأخير في برج بوعريريج يوم 01 جوان 1962م على الساعة التي حددها شوفالي ساعة7 مساءا، وحضره سوزيني و قارد و عبد الرحمن فارس بدون مصطفاوي[6].

---

[1] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 314.

[2] O.A.S parle op.cit. : p 228.

[3] رشد أوعيسى: حوار مع برنارد تريكو، مرجع سابق، ص 353.

[4] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 281.

[5] Redah Malek : Op.cit ; p 256.

[6] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 174.

وخلال هذا اللقاء طرحت نقاط النقاش الأول،غير أنه هذه المرة أضيفت لها مسألة أخرى من طرف الكولونيل قارد متعلقة بالعلم الجزائري، غير أن عبد الرحمن فارس كرر نفس الكلام الذي بادر به في اللقاء الأول وبأن البلد المستقل يملك علما واحد[1]، خاصة بعد الاصرار على الاتفاق الكتابي.

ومن أجل نيل رضا الحكومة المؤقتة الجزائرية[*] ،سافر عبد الرحمن فارس ومصطفاوي وبن تفتيفة يوم 07 جوان 1962، غير أن اللقاء مع بن بلة–احد الخمسة السجناء بعد اطلاق سراحهم– كانت إجابته[2]«إن الاتفاق الكتابي مع منظمة الجيش السري غير وارد على الإطلاق بالنظر إلى ما نحن عليه في الوقت الحالي، عليكم بإيجاد صيغة شفوية والمهم هو أن يجري الاستفتاء في يوم 01 جويلية».أما رد بن خدة فقد كلف به مصطفاوي حتى يكون هو الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني خلال اللقاء القادم[3].

أما عن فحوى اللقاء الأخر مع سوزيني مع مصطفاوي 1962/06/17م، قبل انعقاد هذا لقاء لممثل جبهة التحرير الوطني –مصطفاوي– كان هناك لقاء في 04 جوان 1962 بين فارس وسوزيني إلا أنه لم يحمل الجديد، خاصة أن عبد الرحمن فارس طلب من سوزيني الوقت والتريث[4]، هذا الأخير الذي هدد بعودة الإجرام بصورة أكثر وحشية من قبل، خاصة بعد قرصنة برنامج اذاعي ،حيث ظهر الخط الجديد والتوجيهات الجديدة لمنظمة التي صارت تتكلم بصوت موحد وتؤكد على تناسقها الكامل[**] ،"انتهت المهلة واسترجعت منظمة الجيش السري حرية نشاطها بدءا من هذه الأمسية، حيث طلبت من جنودها مباشرة العمليات من جديد باستهداف القطاعات الاقتصادية بصفة خاصة بعد أن برهنا بأننا نستطيع ايقافها".

---

[1] نفسه: ص 175.

[*] كانت ملامح الانقسام داخل الحكومة المؤقتة تلوح في الأفق،وهذا ما سنتناوله خلال المبحث الثالث، خاصة بعد مؤتمر طرابلس بعد عدم التوصل إلى تعيين المكتب السياسي ليظهر الصراع جليا وواضحا، وهذا ما يؤثر على مستقبل البلاد انظر: Ben khada : la crise Op.cit ; : p81.

[2] عبد الرحمان فارس: مصدر سابق، ص 178.

[3] نفسه: ص 178.

[4] دحمان تواتي: مرجع سابق، ص 336.

[**] بالرغم من تصريح جوهو –من زنزانته– بأن طلب بنظرة واقعية للأمور، وبأن الاستقلال أصبح حالة مؤكدة وهو نذير زوال كل أمال المنظمة، حيث شرح بأنه من المهم التوقف العاجل عن النشاط، وبصفته قائدها يطلب منهم ذلك أنظر أوليفي: مرجع سابق،ص 286.

غير أن المخرج من هذه الوضعية يبقي ممكن إذا تم التفاوض بين المنظمة السرية وممثلين رسميين وتم التركيز على رسميين من جبهة التحرير الوطني[1].

إن الشيء المؤكد والذي أصبح جليا للجميع هو حدوث انقسامات داخل المنظمة العسكرية السرية[2] ،خاصة بعد السجال الذي دار بين قادتها سوزيني وقارد حول حقيقة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والأهداف المرجوة تحقيقها لصالح المنظمة[*].وعلى حد قول الأستاذة حاميد فإن كل طرف سواءاً الجيش السري أو جبهة التحرير الوطني، كان يلعب على الحبل، ويحاول كسب الوقت لتحقيق أهدافه المسمومة[3].

ومن أجل كسب تزكية وموافقة الحكومة المؤقتة من خلال وزرائها على حد فردي، خاصة من كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الذي عاد حسب عبد الرحمن فارس مع الوفد الذي توجه إلى تونس[**][4].

لقد كان أعضاء الهيئة التنفيذية بين وضعين، بين مطرقة الخلاف الذي بدى في صفوف قيادة الثوة وبين سندان منظمة الجيش السري التي ما فتئت بالتهديد للخروج من الهدنة وقرب السلام اذاعها سوزيني بين 3-5 جوان 1962، ونقلا عن الأستاذة حاميد لتصريح سوزيني حول فحوى الهدنة التي دعا من خلالها الأوربيين ومحاولة استمالتهم لصالحه "إن السلام سيعم هذه الأرض شريطة أن يتفاهم جميع من عليها من البشر ،لأن التفاهم مع فرنسا لا جدوى منه لأنها ذهبت وتركتنا، والحوار الحقيقي هو الذي من خلاله تولد الجزائر الجديدة، لكن في حالة عدم نجاح هذا الحوار فإن السكان الأوربيين سيغادرون الجزائر كلهم بعد أن يحطموا ويحرقوا كل ما بنوه في مدة 130 سنة بدمائهم وعلومهم"[5].

---

[1] نفسه: ص ص 284- 285.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 261.

[*] انظر حسينة حاميد: مرجع سابق، ص ص 266-270.

[3] نفسه: ص 270.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 179.

[**] كان هدف كريم بلقاسم من دخول الجزائر هو استمالة الولاية الثالثة ضد التحالف البنبلي على حد قول محمد حربي انظر: محمد حربي: مصدر سابق، ص 285.

[5] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 262.

وما يفسر تدخل فوشي وعلمه بكل صغيرة وكبيرة لما يجري داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة، ومثالا عن هذا هو سعيه لاستمالة كريم بلقاسم وهذا من خلال مأدبة عشاء في روشي نوار من خلال كسب تأييده لمواصلة التفاوض مع منظمة الجيش السري.

وفعلا فقد كان رد كريم بلقاسم ايجابيا بهذا الشأن[1] ،ومنه توصل وبوساطة شوفالي إلى عقد لقاء 17 جوان 1962م بمنزل تيني على الساعة الثالثة ،هذه المرة كان فارس على الهامش[2]، لأن التفاوض الحقيقي كان مع مصطفاوي، خاصة بعد أن قدم نفسه لسوزيني على انه هو الشخص الوحيد المخول له التباحث مع منظمة الجيش السري[3]، وعندما التقى مصطفاوي بسوزيني وجد هذا الأخير يحمل مشاريع خيالية حول الجزائر الفرانكو –جزائرية[4].

وحسب عبد الرحمن فارس فإن رد مصطفاوي كان بالتأكيد بأنه مفوض ليؤكد لهم مايلي:

1- لا يمكن أن يكون هناك أي اتفاق كتابي بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني، حيث أن اتفاقيات ايفيان نصت على كل الضمانات التي طلبتها الحكومة الفرنسية للأوروبيينفي الجزائر.

2- قيام مصطفاوي بتوجيه تصريح عبر الراديو والتلفزيون يؤكد فيه على جميع الضمانات الملتمسة ليس فقط من طرف سوزيني ولكن من طرف كل الشخصيات الأوربية التي قابلناها.

في حين ذكر عبد الرحمان فارس يحق لسوزيني كذلك في برنامج غير رسمي ذكر المحادثات التي سبق وأن أجراها مع فارس ومع مصطفاوي نفسه[5]، والالتزام مع زملائه –مصطفاوي- كتابة بيان الذي ألقي في حين طلب مصطفاوي من سوزيني وقف الاقتتال.

رغم إلحاح سوزيني على ذكر الحكومة المؤقتة في البيانين، هذا ما رفضه مصطفاوي واكتفى بذكر موافقة المسؤولين الذين سبقت استشارتهم[6]، خاصة وأنه فكر في المساومة وهذا من خلال اصدار بيان باسم السلطة التنفيذية بالتشاور مع القادة الجزائريين، لذا طلب الضوء الأخضر من الحكومة المؤقتة في تونس لكن لم تستجب لثلاث برقيات بعثها[7].

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 180،181.

[2] أوليفي رادر: مرجع سابق، ص 286.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 182.

[4] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 315.

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 182.

[6] محمد عباس: (رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 315.

[7] Redah Malek : Op.cit ; p 258.

وجاءت المواقف المختلفة اتجاه لقاء سوزيني–مصطفاوي، فالنسبة للموقف الوطني (الحكومة المؤقتة–المنطقة المستقلة) وبعد الاتفاق على صياغة البيان، عمل مصطفاوي جاهدا على الوقوف على كل كلماته، وهذا من خلال التعمد بعدم ذكر منظمة الجيش السري بالاسم، لأنه كان متأكد بأن سوزيني يريد ذلك[*][1].

وبمجرد إذاعة مصطفاوي تصريحه الموجه للأوربيين،تعالت أصوات التنديد من داخل الجزائر وخارجها في 1962/06/19م، الذي أعتبر بمثابة إدانة لشوقي مصطفاوي[**][2]، وهي تتعارض ومبدأ وحدة الشعب، الذي يعد أحد الثوابت[3] ،في حين يرى علي هارون بأن رأي بعض الملاحظين أن الخطاب يمنح شهادة رضا للهيئة التنفيذية برأت ذمتها من عملها السابق، بمعنى أنه زكى الاتفاق المبرم بين مصطفاوي وسوزونيي يوم 1962/06/17 م، ولو باستحياء، وإذا كان هذا التأويل مبالغ فيه فإن بن خدة أكد وعن يقين بأن الجزائر ستحصل على استقلالها (ضمن شروط) تستبعد إلى الأبد المخاوف المتبقية لدى فرنسي الجزائر[4].

أما أعضاء وبعض المسؤولين في الداخل وهم كريم بلقاسم ومحند أولحاج والرائد عز الدين الذي مثل المنطقة المستقلة هذا الأخير الذي لم يكن موافقا[5]فحسب بل أكثر الأربعة إلحاحا على ابرام اتفاق مع سوزيني بأسرع وقت ممكن لأنه حسب الجماهير لم تعد قادرة على تحمل المزيد من التضحيات [***][6]. أبعد من ذلك كان يهدد بعقد اتفاق مع المنظمة الارهابية[7].

ولكن سرعان ما أعلنت المنطقة المستقلة استنكار ورفض للتفاوض، ضف إلى ذلك آيت أحمد الذي أصر من القاهرة" بأن ليس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أية علاقة بالاتفاق الذي يتم بغية وضع حد للإرهابيل

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 183.

[*] في حين يذكر أولفيي دارد أنه تم اضافة اسم المنظمة، أنظر أوليفي دارد :مرجع سابق، ص 288.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص 284.

[**] حسب ما ذكره رضا مالك بأن بن خدة كان على علم بالاتفاق عندما كان بالدار البيضاء.

[3] محمد حربي: مصدر سابق: ص 285.

[4] علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 م، تر: صادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر الجزائر، 2003، ص 79.

[5] Redah Malek op.cit. : p 259.

[6] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 316.

[***] لقد ذكرنا سابقا بأن مصطفاوي وفارس لجأ إلى عز الدين لتزكية الاتفاق ولكنه رفض.

[7] نفسه: ص 316.

اعترض على حق المجلس التنفيذي لإبرام الاتفاقيات السياسية"[1].أما الأطراف التي حاولت أن تقف إلى جانب مصطفاوي وزملائه،فتمثلت في كريم بلقاسم ومحند أو لحاج على حسب تعبير مصطفاوي[2].

وأمام تهديدات سوزيني الذي وجه انذار بأن يتم في مهلة 48 ساعة إدماج وحدات من الجزائر بين ذوي أصل أوروبي داخل قوى حفظ النظام[3].وهذا الضغط أقدمت الهيئة التنفيذية على تجنيد أول فيلق يتكون من 255 عون أوروبي بصفة مؤقتة، وهذا ليدشن على حد تعبير فارس مشاركة الأوربيين في مهام حفظ الأمن[*][4].ولكن على حد تعبير محمد عباس العزاء الوحيد لمصطفاوي وزملائه من قبل كريم بلقاسم ومحند أو لحاج لم يكن كافيا[5] ،حيث أقدم أعضاء جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة على تقديم استقالتهم[**][6] من خلال رسالة وجهوها إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 1962/06/27 أهم ما جاء فيها تبرير كما يلي:

1- حملة إستنكار وتنديد بالاتفاق، رغم موافقة الرئيس بن خدة شخصيا في مضمونه بحضور وزير الدولة بن طوبال.

2-تردد الحكومة المؤقتة في تكوين هيئة تنسيق ما بين الولايات، رغم أهمية هذه الهيئة في مساعدة مجموعة الجبهة على أداء مهامها بفعالية.

وتكشف الرسالة من جهة أخرى، أن الحكومة المؤقتة عندما استقبلت مصطفاوي وفارس، لم تكتف بالموافقة المبدئية بل أوصت بمطالبة المنظمة الارهابية بما يلي:

1- إعلان وقف القتال.

---

[1] محمد حربي: مصدر سابق، ص 284.

[2] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 316.

[3] محمد حربي: مصدر سابق، ص 284.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 184.

[*] في حين يذكر حربي بأنه تم تجنيد 225 شرطيا أوربيا أنظر حربي: مصدر سابق، ص 284، غير أن عبد الرحمن فارس يثبت من خلال مذكراته بأنه لم يتم تجنيد 225 عونا لحفظ الأمن لأنها ليست من صلاحياتها ولم تفرج عن المحبوسين إداريا.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 746.

[6] محمد حربي: مصدر سابق، ص 284.

[**] ويستثني من الاستقالة بلعيد الذي كان في تندوف حسب رضا مالك.

2- مساندة اتفاقيات إيفيان علانية.

3- إدانة أعمال العنف مهما كانت[*][1].

المواقف جاءت متضاربة لأنها استطاعت بأن تكون مسرح صراع بين التحالف البنبلي والحكومة المؤقتة، فبن خدة كانت ردة فعله غامضة، في حين بن بلة كان يخاف من تحالف خصومه مع روشي نوار وباريس،وخاصة كريم بلقاسم[2]. غير أن هذه الاستقالة رفضت من طرف الحكومة المؤقتة خاصة بعدما التقى كريستان فوشيه، ببلعيد عبد السلام ووجه له كلاما جارحا إذن هذه جبهة التحرير الوطني؟ تتراجعون في اللحظة الأخيرة[3].

في حين كان موقف أعضاء منظمة الجيش السري من اتفاق سوزيني ومصطفاوي، فلقد أذاع سوزيني بيانه[4] في إذاعة مقرصنة وتحدث عن العديد من الأمور:

1- أن ما تم التوصل اليه بفعل الاتصالات تشكل قاعدة اتفاق بين الجزائريين.

2- توقيف العمليات والنشاطات الهدامة.

3- التخلي عن سياسة الأرض المحروقة.

4- بناء مشترك لمستقبل الجزائر دون تمييز بين عرق أو دين[5].

ومن خلال المواقف المتعددة،نجد بأن سالان قد سر كثيرا بهذا الاتفاق فحسبه فمنظمة الجيش السري استطاعت حفظ ماء الوجه وتمكنت من تثبيت الهجرة الأوروبية وهذا من خلال رسالته في 22 جوان 1962[6].

في حين أن مواقف بعض الأطراف جاءت مغايرة،خاصة في وهران والتي كانت من المستحيل توسيع الاتفاق اتجاهها[7] ،فالوضع في وهران وقسنطينة وعنابة كان مختلفا وفي وهران خاصة شكلت رسالة جوهو قبلا

---

[1] نفسه: ص 284.

[*] الغريب في الأمر بأن عبد الرحمن فارس لا يتطرق لقضية استقالة أعضاء جبهة التحرير الوطني من هيئته.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 259.

[3] Ibid : p 260.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 184.

[5] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 290.

[6] تواتي دحمان: مرجع سابق، ص ص 340-341.

[7] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 291.

ورسالة سالان صدمة مدوية، شكلك كذلك في مدى تمثيل فارس لجبهة التحرير ومدى الالتزام الشفهي لمصطفاوي[1].

وإذا كانت العمليات الإرهابية في الجزائر وضواحيها انتهت كمرحلة أولى، فإن في وهران لم تجد دعوات كل من سوزيني ومصطفاوي آذاناً صاغية لوقف العنف خاصة بعد اعلان المنظمة السرية في 1962/06/18 من وهران بث مقرصن بأن وهران وعنابة[2] ستواصلان القتال.وفعلا ففي عنابة مثلا علقت مناشير باسم المنظمة العسكرية السرية في الشرق تندد بهؤلاء الذين غيروا سياسة المنظمة 180 درجة،ولا يجدون في الساحة إلا دخلاء على السياسة لا يهمهم سوى مستقبلهم في ظل العلم الأخضر،ضف إلى التفجيرات في بلدة عنابة وقنبلت مكتبة الأكاديمية[3].

وحسب ما ورد في الوثيقة رقم 74 من أرشيف المنظمة العسكرية، فإن قادة منطقة وهران احتجوا واعتبروا اتصالات سوزيني مع مصطفاوي تلتزم بها إلا منطقة الجزائر دون سواها، إذ أن الوضع في وهران وقسنطينة يختلف، حيث أن هذه الاتصالات لم تتخذ مبادرات والتزامات اتجاه وهران، حيث تستقل جبهة التحرير الوطني بالحكم الذاتي ولا تعترف بسلطة العاصمة، ولهذا السبب اتخذت قادة المنظمة الوهرانية موقفا بدفع المجموعة الأوربية للمقاومة بشدة ضد هذا التفاعل غير المبرر.وان أثاره الأولى ما هي الا صراع نفسي، سنواصل المقاومة في وهران وتعتبر الضمان الوحيد للأوربيين يكون الا عن طريق السيطرة وإقامة كيان اقليمي يكونون هم سادته وهم من يدافعون عنه[4].

حيث اعتبر تاريخ 1962/06/18 م تاريخا مثاليا لرفض كل أشكال الاستسلام[*][5] ،بالرغم من تبرير سوزيني في اليوم الموالي 1962/06/19 م لهذا التفاوض.

---

[1] علي هارون: فتنة صيف 1962، مصدر سابق، ص 61.

[2] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 282.

[3] علي هارون: مصدر سابق، ص 61.

[4] Document N : 74 cite in O.A.S parle op.cit. : p 303

[5] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 283.

[*] لقد حاولت السلطات الديغولية –حسب الاستاذ تواتي دحمان–الحاق منطقة الغرب وهران باتفاق 1962/06/17 م،عن طريق وسيطها بيار لفون –مدير جريدة صدى وهران–هناك من يذكر بأنه تم لقاء بين ج ت و وممثلي المنظمة العسكرية السرية وممثل الجنرال ديغول كانتز بمقر ولاية وهران، حيث في النهاية صرح ممثل الجبهة لممثلي المنظمة إنكم كلكم جزائريون في حين يذكر

غير ان في هذا الوقت الحرج والذي شهد زحما أوربيا نحو فرنسا للفرار من الموت، قرر العقيد قودار الرحيل ليجد قاردي نفسه وحيدا لمواجهة الوضع خاصة بعد فقدانه للسيطرة على المنظمة،قرر هذا الأخير الرحيل بوم 1962/06/27م، بعد منحه الأمان من طرف الجنرال كانتز لوجهة مجهولة وقد شكل رحيله خاتمة للمنظمة العسكرية السرية في الجزائر[1]. وفي الوقت الذي شهد رحيل وهروب قادة المنظمة والتي لعب في تسهيل رحيل عناصرها بيار لفون بعد توسطه لدى الجنرال فلوكي الذي نضم رحلات على متن سفن إسبانية تجارية، وكذلك شهد المزيد من التفجيرات في مستودعات ميناء وهران ومطار السانية وفي وصف للمشهد بلغت النيران بين علو 50 و100 مترا حيث أصبحت سماء وهران سوداء[2].

وحسب شهادة علي هارون فإنه وعلى شارع (فرون–دومير) المطل على الميناء، حيث وقف الأوربيين يتأملون المشهد لم يبدو عليهم أي استياء، إلا في الأقل أو غالبا ما انبعثت الضغينة والحقد من تعليقاتهم:"سوف تبني لهم فرنسا حتما خزاناتأخرى وبما أنه علينا أن نرحل عن هذه الأراضي،فالأولى أن لا ندع للعرب شيئا" [3].

وعن سلبيات وإيجابيات الاتفاق:

أ– السلبيات:

- إن ما أخذ على اتفاق جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري من خلال الكلام الكثير، بالسماح للهيئة التنفيذية –خاصة– أعضاء جبهة التحرير، للتفاوض مع الإرهابيين، هذه الحملة التي نجحت في تحييد عناصر من الهيئة التنفيذية كان المحتمل أن يضطلعوا بمسؤوليات هامة في فجر الاستقلال على حد تعبير مصطفاوي[4].

=أوليفي دارد بأن مشروع الاتفاق بين ج ت و والحكومة الفرنسية ومنظمة الجيش السري لم يلق أية موافقة، غير أن الاتصالات التي كانت تجري حقيقة بين منطقة الجزائر– سوزيني وقادة منطقة وهران فقط أنظر اوليفي دارد: مرجع سابق، ص ص 344–348 في حين يذكر تواتي دحمان بأن الولاية الخامسة غير لأي اتفاق مع منظمة الجيش السري وأكدت أن اتفاق سوزيني ومصطفاوي سار في كل القطر الجزائر انظر دحمان تواتي: مرجع سابق، ص 345.

[1] على هارون: مصدر سابق، ص 63.

[2] دحمان تواتي: مرجع سابق، ص 348.

[2] علي هارون: مصدر سابق، ص 65.

[4] محمد عباس: رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 316.

- إن الشيء المؤكد هو أن عقد الاتفاق مع منظمة الجيش السري كان في مرحلة الرمق الأخير على حد تعبير رضا مالك، فكان لها حفظ ماء الوجه،وضيف أنها كانت تريد أن تحصل على بعض الحقوق التي لم يستطع ديغول انتزاعها من جبهة التحرير الوطني[1].
- فصيغة الاتفاق لا بد أن تكون موثقة وهذا مالم يكن موجودا، لأنه لا يوجد اتفاق كتابي بين الطرفين، ضف إلى أن مصطفاوي نفسه نبه سوزيني إلى هذا الأمر[2].
- وهذا ما سماه رضا مالك بالتفاهم الشفوي لم يكن سوى تفاهم شفوي على إعلان، لم يقم إلا بتكرار المواقف المعروفة لجبهة التحرير الوطني حول الأقلية الأوربية[3]، وبالتالي لم يكن هناك ضمانات فهو لم يكن له أية مفعول حقيقي، فهو عبارة عن تصريحين متواليين غير متصلين في الإذاعة(سوزيني، مصطفاوي)[4].

ب.إيجابيات هذا الاتفاق:

- أن اتفاق سوزيني– مصطفاوي ساهم في وقف الجنون الارهابي.
- استغلته سلطات الفترة الانتقالية لتقرير رفع حضر التجول ابتداءاً من 20 جوان بعد أن فرض هذا النظام القاهر ابتداءاً من 1956/03/16[5]. فهو حل هزمت به المنظمة العسكرية السرية على الصعيد العسكري[6].
- ضف إلى أن هذه الهزيمة أدت بهم للفرار إلى البلد الأم، غير أنهم لاقوا وضعا آخر ميزته الاعتقالات وعمليات التوقيف، ليتم كسر ظهر هذه المنظمة[7].

إن ما سمي بمفاوضات المنظمة العسكرية السرية مع جبهة التحرير، ما هو إلا حلقة من سلسلة المناورات الأخيرة لرجل الجمهورية الخامسة ومستشاريه، الذين حاولوا تجنيب فرنسا متاعب المنظمة الارهابية التي قررت استئناف عملياتها في فرنسا خاصة بعد أن خان هذا الأخير ثقة الجزائر الفرنسية –حسب إعتقادهم– فهي

---

[1] Redah Malek : Op.cit ;p 260-261.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 182.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p 261.

[4] رشيد اوعيسى :حوار مع مارك لوريال، مرجع سابق، ص 73.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 746.

[6] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 183.

[7] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 303.

المسؤولة الأولى عن رحيل وهجرة الأوروبيين أو الورقة الرابحة في اتفاقيات إيفيان من خلال تدميرها لقاعدة الديمغرافية ،فحاولت تصحيح هذا الخطأ التاريخي من أجل وقف الهجرة[1].

ولكن حسب رأي الأستاذة حاميد فإن هذه المنظمة وقيادتها لم يكن لها نية التفاوض من أجل السلام والتعايش ولكن كان جل همهم كما ذكر سوزيني نفسه هو كسب مهلة من الوقت للسماح لكل الأوربيين المتطرفين بالهرب[2].

بالرغم من ما أخذ هذا الاتفاق إلا أن رضا مالك اعتبره ونتائجه عمل سياسي بامتياز لأنه استكمل انتصار ايفيان بالهزيمة لآخر معاقل المتطرفين في التاريخ الكولونيالي بالجزائر[3]. في حين يعتبر فرحات عباس بأن أعظم ما قام به مصطفاوي وفارس هو مقابلة سوزيني زعيم المنظمة وعلى الرغم من المخاطر التي كان يمكن التعرض لها كان اللقاء ايجابيا فقد جنب الجزائراعتداءات اضافية على الأبرياء وتخريبا انتقاميا لا جدوى منه[4].

إن هذه المنظمة التي أرادت المراوغة في وقت بدل الضائع،واصلت عملها في فرنسا وبالرغم من الاعتقالات إلا أنها رفعت شعار محاربة ديغول نفسه،لأنه على حسب تحليلهم متسبب في كارثة أوربية أو بصفة أعم مصيبة غربية حيث نما هذا الشعور في صائفة 1962م، بفعل الظروف المأساوية التي ميزت رحيل الأقدام السوداء[*] ضف إلى طريقة معاملة النظام الجزائري الجديد للأوربيين الذين بقوا في الجزائر وكذلك الحركى[**]، دون ان يصدر رد فعل للحكومة الفرنسية بالرغم من توفر معلومات لديها من طرف سفيرها آنذاك[5].

---

[1] تواتي دحمان: مرجع سابق، ص ص 348-349.

[2] حسينة حاميد: مرجع سابق، ص 287.

[3] Redah Malek : Op.cit ;p 261.

[4] علي هارون: مصدر سابق، ص 49.

[*] هناك أصوات تتعالى في فرنسا ومن بينهم كتاب لمونيك ايون، الجزائر الأرض الأصلية للأقدام السوداء، حيثتعتبر الجزائر موطن لهم انتزع بالقوة الخبر 2012/09/19.

[**] يذكر بيار دوم –هو يمين متطرف– مؤلف كتاب الطابور الأخير، بأن غالبية الحركى بقوا في الجزائر بعد الاستقلال وحسب ما جاء على لسانه، فإن من اعتقد بأن الحركى قد تم سحقهم من طرف جبهة ت و، فهذا غير صحيح وحسب أبحاثه الذي أجراها في الجزائر، فإنه يذكر وجود حوالي 100 ألف شخص، في حين هاجر حوالي 25 ألفا الخبر: 2016/02/29 م.

[5] أوليفي دارد: مرجع سابق، ص 303.

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة تحضر لاستفتاء تقرير المصير

بعد مشوار طويل من المفاوضات والتي أفضت إلى أرضية إيفيان التي حددت من خلالها استفتاء تقرير المصير الذي بدوره سيحدد مصير الجزائر بعد 132 سنة من استعمار استيطاني.والمتمعن في أبواب وبنود اتفاقيات إيفيان يجد بأن الباب الأول حدد بالتفصيل كل كبيرة وصغيرة تخص الاستفتاء وطريقة إجرائه والمناطق التي سوف يجرى فيها الاستفتاء، وكذلك شروط الهيئة الناخبة واللجنة المخول لها الإشراف على الاقتراع[1].

وكما تطرقنا سابقا بأن الفترة الانتقالية أسندت مهمتها إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة مع المفوض السامي، هذه الأخيرة التي وجدت لأمرين مهمين وهما الأمني والإشراف على السير الحسن لاستفتاء تقرير المصير.

وبعد أن استلمت مهمتها، عكف أعضاء الهيئة بمعية رأسيها على السير الحسن للوصول إلى يوم استفتاء تقرير المصير وهذا بتوفير كل الشروط وإزالة كل الحواجز والعوائق التي ستعكر صفو الجو الانتخابي. من خلال علاج ملف المنظمة السرية بالحل الدبلوماسي وبحنكة وذكاء.

لقد عكفت الهيئة التنفيذية على مواصلة العمل بالرغم من الاضطرابات الأمنية –المنظمة العسكرية– وبالرغم من قلة الإمكانيات المادية والبشرية إلا أنها حاولت رصد كل الجهود لخدمة المشروع ألاستشفائي للوصول إلى هذا اليوم مهما كانت الظروف.

1/ تسهيل عودة اللاجئين وتأطيرهم:

وتجسيدا لبنود اتفاقيات إيفيان، عكفت الهيئة التنفيذية المؤقتة على تأطير الهيئة الناخبة من خلال العمل على تسهيل مهمة عودة اللاجئين[2]، حيث كانت هذه المهمة من أخطر المشاكل المطروحة آنذاك فهؤلاء وفدوا من كل جهة[3].ومن أجل السير الحسن لهذه العملية، فقد بوشر في إجراء تدابير مستعجلة من خلال إعداد الخيم والتي قدرت حسب عمار قليل بحوالي 1000 خيمة ضف إلى ذلك إعداد مراكز المعدات الضروري لذلك[4].وهذه المراكز متمركزة في المناطق التالية: القالة، سوق أهراس، تبسة بالنسبة للاجئين القادمين من تونس.وتكون منطقة معينة سعيدة عين الصفراء مشتركة بالنسبة للقادمين من المغرب.

---

[1]Redah Malek : Op.cit ; p 327.

[2]Ibid, p 326.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 142.

[4] عمار قليل، مصدر سابق، ص 265.

حيث تم تحديد النقاط التي يقع منها المرور، وهي بالنسبة للقادمين من المغرب: العريشة– فيقيق– بني وينس– جاطوا– صغير الزمنا– الطريق العامة– والسكة الحديدية التي تربط زوج فاقو بمغنية.ومن القادمين من تونس فقد حددت لهم النقاط التالية: لاكروا بابوش– غار الدماء– سوق أهراس– ساقية سيدي يوسف– قالة– تبسة– تفريس– حيدرة – تبسة عن طريق الكويف[1].

والشيء الذي زاد من صعوبة المهمة وأخر عمليات نقل اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب إلى الجزائر هو المنظمة العسكرية السرية.ولكن بعد تسوية الملف الأمني، والتوصل إلى اتفاق مع المنظمة، شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية للاجئين بالأمم المتحدة في عمليات نقل اللاجئين وهذا بالتعاون مع الهيئة التنفيذية ضف إلى اللجنة المختلطة الجزائرية–الفرنسية، ضف إلى دور الهلال الأحمر الجزائري الذي لعب دورا هاما في عملية تسجيل اللاجئين وإعطائهم بطاقات ووثائق تمكنهم من الحصول على مساعدات مادية من المسؤولين داخل البلاد بعد عودتهم إلى الوطن[2].فهذه اللجان والمكلفة بمراقبة الحالة المدنية وضعت على مستوى النقاط المذكورة سالفا، إلى جانب إقامة مراكز طبية في نواحي مختلفة من هذه النقاط.

وعن دور الهلال الأحمر الجزائري والذي كان في تلك الفترة حديث النشأة، حيث لاقى صعوبات جمة نظرا للعمل المكيف الذي تواجهه، إعادة اللاجئين إلى الوطن من المغرب وتونس، مساعدة السكان المحتشدين وتفريق عدد من هؤلاء السكان، مساعدة السجناء والمعتقلين الذين أطلق سراحهم ضف إلى التكفل بأرامل الشهداء.فهذا الجهاز الذي بدأ نشيطا منذ وقف إطلاق النار، لا يبدو به تنظيم محكم ولا وسائل كبيرة[3].

ولما كانت السلطة التنفيذية المؤقتة ضمن أعضاءها 04 من مستخدمي الصحة الدكتور شوقي مصطفاوي، بومدين حميدو، محمد بوتفتيفة، عبد السلام بلعيد، عكفهؤلاء كل حسب مهمته على ضمان السير الحسن لعملية استقبال اللاجئين.فمثلا الدكتور بومدين بن محمد حميدو، وكان ممثلا للصحة مكلفا خاصة بتنظيم استقبال اللاجئين نحو مدنهم الأصلية وإقامتهم بالنسبة للذين هدمت منازلهم وقراهم[4].

---

[1] المجاهد: العدد: 120 يوم 1962/04/30م، ج4، ص 11.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 549.

[3] مصطفى خياطي: الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليبالأحمر، تر عباد قندوز فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 356.

[4] مصطفى خياطي: المآزر البيضاء والثورة، مرجع سابق، ص 358، 352.

وكانت عملية استرجاع المستشفيات منسقة بين ممثل الناحية المستقلة بالجزائر العاصمة ورئيس قسم الصحة وبين الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وإلى جانب نشاط الهلال الحمر الجزائري، فقد نشطت كذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث التحقت بالجزائر فرقة من الصليب الأحمر الدولي ما بين ماي وجوان 1962م، وكانت في مدن عدة من الوطن وهذا بهدف معرفة هوية السجناء المحتجزين بالجهتين، والتأكد من ظروف اعتقالهم وكيفية إطلاق سراحهم وفقا لماجاءت به اتفاقية إيفيان، ومعرفة عدد الحركى السجناء والتحقيق معهم حول ظروف اعتقالهم مع المساعدة على إرجاعهم نحو فرنسا[1]. هذا فقد نشطت بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، حيث أن المشاكل الصحية بالجزائر جد مهمة، فمثلا في ميدان نقل الدم ونقل الأدوية، فكان لهذه اللجنة دور في مساعدة الهيئة من خلال الإتيان ببعض الأدوية التي وجهت إلى الدكتور صابر مسؤول الصحة نيابة إلى الدكتور حميدو مسؤول المسائل الصحية والهيئة التنفيذية المؤقتة.

ونتيجة للوضع آنذاك ومن أجل حماية اللجنة كان لزاما على الدكتور حميدو تسليم رسالة في 06 ماي سنة 1962 يطالب إرسال فرقتين مختصين في حقن الدم، الأولى بالجزائر والثانية بوهران، ولما كانت السلطة في الجزائر متقاسمة بين فرنسا والجهاز التنفيذي، فإن هذا الطلب لا بد أن يصادق عليه من طرف المحافظ السامي وإلا فسيكون مآله الاعتراض، وتم العمل بالفعل وهذا نتيجة اتصال اللجنة التنفيذية لصليب الأحمر الموضوع بالسيد فوشي يوم 12 ماي 1962م[2].

وحسب ما نقله عمار قليل فإن الصليب الأحمر الدولي أقام مراكز طبية في نواحي مختلفة من النقاط المرور المذكورة سابقا.ومن أجل تقديم الدعم الطبي أُستدعي جميع الأطباء الجزائريين المقيمين في تونس، المغرب، ضف إلى الأطباء البيطريين في كل مركز للكشف عن الحيوانات[3].

وإلى جانب ضمان تعداد معتبر من الأطباء، فقد عمل على إيجاد مراكز طبية عن طريق مستشفيات خاصة بالبوادي والقرى، كما خصص عدد من الأسرة في المستشفيات المدنية وإمكانية تحويل المراكز العسكرية

---

[1] مصطفى خياطي: الصليب الأحمر، مرجع سابق، ص 386.

[2] نقلا عن تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير مهمة م.ب قايار، 30 أفريل، 14 ماي 1962، من كتاب مصطفى خياطي، الصليب الأحمر، مرجع سابق، ص 386، 387.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 266.

القديمة إلى مستشفيات[1].ضف إلى ذلك إقامة العديد من الخيام للفحوص الطبية وحسب عمار بوحوش قدرت بحوالي 1500 خيمة حيث بقيت إلى نهاية 24 جويلية 1962[2].

لقد بدأت عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم منذ شهر ماي 1962، حسب بلاغ من المحافظة السامية للاجئين بتاريخ ماي 1962، نقلا عن محمد خياطي على أن تتم في غضون أشهر، وتمثلت هذه اللجان الموكل لها هذا العمل: ممثلا من المحافظة العليا للاجئين من فرنسا إلى الجزائر، ممثل الهيئة التنفيذية المؤقتة، ممثل من المحافظة السامية للاجئين فقدم للجنة الثلاثية أنشأت في 30 أفريل بالصخرة السوداء وتحت الهيئة التنفيذية المؤقتة حيث أن المحافظ السامي للاجئين بالأمم المتحدة جاء إلى الصخرة السوداء ثم انتقل إلى الرباط وإلى تونس ليتفاوض حول عودة اللاجئين[3].وبتوافد اللاجئين على مراكز العبور، استفادوا كما ذكرنا من فحوص طبية حيث استمرت عملية نقل اللاجئين من ماي إلى نهاية جويلية 1962، حيث تم نقل حوالي 200.000 لاجئ جزائري إلى داخل البلاد[*][4].

استفاد كل هؤلاء من العناية الصحية، فضلا على أنه قدمت لهم مساعدات، من تحضير للخيام 35000 خيمة تمنح التغذية للاجئين عند المرور وتحضير 22000 غطاء[5].حيث قدرت المساعدات التي وزعت حتى الندوة الصحفية للمحافظة السامية للاجئين بحوالي 7 إلى 08 ملايين دولار[6]فهذه الحقائق ولو باختصار تؤكد بأن اللاجئين الذين عادوا إلى وطنهم بطرق مختلفة دون أن ننسى مساهمة جيش التحرير، وأسر اللاجئين أنفسهم تؤكد حقيقة أن اللاجئين عادوا قبل إجراء الاستفتاء تقرير المصير بالبلاد، قصد المشاركة في تلك

---

[1] المجاهد عدد: 1962/04/30.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 549.

[3] محمد خياطي: الصليب الأحمر، مرجع سابق، ص ص 409-410.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 549.

[*] في حين يذكر محمد خياطي أن عدد اللاجئين بتونس فقط حوالي 172.000 شخص من بينهم أكثر من 100.000 طفل عمرهم أقل عن 14 سنة.

[5] المجاهد: العدد، 1962/04/30.

[6] نفسه: ص 410.

الانتخابات وإبداء التصويت لصالح استقلال الجزائر بالرغم من الصعوبات التي واجهتهم في عدم توفر وسائل النقل والمواصلات[1].ومن هناك بدأت عملية إحصاء الهيئة الناخبة استعدادا للاستفتاءات[2].

أ. إحصاء الهيئة الناخبة وتنظيم مكاتب الاقتراع:

تزامنا مع مواصلة عملية مساعدة اللاجئين لعودتهم إلى وطنهم، تم في نفس الوقت تسجيل الهيئة الناخبة والتي حددت لها شروطها وفقا للنظام الذي يحدد شروط الاستفتاء تقرير المصير.حسب ما جاء في المادة الأولى من قسم شروط الاقتراع في الجزائر حيث يشترك في الاستفتاء على تقرير المصير جميع الأشخاص الحائزين على الأهلية الانتخابية والمقيمين في الجزائر. ويمكن كذلك الاقتراع بالوكالة والاقتراع بالمراسلة وهذا حسب الشروط المحددة مسبقا.أما فيما يخص شروط الاقتراع خارج البلاد فهؤلاء لهم الحق في الاقتراع إذا كانوا مسجلين في اللائحة الانتخابية بواسطة الوكالة أو المراسلة وهذا وفقا للشروط التي تضمنتها النصوص الخاصة التي تنظم الانتخاب في الجزائر.

وقد أشترط على الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط تسجيل أنفسهم وهذا خلال مهلة 80 يوم من تاريخ نشر هذا القرار حيث ستفتح لوائح انتخابية في كل بلدية جزائرية من أجل الاقتراع على تقرير المصير.وبالتالي يستطيع الأشخاص التسجيل بإحدى الوثائق التالية سجل الولادة، سجل إقامتهم الأخير، سجل سكنهم الأخير[4].

ونجد أن اتفاقيات إيفيان من خلال بابها الخاص بالتنظيم الهيئة الناخبة فصل الطرفين فيها شروط الهيئة الناخبة وطريقة تسجيلها في اللوائح الانتخابية.فضلا على شروط الدعاية وترتيب الأمور الانتخابية والفرز وحساب الأصوات، وكل ذلك على شكل بنود[5].

وعن عمل لجنة الاعداد للاستفتاء، فإن المرسوم المتضمن الاستفتاء يرجع إلى نفس السلطة لتعيين الهيئات المكلفة بمراقبة عمليات التصويت[6].فهذه اللجنة كانت وفقا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان على حرية

---

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 550.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 142.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p .315

[4] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 563.

[5] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 157.

ونزاهة الاستشارة، حيث بموجب المرسوم الصادر عن الحكومة الفرنسية بعد ذكره في الاتفاقيات وبموجبه تكلف اللجنة المركزية للمراقبة بتسيير عمليات المراقبة تحت إشراف السلطة التنفيذية المؤقتة[1].

وعن الطريقة التي يتم فيها انتخاب أعضاء هذه اللجنة حيث يتم إنتخابهم من رئيس وثلاثة قضاة وثلاثة مواطنين من طرف السلطة التنفيذية المؤقتة، يتم تعيينهم من طرف الحكومة الفرنسية[2].وبنا على العديد من المؤشرات تشكلت لجنة خاصة أسندت رئاستها إلى المحامي قدور ساطور[*]، حيث تمكنت هذه اللجنة من وضع الترتيبات اللازمة فهذه اللجنة أسندت لها مسؤوليات هامة:

- تنصيب اللجان الولائية.
- إحصاء الهيئة الناخبة داخل وخارج البلاد[3].

أما اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات فلها صلاحيات استخدام القوة العمومية خلال الفترة الانتخابية، وتتلقى أيضا المساعدة على المستوى المحلي من طرف لجان إقليمية معينة من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وعن الاختصاص القضائي لهذه اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات، فتجدر الإشارة إلى أنه اختصاص قضائي إلى جانب دورها الإداري، حيث لها ان تلغي كل الأحكام الإدارية المتعلقة بالاقتراع ما عدا المراسم (المادة 36)، وتبث في الخلاف الانتخابي (المادة 42) كما أنه لا يمكن الطعن في قراراتها[4].إن الهاجس الوحيد الذي كان يؤرق اللجنة هو أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية، فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين لتسجيل أنفسهم في أكثر من مكان مما يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه من الطرف الفرنسي[5].

---

[1] مرجع سابق، ص 163.

[2] نفسه، ص 163.

[*] ضف إلى ذلك ابن اعجيلة عياش والحاج سعيد الشريف وميسوم أصبيح انظر عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 194.

[3] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 747.

[4] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص ص 163-164.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 747.

ب. تنظيم مكاتب التصويت مكوناتها-صلاحياتها- أوراق التصويت- قراءة موعد الاقتراع:

لقد بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حوالي 6.549.736 مسجل[1].وحسب عبد الرحمن فارس فإن السيد مصطفاوي عكف على مهمة توفير العدد الكافي من المظاريف، حيث أنها استوردت من هولندا، ونفس الشيء فيما يتعلق بأوراق التصويت التي ينبغي إرسالها إلى الولايات والدوائر ثم توزيعها على البلديات.أما بالنسبة لمكونات مكاتب التصويت (الاقتراع) فيتكون المكتب من رئيس، نائب رئيس ومساعدين يتم تعيينهم من طرف اللجنة الإقليمية للمراقبة، وكذا نائب الرئيس يتم تعيينه من طرف السلطة التنفيذية المؤقتة (حسب المادة 17)[2].

لقد تم الاتفاق من خلال محادثات إيفيان إذن على شروط وضمانات الاستفتاء على تقرير المصير بعد أن أستفتي الشعب الفرنسي في مشروع قانون يسمح لرئيس الجمهورية باستشارة الشعب الجزائري عن مصيره السياسي في علاقته بفرنسا ويسمح له باتخاذ المراسيم اللازمة لتطبيق استفتاء تقرير المصير وتنظيم السلطات حتى الاستفتاء.

وبمقتضى القانون الملحق بسؤال الاستفتاء والصادر يوم 1961/01/14 تمكنت الحكومة الفرنسية من اتخاذ مرسومين يوم 19 مارس 1962: مرسوم ينظم الاستفتاء تقرير المصير ومرسوم ينظم السلطات العمومية الانتقالية[3].

وفيما يخص موعد اجراء الاستفتاء وعلى لسان عبد الرحمن فارس فقد تم تحديده بعد لقاء هذا الأخير مع ديغول[*] حيث طلب منه تحديده بتاريخ 1962/07/01.مع تحديد السؤال الذي طرح على الناخبين[4].وبعد استشارة الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية حددت الهيئة التنفيذية بتاريخ اجراء الاستفتاء 1962/07/01م[5].

---

[1] بوعلام بن حمودة: مرجع سابق، ص 586.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 318.

[3] بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص ص 584-585.

[*] في حين يذكر بوعلام بن حمودة أن تاريخ رسم في لقاء بين Louis Josce وسعد دحلب، انظر بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 585.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 165.

[5] بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص 585.

أما الصياغة أو السؤال الذي سيطرح على الجزائريين. ففي حين يذكر عبد الرحمن فارس أنه كان على النحو التالي "هل تريدون جزائر مستقلة في إطار الشراكة مع فرنسا، في إطار الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962"(*)[1].وحسب وثيقة (**) التي طرحت أثناء اجراء الاستفتاء فكانت تحمل الصياغة التالية: هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة بتصريحات 19 مارس 1962 وقد تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية[2].

أما دور جيش التحرير الوطني و ج ت و في عملية الاستعداد للاستفتاء، فالشيء المسلم به بأن الهيئة التنفيذية المؤقتة لم تكن تبسط يدها على كل أرجاء الوطن، أمام العديد من العراقيل ومسابقة الزمن كان لزاما تضافر الجهود من أجل السير بعملية الاستعداد للاستفتاء تقرير المصير، بكل الطرق فإلى جانب الهيئة المخولة لها التحضير للاستفتاء، عمل جيش التحرير الوطني على انجاح العملية من خلال الدعم المادي والبشري والاعلامي لتهيئة الرأي العام، من خلال تجنيد إطارات سياسية من عسكريين ومدنيين وبعد لقاءات تكوينية وإعداد برنامج إعلامي ودعائي وزعت الاطارات حسب برنامج كل ولاية لتجنيد الشعب لإنجاحعملية الاستفتاء.

ضمن الناحية المادية فقد جند ج ت واللجان الشعبية في كل بلدية للتحضير المادي وقد قامت ب:

* إحصاء السكان واعداد القوائم الانتخابية وتحضير البطاقات وتوزيعها.

* تحضير الصناديق وتعيين أعضاء المكاتب وتحديد المقرات التي ستجري فيها عملية الاستفتاء وكل ما يتعلق بهذه العملية[3].

* طبع الملصقات والمناشير وتوزيعها على أوسع نطاق ضف الى الكتابة على الاسوار والصخور وجذوع الأشجار تحث على التصويت[4].

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 165.

(*) في حين تناول ديغول سؤال الاستفتاء "هل تريد أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا، وفق الشروط المحددة في البيان الصادر بتاريخ 1962/03/19م أنظر شارل ديغول: مصدر سابق ص 145.

(**) أنظر الملحق رقم:06.

[2] عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 164.

[3] عمار ملاح: المرحلة الإنتقالية، مرجع سابق، ص ص 193،194.

[4] عمار قليل: مصدر سابق، ص 324.

* تحضير وسائل النقل والتنقل بالاستعانة بوسائل المجندين لهذه العملية.

* عقد التجمعات والمهرجانات عبر المدن والأحياء والقرى والأرياف تحت إشراف المسؤولين السياسيين.

* وطباعة صيغة الاستفتاء باللغة العربية وبالفرنسية[1].

* إجراء الاستفتاء والنتائج وردود الفعل جرت عملية الاستفتاء في الفاتح من جويلية 1962، بالرغم من كل العراقيل التي كانت في وجه العملية.

* إن الوصف الحقيقي لعملية الاستفتاء جاءت بعفوية الشعب الجزائري البسيط الذي لبى النداء من أجل استقلال الجزائر، وعلى وصف قليل لما حل 01 جويلية 1962 اليوم الموعود كانت الاجواء مهيئة للحدث العظيم لم يتخلف أحد حتى المعطوبين كلهم من أجل التصويت بنعم للاستقلال[2].

* وفي تلك الأثناء كانت تتم معاينة العملية من طرف اللجنة المركزية للمراقبة[3] وبعد عملية فرز الأصوات فكانت نتائج الاستفتاء كالتالي[4]:

- ✓ عدد الناخبين المسجلين 6.549.736.
- ✓ عدد المصوتين 6.017.680.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها 5.992.115.
- ✓ عدد المصوتين بنعم 5.975.581.
- ✓ عدد المصوتين بلا 16.534
- ✓ الأوراق البيضاء الملغاة 25.565[5].

وبالتالي وبعد عملية الاستفتاء أعلن رئيس اللجنة في 03 جويلية 1962 ما يلي:

---

[1] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية: مرجع سابق، ص 194.

[2] عمار قليل: مصدر سابق، ص 325.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 188.

[4] بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص 586.

[5] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 747.

لاحظت اللجنة المركزية المراقبة للانتخابات أن صيغة السؤال المطروح للاستفتاء كما يلي هل تريدون استقلال الجزائر في اطار التعاون مع فرنسا؟ وأن إجابات الناخبين جاءت لتؤكد ذلك"[1]

والمتمعن في هذه الارقام يلاحظ بأن فئة المصويتين بلا فاقت 16 ألف، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هناك من بقي من الأوربيين بالجزائر يريد الحفاظ على الجزائر فرنسية، غير أن شارل ديغول يبرر نسبة 99% المصويتين بنعم، بأن هذا دليل على أن الفرنسيين الأصليين الذين مازالوا في الجزائر كانوا في عداد هذه النسبة الكبيرة[2].هذا الكلام مبالغ فيه ونحن نعلم بأن أغلب الأوربيين هربوا من بطش المنظمة الارهابية، بل أن فرضية رقم 99% بنعم هو جزائري 100%.وهذا ما أكده رئيس اللجنة المركزية وكذلك رئيس لجنة الاستفتاء عمار بن تومي قائلا إن الناخبين أجابوا بنعم حسب الأغلبية المذكورة أعلاه[3].وقد أعلنت النتائج بمقر الهيئة التنفيذية المؤقتة بروشي نوار على لسان الناطق الرسمي للهيئة التنفيذية السيد قدور ساطور هذه النتائج[4].

إن الإجابةوبنعم بالأغلبية الساحقة للاستقلال إن دل على شيء يدل على وعي الجزائري البسيط بواجبه اتجاه وطنه وامته.

أما عن رد فعل الشعب الجزائري وردود الفعل الدولية على استفتاء تقرير المصير، كانت مختلفة ومرحبة بهذه النتائج، كان رد فعل الشعب الجزائري عفويا كيف لا وهو شعب استعبد لأكثر من قرن ونصف قرن بكل استراتيجيات وفنيات الاستعباد للإنسانية.

2.اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر وتحويل الصلاحيات:

بناءاً على نتائج الاستفتاء الذي أجري يوم 01 جويلية 1962 وفي اليوم نفسه من إعلان النتائج الرسمية 03 جويلية 1962.بعث الجنرال ديغول رسالة رسمية "أن فرنسا تعترف إسميا باستقلال الجزائر[*][5]، إلى رئيس

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 189.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 146.

[3] محمد عباس: نداء الحق، مصدر سابق، ص 748.

[4] عمار ملاح: المرحلة الإنتقالية، مرجع سابق، ص 195.

[5] شارل ديغول: مصدر سابق، ص 146.

[*] هذا ما سمي حسب عبد الرحمن فارس بنص الاعلان عن استقلال الجزائر حيث قرأه هذا الأخير في مجلس الوزراء. ما جاء فيه بمقتضى استفتاء 1962/04/08 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1961 دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا وبناء على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المحددة

الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس، سلمه إياها كريستيان فوشيه[*][1] بالحي الاداري روشي نوار مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة[2].

غير أنه إذا عملنا قراءة بسيطة وسريعة للسرعة الكبيرة التي اعترفت بها فرنسا باستقلال الجزائر، وهذا ما ذهب إليه عمار قليل لا بد من الوقوف عند هذا الموقف والتدبير في العديد من النقاط :

1/ أن فرنسا لم تقدم ولا حالة طعن واحدة في مجمل الدوائر والولايات الجزائرية التي جرت فيها عمليات التصويت.

2/ القوات الفرنسية لم تتدخل وتحاول التأثير على سير عملية الاستفتاء.

3/ إن هذا الموقف الفرنسي إنما يدل على نتيجة واحدة مفادها أن فرنسا لم تهدف من هذا الاستفتاء سوى حفظ ماء الوجه والمحافظة على كبريائها. وتزاوجت الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير مباشر.

كيف لا وهي التي رفضت الاعتراف باستقلال الجزائر في اتفاقيات إيفيان بالرغم من علمها بأن نتائج الاستفتاء ستكون ايجابية هذا ما يثبت بأن فرنسا متمسكة بالشكليات إلى أبعد الحدود، فهي لم ترد الاعتراف بأنها انهزمت أمام إرادة شعب يريد الحرية والاستقلال، وأصرت وراوغت حتى النهاية على إجراء الاستفتاء في الجزائر وكأنها قطعة من فرنسا تريد الانفصال وأن موافقتها على هذا الانفصال ما هو إلا نتيجة لديمقراطيتها وإيمانها بحق الشعوب بتقرير مصيرها.

وبالتالي كانت موافقتها السريعة بالاعتراف بالاستقلال بالرغم من أن الوقت لم يكن كافيا فعلا لفرز مجمل الأصوات فهي حاولت الحفاظ على هيبتها وأظهرت للعالم أنها بلد ديمقراطي وهذا ما كانت تصبوا إليه[3]

=في التصريحات الحكومية بتاريخ 1962/03/19، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية أعلنت أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر حرر في باريس يوم 1962/07/03 أنظر عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 189،190.

[1] Redah Malek : Op.cit ; p262

[*] ويضيف عبد الرحمن فارس السيد تريكو tricot وأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة

[2] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، ص 195.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 329.

اما فيما يخص تحويل الصلاحيات للهيئة التنفيذية المؤقتة، فقد حملت رسالة الجنرال ديغول إلى جانب الاعتراف العلني باستقلال الجزائر حملت أيضا الصلاحيات المتعلقة بالسيادة في الجزائر والتي تولت منذ يوم 1962/07/03 إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة[*].

وعلى إثر هذا الاعتراف وإلى جانب اعلان النتائج علق رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس على هذه النتائج قائلا "ها هو ذا الشعب الجزائري وهو في تمام وعيه بسيادته يقرر مصيره بكل حرية، لقد كانت ساعة تحمل المسؤولية من طرف جميع الجزائريين على اختلاف مستوياتهم في هذا الوقت التي تم فيه الاعتراف باستقلالها الوطني، ينبغي أن تؤكد للعالم أجمع وحدة صفوف شعبنا وأننا جديرون بالتضحيات التي قدمها جميع شهدائنا الذين انحني إجلالا لأرواحهم، وعن إرادتنا الراسخة في تجاوز كل العقبات وتوطيد أركان بلدنا في ظل وحدة جميع الجزائريين"[1].

وواصل عبد الرحمن كلامه من خلال التذكير والتأكيد على أن الهيئة التنفيذية ستواصل عملها ولم يتوقف فقط عند إجراء الاستفتاء فقط قائلا سوف تواصل الهيئة التنفيذية المؤقتة مهمتها الموكلة إليها وتسهر بكل أمانة على تجسيد السياسة المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان والتي تمت المصادقة عليها بإجماع منقطع النظير، وهذا في حد ذاته أجمل آيات الولاء والعرفان التي يمكن تقديمها للشعب الجزائري ولقادته، ولقد حان الآن وقت تحمل المسؤوليات ووقت العمل لتحقيق السعادة والحرية لشعبنا"[2].

وبناءا على إعلان الرئيس الفرنسي شارل ديغول اعتراف بلاده باستقلال الجزائر، وتوقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي أعلامهم في مختلف أنحاء الجزائر بعد أن طلت ترفرف في سمائها طيلة 132 سنة[3].وفعلا حسب ما جاء على لسان عبد الرحمان فارس: "...على الساعة الثانية عشر ظهرا انتظمت مراسيم

---

[*] "...وفقا للفصل الخامس من الاعلان العام في 1962/03/19، فإن الصلاحيات المتعلقة بالسيادة على أرض مقاطعات فرنسية سابقة في الجزائر، تنتقل ابتداءا من اليوم إلى السلطة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية..." Redah Malek : Op.cit ; p 307.

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 189.

[2] نفسه: ص 189.

[3] محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 748.

بسيطة ولكنها مؤثرة، قام خلالها كشاف وجندي برفع العلم الجزائري الذي صنعته زوجتي خلال الليل، إن يوم 03 جويلية هو الموعد التاريخي للاستقلال وليس 05 جويلية..."[1](*).

لقد تم تعيين السيد Jean Marol Jearmey أول سفير لفرنسا لدى الجزائر، وتم منحه الاعتماد من طرف رئيس هـ. ت. م، حين تم الاعلان عن تعيينه من قبل السيد فوشي المفوض السامي[2] حيث أجري الاحتفال والذي ضم أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة ولجنة الرقابة وممثلي المفوض السامي بمن فيهم برنارد تريكو فضلا على عدد من الموظفين الجزائريين في فناء روشيه نوار[3].ويضيف عبد الرحمن فارس أن عملية تسليم السلطات على مستوى الولايات والدوائر ومحافظات الشرطة بأنها تمت في ظروف عادية[4].

بعد الاستقلال بقي لحكومة بومرداس مهمة أخيرة وهي أن تنظم بعد أسابيع انتخابات المجلس التأسيسي: لتسلم رسميا مقاليد الحكم وأدوات السيادة، نيابة عن الشعب الجزائري[5].

3.ردود الفعل الداخلية والدولية على نتائج استفتاء تقرير المصير:

أ. الشعب الجزائري:

من خلال اقتراع تقرير المصير ليوم الفاتح من جويلية 1962 وافق الشعب الجزائري على استقلال الجزائر مع التعاون مع فرنسا[6]. كان رد فعل الشعب الجزائري عفوياً كيف لا وهو شعب استعبد لأكثر من قرن ونصف قرن بكل استراتيجيات وفنيات الاستعباد للإنسانية. وبموافقة الشعب الجزائري على هذا المحتوى وبتزكية خاصة بعد اعلان النتائج يوم 1962/07/03 ليرسم 05 جويلية 1962 كيوم الاستقلال يوم دخول الاستعمار يوم خروجه لتعبر عن إرادة الشعب المتمثلة في الاستقلال.

(*)الملحق رقم07.

(1) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 190.

للاستزادة أيضا أنظر Redah Malek.

(2) نفسه: ص 190.

(3)Redah Malek : Op.cit ; p 262.

(4) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 190.

(5) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 748.

(6) عبد الحميد بلخروبي: مرجع سابق، ص 165.

إن هذه النتيجة إن دلت على شيء إنما تدل على نضج الشعب الجزائري وعلى وفائه لتضحيات أبناءه وعلى التزامه بمواثيق جبهة التحرير الوطني وإخلاصه لدماء شهدائه فأطلق العنان لاحتفالاته وأفراحه بكل عفوية ما تزال تشهد له العديد من التسجيلات الحية لمظاهر الاحتفالات والتي يمكن أن نرسمها ببساطة في الرقص الزغاريد بكل عفوية دامت الأفراح للعديد من الأسابيعالكل كبار، صغار، شيوخ، نساء رجال، الكل مساهم في الفرحة والتعبير عن الانعتاق من إستدمار دام قرابة قرن ونصف القرن من الزمن.

وفي اليوم نفسه يوم 1962/07/03 فتحت الحدود لتشهد عودة الآلاف من اللاجئين إلى ديارهم خاصة على الحدود التونسية والمغربية[1]، وعرف حلولأعضاء الحكومة المؤقتة يوم 03 جويلية 1962 بالجزائر العاصمة ورأسهم رئيس بن خذة قادمين من تونس[2] واستقبلهم عبد الرحمن فارس شخصيا ورفقة زملائه من موظفي الهيئة التنفيذية المؤقتة، وقادة المناطق المستقلة وقائد الولاية الثالثة محند أوحاج، ضف إلى العقيد عز الدين[*][3]، حيث قام مجاهدون من الولايات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة باستعراض في شوارع العاصمة وصولا إلى ساحة الشهداء ثم باب الوادي معقل المنظمة العسكرية السرية كل هذا كان مصحوبا بجموع المواطنين هاتفين بحياة الجزائر المستقلة ثم توجهت إلى سيدي فرج حيث رفع العلم الوطني[4]. ضف إلى دخول وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود.

بعد إعلان الاستقلال أمرت قيادة الأركان العامة المتمركزة بغار الدماء على الحدود التونسية والمتكونة من العقيد بومدين والرائدين قائد أحمد وعلي منجلي وحدات جيش ت الوطني المتمركزة على طول الحدود التونسية والمغربية وعددهم 25000 مجاهد بالتحرك والدخول إلى الجزائر مع قيادتها[5].

ضف إلى الوحدات المرابطة على الحدود الغربية حيث دخلت الجزائر قيادة الولاية الخامسة المكونة من العقيد عثمان والرواد مختار بوعيزم وعباس وعقان حيث توجهت إلى تلمسان ووهران وبلعباس وسعيدة أما من الجهة الجنوبية فدخلت قيادتها المتكونة من الرواد عبد الله بلهوشات وأدرية أحمد ومساعدية ومحمد الشريف التي

---

[1] بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص 587.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 262.

[3] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 191.

[*] بعد دخول الحكومة المؤقتة الجزائر غادر في اليوم الموالي المحافظ السامي الفرنسي بالجزائر.

[4] بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص 587.

[5] عمار ملاح: مرجع سابق، ص 197.

كونت الجبهة الجنوبية بمالي والنيجر تحت قيادة بوتفليقة فتوجه عبد الله بلهوشات نحو تمراست رفقة أدرية أحمد، ومساعدية محمد الشريف إلى أدرار.

ب.دوليا:

لقد كان لنيل الجزائر سيادتها على واسع النطاق، ورد فعل إيجابي خاصة من طرف الدول التي كانت منه ليل الاستعمار وحسب عبد الرحمن فارس فقد بعث له العديد من الرؤساء برقيات تهنئة ومن بينهم الرئيس التونسي بورقيبة والسيد اينونو الوزير الاول التركي والمارشال تيتو رئيس يوغسلافيا ووزير خارجية إسبانيا.

ضف إلى اعتراف دول أخرى باستقلالنا رسميا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كندا، المغرب، ليبيا، بلجيكا، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، إيران، هولندا، السويد، مصر، الدنمارك، الكونغو، السنغال، الكويت، النرويج، الفلبين[1].

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية وأزمة صائفة 1962م

واجهت الجزائر غداة الاستقلال مشاكلا جد معقدة اجتماعيا، استشهاد أكثر من مليون ونصف المليون شهيد خلال مرحلة الكفاح المسلح.فضلا عن اللاجئين الذين زادوا عن خمسمائة ألف لاجئ في تونس والمغرب وأربعمائة ألف سياسي معتقل، وملايين من الجزائريين في المحتشدات ومئات الآلاف من الأرامل واليتامى، أما من الناحية الخسائر المادية التي أوقعها الجيش الفرنسي فإنها ضخمة جدا من حرق وتهديم للقرى مطبقا سياسة الأرض المحروقة وتلغيم الحدود الشرقية والغربية، ضف إلى مغادرة الآلاف من الأوربيين الجزائر نهائيا[2].

لقد كان يوم 19 مارس 1962 يوما مشهودا بوقف اطلاق النار وإطلاق العنان للأفراح ولكنه أسقط الأقنعة التي كانت تخفي ورائها خلافات حادة بين أطراف متعددة[*] خاصة بين قيادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 191

[2] عبد الحميد ابراهيمي: مصدر سابق، ص ص 93-94.

[*] لا بد من الاشارة بأن الصراع على السلطة بين قادة الثورة الجزائرية بعد الاستقلال تمتد جذورها إلى مرحلة الكفاح المسلح خاصة بعد مؤتمر الصوملم أوت 1956 وبروز العديد من التوجهات الايديولوجية.

1.وقف إطلاق النار وعودة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

في وقت الإعداد لتأسيس أول حكومة للجزائر المستقلة برز على السطح خلافات بين الأطراف الفاعلة في الثورة كادت أن تعصف بالعمل الثوري والمشروع النوفمبري وتدخل الجزائر في نفق مظلم لولا حكمة وتبصر بعض رجالاتها فكيف كانت هذه الأزمة وكيف تمت معالجتها؟

إذن توصلت الحكومة المؤقتة إلى التوقيع نهائيا على وثيقة اتفاقيات إيفيان وما تضمنه من شروط لكلا الطرفين هذا ما اعتبرته هيئة الأركان تنازلا خطيرا –ذكرنا سابقا الطراف الرافضة لتوقيع إيفيان– من الطرف الجزائري، في حين اعتبرته الحكومة المؤقتة نصرا كبيرا[1].وبعد اطلاق فرنسا سراح المعتقلين الخمسة بدأت مرحلة الصراع على السلطة، حيث كانت الورقة الرابحة والأداة المثلى هي السيطرة على وحدات جيش الحدود التي بقيت مجمدة للعديد من السنوات[2]، ومن هنا لاحت في الأفق بوادر حرب أهلية وضياع جهود جيش التحرير والشعب معا هذا ما جعل علي منجلي يطوف على وحدات الحدود ويعلمها بأنها هي المستقبل[3].

ومن هنا كان الصراع على أشده بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وهذا حول نقطة بسط النفود والسيطرة على الجيش والولايات بالداخل، غير أن هذه المعطيات تغيرت وهذا بمحاولة هيئة الأركان استقطاب القادة المسجونين إلى صفها.خاصة وأن هذه الأخيرة وفي صراعها مع الحكومة المؤقتة لم تكن قادرة على استلام السلطة وذلك لافتقارها الشرعية التاريخية فلا هواري بومدين ولا مساعدية كانوا من فجر ليلة 01 نوفمبر ولهذا قررت هيئة الأركان البحث لنفسها عن حلفاء سياسيين تتوفر فيهم شروط الشرعية لمواجهة الخصوم في الحكومة المؤقتة وحلفا في بعض الولايات[4].وهذا ما جعل هواري بومدين يفكر في كسب شخصية بوضياف لكن نصيحة معارفه عبد العزيز بوتفليقة فوقع الاختيار على بن بلة باعتباره القريب ايديولوجيا من الشعب الجزائري[5].في

---

(1) Chikh Slimane : L'Algerie enarmes, Alger, (S.ED), 1981, p 400.

(2) درواز أحمد الهادي: العقيد محمد شعبان: الأمل والأليم، سلسلة من الذاكرة، دار هومة للطباعة والنشر، ط2، 2006، ص ص 79-83.

(3) علي كافي: مصدر سابق، ص 286.

(4) الصيداوي رياض: صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، باتنة: جريدة الأطلس تصدر عن دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293 إلى 300، ص 11.

(5) لونيسي ابراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة، 2007، ص 54.

حين يذهب أبو جرة سلطاني إلى أبعد من ذلك خلال أن بن بلة هو من أخذ يقتربتدريجيا من هيئة الأركان مستغلا الخصومة ما بينها وبين الحكومة المؤقتة معلنا دعمه لهيئة الأركان في العديد من القضايا[1].

لذا خصت هيئة الأركان بن بلة الزعيم التاريخي باستقبال حار عند دعوتها له ولزملائه مساجين جيش التحرير بوحدة، بالرغم من موافقته هو وزملائه على ما جاء في اتفاقيات إيفيان، هذه الأخيرة التي رفضتها هيئة الأركان[2].

والمؤكد أن بن بلة كان يتفق مع هيئة الأركان حول إيجاد كيفية لحل الأزمة عن طريق تبني برنامج وتأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[3] حيث أكد هذا الأخير للرئيس المصري جمال عبد الناصر في نيته في الاعتماد على جيش الحدود لإزاحة خصومه والسيطرة على الداخل[4].

هذا من جهة هيئة الأركان واستقطابها للشخصيات التاريخية وفي الجهة الثانية لطرف الصراع الحكومة المؤقتة والتي اعتبرت نفسها صاحبة الشرعية خاصة بعد وقف اطلاق النار، لتسلم مقاليد الحكم في البلاد ومن اجل نيل هذه الشرعية كان لزاما عليها ضمان تدعيم الولايات بالداخل، لذا سارعت إلى بسط سيطرتها على العاصمة وهذا باعتبارها المنطقة الحيوية والاستراتيجية وهذا ما ذكره لخضر بورقعة في مذكراته عن وصول العديد من الاطارات بشكل مفاجئ إلى الولاية الرابعة ليلة وقف اطلاق النار لمهمة الاشراف على منطقة الجزائر العاصمة[5] غير أن الولاية رفضت القرار والتزمت الحياد اتجاه الصراع بين الحكومة م وهيئة الأركان[6].

إن دعوة بن خدة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة وفي موعد هذا الاجتماع المحدد بيوم 1962/04/19م جعلت من بن بلة يزور جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية الجزائرية، لأن انتقال السلطة لا يتم من خلال دورة المجلس الوطني للثورة وهذا ما رفضته الحكومة المؤقتة[7] ولما كانت

---

(1) أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص 13.

(2) فتحي الذيب: مصدر سابق، ص 542.

(3) الصيداوي رياض: مرجع سابق، ص 11.

(4) فتحي الدين: مصدر سابق، ص 581.

(5) لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص 86.

(6) نفسه: ص 87.

(7) شتواح حكمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 123.

الحكومة المؤقتة متشبثة بالشرعية وما حققته في إيفيان دفع كل من بن بلة وبومدين إلى إتهام أعضائها وخاصة العسكريين بالبرجوازيين وأنهم عملاء الاستعمار الجديد[1] متهمين كريم بلقاسم بتوقيع اتفاق سري مع المنظمة الارهابية[2].إن هذا الجو المتوتر والمكهرب جعل من الدعوة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

فالكل كان على دراية عدم الانسجام والتوافق، حيث يذكر ديغول من خلال مذكراته "...أخيرا رغم الانشقاقات الخطيرة التي بدت في تونس في صفوف زعماء جبهة التحرير الوطنية ولا سيما بين بن بله وبن خدة، فإن الجزائر ظلت تسير نحو الاستقلال محاطة بهالة من الالم"[3].

2. مؤتمر طرابلس النقطة التي أفاضت الكأس في أزمة 1962

إن الشروع في التحضير لهذا المؤتمر تم منذ بداية شهر أفريل 1962 من خلال إرسال استدعاءات لمختلف قادة الثورة سواء بالداخل أو الخارج.وحسب علي هارون فإن جدول أعمال المؤتمر الذي كان بطرابلس الليبية في الفترة الممتدة بين ماي وجوان كان[4]برنامج جبهة التحرير والتمهيدي، الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

- ✓ الملحق الأول: الحزب.
- ✓ الملحق الثاني: المهام العاجلة لجبهة التحرير.

ضف إلى تعيين المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى حين تنظيم مؤتمر تقييمي[5].

فبالنسبة لمشروع برنامج ج ت و فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحضيره، تضم عضوين من الحكومة المؤقتة بن بلة ومحمد يزيد، عضوان من المجلس الوطني للثورة ومحمد الصديق بن يحي ومصطفى الاشرف، محمد حربي، رضا مالك[*].

---

(1) Chikh Slimane: Op.cit ; p 400.

(2) لوسين ابراهيم: مرجع سابق، ص 57.

(3) شارل ديغول: مصدر سابق، ص 145.

(4) علي هارون: مصدر سابق، ص ص 11-12.

(5) علي كافي: مصدر سابق، ص 285.

(*)عن حيثيات ما جرى بالضبط بمؤتمر طرابلس والحاضرين وجدول أعماله وكل جلساته انظر علي هارون : مصدر سابق وسعد دحلب مصدر سابق.

عبد المالك تمام وفي ظرف وجيز تم تحرير وثيقة هذا البرنامج بمدينة الحمامات التونسية[1]والتي أصبحت تعرف فيما بعد بوثيقة أو ميثاق طرابلس حيث تضمنت ثلاثة محاور رئيسية جاء في محورها الأول إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر وفي المحور الثاني شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة.فكان حول المهام الاقتصاديةوالاجتماعية للثورة الشعبية وهذا ببناء اقتصاد وطني وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير فضلا على هذا فقد تم تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج تضم كل من علي كافي، بن بلة، يزيد، بن علة، مهري وبومنجل.رغم اختلاف توجهات وأفكار أعضاء المجلس إلا أن الاجتماع كان حول برنامج الحمامات[2](*)، لذا يقال على أنهم اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص.

إن النقاشات تطلعت بصورة عادية غير الانحراف حدث فجأة عندما بدأ في انتخاب المكتب السياسي حيث قدم بن بلة وخيضر قائمة من سبعة أعضاء من المكتب السياسي كي تخلف الحكومة المؤقتة على رأس جبهة التحرير وضمت هذه القائمة "بن بلة، خيضر، أيت أحمد، بوضياف، بيطاط، الحاج بن علة ومحمد السعيد وعلى تعبير سعد دحلب فإن هذه الأسماء كانت الشرارة التي أضرمت النار في البارود فقد ثار الغضب حول هذه المسألة لأنها تعني السلطة[3].

تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة لغاية 03 جوان 1962 وهذا دون التوصل إلى قرار، وبالرغم من تعيين لجنة خاصة كلفت بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه، وما كادت تنتهي حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع.أمام هذا الوضع الصعب تدخلت لجنة تضم 22 شخصا لمحاولة ايجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع وبعد تجمع تشاوري لهذه المجموعة تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم سبع أشخاص هم: المساجين الخمسة العسكريين الثلاث[4].وتواصلت بقية الأيام الأخرى على نفس الوتيرة والانشقاق خاصة وأن بن بلة وخيضر خلعا أقنعتهما حيث لم يكونا يرغبان في أي شخص من الفرقة القديمة[5].

---

[1] علي هارون: مصدر سابق، ص 12.

[*] يذكر سعد دحلب بأن هذا الميثاق الذي مثل أساس النقاش أنه سيعاد دراسته بمناسبة عمل المجلس التأسيسي الجزائري المقبل، ونظر سعد دحلب: مصدر سابق.

[2] علي كافي: مصدر سابق، ص 171.

[3] نفسه: ص 172.

[4] علي كافي: مصدر سابق، ص ص 289،290.

[5] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 172.

إن من حضر بقية فعالية المؤتمر مثل علي كافي، علي هارون أكدوا حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة حيث بلغت حد الشتم[1].ويذكر سعد دحلب أن "...بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة ترك بدوره طرابلس فجأة، وقد عدنا سويا إلى تونس، وهكذا عرف اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية نهاية غير مرضية، وإفترقنا كلنا في البلبلة والغموض والاضطراب وعدم النظام"[2].

ويعلل بن خدة سرعة مغادرته المؤتمر، وهذا لحماية مصالح الدولة على الصراعات العقيمة، وما دام المؤتمر لم يستطع تعيين قيادة فإنه فضل الحفاظ على الحكومة المؤقتة وهذا من أجل سد الطريق أمام المتطرفين الأوربيين[3].

وفي حين يبرر بوضياف غيابه أيضا: "..لم أكن موافقا على ما جاء في طرابلس وكانت قناعتي أن هذا سيفرق بيننا، إنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتحضيراته للاستلاء على السلطة، وقد بدلت مساعي حثيثة لتجنب أي تمزق[4].في حين يعلل بن بلة انسحاب بن خدة بأنه المناورة من قبل الحكومة المؤقتة المدعمة بالولايتين الثانية والثالثة وانتزاع الشرعية من القيادة الجديدة.

وبالرغم من إقتراح بن خدة لحل هذه الأزمة مبني على اتجاهين: الأول يتمثل في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاث أشخاص إلى المجلس وهم: فرحات عباس، بومدين، والحاج بن علة.ثانيا تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس وبن خدة إلى جانب ثلاث نواب، بن بلة، كريم بلقاسم، وبوضياف، إلاأن هذا الحل رفض نهائيا لتتفاقم الأزمة[5].لقد بدا واضحا من خلال لقاء طرابلس تشكل التحالفات وتضارب مواقف الولايات بالداخل فهذا الصراع ولد تيارين:

1. تمثله الحكومة المؤقتة والولاية الثانية والثالثة، منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا[6].

2. يتزعمه بن بلة المدعم من طرف الجيش والولايتين الأولى والسادسة[7] أو ما يعرف بالتحالف البنبلي.

---

(1) علي هارون: مصدر سابق، ص 31.

(2) سعد دحلب: مصدر سابق، ص 172.

(3) نفسه: ص 172.

(4) نقلا عن حكيمة شتواح.

(5) علي كافي: مصدر سابق، ص ص 293-294.

(6) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، ص 216.

(7) محمد حربي: مصدر سابق، ص 282.

إن هذا الانشقاق كان خطيرا جدا لذا وجب العمل على التنسيق ما بين الولايات من أجل ايجاد حل توفيقي بين التيارين المتصارعين وهذا ما كان في لقاء زمورة (24-25 جوان 1962)[*] وتشكيل لجنة ما بين الولايات.وكان الهدف الحقيق من هذا اللقاء هو العمل على الحد من تدخل هيئة الأركان في عمل الولايات والحكومة المؤقتة.إن الدارس لمؤتمر طرابلس وحيثياته يجد بأنه إلى جانب محاولة رسم معالم الجزائر المستقلة ونهجها وهذا سيرا على بنود ميثاق أول نوفمبر 1954.

إلا أن هذا الأخير انحرف فعرف بالمؤتمر الغير مكتمل، دورة غير مكتملة، وعجل بنهاية المجلس الوطني للثورة، وولد جوا مشحونا وأظهر الصراع على السلطة والقيادة إلى العلن، ليصل إلى حد المواجهة العسكرية.وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس وهو من حضر المؤتمر قائلا كنت مشاركا لمؤتمر طرابلس كان لتصفية الحسابات بدون شرف ولما عظمة انحطت المداخلات إلى حد الشتم، والكلام البذيء..."[1].

فالكل عندما يسأل عن أزمة صائفة 1962 وخلفية عودة الصراع بعد الاستقلال، يرجعه إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس[2]. حيث كان الصراع نتيجة أخطاء ارتكبتها الثورة الجزائرية وهذا ما جاء على لسان فرحات عباس. "إن ثورتنا ارتكبت أخطاء خطيرة واستمرت في ارتكاب من بعد الاستقلال، نفسية بعض المقاومين وقادتهم، كانت في أغلب الأحيان نفسية الأميين عندما يمارس الجهلة المسؤولية يخافون من أن تضيع منهم، لذلك نجد تفسيرا لبعض حالات القسوة التي يمارسونها أثناء أداء مهامهم والتي لا فائدة منها"[3].فالغائب الأبرز في المؤتمر هو روح أول نوفمبر وهذا ما ذهب إليه علي كافي "إنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة،... الغائب الأكبر في هذا الاجتماع الأخير هي روح أول نوفمبر"[4].

إن تداعيات ما حصل في مؤتمر طرابلس تأثير واضح على حدوث أزمة 1962، وهذا ما ذهب إليه سليمان الشيخ "...هكذا فإن الجزائر بعد استفتاء أول جويلية تصل يوم 03 جويلية إلى الاستقلال في جو مضطرب خاص...وأخيرا فإن أزمة جبهة التحرير الداخلية سارعت على زيادة الاضطراب العام فكان وصول الجزائر إلى الاستقلال في هذه الظروف نصر يقدر ما كان هزيمة، نظرا لأنه حقق هدف النضال للاستقلال

---

[*] للاستزادة أكثر حول اجتماع زمورة انظر علي هارون: مصدر سابق، ص 71.

[1] Ferhat Abbas : L'indépendance confisquées, Op.cit ; p 48.

[2] علي كافي: مصدر سابق، ص 288.

[3] Ferhat Abbas : L'indépendance confisquées, Op.cit ; p 41.

[4] علي كافي: مصدر سابق، ص ص 291-292.

السياسي" وهزيمة لأن جبهة التحرير الوطني لم تستطع مجابهة مرحلة الاستقلال ولم تستطع التغلب على خلافاتها...إنما في الحقيقة كل معقد متجه في نفس الغابة[1].

وتفاقمت المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فلما انتهى الاجتماع بدون الخروج بنقاط توافقية اتجه كل في نحبه، حيث سارع كريم بلقاسم وبوضياف إلى مدينة الجزائر وغادر طرابلس بن خدة إلى تونس، كذلك فعل أعضاء مجلس الثورة البعض داخل الوطن والبعض الأخر خارجه[2].غير أن الوضع بين التيارين المتصارعين تطور، وهذا بعد اقدام الحكومة المؤقتة بعد اجتماع زمورة إلى إقالة هيئة الأركان[3]وإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها وتقليص رتبهم، يوم 28 جوان 1962، لكن الجيش رخص تنفيذ القرار وتمسك بهواري بومدين كقائد وبالك تأزمت الأوضاع أكثر وانشطر هذا القوم وتفرقوا أشتاتا.

ومهما تكن أسباب الإقالة[*]، فهذا القرار لم يفد الحكومة المؤقتة بأي فائدة في هذه الظروف، وهذا ما جاء على لسان لخضر بورقعة "...إن بن خدة لم يستوعب المرحلة، ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات، فعزل أعضاء هيئة الأركان قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد أن كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش[4].لم تقبل هيئة الأركان هذا القرار بالإقالة واعتبره بدون مفعول وغير شرعي من قبل الحكومة المؤقتة.

وأصدرت بيانا في 02 جويلية "أصدرت هيئة الأركان جيش التحرير الوطني أمرا لكل الضباط وضباط الصف والجنود بأن يلبثوا في مواقعهم، ولا يطيعوا إلا قادتهم العسكريين...، وان يتاهبوا للدخول إلى الجزائر بوحدات مؤلفة إلى المناطق التي تحددها هيئة الاركان"[5].

ولما كان الوضع هكذا تسارعت الحكومة المؤقتة للدخول إلى الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان، فكان ذلك يوم 03 جويلية، حيث دخل جميع الوزراء مساعد بن بلة وخيضر[6].وفي خضم هذه الظروف كانت لجنة

---

(1) سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، ص 138.

(2) صايكي محمد: شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص 308.

(3) علي هارون: مصدر سابق، ص 80.

(*) يذكر محمد حربي بأن كريم بلقاسم وبوضياف هما من جرا الحكومة إلى إقالة هيئة الأركان انظر: محمد حربي: مصدر سابق، ص 290.

(4) لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص 103.

(5) علي هارون: مصدر سابق، ص 83.

(6)Chikh Slimane: Op.cit ; p407.

ما بين الولايات تستعد لعقد اجتماع عام لجميع الولايات المحدد 1962/07/07، حيث أرسلت تقريرا للحكومة المؤقتة وآخر لهيئة الأركان.

وفي الوقت الذي كانت فيه الاحتفالات الشعبية كبيرة بالنصر والاستقلال، كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة وتبحث عن الدعم الخارجي، حيث تمكن بن بلة من الحصول على دعم ومساعدات عسكرية من مصر[*].في حين لجأ بن خدة إلى رئيس الحكومة الليبية محمد عثمان الصيد غير أن هذا الأخير رفضه بسبب التزامه بالوعد مع بن بلة.

أما دخلت قوات الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين إلى تلمسان وإقامة احتفالا كبيرا تغني بحياة بن بلة، وشكلوا ما يعرف بتحالف تلمسان.حيث نزل بن بلة حسب ما ذكره رضا مالك في فيلا "ريغو"[1].

وحسب ماجاء على لسان لخضر بورقعة والذي كان من بين المشاركين في مهمة التوفيق بين الطرفين، حيث انتقل مندوبي الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة إلا أن هذا الخير صمم على فرض آرائه على الجميع ولو أدى إلى استخدام القوة مدعما بالولاية الأولى والخامسة والسادسة وبهذا تهيأت جميع الظروف لكي يعلن رسميا عن تأسيس المكتب السياسي[2].الذي اقترحه يوم 1962/06/06م، غير أن آيت أحمد رفض ذلك وأعلن بوضياف وكريم بلقاسم في تيزي وزو عن تأسيس لجنة الدفاع والتنسيق الثوري[3].

لقد كانت ردود الفعل مختلفة فعل مستوى الولايات فكان رد الولايات صارما، حيث وقفت مع لجنة الدفاع والتنسيق الثوري، أما الولاية الرابعة فقررت عدم الانحياز بالرغم من محاولة استقطابها من قبل تحالف تلمسان أما الولاية الثانية فشهدت فوضى داخلية[4]، انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري بقواته والقائه

---

[*] حسب علي كافي فقد تحصل على هذه الموافقة بعد لقاء سري جمعه مع عبد الناصر دون استشارة علي كافي رئيس البعثة الدبلوماسية آنذاك وعندما اطلع هذا الأخير سارع إلى الرئيس يطلب منه التراجع عن هذا القرار انظر: علي كافي: مصدر سابق، ص ص 293،294.

[1] Redah Malek : Op.cit ; p 263.

[2] بورقعة لخضر: مصدر سابق، ص 92.

[3] لخضر بورقعة: مصدر سابق، ص 100.

[4] علي كافي: مصدر سابق، ص 295.

القبض على الصالح بونبيدر ولخضر بن طوبال[*].إن الولاية الرابعة التي التزمت الحياد اجبرت على المجابهة بعد زحف جيش الحدود على العاصمة لبسط سيطرته عليها نهاية شهر جويلية[1].

تعقدت الأمور واصبحت البلاد مقبلة على حرب اهلية فعند وصول فرقة خالد نزار إلى قسنطينة خرج سكان المدينة متظاهرين أمام قواته رافضين الانقسام القيادية هاتفين بشعار الوقت ذاك "سبع سنين بركات"[2].

عن تطور الأوضاع جعل من بوضياف يتراجع عن موقفه وصرح بأن واجبه يقضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملا في أن يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية ويعيد النظر في هذا المكتب[3] ،ونتيجة لهذا وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو وجماعة تلمسان نتج عنه ما يلي:

1.يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.

2. تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.في شهر اوت حوالي 27 منه.

وبعد اسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي[4] بعد ابرامهذا الاتفاق.حيث استقر المكتب السياسي بالعاصمة لمباشرة مهامه التي أصبحت له كل صلاحيات الحكومة والحزب[5] معا وهذا ما نددت به الولاية الرابعة.

وبعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه والمعارضة التي لاقتها، وضعت الولاية الرابعة قواتها بالعاصمة يوم 29 جويلية 1962م، حيث اشتد الخلاف حول تعيين مرشحي المجلس التأسيسي.حيث رفض اسم عبد الرحمن فارس، خير الدين.

---

[*] صالح بوبنيدر المدعو صوت العرب من رجال 01 نوفمبر مسؤول عسكري للولاية الثانية ثم قائدها، انظر صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 571.

[1] بلحاج صالح: مرجع سابق، ص 571.

[2] خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات دار النشر، باتنة، 1999، ص 53.

[3] علي هارون: مصدر سابق، ص ص 178-179.

[4] بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار النشر الحديث، مصر، 2009، ص 572.

[5] محمد حربي: مصدر سابق، ص 300.

إن تطور الأوضاع أدى إلى المواجهة في أعالي القصبة بين أفواجياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة يوم 26 أوت 1962.وحسب يوسف بن خدة فإن الكثير من الخونة استغلوا الفرصة للانضمام إلى القوى المتصارعة، قدر عددهم بحوالي 180 ألف خائنا كانوا مع الجيش الفرنسي[1].

كانت نتيجة هذا الاصطدام نشوب معارك بين قوة الكفاح، وسقوط أكثر من ألف قتيل، حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل دبرة في بوسعادة، التي ذهبت ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة.كما يروي لنا قصة الجندي الذي انتحر في منطقة حجيلة عندما لم يتحمل رؤية اقتتال الإخوة[2].

لقد تم عقد اتفاق بين الطرفين، نص على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، وان يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات على أن يتم تحصيل مجلس حكومة وطني يمثل جميع الأطراف بكامل الحقوق[3].بهذا الاتفاق استقر ثانية المكتب السياسي بالعاصمة يوم 04 سبتمبر وأعلن على الاذاعة وقف اطلاق النار[*] ليتم الاعداد لانتخابات المجلس التأسيسي.

3. موقع الهيئة التنفيذية المؤقتة من أزمة صائفة 1962:

يقر عبد الرحمن فارس بأن ولاة البلاد لاقوا بعد الاستقلال صعوبة في أداء مهامهم وهذا نتيجة الوضع الداخلي، حيث كان في حيرة من امره أي الطرفين يتمثل على حد قوله " فوجدنا أنفسنا انا وزملائي أمام أزمة ضمير، إلى أية جهة نمثل؟ هل نمثل الحكومة المؤقتة التي كانت في حالة احتضار أم المكتب السياسي الذي أضحى متنازعا فيه؟ أم نقدم استقالتنا لنضع قادتنا أمام مسؤولياتهم؟"[4].غير انهم في الأخير قرروا الصمود أمام الوضع حيث كلف خميسي بالذهاب إلى تلمسان لتنظيم لقاء بينه وبين بن بلة سواء في تلمسان أو في الجزائر العاصمة.

---

[1] Benyoucef Ben Bhedda : La crise, Op.cit ; p 43.

[2] خالد نزار: مصدر سابق، ص 58.

[3] بورقعة لخضر: مصدر سابق، ص 107.

[*] يذكر علي هارون بأن الاقتتال بقي متواصلا في بعض المناطق حتى مساء 06 سبتمبر 1962 أين أعلنت الولاية الرابعة الانضمام إلى وحدات جيش الحدود علي هارون: مصدر سابق، ص 210.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 197.

إن الهيئة التنفيذية المؤقتة كانت منذ تعيينها محل تخوف من طرف الجيش والمناضلين الثوريين، فقد جاء هذا التفوق علنا وصراحة خاصة مؤتمر طرابلس خشية إنحراف الثورة ونجاح مشروع الاستعمار الجديد على أيدي هذه الهيئة والقوى التي تدعمها داخل قيادة الثورة خاصة الحكومة المؤقتة والجناح المعتدل[1].

وعمدت الهيئة التنفيذية بعد الاستقلال إلى التنسيق مع الحكومة المؤقتة والتعاون معها، فهي التي كانت في استقبالها محتفلة معها بالاستقلال، حيث يذكر عبد الرحمن فارس بأن أول جلسة عمل انعقدت مع أعضاء الحكومة المؤقتة، في مقر الولاية قدمت تعزيزا وجيزا عن الوضع والمشاكل المستعجلة التي بقيت عالقة.وحسب ما ذكر فارس فإنه طلب من بن خدة إنهاء مهام الهيئة إلا أنه رفض[2].

إن الصراع الذي كان قائما بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة أثر سلبا على عمل الهيئة التنفيذية، حيث أن وضعهما في مستوى واحد موحي في حد ذاته حرمان للهيئة من كل وسائل التنفيذ[3].ويذهب سعد دحلب إلى أكثر من ذلك حيث يذكر بأن حم ج ج والهيئة التنفيذية المؤقتة كانتا تتصارعان من أجل البقاء بصعوبة فالسلطة الفعلية قد أصبحت مجزئة إلى المستوى المحلي أو الجهوي[4].

فالصلاحيات ذات المستوى الوطني والتي لا زالت في أيدي هيئات مركزية كالهيئة التنفيذية المؤقتة هي دوما محلا للتقليص والمعاكسة أو للتبديل بصلاحيات مماثلة على المستوى الجهوي، وينجر عن هذا تدعيم للكيان الجغرافي الذي يؤدي إلى نمو ذهنية استقلال ذاتي على كل المستويات تقريبا[5].

إن إنحلال وتشتت السلطة قلص كذلك من صلاحيات الهيئة تنفيذية والحكومة المؤقتة الذين لم يستطيعان أن يواجها كما يجب الكثير من مظاهر الافراط والتجاوز[6].فموقع الهيئة تنفيذية من الصراع، فنجد ان الحكومة م كانت تدعم بعض قرارات الهيئة التي ترى في ح م ج ج صاحبة الشرعية باعتبارها ممثلة للشعب الجزائري وحاولت التقيد معها في العديد من الأمور – قضية الاتفاق مع المنظمة العسكرية السرية–.

---

[1] ملاح: مرجع سابق، ص 114.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص ص 195–196.

[3] علي هارون: مصدر سابق، ص 99.

[4] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 186.

[5] نفسه: ص 188.

[6] علي هارون: مصدر سابق، ص 480.

وحتى بن بلة حاول استقطاب الهيئة ت إلى جانبه، خاصة بعد رواج اشاعات حولها لتسوية سمعتها حيث حسب عبد الرحمن تدخل بن بلة في تصريح له لجريدة Le Monde بتاريخ 1962/07/24 "إننا نؤكد ثقتنا ودعمنا للسيد فارس وجميع مساعديه، وعلى الأخص أعضاء الهيئة الذين هم من أصل أوربي والذين أبوا إلا أن يواجهوا العراقيل ويضعوا ثقتهم في الجزائر الجديدة فليثقوا في أننا لن ننساهم"[1]. وهذا ما جعل بعض أعضاء الهيئة التنفيذية من بيهم شوقي مصطفاوي يفكرون في دمج الهيئة المؤقتة ضمن الحكومة المؤقتة وبالتالي كانت ستضم الحكومة المؤتة أعضاء أوروبيين.[2]

وبعد تنصيب المكتب السياسي والذي كان محل معارضة من قبل الولاية الرابعة وغيرها كما أسلفنا الذكر، نصح كريم بلقاسم "لجنة الدفاع الثوري"، عبد الرحمن فارس بالتزام الحذر لأن المشكل السياسي لم يحل بصفة نهائية.

وحسب محمد حربي فإن صلاحيات المكتب السياسي لم تقتصر على الاعداد للانتخابات ولان انعقاد مجلس الوطني للثورة، فالمكتب السياسي أنه له فهم آخر من خلال توزيع المهام داخله تبين أنه لا يعتبر نفسه كأمانة سر ادارية لجبهة التحرير الوطني، بل كسلطة سيدة فمن لا يراقب الهيئة التنفيذية ويهتم بالجيش...[3].

وحسب بيان لرئاسة ح م ج ج في 1962/08/07 فالسلطات المنوطة بها هي منذ الآن فصاعدا من صلاحيات المكتب السياسي الذي يتحمل المسؤولية تباعا لتوزيع المهام الذي أعلن عنه وتبنت ح م ج ج مؤسسة للثورة حتى الاجتماع العادي لمجلس و ت ح المقرر في شهر سبتمبر المقبل[4].

يعتبرونها قوة ثالثة عملوا على تهميشها ووقفت موقف المتفرج كون السلطة الفعلية أصبحت في حوزة المكتب السياسي الذي انبثق عن مؤتمر طرابلس والذي ستعمل الهيئة التنفيذية معه للأعداد للانتخابات المجلس التأسيسي لنقل الصلاحيات، وهي قامت بالإشراف والتنظيم فقط[5]، كانت الولايات تهدف الى اخذ السلطة دون تنازل ولا تنتظر اعلان الاستلال ليحل ممثليها محل ممثلي الهيئة التنفيذية المؤقتة.[6]وحسب رضا مالك فمن

---

[1] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 199.

[2] محمد حربي: مصدر سابق، ص 299.

[3] محمد حربي: مصدر سابق، ص 300.

[4] سعد دحلب: مصدر سابق، ص 193.

[5] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 121.

[6] محمد حربي: مصدر سابق، ص 177-278.

الطبيعي أن تطيل أزمة جبهة التحرير الوطني من عمر السلطة التنفيذية[1] إلا أن هذه الصراعات أثرت على مستقبل الجزائر المستقلة وهذا ما بان جليا من خلال الأزمات.

المبحث الرابع: الهيئة التنفيذية المؤقتة ونقل السلطات وإعلان قيام الجمهورية الجزائرية:

1التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي الجزائري:

وفق لما جاء في بنود اتفاقيات إيفيان تشرف الهيئة ت م بعد الاستقلال مباشرة للتحضير للانتخابات التأسيسية في مدة قانونية لا تتجاوز 3 أسابيع[*]،بالتقدير نهاية شهر جويلية غير ان الظروف التي سادت بعد الاستقلال أخرت هذه الانتخابات إلى نهاية شهر سبتمبر.فالصراع على مستوى القمة عرقل عمل الهيئة في التحضير لهذه الانتخابات.

فهذا الانقسام بين الولايات اتجاه الصراع بين معارض ومؤيد، حال دون اجراء عملية انتخابات الجمعية الوطنية في المجلس التأسيسي في أجالها المحددة[2].ففي روشي نوار كانت الهيئة تواصل مهمتها وفقا لما رسمته اتفاقيات إيفيان، حيث حددت يوم 12 أوت تاريخا لانتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية القادمة[3].

وفي سياق مواصلة مهمتها رغم الصعاب نشرت الهيئة نص الأمر الذي يحدد 12 أوت 1962 تاريخا لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية وهي تتكون من 196 نائبا يخضعون للنظام المدني الفرنسي.فضلا على استعدادها لنشر النص الذي يحدد مهام وعهدة الجمعية وحددت واجبها فيما يلي:

1- تعيين الحكومة المؤقتة.

2- التشريع باسم الشعب الجزائري.

3- إعداد دستور الجزائر والتصويت عليه.

4- اكمال عهدتها القانونية في 1963/08/12.

5- وإذا لم يعمل في هذا التاريخ التصويت على الدستور تنظم الحكومة الجزائرية المؤقتة في أجل مدته شهر انتخاب جمعية وطنية تأسيسية جديدة.

---

(1) Redah Malek : Op.cit ; p 268.

(*) في الباب التاسع الخاص بنتائج تقرير المصير انظر .Redah Malek : Op.cit ; : p 327.

(2)عمار قليل: مصدر سابق، ص 335.

(3) علي هارون: مصدر سابق، ص 115.

غير أن هذا لم يحدث، وحسب ما يذكره علي هارون يذكر بأن مصطفاوي أعلن عن تمديد الجال نظرا للأوضاع الذي تواجهها الهيئة[1].أما عمار ملاح يذكر بان المكتب السياسي هو من اجل الانتخابات نظرا للوضع السائد خاصة الوضاع الأمنية المتردية خاصة في الولاية الرابعة والعاصمة[2].

ومع تشكيل المكتب السياسي وبعد دخوله إلى مدينة الجزائر اتصل بالهيئة التنفيذية لإعلانها بقراره حول تحديد 2 سبتمبر تاريخا للانتخابات وهذه الخيرة نشرت في الحال القرار[3].حيث عمل بن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية، ويؤكد علي هارون بأن بالفعل فإن السلطة وقعت بين أيدي المكتب السياسي وهذا تجسيد الحقيقة قائمة.

ويذكر عبد الرحمن فارس بأن المكتب السياسي والمسؤولين العسكريين هم من تولوا اعداد قوائم المرشحين لانتخابات المجلس التأسيسي بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية كما أشرفوا على تحضير الحملة الانتخابية[4] وفي الوقت ذاته قررت الهيئة التنفيذية التي صارت خاضعة للمكتب السياسي مراقبة برامج الإذاعة والتلفزيون الجزائرية، وهذا ما سيحرم الولاية الرابعة من وسيلتها الاعلامية، ويمكن حينئذ إدراك بذور ونزاع وشيك سينشب بمناسبة إعداد قوائم المترشحين[5]. وبالتالي فإن كل مترشح فائز –طبقا لمبدأ الاقتراع المعمول به– فإن المكتب السياسي يضمن أن تخرج من الاقتراع جمعية على مقاسه[6].

وبالفعل بدأ التحضير الجدي للعملية خاصة بعد جلسات العمل لتسلك عاملي الولايات تحت رئاسة بن بلة وبمشاركة الهيئة التنفيذية وبدأ التحضير من طرف المكتب السياسي للانتخابات مبعدا معارضي بن بلة منه ووضع قائمة تضم 196 مترشحا (يوجد منهم 72 عسكريا)[7].لقد رفضت الولاية الرابعة بعض السماء الموجودة في القوائم العمالات[8]، وحدث أفشل يوم 1962/08/20 خلف قتلى وجرحى من الطرفين.

---

[1] نفسه: ص 115.

[2] عمار ملاح: المرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 121.

[3] علي هارون: مصدر سابق، ص 184.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 202.

[5] علي هارون: مصدر سابق، ص 190.

[6] نفسه: ص 133.

[7] رابح لوسيني: مرجع سابق، ص 66.

[8] علي هارون: مصدر سابق، ص 192.

وأمام هذا الوضع طالب محمد خيضر رئيس المكتب السياسي جبهة التحرير الوطني بتأخير الانتخابات بسبب الفوضى وصعوبة التحكم في الأوضاع، وانتقل بن بلة إلى وهران باحثا عن الدعم والمساندة، أما العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة فقد رفض تأخيرها وطالب بإجرائها في أسرع وقت لوضع حد للفوضى عن طريق مؤسسات شرعية[1].

وأما أعضاء الهيئة التنفيذية المرشحين في القوائم روثRoth، نائب رئيس الهيئة، مانوني مندوب الشؤون المالية وكونيج مندوب الشغال العمومية وعبد الرحمن فارس وخميستي مدير ديوان عبد الرحمن فارس[2].

لقد اختلفت الآراء حول طريقة إجراء الانتخابات وتوفير الظروف المناسبة لها وتأجلت الانتخابات مرة أخرى إلى غاية 20 سبتمبر لتعقد من المشهد السياسي مختلف على حد تعبير رضا مالك[3].حيث فرض المكتب السياسي شروطه بعد خروجه من المحنة منتصرا واعاد النظر في لوائح المترشحين[4]. وفي 08 سبتمبر 1962 نشرت الهيئة التنفيذية الأمر المحدد لاجراء الانتخابات في 20 سبتمبر الأمر رقم 035/62 والذي حدد آخر أجل لإيداع الترشحات يوم 12 سبتمبر 1962[5].

2. اجراء الانتخابات واعلان المجلس الوطني التأسيسي 1962/09/20م

وبعد مد وجزر حول لوائح المترشحين، نشرت في 13 سبتمبر القائمة الوحيدة التي تضم 136 مترشحا موزعين على 16 عشر حالة[6].يذكر رضا مالك بأن المرشحين الذين رفضوا اتخاذ موقف لصالح أي طرف من الأطراف المتنازعة عن السلطة أو ما وصف بالحياديين، جرى شطبهم من اللوائح صراحة[*][7] وهذا ما ذهب اليه علي هارون من خلال ابعاد أسماء وبعض المسؤولين لعبوا دورا هاما خلال حرب الاستقلال[8].غير ان قليل

---

[1] نفسه: ص 195.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 203.

[3]Redah Malek : Op.cit ; p 269.

[4] Ibid : p 269.

[5] علي هارون: مصدر سابق، ص ص 210-211.

[6] نفسه: ص 211.

[7 Redah Malek : Op.cit ; p 269.

[*] ومن بينهم عبد المالك بن حبيلس وبلعيد عبد السلام ومسعود آيت شعلال ومحمد حربي، رضا مالك، وجمال حوحو...بالإضافة إلى قادة غائبون في الولايات مثل علي كافي، بوبنيدر.

[8] علي هارون: مصدر سابق، ص 211.

يذكر بأنه تم اختيارهم على اساس ماضيهم الثوري ودورهم في حرب التحرير الجزائرية، وقدروعي في عملية ترشيح الأعضاء أن تكون جامعة لجميع طبقات الشعب في الداخل والخارج علاوة على التوازن الجهوي والنوعي للأعضاء[1].

وفي قراءة أولية لقائمة المترشحين: فإن القائمة ضمت 16 مرشحا فرنسيا، وبالتالي جرى اشراك الجيش الأوربي حسب بنود اتفاقيات إيفيان[2].وكان ضمن القائمة ضباط جيش التحرير الوطني، وحقوقيون وسياسيون ورجال أعمال، بالإضافة إلى عدد من الفرنسيين الذين كانوا متعاونين مع الثورة وقدموا لها خدمات كبيرة[3].

وقد جرت الانتخابات عن طريق التزكية للقائمة الوطنية ، حيث لم يكن هناك قوائم منافسة لقائمة حزب التحرير بصفته الحزب الوحيد في البلاد[4].وأخيرا انتخبت الجمعية الوطنية يوم 20 سبتمبر 1962 حيث لم تحمل الانتخابات المفاجأة فاز 195 مرشحا بعد انسحاب مترشح واحد[5].حيث نشر عبد الرحمن فارس نتائج الاقتراع، فكانت المساهمة هامة 5.303.661 مصوتا و 6.504.033 مسجلا ووصل الامتناع إلى 18.46%[6]، الشعب الجزائري عبر بصدق عن ثقته في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة بطرق ديمقراطية؟[7]هذا المجلس الذي حدد مدته بسنة واحدة في سبتمبر 1963م، لكنه جدد إلى سنة أخرى حتى سبتمبر 1964 أين أجريت انتخابات مجلس جديد[8]. وهذا وفقا للمادة (77) من الدستور 1963 التي نصت على تمديد أجل الوكالة التشريعية لأعضاء المجلس[9].

وكان رد الفعل الأولي للمعارضين والمستائين من ممارسات القيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني، بتوزيع منشور في مدينة الجزائر تضمن إنشاء حزب الثورة الاشتراكية حيث اتهمت الوثيقة المؤرخة في 22 المكتب

---

[1] عمار قليل: مصدر سابق، ص ص 335،336.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 269.

[3] سعد بن بشير العمامرة: هواريبومدينالرئيسالقائد 1932-1978،ط1،قصرالكتاب،البليدة،1997، ص 48.

[4] عمار قليل: مصدر سابق، ص 336.

[5] علي هارون: مصدر سابق، ص 212.

[6] نفسه: ص 213.

[7] عز الدين محمد: مرجع سابق، ص 432.

[8] قليل: مصدر سابق، ص 336.

[9] سعد بن بشير العمامرة: مرجع سابق، ص 48.

السياسي[*]، فالموقعين الذين يقدموا بصفتهم مناضلين وأعضاء في جيش التحرير الوطني واتحاد النساء الجزائريات والشبيبة الجزائرية، قرروا الانفصال عن جبهة التحرير الوطني[1].

3. في رحاب المجلس التأسيسي الجزائري(مرحلة بناء المؤسسات):

بعد المصادقة على لوائح المترشحين حيث حددت مهام الجمعية التأسيسية بـ:

- تعيين الحكومة المؤقتة.
- التشريع باسم الشعب.
- اعداد دستور الجزائر[2].

ومساء يوم الخامس والعشرين من سبتمبر وعلى الساعة الرابعة والعشرين دقيقة انعقدت أول جلسة لأعضاء المجلس التأسيسي المنتخب للجمهورية الجزائرية الكائن مقره ب: 7 شارع زيغود يوسف وهذا بحضور جميع الاعضاء المنتخبين باستثناء ثلاثة أعضاء وكان قبل ذلك أن كلف بن بلة فرحات عباس بوضع التنظيم الداخلي للجمعية، من جهة صرح كريم بلقاسم أنه مستعد للقيام بدور نائب تيزي وزو وأبدى بوضياف رفضه ولم يقدم ترشيحه، حيث جعل يهدد بالقول "سوف استقيل إذا تواصل اعتباري منتخبا رغم رفضي أن أكون مرشحا"[3].

وبالرغم من الظروف السياسية والعسكرية التي ولد فيها أول برلمان جزائري، أطلق عليه اصطلاحا "المجلس الوطني التأسيسي" فإنه شكل اللبنة الأولى في بناء مؤسسات الدولة الفتية.وإذا أردنا أن نتناول حيثيات ما جرى داخل قبة زيغود يوسف يوم 25 سبتمبر 1962، فنجد أنه مع بداية الجلسة اتخذ فرحات عباس مقعده في كرسي الرئاسة بكونه أكبر الأعضاء سنا وطلب من المجلس تعيين العضويين الأصغر سنا قصد القيام بالمتابعة العامة للمكتب المؤقت، وبعد تعيين كلا من السيدة زهرة ظريف ومصطفى جلول تم افتتاح الجلسة

---

[*] بعدم قدرته على توفير الأمن وانه خرج عن الحركة الثورية.

[1] علي هارون: مصدر سابق، ص 213.

[2] عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 432.

أنظر أيضا عمار قليل: مصدر سابق، ص 336.

[3] علي هارون: مصدر سابق، ص 213.

الأولى وبعد الشروع في المناداة لإثبات الحضور ألقى فرحات عباس خطابا أمام النواب[*].حيث استحوذت الجمعية الوطنية على السلطات التأسيسية والتشريعية والحكومية[1].

وجرى أيضا اختيار رئيس الجمعية من خلال خوض فرحات عباس تجربة انتخابية تعد الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث فاز برئاسة المجلس ب 155 صوتا مقابل 36 صوتا معارضا فقط[2]، وبالتالي الاغلبية المطلقة حيث شكر هذا الأخير الاخوة النواب على الثقة التي منحوه إياها واعدا إياهم ببذل الجهد حتى يكون أهلا لها وأنه يعتبر نفسه كأخ في خدمة إخوانه الآخرين[3].ثم جرى انتخاب نواب الرئيس والكتاب[4] حيث قدمت لرئيس المجلس عدة قوائم من طرف السادة النواب تتضمن أسماء للمناصب المطلوبة.

وبعد الاقتراع الذي كانت نتائجه كالآتي: عدد المصوتين 190 الأصوات المعبر عنها 156 صوتا، الاغلبية المطلقة. وقد تحصل الفائزون على الأصوات التالية:

- نائب رئيس أول حاج بن علا 147 صوتا.
- نائب رئيس ثاني باي حاج أحموغ 131 صوتا.
- نائب رئيس ثالث روجي روث 136 صوتا.
- كاتب أول زهراء ظريف 100 صوت.
- كاتب ثاني مريم بن ميهوب 107 صوت.
- كاتب ثالث كلود استيفاني 108 صوت.
- كاتب رابع مولود بلهوان 101 صوت.
- متصرف 1 بلقاسم شريف 109 صوتا.
- متصرف ثاني بوعلام موساوي 134 صوتا.

---

[*] للاستزادة أكثر حول مستوى الخطاب انظر عمار قليل: مصدر سابق، ص ص 337-342.

[1] سعد بن بشير العمامرة: مرجع سابق، ص 48.

[2] Ferhat Abbas : L'indépendance confisquées, Op.cit ; p 58.

[3] عمار قليل: مصدر سابق، ص 343.

[4] سعد بن بشير لعمامرة: مرجع سابق، ص 48.

وعلى اثر ظهور النتائج طلب رئيس المجلس من الأعضاء المنتخبين الالتحاق بالمنصة وأعلن تأسيس مكتب المجلس الوطني التأسيسي[1].

4. عبد الرحمن فارس يسلم المهام لفرحات عباس

بعد انتخاب أعضاء مكتب المجلس وانتخاب فرحات عباس كرئيس للمجلس والذي أصبح مكتملا قانونيا كأعلى سلطة تشريعية في البلاد، نقلت إليه سلطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسلطة التنفيذية المؤقتة[2]. وقد سجل في الجلسة نفسها أن الحكومة المؤقتة والهيئة التنفيذية وضعتا حدا لصلاحيتهما[3].

قبل تسليم الصلاحيات طلب عبد الرحمن فارس الكلمة قائلا "بمشاعر التأثر والغبطة، في هذه اللحظة التاريخية التي نعيشها سويا، يشرفني يا سيادة الرئيس بعد انتخاب مكتب المجلس أن أسلم للمجلس التأسيسي سلطات الهيئة المؤقتة للدولة الجزائرية وهذا بمقتضى الفصل الخامس من اتفاقيات إيفيان"[4].

متمنيا للحكومة التي يستعهد لها بالإشراف على البلاد والتوفيق[5]من خلال الكلمة القصيرة التي ألقاها عبد الرحمن فارس تجلى يتضح لنا من محتوى كلامه بأنه طبق بنود إيفيان وكذلك انهت الهيئة التنفيذية مهمتها بالرغم من الأزمات والمآسي إلا أنه مع زملائه واصل المهمة.

بعد إلقاء عبد الرحمن فارس الكلمة وتسليم الرسالة لفرحات عباس والتي تحتوي تصريحا تسليم المجلس التنفيذي المؤقت مهامه إلى المجلس التأسيسي[6].ومن جهته توجه السيد فرحات عباس رئيس المجلس بالشكر للسيد عبد الرحمن فارس باسمه وباسم جميع النواب على المهمة التي قام بها في ظروف صعبة وطلب منه ومن معاونيه أن يستمروا في أداء مهامهم حتى تنصب نهائيا الحكومة الجزائرية الجديدة[7].

---

[1] عمار قليل: مصدر سابق، ص ص 344،345.

[2] Redah Malek : Op.cit ; p 269.

[3] بوعلام حمودة: مصدر سابق، ص 610.

[4] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 208.

[5] انظر الملحق رقم 08: "خطاب فارس أمام المجلس التأسيسي."

[6] عمار قليل: مصدر سابق، ص 346.

[7] نفسه، ص 347.

وإلى جانب تسلمه صلاحيات الهيئة التنفيذية ،تسلم رئيس المجلس التأسيسي مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال رسالة تلقاها فرحات عباس من قبل السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متمنيا له بالنجاح، حيث اقر أن المجلس التأسيسي كان حلما وقد تحقق بفضل كفاح الشعب الجزائري مذكرا اياه بمهمة المجلس في إعداد الدستور والذي يمثل مسؤولية ثقيلة، على اعتبار أنه جهاز تشريعي له كامل السيادة والسلطات[1].

لقد كان لفرحات عباس الشرف أن يكون الشخصية السياسية الأولى في حياة الجزائر المستقلة أن يعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية واقترح أن تضاف إليها الديمقراطية ثم صفة الشعبية لتصبح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2]، وهذا تكريسا لما ورد في مقررات مؤتمر طرابلس[3].

وتم انتخاب أول رئيس للحكومة الجزائرية، بعد تنصيب المجلس التأسيسي الذي اضطلع على تشكيل الحكومة[4]، وبعد مصادقة المجلس على مشروع قرار[*] يتضمن إجراءات تعيين رئيس الحكومة[5].قام أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثق من مؤتمر طرابلس بترشيح السيد أحمد بن بلة كأول رئيس لأول حكومة جزائرية بعد الاستقلال[6].توجه السيد احمد بن بلة إلى مقر المجلس الوطني يوم 26 سبتمبر 1962 للحصول على موافقة أعضاء المجلس على ترشيحه لهذا المنصب[7]. وبعد مناقشات واجراء مهمة التصويت، أعلن عن نتيجة الانتخابات الآتي[8]:

- عدد المنتخبين 189
- الملغاة 03

---

[1] نفسه: ص 347.

[2] علي هارون: مصدر سابق، ص 213.

يذكر علي هارون أن النائب محمد بن سعيد اقترح الطابع الاسلامي لتصبح ذات طابع رباعي.

[3] Redah Malek : Op.cit ; p 269.

[4] علي هارون: مصدر سابق، ص 214.

[*] انظر عمار قليل: ص ص 252-253.

[5] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 203.

[6] نفسه: ص 353.

[7] سعد بن بشير لعمامرة: مرجع سابق، ص 51.

[8] عمار قليل: مصدر سابق، ص 355.

- عدد المصوتين 185.
- الأغلبية المطلقة 80%.
- وكانت النتيجة
- السيد أحمد بن بلة 141 صوتا.
- الأصوات بـ "لا" 13.
- مختلفة 4.

إن بن بلة كان هو المرشح الوحيد، وبالتالي بالإجماع أصبح رئيسا للحكومة[1].ومنه يوم 28 سبتمبر 1962 عقد المجلس التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى خطاب رئيس الحكومة ومنح الثقة لأعضاء حكومته المتكونة من 18 عشر وزيرا[2].تم اسناد 05 حقائب وزارية لممثلي قيادة الأركان العامة: بومدين نائب الرئيس ووزير الدفاع، أحمد مدغري وزير الداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة، وبهذا عزز بومدين موقفه بحصوله على 28% من المناصب الوزارية بعد أن أقصى مساعدية وعلي منجلي وقايد احمد حيث اقترحهما كمرشحين للمجلس الوطني[3].

إن القراءة الأولية لقائمة الوزراء لم تحمل في طياتها أي عضو من أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].غير أن بوعلام بن حمودة يذكر بأنه رئيس الحكومة راعى في التشكيلة التوازن الجهوي وإرضاء المكتب السياسي وهيئة الأركان العامة وتمثل تشكيلات قديمة كحزب فرحات عباس[5] ويذهب محمد حربي أبعد من ذلك من خلال وصفه لتوزيع المناصب الوزارية بأن تعيين الحكومة أنه كان له معايير حاذقة بين الاتجاهات المتقابلة حيث ضمن 5 وزراء اقترحهم هيئة الأركان إضافة إلى ما تم ذكره بأنها موسى حسين البريد والبرق والهاتف محمد الصغير نقاش الصحة.

ووزيرين اقتراحهما بن بلة: محمد خميستي الخارجية وبشير بومعزة العمل والشؤون الاجتماعية وزين كانا سابقا في الاتحاد الديمقراطي ومحمد فرنسيس (المالية) وأحمد بومنجل (إعادة البناء والأشغال العامة

---

(1) عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 203.

(2) سعد بن بشير لعمامرة: مرجع سابق، ص 51.

(3) عبد الحميد براهمي: مصدر سابق، ص

(4) شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 191.

(5) بوعلام بن حمودة: مصدر سابق، ص 610.

والنقل).محمد خبزي (التجارة– من العلماء: توفيق المدني الشؤون الدينية) وزيرين اقترحهما خيضر وبيطاط: عمار بن تومي العدل ومحمد الحاج حمو الاعلام.الفيدرالية الجزائرية: عمار أوزقان (الزراعة) عبد الرحمن بن حميدة التربية الوطنية.ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي:بن بلا– رابح بيطاط (نائب)– مهري السعيد[1]

وبعد تعيين أعضاء الحكومة عقد حسب عبد الرحمن فارس اجتماع في روشي نوار بين الرئيس وأعضاء الهيئة التنفيذية، حيث قدم خلاله كل مندوب تقديرا مفصلا عن المشاكل المطروحة على وزارته، ويذكر كذلك عبد الرحمن فارس بأنه سلم شخصيا للرئيس بن بلة كل وثائق الأرشيف الخاص برئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة[2]. ثم قدم أحمد بن بلة برنامجه.

نستنتج مما سبق تناوله بأن الهيئة التنفيذية المؤقتة أدارت استفتاء تقرير المصير بكل الوسائل المتاحة لها، في جو مشحون من اضطرابات فمن جهة منظمة الجيش السري التي عكرت الوضع الأمني ومن جهة الصراع أو ما يعرف بصائفة 1962 التي وجدت نفسها أمامها دون محرك للأوضاع، إلا أنها استطاعت أن تحضر للانتخابات الجمعية التأسيسية وتسلم المهام حسب ما أسند إليها، فلم تستطع إيجاد حل سياسي للقضاء على الصراع السياسي في الجزائر.

[1] محمد حربي: مصدر سابق، ص 307.

[2] عبد الرحمن فارس: مصدر سابق، ص 208.

الملاحق

الملحق رقم01: بيان أول نوفمبر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة ـ نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 ـ تدويل القضية الجزائرية

2 ـ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 ـ خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 ـ فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 - تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954

المصدر:النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني

الملحق رقم03:التحاق عبد الرحمان فارس مع عائلته بروشي نوار

PREMIER DISCOURS DU PRESIDENT DE L'EXECUTIF

M. A. FARÈS

AUX EUROPÉENS :

« JE COMPRENDS VOS ANGOISSES »

« NOUS VOUS TENDONS LOYALEMENT LA MAIN »

AUX ALGÉRIENS :

« DOMPTEZ VOS NERFS, NE LAISSEZ PAS SABOTER L'HEURE DE LA PAIX »

L'Exécutif au complet à Rocher-Noir

الملحق رقم04:عبد الرحمان فارس مع بعض أعضاء الهيئة التنفيذية وكريستيان فوشي بروشي نوار

الملحق رقم 06: وثيقة الاستفتاء

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962

Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?

هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ المُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟

OUI | نعم

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962

Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?

هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ المُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟

NON | لا

الملحق رقم08: خطاب عبد الرحمان فارس أمام المجلس الوطني التأسيسي

الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية

بومرداس في 25 سبتمبر 1962

الرئيـس

رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية

الـى

السيد : الرئيس للمجلس الوطني التأسيسي الجزائر

سيدي الرئيس،

طبقا للفصل 24 من عنوان (7) لاتفاقيات أيفيان، أتشرف بالتسليم للمجلس الوطني التأسيسي السلطة التي تمسكها الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزئرية، وبعد كثير من المحن والتعذيب فان وطننا الحر المستقل يجد نفسه اليوم مجهزا بتشريع أساسي ماسكا بالسيادة الوطنية.

الهيئة التنفيذية المؤقتة الجزئرية في الوقت الذي تنتهي فيه مهمتها، تتمنى للحكومة التي تتولى الحكم بعدها أن تنجح في مهمتها التي ستقوم بها لضمان مستقبل البلاد.

أرجوكم سيدي الرئيس أن تتقبلوا مشاعري الأخوية وأعلى تقديري.

عبد الرحمن فارس

المصدر: سعد بن بشير لعمامرة: مرجع سابق، ص50

قائمة المصادر

والمراجع

1.قائمة المصادر

أ.قائمة المصادر باللغة العربية:

1) الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة والمجتمع ، تر: حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983م.

2) البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م ،ط2،دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2005م.

3) الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، القاهرة، 1984.

4) آلي موريس: الجزائر واتفاقيات ايفيان ، تر : أحمد بن محمد بكَلي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008م.

5) اني راي غولد زيغر: جذور حرب الجزائر 1940-1945 من المرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني ، تر:وردة لبنان ،دار القصبة للنشر،الجزائر،2012.

6) الجنرال أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة، الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008،

7) براهيمي عبد الحميد: في اصل الازمة الجزائرية1958-1999،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2001.

8) بن بلا أحمد: أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، ط1، دار الحرم، بيروت.

9) بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012.

10) بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جيايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11) بورقعة لخضر : شاهد على اغتيال الثورة ، ط2 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2002م.

12) دحلب سعد: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2008.

13) ديغول شارل: مذكرات الأمل-التجديد، ط1، ت: سمولي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

14) حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962م، ط1، تر، كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.

15) عباس فرحات: تشريح حرب، تر: أحمد منور، المسك للنشر الجزائر، 2010.

16) الرائد عز الدين: الفلاقة: تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

17) فارس عبد الرحمن: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965 م، تر، مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

18) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، الجزائر، 2009.

19) كافي علي: من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) مذكرات الرئيس، دار القصبة، الجزائر، 1990.

20) لونغ أوليفيي: الملف السري –اتفاقيات إيفيان- تر : أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012 م .

21) نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات دار النشر، باتنة، 1999.

22) هارون علي: : خيبة الانطلاق اوفتنة صيف 1962 ، تر:الصادق عماري ،امال فلاح ،دار القصبة للنشر ،الجزائر 2003.

23) هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

24) عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الفجر، 2005.

25) - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979م.

ب.قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

1) Benkhada Benyoucef : L'Algérie à l'indépendance (la crise 1962) , Edition Dahleb , Alger , 1960.

2) Belaid Abdesselam:Le hasard et l'histoire, Mahfoud Bennoune et Ali Elkenz, tome 1, collection S.A.D, enag, éditions Algérie, 1990.

3) Chikh Slimane : L'algerie en armes alger, (S.E.D), 198iteur , paris , 1995

4) Harbi Mohamed: les archives la révolution Algérienne , Acheve d'imprimer sur les presses ENAG, Réghaia, Algérie, 2010.

5) Mohamed Harbi : Le FLN mirage et réalité, Jeuine, Afrique, Paris, 1980.

6) Général Jacques de Bollardiére : Bataille d'Alger Bataille de l'homme, Nouvelle édition présentation de clandé, lianzn, I Editions, Bonchene

7) Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre l'aurore ,éditions Edition Garnier, France, 1980.

8) Ferhat Abbas : l'indépendance confisquée, Edition Garnier, France, 1984.

9) Redah Malek : L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes (1956-1962), Editions Dahlab, Alger, 1995.

10) O.A.S parle (Collections « Archives dirigée par Pierre Nora) , Paris, René, Julliard, 1964.

11) Olivier Long :Le dossier secret des accords d'Evian –une mission suivez pour le paix en Algérie-, Edition O.P.U, Alger, 1989.

12) Yacef Saadi : Souvenirs de bataille d'Algérie, Décembre 1956, Septembre 1957, Ed, René, Julliard, pris, 1962.

2.قائمة المراجع:

أ.باللغة العربية:

1) أبو العلا محمد سليمان: صفحات من الكفاح خاص بالشيخ بيوض والاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، جمعية التراث ، غرداية ، 2012م.

2) احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962م)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر.

3) الزنهانس هارتمورت :فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر، أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

4) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997 .

5) بومالي احسن: استراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

6) الزبيري محمد العربي :تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 39.

7) (- ، -): الثورة الجزائرية في عامها الأول، م.و.ك، الجزائر، 1984.

8) أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر : قوة عيسى عصفور ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1982م.

9) العمامرة سعد بن بشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،ط1،قصر الكتاب ،البليدة،1997.

10) الصديق محمد الصالح: عملية العصفور الأزرق، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.

11) (- ، -) : أيام خالدة في حياة الجزائر، موخم للنشر، الجزائر، 2007 .

12) الشقيري أحمد: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت.

13) الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م.

14) أوعيسى رشيد: كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترمحمد المعراجي ، دار القصبة للنشر،2010،الجزائر

15) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار النشر الحديث، مصر، 2009.

16) بلخروبي عبد المجيد: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، تر:العربي بوينون ، موفم للنشر ،الجزائر، 2011 م.

17) تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS، دار قرطبة، 2012.

18) دارد أوليفي: في قلب منظمة الجيش السري، دار سيديا، الجزائر،2013.

19) درواز أحمد الهادي: العقيد محمد شعبان: الأمل والأليم، سلسلة من الذاكرة، دار هومة للطباعة والنشر، ط2، 2006.

20) زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة، الجزائر، 2009.

21) خياطي مصطفى :المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية ، تر: نسيبة غربي ، منشورات ANEP الرويبة،2013.

22) (- ، -) : الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر عباد قندوز فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

23) قندل جمال: خط موريس وشال (1957 . 1962) ،ط1،دار الضياء للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006

24) عباس محمد: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

25) (- ، -) : ثوار عظماء (شهادات 17شخصية وطنية)، دار هومة، الجزائر، 2005.

26) (- ، -): نداء الحق، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004.

27) (- ، -) : رواد الوطنية شهادات28 شخصية وطنية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004

28) عبد القادر عبد الحميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، مطبعة القصبة.

29) عموره عمار :الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

30) لونيسي رابح:الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة، 2007.

31) ملاح عمار: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 11 مارس إلى سبتمبر 1962م، جمعية أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2005.

32) مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح 01 نوفمبر، دار الأمة، 2007، الجزائر.

33) سلطاني أبو جرة: جذور الصراع في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995.

34) شريطعبد الله:الثورة الجزائرية في الصحافة (الدولية)، ج 2،منشورات وزارة المجاهدين

35) ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962م ، دار القصبة، الجزائر ، (د.س.ط) ..

باللغة الفرنسية:

1) Benjamin Stora :Histoire Contemporaine (1830-1988), Edition, Casbah, Algérie.

2) Benjamin Stora et Zahiya Daowd:Ferhat Abbas –une autre Algérie, Alger Casbah, Edition, 1995.

3) Meynier Gelbert :Histoire intérieur du FLN (1954-1962) , Edition Fayrd Camiron , Paris, 2002.

4) Paul Vuillot : L'escploration de Sahara (étude hsitorique-géograhique), Augustin Challamel Editeur, pris, 1895.

5) Peillard Jean : La parcification de l'Algérie et la conscience française, Editions, Baconnier Alger.

6) Sadek Sellam : Vers la paix en Algérie –les négociation d'Evian dans les archives diplomatique Française 15/01/1962_29/06/1962 -, Alem El Afkar, Alger, 2012.

3.المجلات والمقالات:

أ.المجلات:

1) المجاهد: 15. 01. 1959 م، عدد 35.

2) المجاهد: 1959.06.20، عدد 36.

3) المجاهد: 1959/09/21، العدد 51.

4) المجاهد: عدد خاص، 1959/10/5م.

5) المجاهد: 1960/06/20، العدد60.

6) المجاهد: 1960/06/27م.

7) المجاهد: 1960/07/16 العدد 67.

8) المجاهد: 27. 03. 1961م، العدد92 يجب أن نبقى في المعركة أكثر من أي وقت اخر

9) المجاهد:. 04. 1961 م، العدد 93.بعنوان المقال: أهداف المناورة الفرنسية

10) المجاهد: يوم 05.22. 1961 م، العدد 96.

11) المجاهد: 05 .06. 1961 م ،العدد 97

12) المجاهد: يوم 19-06- 1961، العدد 98.

13) المجاهد: 1961.07.03، العدد 99.

14) المجاهد: 17. 07. 1961 م ،العدد 100.

15) المجاهد: 07/31/ 1961 م، العدد101.

16) المجاهد 102،الخفايا العسكرية لتشبت الفرنسيين بالصحراء، 14 أوت 1961.

17) المجاهد: 1961/09/11 م، العدد 104.

18) المجاهد، 1961/09/25، العدد 105(

19) المجاهد: عدد خاص، 1961/11/07م

20) المجاهد: عدد خاص 107، 1961/11/01م

21) المجاهد: 1961/11/27، العدد 109

22) المجاهد: يوم 1962/02/19، العدد 115.

[23] المجاهد: 1962/03/09، العدد 116.

24) المجاهد : يوم 1962/03/20،العدد 117،عدد خاص

25) المجاهد: العدد 118، يوم 1962/04/02

26) المجاهد عدد: 1962/04/30.

27) L'Echo d'Algerالعدد12. 1959

28) L'Echo d'Alger العدد13. 1959

29) L'Echo d'Algerالعدد 14. 1959

30) L'Echo d'Algerالعدد 15. 1959

31) L'Echo d'Alger 1959/09/11،

32) L'Echo d'Alger 17.09.1959

33) L' O.C.R.S derniére bas de moneukre du colonialisme français, ELMoujahid n 66 vol 3, 20 juin 1961.

34) جريدة الخبر، السبت 2 مارس 2013.

35) جريدةالخبر، 2013/02/13، الصفحة 25.

36) جريدةالخبر، 2012/10/7، ص 23.

37) جريدة الخبر، 11 ديسمبر 2012م، العدد، ص 23.

38) جريدة الخبر 2012/09/19 م.

39) جريدة الخبر 2016/02/29 م.

40) جريدة النهار ، 2012/11/10.

41) جريدة الشروق، الثلاثاء 2014/01/21، العدد 4263.

ب، المقالات:

1) الصيداوي رياض: صراعات النخب: دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، باتنة: جريدة الأطلس تصدر عن دار الأطلس للصحافة والنشر، من العدد 293 إلى 300.

1) بن عمر الحاج موسى: تطور المسألة النفطية الفرنسية في الجزائر (1890-1956)،مجلة المصادر،المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2003.

2) زغيدي محمد لحسن: "سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية" ،مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة،العدد (7) عدد خاص، نوفمبر 1994.

3) سعدي بزيان: جرائم فرنسا 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية والفرنسية، مجلة المصادر، العدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2002.

4) سعيدوني بشير: الصحراء الجزائرية بين رغب ةالفرنسيين في الاحتفاظ بها واصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها،مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر،الجزائر،2012 .

5) صاري جيلالي: مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر،العددالثاني، 1999،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،ص 148.

6) قدور كريمة: مظاهرات 17 أكتوبر 1961، جرائم ضد الانسانية ،مجلة الراصد، عدد تجريبي، نوفمبر 2001، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 54.

7) قنطاري محمد: عيد النصر 19 مارس 1962، مجلة الذاكرة، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

8) منصوري عمار: الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، مجلة الرؤية ،العدد 3،المركز الوطني للدراسات وللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،1997.

4. الملتقيات:

1) الذكرى السابعة والأربعون لاستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي 1957/3/3، 3 مارس 2004، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

2) عبد المجيد شيخي: الادارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر،المركز الوطني للدراسات، والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،1998.

3) مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 1998.

4) محمد العربي الزبيري: ديغول ....والصحراء، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الشمال، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 1998.

5. الأطروحات:

1) بورغدة رمضان الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962م، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2006.

2) حسينة حماميد : المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر1961-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007 م.

3) رضوان شوفو: الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري (ورقلة انموذجا 1844-1962)، دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013.

4) عبد الكامل جويبية: الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1956-1958) أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

5) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، اطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

6) عبد النور خثير : تطور الهيئات القيادية للثورة 1954-1962 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ن جامعة الجزائر ،2005-2006 م.

7) عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرة مقارنة (1899-200)، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

8) يوسف قاسمي:مواثيق الثورة الجزائرية(1954-1962 م)دراسة تحليلية نقدية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر،باتنة 2008- 2009 .

9) أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006.

10) أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

11) أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيما (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقدبطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.

12) بودلاعة رياض :القيم الديمقراطية في الثورة الجزائرية (1954-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

13) بوفنيش شمس الدين: استراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة اتجاه الثورة الجزائرية مشروع روبير لاكوست -نموذجا- 1956-1958م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2015.

14) شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

15) لتيم عيسى: الكتلة الآفروآسيوية وقضايا التحرر الجزائر انموذجيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة،2006.

6. المواقع الالكترونية:

1) خبايا وأسرار مهربة من دهاليز روشي نوار، شهادة العقيد عمار بن عودة، عبد الرحمن فارس حارب الثورة ومكن لرجالات فرنسا 2016/03/16، مقال من موقع قناة الشروق TV.

7.المعاجم والأطالس:

1) عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954 . 1962)، تر:عالم مختار، دار القصبة للنشر

2) Benjamin strora : dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1954-1962،el larmaton،paris، 1985.

8. الحصص التلفزيونية:

1)محمد عباس :التاريخ يتحدث ،حصة تلفيزيونية ، قناة الشروق news ،يوم :الاحد 2016/10/02 على الساعة 23:18.

2) محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة news، يوم 1916/07/19م، الثلاثاء على الساعة 22:54.

بثت عبر قناة الشروق 3)محمد عباس: التاريخ يحدث، حصة تليفزيونية ، بثت عبرقناة الشروق ، يوم 2016/07/20م 23:12

4)حصة تلفزيونية، محطات في تاريخ الجزائر، اعداد حمدي عيسى يوم Beur على الساعة: 19:19 الخميس 2014/03/20م

5)شريط فيديو: حرق مكتبة الجزائر العاصمة، قرص مضغوط موسوعة تاريخ الجزائر المعاصر

9. شهادات حية:

1) شهادة لأحد أعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني–أحد العمال– السيد: حامي لهميسي: شهادة يوم 2012/10/17م، الثامنة والنصف، مقابلة شخصية بمنزله.

فهرس الأعلام والأماكن

1.الأعلام:

أ

الابراهيمي: 110.

أحمد أدرية : 183، 184 .

أحمد بن بلة:31، 53، 160، 186، 187، 188، 189، 190، 192، 195، 198، 199، 203 .

أحمد بومنجل: 43، 48، 54، 55، 59، 205، 188 .

أحمد فرانسيس: 22، 28. 32، 33، 204 .

أحمد مدغري: 204.

إدغار فور: 10.

اسطنبولي بوعلال: 114.

الشافعي بن رموقة: 123، 126.

الطيب بولحروف: 48، 58، 59، 68.

العربي بن مهيدي: 13، 15، 18.

أوعمران: 28.

أوليفي دارد: 155، 158.

أوليفي لونغ: 48، 52، 56.

إيبعزيزن: 27.

إيف غوادار: 19.

اينونو: 184.

ب

برناردتريكو: 99، 114، 159.

بلونشار: 114.

بن تفتيفة: 114، 160، 185.

بن رفة: 114.

بن فرحة: 114.

بن علة: 188، 189.

بورت: 114.

بيجار مرسال: 20، 156.

بيوض: 114، 116، 144.

بول أوساريس: 12، 20.

بومدين بن محمد حميدو: 143، 171.

بياربولي: 149.

بيار روسين: 44.

بيار غيربو: 34.

بيرنار تريكو: 60، 68، 182.

ج

جاكسوستال:11، 13، 24، 25، 26، 27، 28. 106، 107.

جاكشوفالي: 105، 107 159، 162.

جاك ماسو: 19، 20.

جان دوبرقلي: 84، 86.

جمال عبد الناصر: 29، 31، 186.

جورث كورث: 30، 31.

جورج بوميدو: 48، 49، 50، 51، 51، 53، 54.

جورج كندي: 95.

جوزيف تيتو: 31،184.

جوزيف دياغارا: 30.

ح

الحسن الثاني: 94,

حسيبة بن بوعلي: 18، 20.

حسين آيت أحمد: 163، 189، 192.

حصار توفيق: 115.

خ

خير الدين (الحاج) 193.

خالد نزار: 193.

خروتشوف: 94.

ر

رابح بيطاط، 28، 189، 206.

راؤولباستيانيطو: 156.

رضامالك: 60، 75، 78، 84،113، 121، 150 187، 190، 192، 199.

روبار بارا: 27.

روبار لاكوست: 14، 29، 107، 108.

رولاند كادي: 60.

روني ستيب: 28.

ز

الزيتوني المسعودي: 158.

زهرة ظريف: 201، 202.

س

سعد دحلب: سعد دحلب: 60، 56، 70، 73 82، 84، 85، 95، 118، 190.

سلان148، 151، 165، 166.

جون جاك سوزيني155، 156، 157، 158، 160، 161، 162، 163، 165، 166، 168، 169.

ش

شارل ديغول: 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 48،47، 71، 72، 83، 89، 57، 101، 110، 111، 114، 118، 132، 154، 159، 169، 179، 180، 181، 182.

شارل فروني: 28.

شارل كوينغ: 114، 116، 141.

شال: 42، 57..

شوقي المصطفاوي،84، 86، 115، 137، 138، 155، 156، 157، 159، 160، 162، 163، 164، 165، 166، 168،

169، 176، 196، 198.
شوفاليه: 158، 163.
شرشالي (الحاج): 26.

ص

صبيح: 138.

ع

عبان رمضان: 15، 26، 27، 28، 29.
عبد الحفيظ بوصوف: 13.
عبد الرحمان فارس: ب، ج، د، 30، 102، 104، 107، 108، 110، 109، 111، 112، 113، 115، 130، 136، 137، 139، 142، 143، 148،146، 153، 154،155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 164، 165، 167، 177، 181،183، ، 184،193، 194، 196، 197، 199، 206.
عبد السلام بلعيد: ص 102، 216، 117، 118، 137، 142، 146، 158، 165.
عبد الرزاق بوشنتوف: 116.
عبد العزيز بوتفليقة: 171، 184، 204.
عبد القادر شندلي: 22.
عبد القادر حصار: 114، 116.
عبد الله بلهوشات : 183، 184.
علي لابوانت: 18، 20.
علي معاشي: 149.
علي منجلي: 60.205.
علي هارون: 163، 167، 198.
عمار بن عودة: 129.
عمارقليل: 149، 121.
عمار ملاح: 123.

غ

غنيم: 127.
غي موليه: 13، 28، 29، 30، 31، 32، 43، 107.

ف

فرانسيس منديس: 10، 27، 28، 29.
فرحاتعباس: 34، 45، 53، 55، 60، 58، 112، 147، 150، 185، 189، 190، 201، 202، 203، 204.
فرنسوا مورينياك: 28.
فلوكي: 167.
فيدال ناكي: 46.
فيسانموتيلي: 24، 26.

ق

قارد: 155، 160.

ك

كاتز: 167.
كريستيان بينو: 20.
كريستيانفوشي: 99، 115، 158، 172، 165،180، 182.
كريم بلقاسم: 53، 60، 63، 68، 161، 162، 163، 165، 189، 191، 192،
كزيل: 33.
كاميل لان: 57.
كلود شاييه: 84، 86.

ل

لامبير، 156،
لحبيب بورقيبة: 29،94، 66، 184
لخضر بن طوبال، 84، 193.
لمين دباغين: 31، 34.
لويس جوكس:48، 49، 52، 60، 63، 67، 73، 81، 84، 86 ، 113.
لويس ماسيسون: 28.

م

مانوني: 114،116، 141.
ماكس لوجان: 51 ، 52.
محمد الخامس: 53.
محمد السعيد: 188.
محمد الشيح: 114، 114.
محمد الشريف: 183، 184.
محمد الصديق بن يحي: 43، 60، 75، 78، 187
محمد بوضياف: 188، 189، 191،192، 201.
محمد حربي: ص 117، 92، 187،
محمد خيضر:31، 33، 199، 206،
محمد عباس: 165.
محمد عثمان الصيد: 192.
محمد يزيد: 22،33، 188.
محند أو لحاج، 163، 165، 183.
محيو: 114، 116.
مختار بوعيزم : 183.
مساعدية : 183، 184،205.
مصطفى الأشرف: ص 122، 187.
مصطفى الهشماوي: 97.
مصطفى بن بولعيد: 26، 28.
مصطفى جلول: 201.
مقداد: 122.
مهري: 188.
مونتالي: 26.

مندوز: 27

مولودفرعون: 149.

ميشال دوبري: 44، 45

هـ

هواري بومدين: 85.185،، 186، 192، 205.

ي

ياسف سعدي: 18. 194.

يوسف بن خدة: 27، 28، 71، 94، 114، 160، 163، 190، 191، 194، 196، 203.

يوسف زيغود:11.

2. الأماكن:

أ.

إسبانيا: 184.

البليدة: 155.

إيفيان: 24، 97، 102، 159، 199، 162، 165، 185.

القاهرة: 31، 164.

إيليزي: 159.

المدية: 103.

الصومام: 24.

الأصنام : 103.

المغنية:171.

الجورة: 84.

إيطاليا: 32،

إيفيان: 56، 57، 66، 71، 75، 181،

الاتحادالسوفياتي: 184.

السنغال:184 .

ألمانياالغربية: 184.

أدرار: 184.

الفلبين: 184.

ب

بال: 75.

باريس: 155، 165.

بنزرت: 67.

بريطانيا: 184.

بلغراد: 33، 34.

بلكور: 151.

بودواو: 155،

بني وينس:171.

برج بوعريريج: 159.

ت

تبسة: 171.

تفريس: 171.

تونس: 26، 151، 158، 161، 171، 172، 183، 190، 191.

تلمسان: 103، 183، 192، 193.

تيزي وزو: 103، 193، 201.

تيارت: 103.

تمنراست: 184.

تركيا: 184.

ج

جاطوا:171.

ح

حيدرة:171.

ر

روما: 32، 33.

روشي نوار: 112، 115، 120، 150، 143، 165، 182.

روسيو 153.

س

سوق أهراس: 171.

ساقية سيدي يوسف: 171.

سيدي فرج: 183.

ساورة: 103.

سويسرا 53.

سويد، 184.

سطيف:103.

سيدي بلعباس:147، 183.

ص

صين:184.

ط:

طرابلس: 191.

ع

عنابة:

عنابة: 103، 147، 165، 166.

غ

غار دماء: 171، 184.

ف

فم الطوب: 127.

ك

كونغو:184.

ل

لاكروا بابوش: 171

لوسارن: 46، 48، 52.

ليبيا: 184.

ليروس71: 83،

م

مالي: 184 مولان: 42، 43، 45، 85.

مستغانم: 103.

مونفلوري: 26.

مصر:184، 192.

ن

نرويج: 184.

نيوشاتل: 52:

نيجر: 184:

هـ

هولندا: 184.

و

و م أ : 184،

وهران: 103، 147، 166، 167، 183.

ي

يوغسلافيا: 28. 94، 184.

فهارس الموضوعات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة ..... أ –ح

تمهيد.....10–22

الفصل الاول: المفاوضات الجزائرية الفرنسية بين المناورة والجدية (1955–1962م)..... 24–89

المبحث الأول: جذور المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية.....24–36

1– أهمية المفاوضات في مسار العمل المسلح..... .24–26

2– الاتصالات بين الطرفين في عهد الجمهورية الرابعة:.....26–36

المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية:.... 36–55

1– محادثات مولان.....42–46

2– لقاء لوسارن يوم 20 فيفري 1961م.....46–52

3– لقاء نوشاتل البلجيكية".....52–55

المبحث الثالث : المرحلة الأخيرة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية:.....55–89

1–ايفيان الأول 56–65

2لقاء لوغران: 65–83

3من ليروس إلى لقاء اتفاقيات إيفيان 2..... 83–89

فهارس الموضوعات

الفصل الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة اثناء المرحلة الانتقالية بين الممارسة والواقع.....91-144

المبحث الأول: من وقف اطلاق النار الى تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة.....91-101

1- المواقف الداخلية والخارجية حول وقف اطلاق النار:..... 92-95

2-وقف القتال ليس السلم.....95-96

3-المرحلة الانتقالية بين التعريف والاهمية وتأسيس الهيئة التنفيذية.....96-101

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين تشكيلها ومهامها وصلاحياتها.....101-135

1.تعيين الهيئة التنفيذية المؤقتة.....101 -104

2.عبد الرحمن فارس رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة.....104-114

3.التشكيلة النهائية للهيئة التنفيذية المؤقتة ومشاربها السياسية.....114-118

4.مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة وحدود صلاحياتها.....118-129

1.4 التطلعات الجزائرية والفرنسية من خلال الهيئة التنفيذية المؤقتة.....118-119

2.4 قراءة في مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة.....119-120

أ- المهمة الأولى.....120-121

ب- المهمة الأمنية.....121-129

ت- المهمة التنظيمية للاستعداد للاستفتاء.....129.

5- صلاحيات الهيئة التنفيذية و طبيعة مهامها.....130-135

1- الهيئة التنفيذية المؤقتة تباشر عملها.....130-133

2- علاقة الهيئة التنفيذية بالمندوب السياسي.....133-135

فهارس الموضوعات

المبحث الثالث: نشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة:.....136-144

1-الصعيد الإداري.....136-139

2- الصعيد الاقتصادي: 139-143

3-نشاط الهيئة ببقية المجالات.....143_144

الفصل الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة وإدارة استفتاء تقرير المصير.....146-206

المبحث الاول: الهيئة التنفيذية المؤقتة والمنظمة العسكرية السرية:.....146-169

1- المنظمة المسلحة العسكرية آداه للإرهاب.....147-151

2-قيادة الثورة في مواجهة المنظمة الإرهابية.....151-154

3- عبد الرحمن فارس يحبذ الحل الدبلوماسي و يتحاور مع الإرهابيين.....154-169

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية تحضر لإستفتاء تقرير المصير.....170-179

1- تسهيل عودة اللاجئين وتأطيرهم 170-179

أ- إحصاء الهيئة الناخبة وتنظيم مكاتب الاقتراع.....174-175

ب-تنظيم مكاتب التصويت مكوناتها-صلاحياتها- أوراق التصويت- قراءة موعد الاقتراع: 176-179

2.اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر وتحويل الصلاحيات:.....179-182

3.ردود الفعل الداخلية والدولية على نتائج استفتاء تقرير المصير:.....182-184

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية وأزمة صائفة 1962م.....184-197

1 -وقف إطلاق النار وعودة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان 185-187

2. مؤتمر طرابلس النقطة التي أفاضت الكأس في أزمة 1962م.....187-194

3. موقع الهيئة التنفيذية المؤقتة من أزمة صائفة 1962م.....194-197

المبحث الرابع: الهيئة التنفيذية المؤقتة ونقل السلطات وإعلان قيام الجمهورية الجزائرية:197-206

1 -التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي الجزائري:.....197-199

2-اجراء الانتخابات واعلان المجلس الوطني التأسيسي 1962/09/20م-.....199-201

3-في رحاب المجلس التأسيسي الجزائري: (مرحلة بناء المؤسسات).....201-203

4-عبد الرحمن فارس يسلم المهام لفرحات عباس.....203-206

خاتمة.....208-212

قائمة الملاحق.....223-314

المصادر والمراجع.....224-236

فهرس الأعلام والأماكن.....238-244

فهارس الموضوعات.....246_249